



جمهورية العراق  
وزارة التعليم العالي والبحث العالمي  
جامعة كربلاء  
كلية الإدارة والاقتصاد  
قسم الاقتصاد  
الدراسات العليا

الصدّامات الاقتصادية المتعدّدة وأثرها في الأداء المالي للمصارف الإسلامية  
تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق

أطروحة مقدّمة

الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة  
الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية

من قبل الطالبة

بان عباس مهدي عباس السعيد

بإشراف

الأستاذ الدكتور

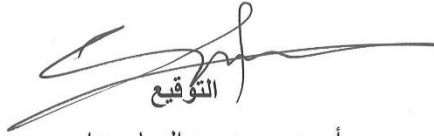
طالب حسين فارس الكريطي

الأستاذ المساعد الدكتور

سرمد عبد الجبار هدايب الخير الله

## إقرار المشرف

نشهد أن إعداد الأطروحة الموسومة بـ (الصدّات الاقتصادية المتعددة وأثرها في الأداء المالي للمصارف الإسلامية تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق) التي تقدّمت بها الطالبة (بان عباس مهدي) قد جرت تحت إشرافنا في جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية.



التوقيع

أ.م. د. سرمد عبد الجبار هدا ب

التاريخ: / / ٢٠٢٣



التوقيع

أ.د. طالب حسين فارس

التاريخ: / / ٢٠٢٣



ب

توصية السيد رئيس القسم

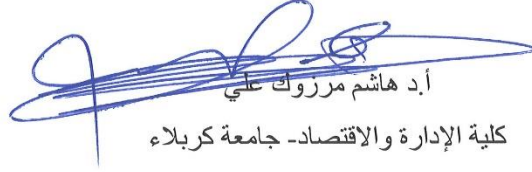
( بناء على توصية الأساتذة المشرفين أشرح الأطروحة للمناقشة )

د. توفيق عباس عبد عون المسعودي


/ / ٢٠٢٣

### إقرار لجنة المناقشة

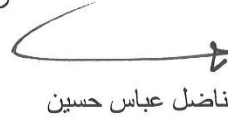
نشهد بأننا أعضاء لجنة المناقشة، الموقعون ادناه، اطلعنا على الاطروحة الموسومة بـ ( الصدمات الاقتصادية المتعددة واثرها في الأداء المالي للمصارف الإسلامية تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق) وقد ناقشنا الطالبة (بان عباس مهدي) في محتوياتها وفيما له علاقة بها، وجدنا بأنها جديرة لنيل درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية بتقدير ( ) .

  
أ.د هاشم مرزوك علي  
كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة كربلاء

رئيساً

  
أ.د نزار كاظم صباح

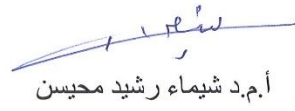
كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة القادسية  
عضواً

  
أ.د مناضل عباس حسين

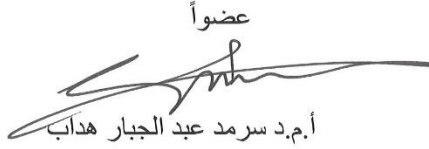
كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء  
عضواً

  
أ.م.د سلام كاظم شاني


كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة كربلاء  
عضواً

  
أ.م.د شيماء رشيد محييين

كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة كربلاء  
عضواً

  
أ.م.د سرمد عبد الجبار هدايب

كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة كربلاء  
عضواً و مشرفاً

  
أ.د طالب حسن فارس

كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة كربلاء  
عضواً و مشرفاً

### إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على إقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على أطروحة الدكتوراه/ قسم الاقتصاد/ للطالبة (بان عباس مهدي) الموسومة بـ (الصدمة الاقتصادية المتعددة وأثرها في الأداء المالي للمصارف الإسلامية تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق) أشرح هذه الأطروحة للمناقشة.

أ.د. علي أحمد فارس

رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

### مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة

أ.د. محمد حسين الجبوري

عميد كلية الإدارة والاقتصاد

### إقرار الخبير اللغوي

أقر بأن الأطروحة الموسومة (الصدّات الاقتصادية المتعددة وأثرها في الأداء المالي للمصارف الإسلامية – تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق) والعائدة لطالبة الدكتوراه (بان عباس مهدي) / قسم الاقتصاد قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية من قبلي حتى أصبحت ذات أسلوب لغوي سليم وخالي من الأخطاء اللغوية ولأجله وقعت...



أ.د محمد عبد الرسول جاسم

2023 / 11 /

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

الَّذِينَ يَأْكُلُونَ بِاللَّيْلِ وَاللَّيْلِ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ  
الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ  
جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَاتَّبَعَهَا فَلَهُ مَا سَكَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ  
أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ

صدق الله العلي العظيم

سورة البقرة

## الإهداء

الى وجه الله تعالى اهدي ثمرة جهدي.

الى معلم البشرية ومخرجهم من الظلمات الى النور سيد الثقلين امام القبلتين صاحب قاب أو قوسين جد الحسن والحسين مولانا ومولى الثقلين محمد بن عبد الله (صلى الله عليه وآله وسلم).

الى روح رائد الاقتصاد الإسلامي السيد الشهيد محمد باقر الصدر (قدس سره).

إلى روح مجدد الفكر الإسلامي الشهيد السيد محمد صادق الصدر ونجليه الطاهرين (قدست اسرارهم).

إلى داعي الإصلاح في العراق السيد القائد المجاهد مقتدى الصدر (اعزه الله).

إلى، من نهلت من علمهم اساتذتي.

أول من علمني حروف النور وأسلكني درب النجاة...أبي.

إلى فيض الحنان المتدفق الذي لا نضوب له...امي.

الى سندي في الحياة زوجي الغالي الأستاذ سمير الكريطي.

الى أملي في الحياة طفلتي الصغيرة يُسر.

إلى من أرى في وجههما ابتسامة الحياة والأمل.. أخويّ أحمد ومحمد.

الباحثة

## ((شكر وامتنان))

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على الهداة المصطفين محمد الامين وآله الاكرمين منبع العلم ومنار المتعلمين.

اما بعد.

فالحمد على حسن توفيقه والشكر لله على تمام فضله في انجاز هذا البحث الذي إن انطوى على الكمال فمن نعمته تعالى وما فيه مثالب وضعف فأليه ارفع حاجتي واستعينه تسديد فهمي لتحقيق العلم وجوهره.

وارفع آيات الثناء والشكر الى مقام الدوحة المحمدية والآية العلوية والانوار الفاطمية والعزرة الهاشمية أولي الفضل علي في الشفاعة في بلوغ آمالي (عليهم السلام).

وأسجل أسمى معاني الشكر الى من برعايتهم وتوجيههم تخطيت صعاب البحث وقطفت ثماره، الى الأستاذين المشرفين الأستاذ الدكتور طالب حسين فارس الكريطي والأستاذ المساعد الدكتور سرمد عبد الجبار هدايب الخير الله فجزاهما عني وعن اهل العلم خيراً.

كما يشرفني أن أتقدم بأعقب باقات الشكر الى الأستاذ القدير الأستاذ الدكتور هاشم مرزوك الشمري صاحب المواقف السامية في دعم طلبة العلم والمربي لأجيال من الأساتذة.

وأعبر عن فائق اعتزازي وامتناني للأستاذ الدكتور نزار كاظم صباح الذي منح هذا الجهد المتواضع نظراته العلمية ليرتقي ويتطور ويتكامل.

كما أتقدم بأسمى آيات الامتنان الى أستاذي الكبير الأستاذ الدكتور مناضل عباس الجواري والى الأساتذة الافاضل الأستاذ المساعد الدكتور شيماء رشيد محسن والأستاذ سلام كاظم شاني أولي الفضل وأصحاب الايادي البيضاء في تقويم هذا العمل والارتقاء به.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والامتنان الى الأستاذ الدكتور محمد حسين الجبوري عميد الكلية لرعايته الكبيرة لطلبة الدراسات العليا، والى الأستاذ الدكتور توفيق عباس عبد عون رئيس قسم الاقتصاد لجهوده في الارتقاء بالمستوى العلمي لطلبة الدراسات العليا.



ويطيب لي أن اشكر زملائي طلبة الدراسات العليا الذين كانوا خير اخوة لطريق العلم والمعرفة.  
واشكر كل من ساندني ووقف بجانبي وقدم لي يد المساعدة والعون وكان خير معين لي بعد الله تعالى  
ورسوله (صلى الله عليه واله وسلم) واهل بيته الكرام (عليهم السلام).  
كما أسجل شكري الى موظفين مكتبة الدراسات العليا الذين قدموا لي يد المساعدة والاحترام.  
ولا يفوتني أن اشكر من خصني بعونهن وباهتمامهن صديقاتي وزميلاتي الغاليات وختام شكري لكل من  
أعانني بكل ما فيه خدمة بحثي.

الباحثة

## المستخلص

يتناول البحث الصدمات الاقتصادية ودورها في الأداء المالي للمصارف الإسلامية ، من خلال مراجعة الأدبيات الاقتصادية ذات الصلة والتوفر على الأسس النظرية لدراسة تجارب أداء المصارف الإسلامية في مواجهه الصدمات المتعددة، في الكويت والأردن مع التركيز على تجربة المصارف الإسلامية في العراق، وتمثلت مشكلة البحث بالتساؤل الأساسي عن طبيعة وابعاد وآليات تأثير الصدمات الاقتصادية المتعددة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في بلدان العينة، أما فرضية البحث فقد نصت على أن تأثير الصدمات الاقتصادية المتعددة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في بلدان العينة يتباين حسب محددات أساسية مثل طبيعة الصدمة واتجاه وقنوات تأثيرها ودرجة نضج النظام المالي ومدى تطور المصارف الإسلامية ودرجة تكاملها مع المؤسسات المالية الأخرى ومستوى المؤشرات الأساسية للأداء المالي ومدى توفر متطلبات مواجهه الصدمات.

وأستند البحث على التحليل الوصفي والمؤشرات الإحصائية وتحليل الوقائع الاقتصادية ومحاولة تفصي العلاقة السببية بين الصدمات المتعددة والأداء المالي للمصارف الإسلامية ، وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات ابرزها أن تجربة المصارف الإسلامية في بلدان العينة في تأثير الصدمات المتعددة على الأداء المالي، اثبتت حاجة المصارف الإسلامية الى تطوير متطلبات مواجهة الصدمات بالتكامل مع مؤسسات النظام المالي ، ولا سيما البنوك المركزية وتعزيز مؤشرات الاستقرار المالي لضمان مستويات مقبولة من الأداء المالي في ظل الصدمات الاقتصادية المتعددة.

وانتهى البحث الى مجموعة من التوصيات ابرزها ظروف معالجة الإشكاليات البنائية في أدبيات المصارف الإسلامية، وتطوير أداء المصارف الإسلامية في ضوء طبيعة التأثير المتوقع للصدمات المتعددة.

## فهرست المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	الآية القرآنية
ب	الإهداء
ج-د	شكر وامتنان
هـ	المستخلص
ر-ح	فهرست المحتويات
طك	فهرست الجداول
ل-ن	فهرست الاشكال
9-1	المقدمة ومنهجية الدراسة والدراسات السابقة
76-11	الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لأداء المصارف الإسلامية والصدمات الاقتصادية.
39-12	المبحث الأول: الإطار النظري لأداء المصارف الإسلامية.
14-12	المطلب الأول: النظرية المصرفية الإسلامية (الطبيعة والاشكاليات الأساسية).
14-12	أولاً: المفاهيم الأساسية في النظرية المصرفية الإسلامية.
17-14	ثانياً: الطبيعة الخاصة للنظرية المصرفية الإسلامية.
25-18	ثالثاً: الإشكاليات البنائية لأداء المصارف الإسلامية.
26	المطلب الثاني: التحليل النظري لإداء المصارف الإسلامية.
26-25	أولاً: إشكالية بناء النظريات الخاصة لأداء المصارف الإسلامية.

32-26	ثانياً: الاتجاهات النظرية في قياس وتقييم أداء المصارف الإسلامية.
34-32	ثالثاً: المعايير المعتمدة في قياس وتقييم أداء المصارف الإسلامية.
39-34	المطلب الثالث: مستويات مداخل تقييم أداء المصارف الإسلامية.
35-34	أولاً: المنظور الجزئي لأداء المصارف الإسلامية.
36-35	ثانياً: المنظور الكلي لأداء المصارف الإسلامية.
38-37	ثالثاً: المنظور القطاعي لأداء المصارف الإسلامية.
39-38	رابعاً: منظور البنوك المركزية لأداء المصارف الإسلامية.
64-40	المبحث الثاني: الإطار للصددمات الاقتصادية.
48-40	المطلب الأول: الصدمات الاقتصادية ( ماهيتها، أنواعها ).
58-48	المطلب الثاني: الصدمات الاقتصادية في الفكر الاقتصادي.
64-58	المطلب الثالث: الصدمات المصرفية والمالية واداء المصارف الإسلامية.
79-65	المبحث الثالث: الإطار النظري للعلاقة بين أداء الصدمات الاقتصادية واداء المصارف الإسلامية.
71-65	المطلب الأول: مؤشرات الأداء المصرفي.
76-71	المطلب الثاني: مؤشرات الاستقرار المالي.
79-76	المطلب الثالث: العلاقة بين الصدمات الاقتصادية ومؤشرات الأداء في المصارف الإسلامية.
138-81	الفصل الثاني: أداء المصارف الإسلامية في بلدان العينة في ظل الصدمات الاقتصادية المتعددة.
138-114	المبحث الأول: تحليل تطور مؤشرات أداء المصارف الإسلامية في الاردن في ظل الصدمات الاقتصادية المتعددة.

	المبحث الثاني: تحليل تطور مؤشرات أداء المصارف الإسلامية في الكويت في ظل الصدمات الاقتصادية المتعددة.
184-140	الفصل الثالث: تحليل تطور مؤشرات الاستقرار المصرفي وتأثيرها على أداء المصارف الإسلامية العراقية في ظل الصدمات الاقتصادية المتعددة.
154-141	المبحث الأول: واقع: المصارف الإسلامية في العراق.
175-155	المبحث الثاني: تحليل مؤشرات أداء المصارف الإسلامية في العراق.
184-176	المبحث الثالث: كيفية مواجهة الصدمات في المصارف الإسلامية العراقية عينة البحث.
187-186	الاستنتاجات والتوصيات
187	التوصيات
211-189	المصادر والمراجع
220-213	الملاحق

## فهرست الجداول

رقم الصفحة	العنوان	رقم الجدول
15	جدول توضيحي مبسط لميزانية المصرف الإسلامي	1
76-75	المؤشرات الحیطة الجزئية والكلية.	2
87	مؤشرات الصدمات الاقتصادية المتعددة في الاقتصاد الاردني.	3
91	المصارف الإسلامية في الأردن	4
94	تحليل مؤشر السيولة النقدية للمصارف الإسلامية الأردنية للمدة (2007-2021).	5
97	تحليل مؤشرات الربحية للمصرف العربي الدولي الإسلامي للمدة (2007-2021).	6
98	تحليل مؤشرات الربحية للمصرف الأردني الإسلامي للمدة (2007-2021).	7
101	تحليل مؤشرات الربحية لمصرف صفوة الإسلامي للمدة (2009-2021).	8
103	تحليل مؤشرات السوق للمصرف الأردني الإسلامي للمدة (2007-2021).	9
105	تحليل مؤشرات السوق للمصرف العربي الإسلامي الدولي الأردني للمدة (2007-2021).	10
106	تحليل مؤشرات السوق لمصرف صفوة الإسلامي للمدة (2007-2021).	11
108	نسبة كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية الأردنية للمدة (2007-2021).	12
110	مؤشر الرافعة المالية للمصارف الأردنية الإسلامية عينة الدراسة للمدة (2009-2021).	13
112	مؤشر المديونية للمصارف الأردنية الإسلامية للمدة (2007-2021).	14

115	تحليل مؤشرات الصدمات الاقتصادية المتعددة في الاقتصاد الكويتي.	15
119	المصارف الإسلامية في الكويت.	16
121	تحليل مؤشر السيولة النقدية للمصارف الإسلامية الكويتية للمدة (2007-2021).	17
123	تحليل مؤشرات الربحية لمصرف الكويت الدولي الإسلامي للمدة (2007-2021).	18
125	تحليل مؤشرات الربحية لمصرف بوبيان الإسلامي للمدة (2007-2021).	19
127	تحليل مؤشرات الربحية لمصرف بيت التمويل الكويتي للمدة (2007-2021).	20
129	تحليل مؤشرات النشاط لمصرف الكويت الدولي للمدة (2007-2021).	21
130	تحليل مؤشرات النشاط لمصرف بوبيان الإسلامي للمدة (2007-2021).	22
132	تحليل مؤشرات النشاط لمصرف بيت التمويل الكويتي للمدة (2007-2021).	23
133	تحليل مؤشرات السوق للمصارف الكويتية الإسلامية للمدة (2007-2021).	24
135	مؤشر الرافعة المالية للمصارف الكويتية الإسلامية للمدة (2007-2021).	25
137	مؤشر كفاية رأس المال بالنسبة للمصارف الكويتية للمدة (2007-2021).	26
142	مؤشرات الصدمات الاقتصادية المتعددة في الاقتصاد العراقي.	27
152-151	المصارف الإسلامية في العراق بالدينار العراقي.	28
156	نسبة الودائع الأساسية الى الارصدة أو التمويل الكلي للمصارف العراقية الإسلامية للمدة (2005-2021).	29
159	نسبة الموجودات السائلة الى الالتزامات تحت الطلب للمصارف العراقية للمدة (2005-2021).	30
161	نسبة الاستثمار الموقت للمصارف الإسلامية العراقية للمدة (2005-2021).	31
164	نسبة معدل العائد الى اجمالي الموجودات للمصارف العراقية للمدة (2005-2021).	32
166	نسبة معدل العائد الى حق الملكية للمصارف العراقية الإسلامية للمدة (2005-2021).	33

168	نسبة معدل العائد الى الودائع للمصارف العراقية الإسلامية للمدة(2021-2005).	34
170	نسبة معدل استثمار الودائع للمصارف العراقية الإسلامية للمدة(2021-2005).	35
172	نسبة معدل توظيف الموارد للمصارف العراقية الإسلامية للمدة(2021-2005).	36
174	نسبة معدل عائد السهم للمصارف العراقية الإسلامية للمدة(2021-2005).	37
177	معدل كفاية رأس المال للمصارف العراقية الإسلامية للمدة(2021-2005).	38
179	معدل الرافعة المالية للمصارف الإسلامية العراقية للمدة(2021-2010).	39
181	نسبة الائتمان النقدي / اجمالي الودائع للمصارف العراقية الإسلامية للمدة(2021-2011).	40
184	نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي الائتمان النقدي بالنسبة للمصارف العراقية الإسلامية للمدة(2021-2011).	41



## فهرست الأشكال

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
1	اهداف المصرف الإسلامي	17
2	صدمة الطلب الكلي	42
3	صددمات العرض الإيجابية والسلبية	44
4	التوازن وصدمة الطلب السلبية في المدرسة الكلاسيكية	49
5	التوازن وصدمة الطلب الإيجابية في المدرسة الكلاسيكية	50
6	صددمات العرض في المدرسة الكلاسيكية	51
7	التوازن وصدمة الطلب السلبية والإيجابية في المدرسة الكينزية	53
8	صدمة العرض الكلي في التحليل الكينزي	54
9	أثار صدمات الطلب المتوقعة وغير المتوقعة	56
10	صددمات العرض الكلي	57
11	مؤشر السيولة النقدية للمصارف الأردنية للمدة (2007-2021).	96
12	مؤشرات الربحية للمصرف العربي الدولي الإسلامي للمدة (2007-2021).	98
13	مؤشرات الربحية للمصرف الأردني الإسلامي للمدة (2007-2021).	100
14	مؤشرات الربحية لمصرف صفوة الإسلامي للمدة (2007-2021).	102
15	مؤشرات السوق للمصرف الأردني الإسلامي للمدة (2007-2021).	104
16	مؤشرات السوق للمصرف العربي الدولي الإسلامي للمدة (2007-2021).	1106
17	مؤشرات السوق لمصرف صفوة الإسلامي للمدة (2007-2021).	107

109	مؤشر كفاية رأس المال للمصارف الأردنية الإسلامية للمدة (2007-2021).	18
111	مؤشر الرافعة المالية للمصارف الأردنية الإسلامية للمدة (2009-2021).	19
113	مؤشر المديونية للمصارف الأردنية الإسلامية للمدة (2007-2021).	20
122	مؤشر السيولة النقدية للمصارف الكويتية الإسلامية للمدة (2007-2021).	21
124	مؤشرات الربحية لمصرف الكويت الدولي للمدة (2007-2021).	22
126	مؤشرات الربحية لمصرف بوبيان الإسلامي للمدة (2007-2021).	23
128	مؤشرات الربحية لبيت التمويل الكويتي للمدة (2007-2021).	24
130	مؤشرات النشاط لمصرف الكويت الدولي للمدة (2007-2021).	25
131	مؤشرات النشاط لمصرف بوبيان الإسلامي للمدة (2007-2021).	26
133	مؤشرات النشاط لمصرف بيت التمويل الكويتي الإسلامي للمدة (2007-2021).	27
134	مؤشرات السوق للمصارف الكويتية الإسلامية للمدة (2007-2021).	28
136	مؤشر الرافعة المالية للمصارف الكويتية الإسلامية للمدة (2007-2021).	29
138	مؤشر كفاية رأس المال للمصارف الكويتية الإسلامية للمدة (2007-2021).	30
158	نسبة الودائع الأساسية الى ارصدة التمويل الكلي للمصارف العراقية الإسلامية للمدة (2005-2021).	31
160	نسبة الموجودات السائلة الى الالتزامات تحت الطلب للمصارف العراقية الإسلامية للمدة (2005-2021).	32
162	نسبة الاستثمار المؤقت للمصارف العراقية الإسلامية للمدة (2005-2021).	33
165	نسبة معدل العائد الى اجمالي الموجودات للمصارف العراقية الإسلامية	34

	للمدة(2005-2021).	
167	نسبة معدل العائد الى حق الملكية للمصارف العراقية الإسلامية للمدة (2005-2021).	35
169	نسبة معدل العائد الى الودائع للمصارف العراقية الإسلامية للمدة(2005-2021).	36
171	معدل استثمار الودائع للمصارف العراقية الإسلامية عينة للمدة (2005 - 2021).	37
173	معدل توظيف الموارد للمصارف العراقية الإسلامية للمدة(2005-2021).	38
175	نسبة معدل عائد السهم للمصارف العراقية الإسلامية للمدة(2005-2021).	39
178	مؤشر كفاية رأس المال للمصارف العراقية الإسلامية للمدة(2005-2021).	40
180	معدل الرافعة المالية للمصارف العراقية الإسلامية للمدة(2010-2021).	41
182	نسبة الائتمان النقدي الى اجمالي الودائع للمصارف العراقية الإسلامية للمدة(2011-2021).	42
184	نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي الائتمان النقدي للمصارف العراقية الإسلامية للمدة(2011-2021).	43



## مقدمة

أضحت الصدمات الاقتصادية من الظواهر الأساسية التي شغلت اهتمام المفكرين الباحثين ، اذ ينصب الاهتمام في النظرية الاقتصادية على التوفر على نماذج التحليل الاقتصادي التي تقدم توصيفا و تفسيرا متجددا لظاهرة الصدمات الاقتصادية ، وفقا لتغير طبيعة الظاهرة و مظاهرها المتباينة تحت تأثير الاتجاه المتصاعد لدرجة حساسية النظم الاقتصادية للصدمة ، بسبب التشابك المتنامي بين الاقتصادات المختلفة تحت تأثير العولمة ، و لأن النظم المالية هي الأكثر حساسية و استجابة لتأثير الصدمات الاقتصادية أصبحت الادبيات الاقتصادية معنية بتقديم المزيد من النماذج التحليلية التي توّطر ديناميكية تأثير الصدمات على اداء النظم المالية و بشكل خاص الجهاز المصرفي.

من التطورات الحديثة في طبيعة الصدمات الاقتصادية هو ظهور الصدمات الاقتصادية المتعددة، التي تمارس تأثيرا متزامنا متلاحقا مستمرا نسبيا لمدة معينة على المتغيرات الاقتصادية المختلفة و النظام الاقتصادي ككل و منه الى النظام المالي و الجهاز المصرفي ، و بوصف ان المصارف الإسلامية هي من المؤسسات المصرفية ذات الطبيعة الخاصة في استجابتها للصدمة الاقتصادية ، و أن الادبيات الاقتصادية في مجال المصرفية الإسلامية مازالت في مرحلة التطوير المستمر للنماذج التحليلية الخاصة بتأثير الصدمات الاقتصادية على أداء المصارف الإسلامية ، فأن ظهور الصدمات الاقتصادية المتعددة و طبيعة تأثيرها المعقد و المضاعف على مجمل مؤسسات النظام المالي و المصرفي ، جعل الاهتمام بالصدمة الاقتصادية المتعددة و أثرها في الأداء المالي للمصارف الإسلامية من الموضوعات الحديثة و الأساسية في مجال تطوير ادبيات المصرفية الإسلامية ، و التوفر على التحليل الاقتصادي لطبيعة و اتجاه تأثير هذه الصدمات على مؤشرات الأداء المالي في المصارف الإسلامية من خلال دراسة تجارب المصارف الإسلامية في عينة من دول مختارة مع تركيز الاهتمام على حالة المصارف الإسلامية في العراق ، للوقوف على الادبيات و الوقائع و البيانات و أدوات لتحليل التي يتم من خلالها دراسة ظاهرة الصدمات الاقتصادية المتعددة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في بلدان متفاوتة نسبيا في مراحل نضج نظمها المالية و مؤسساتها المصرفية الإسلامية مع وجود قواسم مشتركة في عوامل نشأة و تطور المصارف الإسلامية فيها ، و وقوعها في منطقة اقتصادية واحدة بالنسبة الى النظام الاقتصادي العالمي و نوع الصدمات الاقتصادية الخارجية ، مع إعطاء الاهتمام بتباين النظام الاقتصادي و المالي نسبيا بين دول العينة لرصد نوع الاثار التي تتركها الصدمات الاقتصادية المتعددة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية بحسب اختلاف اهمية المصارف الإسلامية في النظام المالي في كل واحد من بلدان العينة المختارة .

## أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث بما يلي: -

- 1) الاهتمام بالصدمات الاقتصادية المتعددة وأثرها في الأداء المالي للمصارف الإسلامية بوصفها من أبرز الموضوعات الحديثة والأساسية في مجال تطوير ادبيات المصرفية الإسلامية.
- 2) التوفر على التحليل الاقتصادي لطبيعة واتجاه تأثير هذه الصدمات على مؤشرات الأداء المالي في المصارف الإسلامية من خلال دراسة تجارب المصارف الإسلامية في عينة من دول مختارة مع تركيز الاهتمام على حالة المصارف الإسلامية في العراق.
- 3) بيان أهمية تطوير مكانة المصارف الإسلامية في النظام المالي لتفعيل دورها في مواجهة الصدمات الاقتصادية المتعددة من خلال قدرتها على الحفاظ على مستوى مقبول من الأداء المالي في ظل هذا النوع من الصدمات، في بلدان متفاوتة نسبيا في مراحل نضج نظمها الاقتصادية والمالية ومؤسساتها المصرفية الإسلامية.

## مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في الإشكالية الأساسية التي تنصب حول طبيعة و أبعاد و آليات اثر الصدمات الاقتصادية المتعددة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في بلدان العينة و بحسب التباين النسبي في طبيعة النظام المالي و المصرفي لها ، و في ضوء الأهمية النسبية للمصارف الإسلامية في النظم المالية والمصرفية لكل بلد ، مع الاخذ بنظر الاعتبار الخصائص المشتركة لنوع الصدمات الاقتصادية الخارجية لوقوع بلدان العينة في منطقة اقتصادية واحدة ، و كذلك تباين تأثير الصدمات الداخلية و الخارجية بحسب اختلاف تركيبة النظام الاقتصادي في كل بلد من بلدان العينة المختارة ، و من هذه الإشكالية تتفرع الأسئلة الآتية :

- 1) ما هي الابعاد الأساسية للعلاقة بين الصدمات الاقتصادية بشكل عام والصدمات الاقتصادية المتعددة بشكل خاص في الأداء المالي للمصارف الإسلامية في الادبيات الاقتصادية في ضوء الإشكاليات الأساسية التي تواجه عمل المصارف الإسلامية؟
- 2) ما طبيعة وأبعاد وآليات تأثير الصدمات الاقتصادية المتعددة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في الأردن والكويت؟
- 3) ما طبيعة وأبعاد وآليات تأثير الصدمات الاقتصادية المتعددة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في العراق.

## فرضية البحث

وتتمثل في ان تأثير الصدمات الاقتصادية المتعددة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية يتباين حسب طبيعة تركيب الصدمة الاقتصادية المتعددة التي يتحدد من خلالها اتجاه وقنوات التأثير على مؤشرات الأداء المالي للمصارف الإسلامية في كل بلد من بلدان العينة وفقا لدرجة نضج النظام المالي ومدى تطور المصارف الإسلامية ومكانتها في الجهاز المصرفي ومستوى مؤشرات الأداء المالي وتوفر متطلبات مواجهة الصدمات الاقتصادية المتعددة.

## هدف البحث

يهدف البحث الى ما يأتي:

- (1) بيان الابعاد الأساسية للعلاقة بين الصدمات الاقتصادية بشكل عام والصدمات الاقتصادية المتعددة بشكل خاص في الأداء المالي للمصارف الإسلامية في الادبيات الاقتصادية في ضوء الإشكاليات الأساسية التي تواجه عمل المصارف الإسلامية.
- (2) الوقوف على طبيعة وأبعاد وآليات تأثير الصدمات الاقتصادية المتعددة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في الأردن والكويت.
- (3) التركيز الخاص على طبيعة وأبعاد وآليات تأثير الصدمات الاقتصادية المتعددة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في العراق.

## الحدود الزمانية والمكانية للبحث

تتمثل الحدود المكانية بدراسة تجربة الأردن والكويت والعراق من خلال دراسة تأثير الصدمات الاقتصادية المتعددة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية وتتمثل الحدود الزمانية في دراسة الوقائع للمدة من 2005 الى 2021.

## منهجية البحث

يقوم البحث على المنهج الاستقرائي الاستنباطي التكاملي ، و يستخدم ادوات التحليل الوصفي و الكمي من خلال تحليل الادبيات الاقتصادية المتخصصة بالعلاقة بين الصدمات الاقتصادية بشكل عام و الصدمات الاقتصادية المتعددة بشكل خاص في الأداء المالي للمصارف الإسلامية في ضوء الادبيات الاقتصادية المتاحة و في ضوء الإشكاليات الأساسية التي تواجه عمل المصارف الإسلامية ، و من خلال اعمال أدوات التحليل الاقتصادي في دراسة طبيعة و أبعاد و آليات تأثير الصدمات الاقتصادية المتعددة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في عينة من بلدان مختارة مع التركيز على العراق.

## هيكلية البحث

تم تقسيم البحث على ثلاثة فصول فضلاً عن المقدمة والاستنتاجات والتوصيات، تناول الفصل الاول الإطار النظري والمفاهيمي لتأثير الصدمات الاقتصادية المتعددة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية وقسم على ثلاثة مباحث اشتمل المبحث الاول على الأسس النظرية لأداء المصارف الإسلامية اما المبحث الثاني تضمن الاسس النظرية للصدمات الاقتصادية والمبحث الثالث اقتصر على الإطار النظري للعلاقة بين المصارف الإسلامية والصدمات المتعددة.

اما الفصل الثاني قسم الى مبحثين تناول فيهما تحليل أداء المصارف الإسلامية لدول العينة في ظل الصدمات الاقتصادية المتعددة وقسم على مبحثين تطرق المبحث الاول منها أداء المصارف الإسلامية في الاردن في ظل الصدمات الاقتصادية المتعددة، وتضمن المبحث الثاني الإطار التحليلي لمؤشرات أداء المصارف الإسلامية في الكويت في ظل الصدمات المتعددة، وخصص الفصل الثالث الى تحليل مؤشرات الاستقرار المصرفي وتأثيرها على اداء المصارف الإسلامية العراقية في ظل الصدمات الاقتصادية المتعددة. حيث تضمن المبحث الاول واقع المصارف الإسلامية في العراق في حين تضمن المبحث الثاني تحليل مؤشرات أداء المصارف الإسلامية في العراق اما المبحث الثالث فقد خصص لكيفية مواجهة الصدمات في المصارف الإسلامية في العراق.



## الاستعراض المرجعي لبعض الدراسات السابقة

1-دراسة (ويس صارة، 2012)	
فعالية وكفاءة البنوك الإسلامية في التصدي للأزمات المالية	عنوان الدراسة
مصارف الدول الاوربية (بريطانيا، فرنسا)	عينة الدراسة
تهدف الدراسة الى ابراز مدى قدرة المصارف الإسلامية في علاج والتصدي للأزمات المالية وتبيان أوجه القصور في اداء المصارف التقليدية.	هدف الدراسة
وأن اهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي اثباتها أنها هي الاجدر في معالجة وتخطي الازمات المالية والاقتصادية، اذ ان الشريعة الإسلامية بما تحمله من مبادئ وقيم تجعلها هي الاقدر على معالجة مثل هذه الازمات والصدمات والى الاستقرار والتوازن الاقتصادي والاجتماعي، اذ هي بالفعل تقدم العديد من الحلول لمشكلات العصر ولكن تحتاج الى صياغة وبلورة حتى تكون قابلة للتطبيق.	نتائج الدراسة
تشابهت من حيث التطرق الى موضوع الصدمات الاقتصادية والازمات المالية.	أوجه الشبه
اختلفت الدراسة الحالية من حيث التطرق الى تقييم كفاءة اداء المصارف الإسلامية العراقية وإمكانية تصديها للصدمات والازمات المالية، وكفاءة اداء المصارف الإسلامية العربية عينة الدراسة (الاردن، الكويت) بعد الصدمة.	أوجه الاختلاف

2-دراسة (أمينة صبري كريم الزبيدي، 2016)	
تقييم كفاءة أداء المصارف العراقية الإسلامية-دراسة تحليلية مقارنة مع المصارف الإسلامية الإماراتية والأردنية للمدة(2005-2014)	عنوان الدراسة
عينة من المصارف الإسلامية العراقية والإماراتية والأردنية	عينة الدراسة
تهدف الدراسة الى تقييم كفاءة اداء المصارف الإسلامية العراقية بوصفها تجربة جديدة على الساحة المالية والاقتصادية العراقية، وكذلك اجراء مقارنة بين كفاءة المصارف الإسلامية	هدف الدراسة

العراقية ونظيراتها في الامارات والاردن، وتحليل اداء المصارف الإسلامية العراقية في جانب السيولة والربحية.	
وتوصلت الدراسة الى إمكانية تطور وكفاءة أداء المصارف الإسلامية العراقية للوصول الى نظيراتها المصارف العربية في كفاءة استغلال الموارد المتاحة للوصول الى المخرجات الامثل لهذه الموارد.	نتائج الدراسة
كان وجه الشبه من حيث بعض الجانب النظري، وكذلك التطرق الى موضوع المصارف الإسلامية وتقييم أداءها.	أوجه الشبه
واختلفت من حيث موضوع الصدمات الاقتصادية وأثرها في الأداء المالي على المصارف الإسلامية تجارب دول مختارة (الأردن، الكويت)، في اطاره النظري وتجاربه وامكانية الافادة منها في العراق.	أوجه الاختلاف

### 3-دراسة (زيتوني كمال، 2016-2017)

إثر الصدمات الاقتصادية في تحليل مؤشرات الازمات المصرفية خلال المدة (1980-2015).	عنوان الدراسة
الجزائر، السعودية.	عينة الدراسة
تهدف الدراسة الى معرفة مدى سيرورة القطاع المصرفي والمالي في الجزائر، وكيفية تجنب الصدمات المتوقعة، وكذلك العلاقة بين مؤشرات الازمات المصرفية والمتغيرات الاقتصادية الكلية.	هدف الدراسة
توصلت الدراسة الى تطبيق مؤشرات الحيطة الكلية (متغيرات الاقتصاد الكلي) على تحليل مؤشرات الازمات المصرفية في الجزائر ولمعرفة مدى تأثيرها من جراء التعرض للصدمات الداخلية والخارجية في ظل التحول الاقتصادي الى اقتصاد السوق طبقا للسياسة الاقتصادية الجديدة في الجزائر.	نتائج الدراسة

أوجه الشبه	تشابه من حيث التطرق الى بعض المفاهيم النظرية حول الصدمات الاقتصادية.
أوجه الاختلاف	اختلفت من حيث التطرق وتقييم كفاءة أداء المصارف الإسلامية العربية قبل الصدمات الاقتصادية وبعد الصدمات وتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي والمالي.

4-دراسة (زليخة بنحناشي، صونيه عابد، سكيبة غواس،2018)	
عنوان الدراسة	دراسة تقييمية لأثر الازمة المالية العالمية على أداء البنوك الإسلامية حالة بنك البركة الجزائري والبنك الأردني الإسلامي(2006-2011).
عينة الدراسة	بنك البركة الجزائري، البنك الأردني الإسلامي.
هدف الدراسة	تهدف الدراسة بشكل أساسي الى تقييم الأداء المالي لبعض البنوك الإسلامية للتعرف على مدى تأثيرها بالازمة المالية العالمية 2008، وبيان أهمية المصرفية الإسلامية ومدى قدرتها على تحقيق الاستقرار المالي، وذلك بإلقاء الضوء على هذه الازمة.
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة الى ضرورة التعريف بمزايا التمويل الإسلامي ودوره في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي وتجنب التعامل بسعر الفائدة الذي يؤدي الى الازمات المالية والدمار الاقتصادي، فأن البنوك المدروسة حققت أداء جيداً وربحية عالية، وهذا يرجع الى نظام التمويل الإسلامي الذي يركز على نظام التمويل بالمشاركة الذي ينصب على أصول حقيقية
أوجه الشبه	تشابه من حيث التطرق الى بعض المفاهيم النظرية.
أوجه الاختلاف	واختلفت من حيث التصدي للازمات المالية والصدمات الاقتصادية، وكذلك من حيث مؤشرات تقييم أداء المصارف الإسلامية العربية وإمكانية الاستفادة من المصارف العراقية الإسلامية في كيفية مواجهه الصدمات الاقتصادية.

## الدراسات الأجنبية:

1-دراسة (صندوق النقد الدولي، 2010).

عنوان الدراسة	IMF Survey: Islamic Banks: More Resilient to Crisis?
عينة الدراسة	البحرين، الكويت، الأردن، ماليزيا، السعودية.
هدف الدراسة	تهدف الدراسة بشكل أساسي الى تحديد هل البنوك الإسلامية أكثر قدرة على الصمود في مواجهة الازمات من البنوك التقليدية ام العكس خلال عام 2008.
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة الى ضرورة التعريف بالصدمات الاقتصادية وتحليل أداء البنوك الإسلامية إذا وجد التحليل أن هذه البنوك الإسلامية كان اداءها مختلفا عن البنوك التقليدية خلال الازمة المالية العالمية وساهمت البنوك الإسلامية في الاستقرار المالي والاقتصادي خلال الازمة
أوجه الشبه	تشابه من حيث التطرق الى بعض المفاهيم النظرية.
أوجه الاختلاف	اختلفت من حيث التصدي للازمات المالية والصدمات الاقتصادية، وكذلك من حيث مؤشرات تقييم أداء المصارف الإسلامية وإمكانية الاستفادة من المصارف العراقية الإسلامية في كيفية مواجهه الصدمات الاقتصادية.

2-دراسة (جعفر، عبد الحميد ظاهر، 2020).

عنوان الدراسة	The impact of economic of shocks on economic growth in Iraq during the period (2004-2018).
عينة الدراسة	العراق
هدف الدراسة	تهدف الدراسة بشكل أساسي الى دراسة تحديد إثر الصدمات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة(2004-2018).

<p>توصلت الدراسة الى ضرورة التعريف بالصدمات الاقتصادية واثـر النمو في الناتج المحلي الإجمالي وكيفية التصدي للصدمات الاقتصادية ودورة في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي وتجنب التعامل بسعر الفائدة الذي يؤدي الى الازمات المالية والدمار الاقتصادي.</p>	<p>نتائج الدراسة</p>
<p>تشابه من حيث التطرق الى بعض المفاهيم النظرية.</p>	<p>أوجه الشبه</p>
<p>اختلفت من حيث التصدي للازمات المالية والصدمات الاقتصادية، وكذلك من حيث مؤشرات تقييم أداء المصارف الإسلامية العربية وإمكانية الاستفادة من المصارف العراقية الإسلامية في كيفية مواجهه الصدمات الاقتصادية.</p>	<p>أوجه الاختلاف</p>

#### الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسات السابقة.

تختلف هذه الدراسات عن الدراسة السابقة بتناولها لموضوع الصدمات الاقتصادية المتعددة والأزمات المالية ( صدمة كورونا وغيرها من الصدمات)، ممثلة بكيفية مواجهة المصارف الإسلامية للصدمات الاقتصادية المتعددة من خلال الاعتماد على مؤشرات أداء المصارف الإسلامية متمثلة بمؤشرات السيولة والربحية وغيرها من المؤشرات، كما بينت هذه الدراسة الأثر الذي تتركه تلك المؤشرات في الصدمات الاقتصادية المتعددة مستخدمة فذ ذلك الجانب الوصفي ، وطبق ذلك على كل من الاقتصاد الأردني والكويتي والعراقي وللمدة (2005-2021).

## الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي لأداء المصارف الإسلامية والصدمات الاقتصادية.

المبحث الأول: الإطار النظري لأداء المصارف الإسلامية.

المبحث الثاني: الإطار النظري للصدمات الاقتصادية.

المبحث الثالث: الإطار النظري للعلاقة بين أداء الصدمات الاقتصادية وأداء المصارف الإسلامية .

## الفصل الأول

### الإطار النظري والمفاهيمي لأداء المصارف الإسلامية والصدمات الاقتصادية.

#### تمهيد:

تناول هذا الفصل الأسس النظرية للعلاقة بين الصدمات الاقتصادية المتعددة والأداء المالي للمصارف الإسلامية من خلال تحليل الأدبيات الاقتصادية التي تناولت الصدمات الاقتصادية المتعددة والأداء المالي وتأثير الصدمات الاقتصادية المتعددة على الأداء المالي للوصول الى طبيعة هذا التأثير والقنوات التي يمر من خلالها وموقف الأدبيات المختلفة من هذه العلاقة وتم تقسيم الفصل الى ثلاثة مباحث ، وسيتم في هذا الفصل دراسة كل من الاطار النظري للمصارف الإسلامية وكذلك الاطار النظري للصدمات الاقتصادية المتعددة ومؤشرات الاستقرار المصرفي والعلاقة بين أداء المصارف الإسلامية في ظل الصدمات الاقتصادية المتعددة.

## المبحث الأول

### الإطار النظري لأداء المصارف الإسلامية.

المطلب الأول: النظرية المصرفية الإسلامية (الطبيعة والإشكاليات الأساسية).

أولاً: المفاهيم الأساسية في النظرية المصرفية الإسلامية.

من أهم المفاهيم الأساسية التي يتطلب التعرض لها للتمهيد لبحث النظرية المصرفية الإسلامية هي كالآتي:

(1) المذهب الاقتصادي الإسلامي وهو (( المذهب الذي تتحدد فيه الطريقة الإسلامية في تنظيم الحياة الاقتصادية وبما يملك هذا المذهب ويدل عليه من رصيد فكري يتألف من أفكار الإسلام الأخلاقية والأفكار العلمية الاقتصادية أو التاريخية التي تتصل بمسائل الاقتصاد السياسي أو بتحليل تاريخ المجتمعات البشرية ))<sup>(1)</sup>، و من المفهوم يظهر ان المذهب الاقتصادي الإسلامي هو الطريقة التي تنظم فيها الحياة الاقتصادية وفق عناصر نظرية العدالة في أسسها الأخلاقية والموضوعية و الفطرية ، و ان المصرفية الإسلامية هي مجموعة قواعد المذهب الاقتصادي الإسلامي التي تنظم النشاط المصرفي .

(2) النظام الاقتصادي الإسلامي : هو مجموعة الكل المركب من مجموعة من المؤسسات الأساسية المترابطة بنسق من العلاقات المستند على فلسفة المذهب الاقتصادي الإسلامي و المتجه لتحقيق أهدافه في التطور التكاملي عبر واقع موضوعي محدد للمجتمع الإسلامي<sup>(2)</sup>، و ان المؤسسات المصرفية الإسلامية هي جزء أساسي من النظام الاقتصادي الإسلامي و هي ركيزة النظام المالي و يتألف منها النظام المصرفي الإسلامي، إذ إنّ السمة الرئيسية للنظام هو أن الافراد يسترشدون في قراراتهم الاقتصادية بمجموعة من المعايير السلوكية مشتقة من القران الكريم والسنة النبوية الشريفة ومن الممكن التنبؤ بها<sup>(3)</sup>، وتسهم في عمليات التنمية .

(3) المصارف الإسلامية هي المؤسسات الأساسية في تنظيم الجانب المالي ليتكامل مع الجانب الحقيقي للنشاط الاقتصادي لتحقيق اهداف النظام الاقتصادي الاسلامي<sup>(4)</sup>.

(1) محمد باقر الصدر، اقتصادنا، ط14، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، 1981، ص9.

(2) طالب حسين فارس، ملامح المذهب الاقتصادي الإسلامي في عهد الامام علي (ع) الى مالك بن الحارث الاشرى واليه على مصر، مجلة أهل البيت عليهم السلام، 2020، العدد 24، ص 16.

(3) Jomo k.s., Islamic economic alternatives, macmillan academic, London, 1Ed, 1992, p.9.

(4) Hossein askarl, Zamir Iqbal, Abbas mirakhor, Introduction to Islamic economics, john wiley and sons Singapore pte.ltd, 1Ed, 2015, p.181.



4) المصرف الإسلامي : هو مؤسسة مالية تعمل على سد العجز في الصناديق مع وجود فائض في الأموال، ومن الناحية المفاهيمية يعد المصرف الإسلامي حلاً يربح فيه الجميع ليس فقط لقطاع الفائض أو العجز وهو أيضاً يسهل احتياجات العميل<sup>(1)</sup>، إذ يحرم على المسلمين التعامل مع المصارف التي تتعامل بالفائدة وبالخصوص عندما أصبحت خدمات المصارف الإسلامية متاحة للمسلمين الملتزمين بحرمة المعاملات الربوية ، و أن الحاجة للمصارف الإسلامية ذات مقاصد شرعية وعقائدية تترتب على عدم التعامل بالمعاملات المصرفية الربوية، وذات مقاصد اقتصادية واجتماعية ومالية<sup>(2)</sup>.

فالمصرف الإسلامي: مؤسسة مصرفية مالية وسيطة يهدف الى تحقيق الربح وفق شروط واحكام الشريعة الإسلامية في جميع اعمالها وانشطتها ومقاصدها<sup>(3)</sup>، والمصرف الإسلامي " منشأه مالية تقبل الودائع من الجمهور وتستنثمرها وتقدم خدماتها وفقاً للشريعة الإسلامية"<sup>(4)</sup>.

إنَّ المصارف الإسلامية في صورتها النموذجية هي مؤسسات تتوافر فيها كل الشروط التي يجب أن تتوافر في مؤسسة تمويلية تنصدي للتنمية وبالخصوص في الوقت الراهن إذ تضمن التفاعل بين الأمة والغايات المستهدفة، إذ إنَّها تتفق مع اهداف وغايات العقيدة والشريعة الإسلامية، وتمتلك القدرة على أن تقدم صيغاً واشكالاً متعددة تتناسب مع مختلف الظروف والمواقف<sup>(5)</sup>.

ان دور المصارف الإسلامية في نظام التمويل المصرفي الإسلامي هو أداء وظائف الوساطة بين أطراف الفائض والعجز عبر اليات التمويل التي تعتمد معايير التعاملات المالية غير الربوية وعبر صيغ تمويل تتلاءم مع فلسفة العقيدة الإسلامية في المال والثروة التي تدعو الى العدالة الاجتماعية والمشاركة في الربح والخسارة ومبادئ الشفافية والعدل والحكم العادل والتضامن والحوكمة المادية الجيدة في التعاملات المالية<sup>(6)</sup>.

يكون تبادل السلع والخدمات أمر لا بد منه أثناء صرف الأموال بموجب عقود المرابحة والمشاركة والاستصناع في المصارف الإسلامية، وبسبب وجود السلع والخدمات لا يحدث أي توسع مفرط في نسبة

(1) Muhammad, fenny rosmanita, Imam wahyudi, Risk Management for Islamic banks , wiley finance series, niken lwani surya putri, budi prasetyo, 1Ed, 2015, p.11.

(2) محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية – الأسس النظرية والتطبيقات العملية، ط2، دار المسيرة للنشر، عمان، 2008، ص41.

(3) Munawar Iqbal, david T.Llewellyn, Islamic banking and finance, Islamic development bank, Saudi Arabia, loughborough university, uk, 1Ed, 2002, p.41.

(4) خليل محمد حسن الشماع، المحاسبة الإدارية في المصارف، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2015، ص15.  
(5) محمود الأنصاري، اسماعيل حسن، سمير مصطفى متولي، البنوك الإسلامية، ط1، مكتبة الإسكندرية للنشر، القاهرة، 1988، ص5.

(6) Mondher bellalah, omar Masood, Islamic banking and finance, Cambridge scholars, british library, 1Ed, 2013, p.14.

التيار النقدي الى الحقيقي ومن ثمّ عدم حدوث الموجات التضخمية،<sup>(1)</sup>، وتقدم البنوك الإسلامية مجموعة متنوعة من الخدمات المالية المشابهة لخدمات البنوك التجارية، بما في ذلك الحسابات الجارية وتحويلات الأموال وبطاقات الخصم وتمويل سلع العملاء والتمويل العقاري وتسهيلات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال ترتيبات تتوافق مع الشريعة الإسلامية<sup>(2)</sup>.

فالمصارف الإسلامية تعتبر مصارف استثمارية وهي في واقعها مصارف استثمار لأن الاستثمار هو الشريان الحيوي لها وان نجاحها يعتمد بالأساس على كفاءتها الاستثمارية، وكذلك تعد مصارف تمويل بالمشاركة لذلك تعتمد البحث عن فرص التنمية وهي الحالة التي تقابل بالإيجاب في المجتمع وتدعو للمشاركة في نشاطها الإنساني التنموي للصالح العام وتعمل وفق احكام الشريعة الإسلامية<sup>(3)</sup>.

### ثانياً: الطبيعة الخاصة للنظرية المصرفية الإسلامية: -

ارتبط قيام المصارف الإسلامية مع قيامها بالصحة الإسلامية العامة، ويعتمد نموها ونضجها ودورها المستقبلي على نمو ونضج الوعي الإسلامي الاقتصادي داخل المجتمعات الإسلامية لذا يجب تحقيق الأهداف الإسلامية السامية وتطبيق قواعد الشريعة الإسلامية<sup>(4)</sup>.

وتستند على مبادئ العقيدة والشريعة الإسلامية وهذه المبادئ هي التي تحكم النشاط الاقتصادي للمسلمين حتى الان ومن اهم هذه المبادئ هي تحريم الربا في المعاملات المالية او أي عائد محدد مسبقاً أو ثابتاً في المعاملات الإسلامية، إذ اعتمدت المصارف الإسلامية مبدأ المشاركة في الربح والخسارة وكذلك مبدأ الربح بشرط أن يشارك المصرف الإسلامي في مخاطر الاستثمار ويتحمل الخسارة إذا فشل المشروع، وكذلك تستخدم صيغة المضاربة وغيرها من أدوات التمويل الإسلامي ( المرابحة ، المشاركة، المضاربة، السلم، الاستصناع، الغنم بالغرم)<sup>(5)</sup>.

إنّ طبيعة عمل المصارف الإسلامية تعمل وفق الفكر الاقتصادي الإسلامي وتستبعد العمل بالفائدة الربوية في معاملاتها المالية كما جاء في القرآن الكريم ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ ﴾<sup>(6)</sup>، أن المصارف الإسلامية والتقليدية تشترك بوظيفة الوساطة المالية أي الوساطة بين

(1) Fayaz ahmad lone, Islamic banks and financial institutions, paigrave macmillan,Us,newyork, 1Ed, 2016,p.5.

(2) Fayaz ahmad lone, Islamic banks and financial institutions, 2016, palgrave macmillan,p.6.

(3) اخلاص باقر النجار، المصارف الإسلامية، ط1، دار الايام للنشر، عمان، 2019، ص36.

(4) يسري أحمد عبد الرحمن، البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي، البنك الإسلامي للتنمية – المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط2، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، المغرب، 2001، ص145.

(5) Rajesh K. Aggarwal, Tarik Yousef, Islamic banks and investment financing, journal of money, credit and banking, vol.32, Blackwell publishing, 2009, p. 5.

(6) سورة البقرة، الآية 278.

المدخرين والمستثمرين أي بين وحدات الفائض والعجز فالمصارف التقليدية تقبل الودائع من المدخرين مقابل فائدة وتقرض المستثمرين مقابل فائدة اعلى لذا يتحقق الجزء الأكبر من إيراداتها، أما المصارف الإسلامية تعمل وفق احكام الشريعة الإسلامية وتستبعد الفائدة اخذاً وعتاءاً وبذلك تقوم بوظيفة الوساطة على أساس المشاركة بالربح والخسارة<sup>(1)</sup>، والجدول الاتي يوضح صورة مبسطة لميزانية المصرف الإسلامي وكالاتي:-

### جدول (1): جدول توضيحي مبسط لميزانية المصرف الإسلامي

الأصول والاستخدامات	الخصوم والموارد
1- الاستثمارات	1- الودائع
2- يحصل البنك على عوائد	2- يدفع البنك عوائد
3- الاستثمارات لأجل مختلفة	3- ودايع لأجل مختلفة
4- عقود مضاربة	4- عقود مضاربة
5- يد مستخدمي الأموال يد امانة	5- يد المصرف يد امانة
6- أصول ثابتة منها مباتي ومعدات	6- رأس المال المدفوع وحقوق المساهمين
7- أصول أخرى	7- ودايع لأجل مختلفة
	8- خصوم أخرى

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصدر الاتي: خليل محمد حسن الشماع، تحليل وتقييم أداء المصارف التجارية والإسلامية، الجزء الأول الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2020، ص76-86.

من خلال جدول اعلاه يتوضح اساسيات العمل المصرفي الإسلامي من خلال العمل وأساسه وتكييف العلاقة بين المصرف والمتعاملين معه من مودعين للأموال ومستخدمين له ومكونات الموارد وخصائصها وكذلك هيكل وصيغ توظيف الأموال، وايضاً درجات المخاطر ونوعية الضمانات، إذ أنّ عمل المصارف الإسلامية يتمثل بالقيام بالوساطة المالية على نظام المشاركة بالربح والخسائر، وفي الحقيقة عمل أي مصرف إسلامي أو تقليدي يتمثل بشكل رئيس بعملية الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين لأن المصارف تقوم بتجميع المدخرات واستثمارها ومن ثمّ يعكس أداء المركز المالي للمصرف، وتتوضح هذه العملية من خلال جانبي الموازنة للمصرف الإسلامي أو غيره<sup>(2)</sup>، أن المصارف الإسلامية تسعى الى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وفق مبادئ الشريعة

(1) حكيم حمود الساعدي، ثورة صادق المفرجي، محمد حسن عبد الكريم الحلي، المصارف الإسلامية (مفاهيم اساسية وحالات تطبيقية)، ط1، دار بغداد للكتب والنشر، بغداد 2019، ص27.

(2) Mustafa Omar Mohammed, Kazi Md. Tarique, and Rafikul, Measuring the performance of Islamic banks using maqasid- based model, *Intellectual Discourse*, Vol 23, 2015, p.402.

(3) M Kabir Hussan, Salman Ahmed Shaikh, etc, Introduction to islamic banking and finance, .World Scientific, Covent Garden, London, 2020, p.85.

(4) محمد محمود العجلوني، البنوم الإسلامية احكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار الميسرة للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2008، ص114.

الإسلامية، فهدف المصارف الإسلامية ليس فقط السعي وراء الربح و إنما أيضا تحقيق المنهج الإسلامي في المعاملات للمساهمة في التنمية الشاملة للمجتمع<sup>(2)</sup> ، ويوجد العديد من الأهداف الشرعية واهداف تنموية واهداف استثمارية واهداف مالية واجتماعية وكذلك اهداف خاصة بالمتعاملين معها واهداف ابتكارية وغيرها.

ومن خلال ما تقدم أن المصارف الإسلامية تسعى الى<sup>(3)</sup>:

1. الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية من خلال غرس وتنمية قيم وقواعد الشريعة الإسلامية في المعاملات المصرفية كافة وتثبيتها لدى العاملين والمتعاملين مع المصارف الإسلامية، والابتعاد عن الحرج الشرعي لجميع المسلمين وتقديم البديل الإسلامي لجميع المعاملات المالية والمصرفية المعاصرة.

2. تقديم خدمات مصرفية مميزة والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودعمها في المجتمعات الإسلامية وذلك للنهوض بمستوى المعيشة وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، والقيام بجميع الأعمال المصرفية والتجارية والمالية وغيرها، شرط عدم التعامل بالفائدة(الربا)، ومراعاة الشريعة الإسلامية في جميع المعاملات المصرفية.

3 . تنمية الوعي الادخاري بين الأفراد وترشيد سلوكيات الإنفاق، وتشغيل رؤوس الأموال المعطلة وتوظيفها في المجالات الاقتصادية التي ترفع من عائدها وتزيد من إنتاجها.

4. تشجيع الاستثمار وهو الهدف الأساسي للمصارف الإسلامية، وتحقيق زيادة مناسبة في معدل النمو الاقتصادي لتحقيق التقدم للأمة الإسلامية.

5. توفير التمويل الاستثماري لجميع المشاريع في مختلف القطاعات، إذ يقوم المصرف الإسلامي بأعمال التمويل الاستثمارية على أساس مشاركة جميع الأطراف، وبهذا تحصل الفائدة للمستثمر أولاً، وللمصرف ثانياً، وللمجتمع الإسلامي.

6. ابتكار صيغ جديدة للتمويل، كالمرابحة والمشاركة والمضاربة، تتوافق مع الشريعة الإسلامية، وتتناسب مع المتغيرات الحديثة.

7. إيجاد نظام اقتصادي حر، والتخلص من التبعية الاقتصادية للدول الكبيرة، بإيجاد مصارف إسلامية متميزة تدير اقتصادها بنفسها وتوسع حجم المبادلات التجارية المباشرة بين الدول الإسلامية من دون وسيط أجنبي.

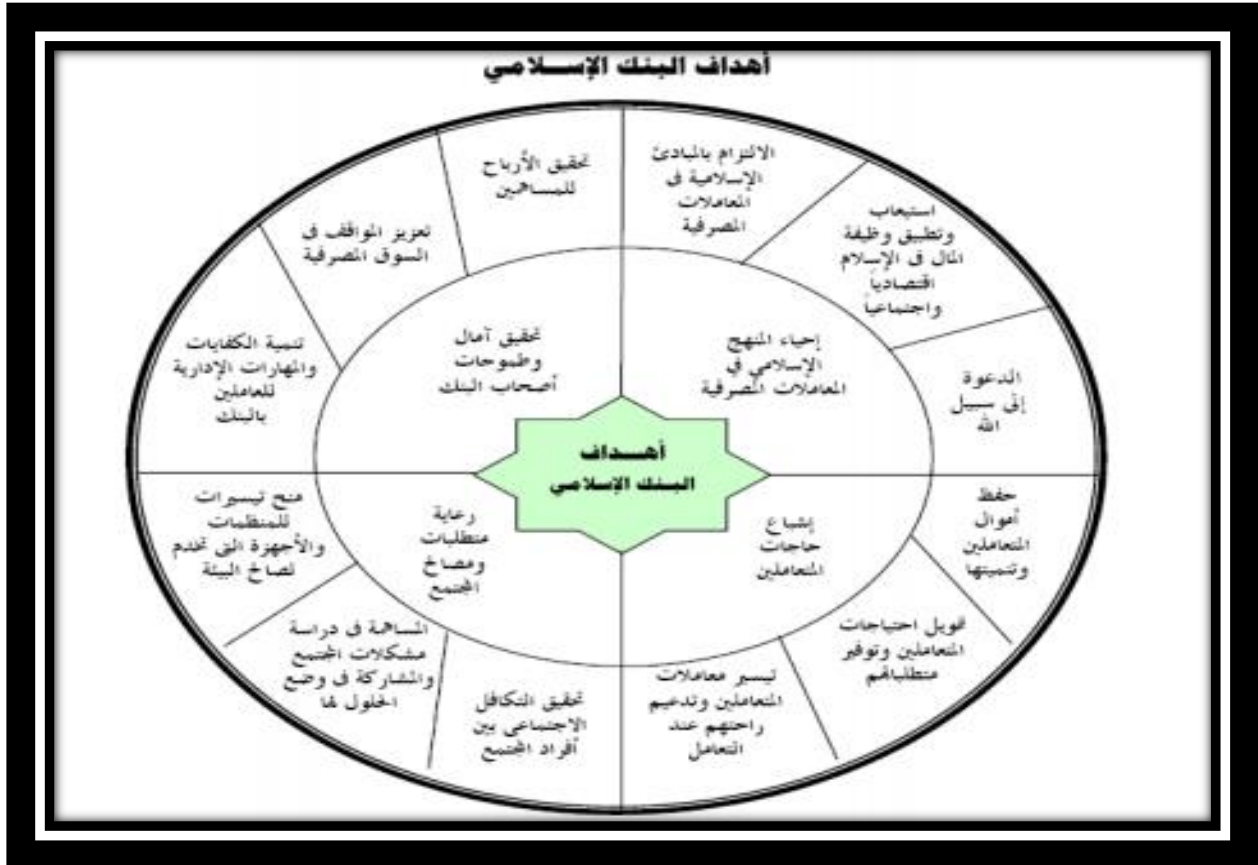
8. إدخال الخدمات الاجتماعية الهادفة؛ لإحياء صور التكامل الاجتماعي، مثل: جمع الزكاة وتوزيعها وفق المصارف الشرعية المحددة، وكذلك قبول الهبات والتبرعات وتوظيفها بما يعود بالنفع على المجتمع.

9. توسيع نطاق التعامل مع القطاع المصرفي عن طريق تقديم الخدمات المصرفية غير الربوية مع الاهتمام بإدخال الخدمات الهادفة لإحياء صور التعامل الإسلامي، ورعاية متطلبات المجتمع ومصالحه وتعمل البنوك الإسلامية على تحقيق ذلك من خلال: تحقيق التكافل الاجتماعي بين الأفراد من خلال الأنشطة الاجتماعية المختلفة

10. استيعاب الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية للمال وتطبيقها في الإسلام.

وغيرها من الأهداف الأخرى وتتلخص أهداف المصارف الإسلامية كما في الشكل البياني الآتي:

الشكل البياني(1) أهداف المصرف الإسلامي



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصدر الآتي: عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2004، ص 89.

### ثالثاً: الإشكاليات البنائية لأداء المصارف الإسلامية.

تواجه المصارف الإسلامية مجموعة من الإشكاليات البنائية أبرزها: إشكالية الأسس الشرعية، إشكالية التمويل، إشكالية التنظيم المؤسسي، إشكالية التطوير والتحديث، إشكالية المعايير، ويمكن بيان طبيعة هذه الإشكاليات والموقف منها وفقاً لما يلي:

#### 1- إشكالية الأسس الشرعية.

إنَّ الصعوبات التي يواجهها القطاع المصرفي الإسلامي والتعاملات المالية الإسلامية على المستويين المحلي والعالمي على حد سواء، ترجع الى اختلاف منهجية الفتوى وعدم تجانس الفتاوى الشرعية والفراغ التنظيمي والإداري<sup>(1)</sup>، أن القاعدة الأساسية في المعاملات المالية الإسلامية هي (أحل الله البيع وحرم الربا)<sup>(2)</sup>، الأمر الذي يلقي على المصارف الإسلامية هي أتباع الطرق الشرعية في استثمار أمواله بما تسمح به هذه القواعد الشرعية<sup>(3)</sup>.

إنَّ الأساس الذي تقوم عليه المصارف الإسلامية الحديثة والمعاصرة هو تقديم البديل الشرعي للمصارف التقليدية التي تتعامل بالفائدة، ولا يخفى على احد أن الرقابة الشرعية ضرورة حيوية للمصارف الإسلامية، لأنها تعد الجهة التي تراقب وترصد سير عمل المصارف الإسلامية والتزامها وتطبيقها بمعاملاتها لأحكام الشريعة الإسلامية<sup>(4)</sup>، عندما ظهرت المصارف الإسلامية أدى ذلك الى استحداث نوع جديد من الرقابة يتلاءم مع الفكرة الأساسية لقيام المصارف الإسلامية اذ يكون في استطاعتها الحكم على مدى سلامة المعاملات من الناحية الشرعية، والابتعاد عن الفوائد الربوية والفائدة، والغرر والجهالة المحرمة<sup>(5)</sup>، وتتعدد أنواع الرقابة في الإسلام، و ما يعرف بالرقابة العليا وهي رقابة الله عز وجل على خلقه كما في قوله تعالى { إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمُكُمْ رَقِيبًا }<sup>(6)</sup>، أما الرقابة الشرعية فتعرف بأنها) هي حفظ وتقويم العمل المصرفي الشامل وفق الأسس الشرعية للمعاملات والخدمات والعلاقات المصرفية بين المصارف بعضها البعض مما يؤدي الى تنميتها وحسن استثمارها<sup>(7)</sup> وتحتوي على هيئتين وهما هيئة الفتوى وهيئة التدقيق الشرعي، يتعاظم دور الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية كلما تعددت

(1)Barbara case, Claudia girardone, philip molyneux, introduction to banking,british library cataloguing –in- publication data, united kingdom, 2015, p. 44.

(2) سورة البقرة، الآية(275).

(3) رمضان حافظ عبد الرحمن، موقف الشريعة الإسلامية من البنوك-المعاملات المصرفية-التأمين، ط1، القاهرة، دار السلام للنشر، 2005، ص33.

(4) محمد باقر الصدر، البنك اللاربوي في الإسلام-اطروحة للتعويض عن الربا، ودراسة لكافة أوجه نشاطات البنوك في ضوء الفقه الإسلامي، ط1، المطبعة العصرية، الكويت، ص76-80.

(5) محمود عبد الكريم، أحمد ارشيد، الشامل في ملفات وعمليات المصارف الإسلامية، ط1، دار النفائس للنشر، الأردن، 2007، ص 233.

(6) سورة النساء، الآية (1).

(7) حمزة عبد الكريم حماد، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 2014، ص12.

وتنوعت العمليات المصرفية ، إذ لا بدّ من رأي شرعي يتناسب في التعامل مع المصارف الإسلامية وأبعادها ضمن رؤيا إسلامية واسعة المدارك في استنباط الحكم الشرعي وهذه مهمة ليست بالبسيطة، إذ تحتاج إلى اشخاص ذوي إطلاع واسع في الفقه والشريعة ، وهذه إحدى الصعوبات التي تواجهها المصارف الإسلامية، ولعلّ ذلك يمكن حله من خلال التعاقد مع من تأهل من العلماء المعاصرين، حتى يكونوا جسر التواصل بينهم وبين هيئة الرقابة الشرعية التي ينبغي على أعضائها أن يكونوا مؤهلين شرعياً ومهنيّاً<sup>(1)</sup>، إذ إنّ هيئة الرقابة الشرعية تبدي ملاحظاتها عن سير العمل المصرفي الإسلامي، بموضوعية واستقلالية، وذلك عن طريق إعداد تقارير حسب مواعيد معيّنة ، أو عند الحاجة في حالة الضرورة ، وأن تقاريرها المتأنيّة تقدم إلى مجلس إدارة المصرف الإسلامي، حيث تتضمن الملاحظات والتوصيات عن مجريات العمل لغرض إجراء التصحيحات والتوصيات اللازمة لعمليات قادمة<sup>(2)</sup>، فالمصارف الإسلامية تستعين بهيئة الرقابة الشرعية والتي تقوم بتوضيح القواعد والاحكام الشرعية التي تتعامل بها المصارف الإسلامية، ولا يجب على هيئة الرقابة الشرعية أن تصنف الخدمات والأنشطة الى شرعية وغير شرعية فقط، بل يجب عليها أن تقدم البدائل الشرعية لتلك الأنشطة والخدمات غير المعتمدة على القواعد الشرعية، إضافة الى قيامها بالإمر بالمعروف والنهي عن المنكر<sup>(3)</sup>، ان الاسس الشرعية التي تقوم عليها المصارف الإسلامية هي محاولة إنقاذ الناس من المعاملات المصرفية المحرمة شرعا التي تتعامل بالربا الحرام<sup>(4)</sup>.

إنّ الهيئة العليا للفتوى والرقابة الشرعية تقوم بالأعمال المنوطة بها، يجب القيام بالسعي إلى إيجاد هيئة عامة للفتوى على مستوى الدولة تكون مؤسسة ترعاها الدولة، وتضم علماء مختصين في الفقه والاقتصاد، وتكون مرجعا لهيئات الفتوى في المصارف الإسلامية في نفس الدولة و إنشاء لجان للفتوى في القطاع الإسلامي من العلماء المختصين وإسناد الرقابة العامة على هيئات الفتوى في المصارف الإسلامية لهم، ويكون القول الفصل في المسائل الفقهية لهم، وتفعيل دور المجامع الفقهية القائمة الان ونشر كل ما يصدر عنها من قرارات وتوصيات وبحوث، وهذا عامل مهم في تقريب وجهات نظر العلماء واجتهاداتهم، والسعي إلى عقد المزيد من المؤتمرات وحلقات البحث حول القضايا المستجدة في معاملات المصارف الإسلامية، ومناقشة العلماء لبعضهم والخروج بأقل قدر ممكن من الاختلاف، والتذكير بضرورة أن تكون

(1) مجيد الشرع، تقييم الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية من وجهة نظر محاسبية -دراسة ميدانية على المصارف الإسلامية، جامعة فيلادلفيا، 2007، ص 4.

(2) Sohail Jaffer, Islamic Asset Management –Forming The Future for Sharia- Compliant Investment Starties, Euromoney Books in association, Kuwait Finance House, London, p.19-20.

(3) عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، ط1، البنك الإسلامي للتنمية/المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2004، ص 91.

(4) محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، ط4، دار المسيرة للنشر، عمان، 2012، 42.

الفتاوى جماعية لما تحدته الفتاوى الفردية من مشاكل، ومن الجدير بالذكر في هذا المقام أن أحكام الشريعة الإسلامية هي الحاكمة المهيمنة على معاملات المصارف الإسلامية وليس العكس، فليس من عمل الهيئة أن تطوع وتكيف أحكام الشريعة لتوافق وتعطي الضوء الأخضر لما عليه العمل المصرفي، إنما عملها تطويع الاعمال المصرفية لتوافق أحكام الشريعة الإسلامي<sup>(1)</sup>.

## 2- إشكالية التمويل

تعد إشكالية التمويل من أكثر المخاطر شيوعاً وخصوصاً فيما يتعلق بصيغ التمويل التي تتعامل بها المصارف الإسلامية، فمن المعروف ان الصناعة المصرفية الإسلامية تشهد تطوراً ملحوظاً ونموً متزايداً حتى فرضت الصناعة المصرفية الإسلامية نفسها على المستوى المحلي والاجنبي، وأصبح التمويل الإسلامي واقعاً ملموساً تسعى اليه المصارف الإسلامية، ويعد التمويل المالي الإسلامي أساسياً للعمليات الإنتاجية والاستثمارية من خلال الصيغ التمويلية الأساسية، ومن ثم يعود فيها توزيع العوائد على المشتركين كافة في العملية الإنتاجية، وعند ظهور المصارف الإسلامية ظهرت معها صيغ استثمارية جديدة ومتنوعة ويعود ذلك الى أسباب وجودها وظهورها ومنها الحاجة الى التجديد والابتكار والظروف الاقتصادية التي ساعدت على ذلك<sup>(2)</sup>، ومن ثم انعكست أهمية التمويل الإسلامي من خلال قدرته على جذب واهتمام مصارف ومؤسسات متعددة<sup>(3)</sup>.

ان النظام التمويلي الإسلامي يتم عن طريق التمويل المباشر للأنشطة الاقتصادية سواء كان عن طريق المشاركة أو المضاربة، أو تأسيس شركات تابعة إذ توفر احتياجات الأنشطة الاقتصادية من الأصول من السلع والخدمات عن طريق شراء الأصول وتأجيرها سواء اجارة منتهية بالتملك أم شراء السلع وبيعها مرابحة، أو بئمن أجل وتكليف الصناع بصناعة الأصول وبيعها للمستثمرين ( الاستصناع)<sup>(4)</sup>، أن صيغ التمويل الإسلامي سواء المشاركة أو المضاربة إذ إن التمويل من خلالها لا يعني ابدأً دفع الأموال بل يعني المشاركة في النشاطات الاقتصادية إذ أن المشاركة في أصول الشركة الى حد نسبة التمويل ويتقاسم المستثمر والممول الأرباح والخسائر وفق احكام الشريعة الإسلامية<sup>(5)</sup>، أن أدوات التمويل في المصارف الإسلامية تختلف عن أدوات التمويل التقليدية التي تقوم على الفائدة، بينما المنهج الإسلامي قائم على المشاركة في الأرباح والخسائر طبقاً لقاعدة الغنم بالغرم والكسب بالخسارة أما المنهج التقليدي يقوم على

(1) احمد الحجى الكردي، بحوث وفتاوى فقيهه معاصرة، ط1، دار البشائر الإسلامية، بيروت، 1999، ص364.

(2) Paul S. Mills, John R.Presley, Islamic Finance: theory and practice, Macmillan Press LTD, London, 1999, p.53-63.

(3) أشرف محمد دوابه، دراسات في التمويل الإسلامي، ط1، دار السلام للنشر، القاهرة، 2007، ص 13.

(4) عبد الحليم عمار غربي، الصناعة المصرفية الإسلامية (ماضيها وحاضرها ومستقبلها)، ط1، السعودية، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية للنشر، 2017، ص158.

(5) Mufti Muhammad taqi usmani, an introduction to Islamic finance kie publications , p.38.



الفائدة المحددة والثابتة مقدماً<sup>(1)</sup>، أن التمويل الإسلامي ينحصر بالأعمال الاستثمارية المتوقعة ربحها بينما يمكن تمويل أي نوع من أنواع التمويل بالتمويل الربوي، ولا بد في التمويل الإسلامي من أن يكون للعمل تأثير في انماء المال الممول على عكس التمويل الربوي التقليدي الذي لا يشترط ذلك، ويمكن أن يكون التمويل في المصارف الإسلامية والتمويل الإسلامي بالنقود والأصول الثابتة والمتداولة، بينما يكون في العادة في التمويل الربوي غالباً بالنقود<sup>(2)</sup>.

أن المصارف الإسلامية استطاعت تعبئة مدخرات المسلمين عن طريق تنظيم حسابات المودعين بما يتفق مع احكام الشريعة الإسلامية، وذلك اعطى مزايا مهمة للمصارف الإسلامية لتتميز عن المصارف التقليدية، ومن ثم عزز موقفها في السوق التنافسية، وجعل المصارف التقليدية في العالم الإسلامي تحاول أن تحذو حذوها عن طريق التعاون معها أو بالتنسيق معها أو اللجوء الى التحول الجزئي أو الكلي الى مصارف إسلامية<sup>(3)</sup>، تساهم المصارف الإسلامية في تصحيح المسار الاقتصادي من خلال تخليص المجتمع الإسلامي والبلاد الإسلامية من التبعية الاقتصادية للدول الأجنبية، إذ تقوم بتجميع فوائض الأموال وتوجيهها نحو قنوات الاستثمار ومن ثم تحفز المسلمين للمشاركة في المشاريع المختلفة بدعوة عملائها الى استثمار أموالهم الفائضة في مشاريع طويل الأمد، وبالتالي توفر التمويل الاستثماري مقابل عوائد عادلة<sup>(4)</sup>.

### 3- إشكالية التنظيم المؤسسي.

إن المصارف الإسلامية تعاني من إشكالية تنظيمية وإدارية كالخلل في الهيكل التنظيمي، وعدم وجود نظام متكامل لتوصيف الوظائف وعدم التناسب بين السلطات والمسؤوليات، فوجود هذه الإشكاليات امر طبيعي لأنها تسعى لتحقيق الأهداف المتفق عليها، ومن ثم يتطلب ممارسة اعمال متنوعة واتخاذ قرارات مختلفة وهذه القرارات بطبيعتها هي تقييم للبدائل واختيار الأنسب منها<sup>(5)</sup>، ويقصد بالتنظيم المؤسسي (هي الأساليب والعمليات والقوانين والاهداف اللازمة التي يتم من خلالها توجيه المصارف الإسلامية أو إدارتها أو التحكم فيها نحو تعزيز نمو الاعمال وتحقيق قيمة طويلة الاجل للمساهمين وهذه القوانين او الأعراف هي التي تؤثر على الاتجاه والاهداف التي تحرك المصارف او الشركات نحوها)، وان

(1) خالد احمد علي محمود، الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2019، ص7.

(2) M. Fahim Khan and Mario porzio , Islamic Banking and Finance in the European Union, Edward Elgar publishing , Inc. William pratt House, USA, 2010, p.76.

(3) الطاهر فانة، المصارف الإسلامية ودورها في رفع الكفاءة الإنتاجية للملكية الوقفية (البنك الإسلامي الأردني أنموذجاً)، ط1، دار الخليج للنشر، الأردن، 2018، ص60.

(4) Velid Efendic and Fikert Hadzic, Hylmun Izhar, Critical Issues amd Challenges in Islamic Economics and Finance Development, springer Nature, Switzerland, 2017,p.98-99.

(5) Abdul Hamid Al-Ghazail, " Islamic Banking: State of the Art" (NAHDA, 2nd Issue) (Faculty of Economic& political Science, Cairo University, Giza, Egypt.Jan, 2000), p.27.

المصارف الإسلامية تتسم بالالتزام الاخلاقي والعدالة والشفافية والمساواة وتعمل على مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر، إذ أن حوكمة الشركات معترف بها من قبل المصارف الإسلامية والهيئات التنظيمية الإسلامية على الصعيدين الإقليمي والعالمي إذ إنّ هذه المؤسسات لها بعد أخلاقي في معاملاتها التجارية<sup>(1)</sup>، ويجب أن تكون العملية التنظيمية للمصارف الإسلامية وفق القيم والقواعد الأخلاقية وتطبيق احكام الشريعة الإسلامية وكذلك إيجاد بيئة عمل رقابية تستند على المحاسبة والمسائلة بما يضمن تحقيق الانصاف لجميع أصحاب المصلحة ( من ذوي المصلحة في المصارف، مثل المساهمون والمودعون الدائنون والذبانن والمستثمرون والجهات الرقابية المعنية والسلطات الحكومية ذات العلاقة)، من خلال تحقيق اكبر قدر ممكن من الشفافية والمساءلة بما يحقق إرساء قواعد منظمة لمجموعة متجانسة ومتفاعلة من العناصر وتوظيفها توظيف امثل للوصول الى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسات المالية الإسلامية<sup>(2)</sup>.

أن المصرف (شركة مساهمة) يحتاج الى اعداد هيكل تنظيمي وتأهيل وتدريب القوى العاملة وكذلك العمل على تطوير وتنمية وتبسيط إجراءات العمل المصرفي الإسلامي وتطوير النظام المحاسبي والعمل على بناء العلاقات العامة وثقة العملاء بالمصرف الإسلامي وتسويق الخدمات المصرفية التي تساهم في تنمية وتطوير الدولة التي يعمل بها المصرف الإسلامي، وبالتالي فإن المصارف الإسلامية تحتاج الى تطبيق قواعد الإدارة الحديثة كغيرها من المؤسسات<sup>(3)</sup> وأن مبادئ حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية ومن ضمنها المصارف الإسلامية، ولذا فإن التنظيم المؤسسي (الحوكمة) في الشريعة الإسلامية لا يقتصر على المبادئ العامة بل يتجاوزها الى ابعاد اخلاقية من الممكن لا تستطيع القوانين والانظمة اكتشافها ورصدها بل تتدفق من وازع ديني اخلاقي ، يجعل كل من له موقع في العمل مثل ( الموظف المدير،... الخ) مسؤول امام سلطة غير محسوسة قبل السلطات الاخرى ويراقب نفسه مراقبة ذاتية<sup>(4)</sup> ، وأن هذه المسؤولية لا يمكن مراقبتها وانما تنغرس عن طريق التدريب وتأهيل الموظفين والمدراء الذين يعملون في القطاع المصرفي الإسلامي عن اخلاقيات العمل المصرفي الاسلامي المختلف عن العمل المصرفي التقليدي وبالتالي ترفع من الاداء الوظيفي من خلال الشفافية والافصاح ورعاية المصالح بعدالة ويكون هدفها الرئيسي هو الامتثال الصارم للشريعة الإسلامية وتوفير رأس المال بطريقة اخلاقية بعيدة

(1) Nafis Alam and Lokesh Gupta, Bala Shanmugam, Corporate Governance in Islamic Banks, Islamic Finance, 19 D, 2017, p. 359. N jprdr hghi]ht hghsjvhjd[dm,

(2) ) Nafis Alam and Lokesh Gupta, Bala Shanmugam, Corporate Governance in Islamic Banks, p.364.

(3) اخلاص باقر النجار، المصارف الإسلامية، مصدر سابق، ص44.

(4) خولة فريز النوباني، عبد الله صديقي، حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية، ط1، كرسي سابق لدراسات الاسواق المالية الاسلامية، الاردن، 2016، ص22

كل البعد عن الفوائد والربا ويعني ذلك هو تزويد رواد الاعمال برأس مال الى معدل عائد منخفض نسبياً في ضوء احكام الشريعة الإسلامية من خلال المشاركة في الارباح والخسائر<sup>(1)</sup>.

#### 4- إشكالية التطوير

أصبح من الضروري تطوير ورفع مستوى المصارف الإسلامية لما لها من دور كبير ومهم في تنشيط عمليات الاستثمار وتحويل القوة البشرية الى قوة فعالة منتجة في مجتمع بحاجة الى التمويل، وشهدت الساحة المصرفية على المستويين الأجنبي والعربي تطوراً كبيراً في تقديم العمليات المصرفية الإسلامية سواء في تأسيس وأنشاء مصارف إسلامية جديدة أو تحول مصارف تقليدية تتعامل بالفائدة (الربا) الى مصارف إسلامية<sup>(2)</sup>، وهناك العديد من المشكلات التي تقف امام تطور وانتشار المصارف الإسلامية منها غياب المنتجات المنمطة مما يضطر كل مصرف أن تكون له هيئة شرعية اذ تجاوزت بعض المصارف في انها بدأت العمليات المصرفية من دون الرجوع الى الهيئة الشرعية مما أدى الى سوء استخدام صيغ التمويل، وكذلك ضعف العمليات المصرفية الإسلامية ويعود سبب ذلك الى صغر حجم المصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف التقليدية التي تتعامل بالربا والمنتشرة في اغلب البلدان العربية والإسلامية وهذا يؤدي الى مشكلات اعرق منها؛ عدم تحقيق وفورات الحجم وعم التمكن في التنوع والتوسع في محافظها الاستثمارية ومنح الائتمان وكسب ثقة المتعاملين مع هذه المصارف وغيرها من المشكلات المتعلقة بدراسة السوق<sup>(3)</sup>، وكذلك نظرية الشراكة في المصارف الإسلامية اذ أن المودعين في المصارف الإسلامية ليس لهم تمثيل في الإدارة او في اجتماعات المساهمين رغم أنهم يعتبرون شركاء في الأرباح والخسائر مما يدفعهم احياناً الى عدم التفريق بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية<sup>(4)</sup>، وكذلك تعبئة الموارد واستخدامها.

ويمكن القول إن العامل المهم الذي أدى الى تطوير وتوسع المصارف الإسلامية وهو تطوير التزامها بالعامل الشرعي واحكام الشريعة الإسلامية في جميع تعاملاتها المصرفية وأيضاً تتسم صيغ تمويلها بالمرونة والتكيف مع الأوضاع المتغيرة وتتسم صيغ التمويل الإسلامي بالمرونة كذلك، لكنها لاتزال تعاني من مشكلات طفيفة لذا تحتاج الى رعاية أصحاب الشأن الاقتصادي والإسلامي بشكل عام، ووضع استراتيجية متكاملة لتطوير العمل المصرفي الإسلامي في جو من التفاؤل والأمل.

(1) Karime Mimoun, Corporate Governance in Islamic Banks, The Handling of a Complex Agency Problem, GRIN Verlag, Norderstedt Germany, 2009, p.6.

(2) سليمة طبائية، إدارة المصارف الإسلامية، مركز رماح لتطوير الموارد البشرية والابحاث، ط1، عمان، 2016، ص85.

(3) أيهاب طلعت عبد الخالق، الهندسة المالية المعاصرة-رؤية شرعية اقتصادية مقارنة، ط1، المركز العربي للنشر، مصر، 2021، 352-355.

(4) محمد عبد الله شاهين محمد، دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية، ط1، دار حميثرا للنشر، القاهرة، 2017، 159-153.

## 5- إشكالية المعايير.

إنَّ اهتمام الباحثين في مجال المصارف وبالتحديد المصارف الإسلامية تحديداً في متابعة ما يتعلق بتطورات مؤشرات الأداء وبشكل تقليدي فقد ظهرت الإيرادات بوصفها مؤشراً للأداء من خلال اتخاذ الأرباح سبيلاً للتقييم ومقياساً لأداء الوحدات الاقتصادية، ويعد تقويم الإداء ودراسة مؤشرات امتداداً لتطور الرقابة المالية وهو بعد من الأبعاد الرقابية الحديثة المتبلورة من خلال الخبرات والتجارب ويتعلق ذلك بمدى تحقق الأهداف وحسن توظيف الموارد لتحقيق هذه الأهداف، وتطورت مؤشرات المصارف بشكل عام وذلك تبعاً للتطور الاقتصادي<sup>(1)</sup>، وظهرت انتقادات حول مؤشرات أداء المصارف بشكل عام وخاصة حول معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية واستمر الجدل حول مدى كفاية هذه المؤشرات للحكم على كفاءة المصارف بشكل عام فضلاً عن بقية المؤسسات، لذا كثر الاهتمام حول الأداء المصرفي وخاصة ذات البعد التنموي والاجتماعي ومنها المصارف الإسلامية، أن هدف عملية تقييم الإداء هو للكشف عن مواطن الضعف والخلل في نشاط المؤسسات أو المصارف الإسلامية واجراء تحليل شامل لأدائها وإيجاد الحلول المناسبة وتصحيحها وتلافي حدوثها في المستقبل، إذ إنَّ الالتزام بالمعايير الشرعية يؤدي الى التطوير ويتحقق ذلك بإمكانية المراجعة بهذه المعايير على ضوء ضرورة العمل والتطبيق<sup>(2)</sup>، وأن اهم إشكالية موجودة في المصارف الإسلامية تتمثل بعدم وجود معايير موحدة مختصة بتقويم الأداء إذ لا يوجد في الواقع العملي بالسوق المصرفي الإسلامي جهة مختصة بتقويم أداء وسائل الاستثمار في الصناعة المصرفية الإسلامية، وعدم وجود هيئة مختصة بتقييم الإداء، وعدم توافر البيانات والتي من خلالها يمكن اعداد مؤشرات قياسية للصناعة المالية المصرفية الإسلامية<sup>(3)</sup>، ويمكن التغلب على هذه الإشكاليات من خلال تضافر الجهود المبذولة من قبل المؤسسات الدولية المسؤولة عن المصارف الإسلامية مثل هيئة المعايير والمجلس العام للمصارف الإسلامية وأيضاً مجلس الخدمات المالية الإسلامية في اصدار معايير لتقييم أداء المصارف الإسلامية وتوفير المعلومات والبيانات التي تمكنها من اعداد مؤشرات قياسية للصناعة المصرفية الإسلامية وتقييم أدائها بصفة عامة ووسائل الاستثمار بصفة خاصة<sup>(4)</sup>، وهناك معايير عديدة إذ وضع الباحثون مجموعة من المعايير في المصارف الإسلامية التي تحكم عملية استثمار الأموال فيها ومنها<sup>(5)</sup>:

- (1) حسين شحاته، المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق، ط1، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2009، 159-160.
- (2) علي محي الدين القرداغي، فقه البنوك الإسلامية، ط1، دار البشائر الإسلامية للنشر، بيروت، الجزء الأول، 2010، ص810.
- (3) ناصر خليفة عبد المولى، محمد الصيرفي، البنوك الإسلامية المفهوم الإداري والمحاسبي، ط1، دار السحاب للنشر، مصر، 2010، ص78.

(4) Rania Abdelfattah Salem, Risk Management for Islamic Banks, Edinburgh University Press, British Library, 2013, p. 44.

(5) Safdar Alam, Islamic Banking In practice, Volume3, Fidens press, 2020, p.49-54.

أ. معيار العقيدة: ينطلق استثمار المال وفقاً للضوابط الشرعية وأن المال مال الله والإنسان مستخلف فيه، ويجب توظيفه بعيداً عن الربا.

ب. المعيار الأخلاقي: وفق هذا المعيار يلتزم الفرد المسلم بمجموعة من القيم الأخلاقية عند استثمار الأموال، من أهمها عدم الغش وعدم أكل أموال الناس بالباطل.

ج. معيار التنمية: ويهدف هذا المعيار إلى تشغيل كامل رأس المال لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وعلى أن يتم مراعاة أولويات الاستثمار وهي الضروريات والحاجيات والتحسينات.

د. معيار ربط الكسب بالجهد: وهو من القواعد الشرعية التي تحكم المعاملات في الإسلام فلا، كسب بلا جهد ولا جهد بلا كسب.

ي. معيار الغنم بالغرم: وهو الربح مقابل الخسارة وينطلق هذا المعيار من القاعدة الشرعية "الخارج بالضمنان" والتي تعني أن من ضمن أصل شيء فله ما يخرج منه من ربح أو خسارة.

### المطلب الثاني: التحليل النظري لأداء المصارف الإسلامية

#### أولاً: إشكالية بناء النظريات الخاصة لأداء المصارف الإسلامية.

من الإشكاليات الأساسية في بناء النظريات الخاصة لأداء المصارف الإسلامية هي تقييم وقياس أدائها، ولا بد أن تكون المصارف الإسلامية قادرة على تبديد المخاوف التي تواجهها واكتشاف المشاكل التي تعترضها وتتعلق هذه المخاوف بشأن سلامة ومثانة حقوق المودعين، والمنظمين، والمديرين على حد سواء (1)، أن هدف المصارف الإسلامية في الحقيقة هو تعبئة أو جمع مدخرات الأفراد (الأشخاص) وتوجيهها نحو الاستثمار لخدمة المجتمع وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ومن ثم لاقت نجاحاً نظراً إلى حاجة المجتمع الإسلامي إلى استثمار أمواله بعيداً عن شبهة الربا المحرم (2)، يساعد تقييم وقياس كفاءة وأداء المصارف الإسلامية هيئات الرقابة الشرعية والهيئات التنظيمية الأخرى، ويؤدي ذلك إلى فهم

(1) محمد البلتاجي، المصارف الإسلامية (الرسالة والاهداف)، ط1، المعهد المصرفي السعودي، الرياض، 2001، ص21.

(2) Alasrag, Hussien, Islamic financial instruments and small and medium enterprises, MPRA, Munich personal RepEc Archive, March 2010, p.15.

وأداء هذه المصارف وكذلك ضمان كون المعلومات المتاحة واضحة وشفافة، وكذلك يساعد المستثمرين على تحديد وجذب الفرص الاستثمارية ومن ثمَّ اتخاذ افضل القرارات الاستثمارية(1).

إنَّ مؤشرات أداء المصارف الإسلامية يعد موضوعاً في غاية الأهمية وبالخصوص في الوقت الحالي اذ تحتاج المصارف الإسلامية الى تقييم تجربتها لمعرفة نقاط قوتها والعمل على تعزيزها وكذلك نقاط الضعف وإيجاد الحلول المناسبة لها، ولهذا يتطلب مجموعة من المؤشرات والمعايير والتقنيات التي تسهل عملية التقييم(2).

### ثانياً: الاتجاهات النظرية في قياس وتقييم أداء المصارف الإسلامية.

إنَّ هناك العديد من المؤشرات والنسب التي تستخدم في تقييم وقياس أداء المصارف الإسلامية ومنها ما يلي:

#### 1- مؤشرات الربحية

تعد مؤشرات الربحية من المؤشرات المهمة التي يجب اخذها بنظر الاهتمام عند تقييم أداء المصارف الإسلامية أو أي مؤسسة ما، وكذلك تعد من المؤشرات المالية في تقييم أداء المصارف، اذ أنها تقدم صورة عن درجة النجاح الذي يحققه هذا التقييم، وكذلك تعبر عن الأرباح التي تحققت قياساً بالأرقام الموجودة في القوائم المالية الأخرى (3) ، يتحقق الربح للمؤسسات المالية عندما تكون إيراداتها اكبر من نفقاتها، وان مؤشرات الربحية من أهم المؤشرات وذلك بسبب كون الأرباح التي تحقّقها المصارف لها تأثير كبير ومهم على حقوق المساهمين وتعد ضماناً لاستمرارية المصرف وقدرته على النمو، ويتركز اهتمام المستثمرين والمساهمين في مؤشرات الربحية لأن هدفهم الأساسي يتركز في معرفة مدى إمكانية المصرف على تحقيق أقصى الأرباح الممكنة وبالتالي يكون بمقدورهم الاستمرار في عملية الاستثمار في ذلك المصرف وزيادة استثماراتهم منها او العكس(4) ، وتعبر نسب الربحية عن مدى كفاءة وفاعلية إدارة

(1) Badreldin , Ahmed Mohamed , " Measuring the Performance of Islamic Banks by Adapting Conventional Ratios", German university in cairo, Faculty of Management Technology, Working Paper No. 16, October 2009, p.2.

(2) ابراهيم عبد الحليم عبادة، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، ط1، دار النفائس للنشر، الأردن، 2008، ص47.

(3) Peter Atrill, Financial Management for Non-Specialists, second Edition, Pearson Education Limited, London, 2000, P.51.

(4) قاسم محسن الحبيطي ، زياد هاشم يحيى ، تحليل ومناقشة القوائم المالية، ط1، الدار النموذجية للطباعة للنشر، بيروت ، 2011، ص 153-154.

المصرف وتعد أكثر أنواع النسب استخداماً واهمية للمحلل المالي ، لأنها تقيس كفاءة إدارة المصرف في تحقيق الأرباح (1) .

ويمكن تعريف نسب الربحية (بانها مجموعة المؤشرات التي تقوم فاعلية المنشأة المصرفية الإسلامية في قدرتها على تحقيق الأرباح من النشاطات الاستثمارية والمصرفية التي تؤديها) (2).

تم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات والتي تعتبر في الوقت نفسه مؤشرات الاداء المصرفي الذي يقيس اداء كل مصرف وتميزه عن المصارف الاخرى ومن المؤشرات المستخدمة في هذا المجال وهي كالتالي:

### أ-معدل العائد على الموجودات Return on Assets

يقيس هذا المعدل قدرة وفعالية المصرف في إدارة موجوداته(استثماراته)، وكذلك يطلق عليه معدل العائد على الاستثمار وكذلك يستخدم هذا المعدل للحكم على كفاءة الادارة في استغلال الموجودات (3)، ويعد هذا المعدل او النسبة مؤشراً للكفاءة الإدارية، اذ يشير الى قدرة المصرف على تحويل الموجودات الى أرباح ويتم عادة مقارنتها في النسب نفسها للقطاع المصرفي وتحتسب النسبة بقسمة صافي الدخل الى اجمالي الموجودات (4) ، ينبغي توخي الحذر عند استخدام هذا المعدل من أن تقوم هذه الأصول بأكثر او اقل من قيمتها الحقيقية ومن ثم يؤدي هذا الى إعطاء معلومات خاطئة ومضللة(5) ويتم قياس هذا المعدل وفق الصيغة التالية:

معدل العائد على الموجودات ROA = صافي الدخل / مجموع الموجودات

### ب-معدل العائد على حقوق الملكية Return of Equity

(1) J.Fred Weston & Others, Essentials of Managerial Finance, Eleventh Edition, the dryden Press, New York, 1996, P.105.

(2) عبد المعطي رضا ارشيد ومحفوظ احمد جودة، ادارة الائتمان، ط1، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999، ص 266.

(3) حمزة الشمخي، ابراهيم الجزراوي، الإدارة المالية الحديثة، ط1، دار الصفاء للنشر، عمان، 1998، ص72.

(4) Gilbert, R. Alton and Wheelock, David C.Measuring Commercial Bank Profitability: Proceed with Caution. Federal Reserve Bank of St. Louis Review, November/December, 89(6), pp. 515-32, 2007.

(5) Robert C.Higgins, Analysis for Financial Management 3<sup>rd</sup> Ed, Irwin, Homewood, 1992, P.39.

إنَّ هذه النسبة تقيس كفاءة المصرف أو الشركة أو المؤسسة في توليد الأرباح من كل وحدة من حقوق المساهمين ويعرف أيضا باسم (صافي الموجودات مطروح منه المطلوبات) ويقاس العائد المتحقق على حقوق المساهمين في المصرف (1)، ويعد أيضاً هذا المعدل مؤشراً على قدرة المصرف على جذب الاستثمارات اليه بحكم كون العائد على الاستثمارات محدداً أساسياً لقرارات المستثمرين (2) ويقاس هذا المعدل وفق الصيغة التالية:

**معدل العائد على حقوق الملكية ROE = صافي الدخل / مجموع حقوق الملكية.**

عندما تستخدم المؤسسات صناديقها الاستثمارية في توليد الأرباح يظهر العائد على حقوق الملكية جيداً، وتعد النسبة المرغوبة فيها تتراوح ما بين 15-20% (3).

### **ج-معدل العائد على الودائع Rate of Return on Deposits**

ويعرف معدل العائد على الودائع بأنه صافي الدخل مقسوماً على إجمالي الودائع وهو المقياس الثالث من مقاييس الربحية، ويعبر عن قدرة المصرف على المنافسة للحصول على أموال وبالتالي يمكن عده كئمن أو تكلفة جذب الودائع (4)، وهذا المعدل أو النسبة يقيس مدى فاعلية وقدرة إدارة المصرف على تحويل الودائع الى أرباح صافية من خلال توظيفها في مجالات استثمارية ذات ايراد جيد (5)، ويقاس هذا المعدل وفق الصيغة التالية:

**معدل العائد على الودائع ROD = صافي الدخل / مجموع الودائع**

### **د-معدل العائد على الأموال المتاحة (الموارد)**

**Return on total Resource** يهدف هذا المعدل أو النسبة الى قياس مدى قدرة المصرف على توليد العائدات من مجمل الموارد المتاحة للتوظيف في تمويل الموجودات ويقاس هذا المعدل بقسمة

(1) Gilbert, R. Alton and Wheelock, David C. Measuring Commercial Bank Profitability: Proceed with Caution, p.519.

(2) مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، ط1، المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 235.

(3) خليل محمد القصاص، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي واعداد الموازنات التقديرية، اتحاد المصارف العربية، الاردن، 2010، ص157.

(4) Bashir, Abdel-Hameed M. Risk and Profitability Measures in Islamic Banks: The Case of To Sudanese Banks. Islamic Economic Studies, Vol. 6, No. 2, May, 1999, p.11.

(5) Rosly, A.R., and Abo Bakar, M.A " Performance Of Islamic And Mainstream Banks In u.s.a, , 2015. 2, No. Malaysia", **International Journal of Business and Social Science**, Vol 15, p.1257.



(صافي الدخل أو اجمالي الدخل) صافي الربح بعد الضريبة على مجموع الودائع إضافة الى حقوق الملكية على اساس ان حقوق الملكية واجمالي الودائع يمثلان الموارد المتاحة للتوظيف(1).

## 2- مؤشرات السيولة

تشير مؤشرات السيولة الى قدرة المصرف الى سداد الديون قصيرة الاجل وتلبية التزاماته والإيفاء بها بشكل سريع، ويعبر ذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول الى نقدية سائلة بشكل فوري ومن دون أي خسارة، وتستخدم مؤشرات السيولة كأدوات لتقييم المركز الائتماني للمصرف والذي يعبر عنها عادة بمدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل(2)، من الضروري الإشارة الى أنه من الصعب وجود نسب معيارية متفق عليها لقياس السيولة وإن كان بالإمكان وجود معيار مناسب ومتفق عليه لصناعة معينة، ومن ثمّ يمكن القول ان مؤشرات السيولة تكون عادةً متشددة بالنسبة للمؤسسات المالية والمصرفية وكذلك الى حد ما التجارية، إلا ان هذه المعايير تكون منخفضة بنسبة ما بالنسبة للمنشآت العاملة في القطاع الصناعي أو قطاع الخدمات(3).

تعد قضية السيولة وإدارتها من القضايا المهمة التي تشغل إدارة المصرف فالسيولة ضرورية نظراً لأن عدم توافرها قد يعرض المصرف الى الإفلاس ولكن من ناحية أخرى عند دراسة مؤشرات السيولة يجب مراعاة ملاحظة مهمة وهي أن السيولة والربحية هدفان متلازمان للمصرف أو المؤسسة لكن في الوقت نفسه هما متضادان ولذلك يجب مراعاة تحسين احدهما على حساب الاخر واهمية التوازن بينهما بمعنى ذلك ، يجب أن لا يؤخذ ارتفاع نسب السيولة في المؤسسة أو المصارف على أنه دائماً صحيح في أدائه اذ تكون السيولة في بعض الأحيان سيولة مفرطة وهذا مؤشر لعدم كفاءة إدارة الاستثمار وبالتالي تكون سبباً في انخفاض مؤشرات الربحية لدى المصارف أو المنشأة، وأيضاً ملاحظة أخرى وهي ان تكريس جهود الإدارة لتحقيق مؤشرات ربحية عالية ستعكس سلباً على مؤشرات سيولتها(4)، ويعبر عن السيولة المصرفية( الاحتفاظ بموجودات نقدية سائلة إضافة إلى موجودات مالية تغلب عليها صفة السيولة لمواجهة الاحتياجات النقدية الفورية أو العاجلة) (5)، ومن مؤشرات السيولة المصرفية اذ تستخدم المصارف عدد من المؤشرات لقياس السيولة المصرفية وهي:

(1) حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، ط 1، دار اليازوري للنشر، عمان، 2012، ص113.

(2) محمد كمال عفانة، إدارة الائتمان المصرفي، ط1، دار اليازوري للنشر، الاردن، 2018، ص96.

(3) محمد كمال عفانة، إدارة الائتمان المصرفي، مصدر سابق، ص97.

(4) محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، ط1، دار المناهج للنشر، عمان، 2014، ص261.

(5) Jose Gabilondo, Bank Funding Liquidity, and Capital Adequacy, Edward Elgar, USA,, 2016,p.78-80.

## أنسبة الرصيد النقدي Monetary fund Ratio

ويشير هذا المؤشر الى نسبة الرصيد النقدي أو مقدار النقد لدى البنك المركزي وفي الصندوق فضلاً عن الأرصدة الأخرى كالعملات الأجنبية والمسكوكات الذهبية الموجودة في المصرف على الوفاء بالتزاماته المصرفية ويتم قياس السيولة المصرفية وفقاً الى هذا المعدل كالتالي<sup>(1)</sup>،

**نسبة الرصيد النقدي = النقد لدى البنك المركزي + النقد في الصندوق + أرصدة سائلة أخرى/الودائع وما في حكمها \* 100**

ويسمى هذا المؤشر ايضاً مؤشر السيولة النقدية، ويشير ارتفاع هذه المؤشر الى قدرة المصرف على تأدية التزاماته المالية في موعدها إلا أن ذلك ينعكس سلباً على تحقيق الأرباح وذلك لعدم استخدام هذه الأموال السائلة في استثمارات يمكن أن تدر على المصرف عوائد مالية<sup>(2)</sup>.

## ب-نسبة السيولة القانونية Legal Liquidity Ratio

وتعد هذه النسبة مقياساً لقدرة الاحتياطيات الأولية والاحتياطيات الثانوية على تأدية الالتزامات المالية المستحقة على المصرف في مختلف الظروف، أي لأن كلما زادت نسبة السيولة القانونية زادت سيولة المصرف وتتراوح هذه النسبة %20 كحد أقصى في الأنظمة الاقتصادية<sup>(3)</sup>، وتعد نسبة قانونية يفرضها البنك المركزي على جميع المصارف سواء التقليدية أو المصارف الإسلامية، اذ يلزمها الاحتفاظ بنسبة معينة من موجوداتها بصورة سائلة وذلك لتلبية التزاماتها قصيرة الاجل<sup>(4)</sup>.

وتقاس وفق الصيغة التالية:

**نسبة السيولة = اجمالي الأرصدة الحاضرة + قيمة الاصول التي يمكن تحويلها الى نقود فوراً/ اجمالي قيمة الودائع.**

(1) Lutz Kruschwitz, Andreas Loffler, Discounted Cash Flow, John Wiley, Sons England, 2006, p.92.

(2) علي سيد أسماعيل، مصادر توفير السيولة في البنوك الإسلامية، ط1، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2020، ص197.

(3) بشير عباس العلق، إدارة المصارف-مدخل تطبيقي، ط1، دار المناهج للنشر، الاردن، 2001، ص 122.

(4) Simon Archer, Rifaat Ahmed Abdel Karim, Islamic Capital Markets and Products: managing capital and liquidity, John Wiley and Sons, United Kingdom, 2017, p.23.

### 3- مؤشرات النشاط

إنَّ هذه المؤشرات تستخدم لتقييم أداء المصارف الإسلامية وتقيس مدى كفاءة وفاعلية المصارف وقدرتها على استغلال الموارد المتاحة وتقييم مدى التزامها في أداء واجباتها في تلبية احتياجات المتعاملين مع هذه المصارف، وبالتالي أصبح من الضروري أن يتم توظيف الموارد المتاحة لديهم في مجالات استثمارية مختلفة في سبيل الحصول على الأرباح<sup>(1)</sup>، ويوجد مؤشران للتمويل في كثير من المصارف وهما:

**أ-معدل توظيف الموارد:** وفق هذا المعدل يتم قياس مدى قدرة المصرف على توظيف كل موارده التي تشمل الودائع وحقوق الملكية في مجالات استثمارية مختلفة تتضمن القروض ومختلف أوجه الاستثمارات الأخرى لأموال المصرف، إذ ان استثمارات المصارف الإسلامية تأخذ شكل المرابحات والمشاركات والمضاربات بالإضافة الى الاستثمار المشترك ومحافظ الأوراق المالية<sup>(2)</sup>، ويتم قياس هذا المؤشر وفق هذا المعدل:

**معدل توظيف الموارد = الاستثمارات / حق الملكية + اجمالي الودائع.**

**ب-مؤشر استثمار الودائع:** ويعد هذا المؤشر مقياساً لمدى ما استخدم من الودائع بمختلف أنواعها في الاستثمارات في سبيل الحصول على الأرباح، وان هذه النسبة تعكس قدرة وكفاءة المصارف في توظيف الودائع ويقاس وفق هذا المعدل<sup>(3)</sup>:

**مؤشر استثمار الودائع = الاستثمارات / اجمالي الودائع.**

### 4-معييار ملائمة (متانة) رأس المال

وهو من المعايير المهمة والضرورية التي تحظى بكثير من الدراسات المصرفية، اذ يعبر هذا المعيار عن عنصر الأمان الذي يحتاجه المتعاملون مع المصارف سواء كانوا مودعين أو دائنين، مستثمرين وهو من المؤشرات الأكثر تلاءماً وقوة للمصرف المالي والمركز المالي<sup>(4)</sup>، ويعد تقييم ملائمة رأس المال بالنسبة للمتعاملين مع المصرف وبالخصوص المودعين ضروري جدا لإظهار مدى سلامة وقوة المركز المالي الذي يتمتع به المصرف وقدرته على مواجهة الالتزامات، وذلك لجلب الاطمئنان بالنسبة لعملاء

- (1) جودت جعفر خطاب، إعادة هيكلة المصارف-دراسة تطبيقية، ط1، دار دجلة للنشر، عمان، 2009، ص157.
- (2) منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية-مدخل اتخاذ القرارات، ط3، المكتب العربي الحديث للنشر، الاسكندرية، 2002، ص430-431.
- (3) محمد جلال سلمان، الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية، ط1، المعهد العالي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996، ص45.
- (4) منير إبراهيم هندي، ادارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، ط1، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 1996، ص 417-418.

المصرف، وأيضاً تعامل المصارف فيما بينها، فتقييم الملاءة مؤشر مهم اي كلما ارتفعت درجة الملاءة تؤدي بالتالي الى ارتفاع درجة الاطمئنان (1) وتقاس ملاءة رأس المال وفق العديد من المقاييس ومنها:

**أحقوق الملكية إلى مجموع الودائع:** يقوم هذا المقياس على أساس التحكم بالمخاطر التي تنجم عن زيادة مجموع الودائع عن نسبة معينة في رأس المال ويقاس وفق هذا المعدل:

**حقوق الملكية الى مجموع الودائع = حقوق الملكية/ اجمالي الودائع.**

**ب-حقوق الملكية الى القروض:** يعد هذا المؤشر مقياساً لهامش الأمان في مواجهة مخاطر الفشل في استرداد جزء من الأموال المستثمرة في القروض، ويتم حساب هذه النسبة بقسمة حقوق الملكية (رأس المال الممتلك) على مجموع القروض ويكون وفق هذه الصيغة:

**حقوق الملكية الى القروض = حقوق الملكية/ مجموع القروض.**

#### 5- مؤشرات تحقق النمو

من المقاييس التي تهدف إلى قياس مقدار النمو الحاصل في الموجودات التي يمتلكها المصرف وحقوق الملكية خلال مدة زمنية معينة، وتشمل المؤشرات (معدل نمو الموجودات، معدل الرفع المالي، معدل الاحتفاظ بحق الملكية) (2).

#### 6- معيار الوساطة المالية

وتعتمد المصارف التقليدية وفق هذا المعيار في نشاطها اساساً على تجميع الودائع وإعادة اقراضها مرة أخرى، المصرف التقليدي يكون وسيط بين الدائن والمدين معتمداً على الفرق بين سعر الفائدة المدين والدائن أما المصرف الإسلامي فالوساطة المالية تكون فيه قائمة بوصفها طرفاً اساسياً في العلاقة المالية (3).

#### ثالثاً: المعايير المعتمدة في قياس وتقييم أداء المصارف الإسلامية

تهدف المعايير المعتمدة في قياس وتقييم المصارف الإسلامية الى تقويم كفاءة الأداء المصرفي وذلك لاستخدامها في متابعة النسب المالية للمنشأة المصرفية، ومن اجل ذلك صاغ المعنيون بالصناعة المصرفية عموماً، وبالتالي فهناك العديد من المعايير التي تصلح ان تكون ثوابت وتقرن بها مؤشرات

(1) محمد على إبراهيم العامري، الإدارة المالية المتقدمة، ط1، دار إثراء للنشر، الأردن، 2010، ص48.

(2) جميل احمد توفيق، اساسيات الإدارة المالية، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1987، ص127.

(3) اسماعيل ابراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، ط1، دار غيداء للنشر، عمان، 2015، ص15.

الأداء الفعلي للحكم على كفاءة وفاعلية أداء المصارف<sup>(1)</sup>، ولكي نجعل من نسب ومؤشرات التحليل المالي أدوات كفوة للإفصاح عن حسن الاداء الاقتصادي للمصارف الاسلامية، فمن الضروري مقارنتها مع نسب أخرى، تستخدم بوصفها معايير صالحة للقياس والمقارنة<sup>(2)</sup>.

**ويمكن تصنيف المعايير التي تستخدم بكثرة في هذا المجال ومنها ما يلي:**

**1-المعيار التاريخي:** يستخرج هذا المعيار من عمليات المصرف نفسه، ويستند على المعلومات والبيانات والاحصاءات عن نشاط المصارف في السنوات السابقة ولاية مدة سابقة يراها المقيمون للنشاط او واضعوا المعايير المناسبة في ضوء طبيعة نشاط المصرف والظروف المحيطة به، أي تقييم الحاضر بما حصل في الماضي، ويعد هذا المعيار سليماً لتقييم أداء المؤسسة المصرفية مع نفسها على مدار المدد الزمنية المتعاقبة، لأنه يستعرض نقاط القوة او الضعف التي مرت بها، وذلك بالرغم من خصوصية وتباين الظروف من سنة الى اخرى<sup>(3)</sup>.

**2-المعيار القانوني:** يمثل هذا المعيار النسب القانونية التي يحددها المصرف المركزي ويلزم المصارف الإسلامية والتقليدية الالتزام بها مثل نسبة الاحتياطي النقدي القانوني ونسبة السيولة ونسبة الملاءة وغيرها من النسب التي تصلح ان تكون معايير يمكن الرجوع اليها في عملية التقييم والإداء، من خلال مقارنة المحتسب منها لكل مصرف مع هذه النسب القانونية<sup>(4)</sup>.

**3-المعيار القطاعي:** هذا المعيار تكون من حساب متوسط النسب في المصارف التقليدية داخل القطاع المصرفي أو المصارف الإسلامية، من الممكن صياغتها على هذا المستوى، وذلك بالاعتماد على الميزانية المجمعة لجميع المصارف التي تعمل في الدولة، وبالتالي يتيح هذا المعيار امكانية مقارنة أداء المؤسسة المصرفية مع مثيلاتها في القطاع المصرفي نفسه على الرغم مما يؤخذ عليه كونه يحسب لكل المصارف دونما اهتمام لظروفها التاريخية واحجامها<sup>(5)</sup>.

**4-المعايير المستهدفة:** وتمثل النسب والمؤشرات المستهدفة والتي يمكن اعتمادها كمعايير للتقويم من خلال مقارنة المتحقق بالمستهدف، للوقوف على درجة كفاءة المؤسسة المصرفية في بلوغ اهدافها.

**وهناك معايير تقييم الأداء والمؤشرات المستمدة من الشريعة الإسلامية<sup>(6)</sup>:**

**1-معيار الالتزام الشرعي** متمثل بوجود هيئة شرعية التي تساعد أدارات المصارف والعاملين فيها على اداء مسؤولياتهم في الالتزام الشرعي في جميع معاملات المصرف، وكذلك وجود الرقابة الشرعية

(1) Grant , Eugene L& Lawrance F.Bell , “ Basic Accounting and Cost Accounting ,” 2Ed ..MecGraw Hill Inc ,USA,1974,190.

(2) Eugene, L. Grant & Lawrence F.Ball, IEpd , p.189 .

(3) عمر علي كامل الدوري، تقييم الأداء المصرفي-الاطار المفاهيمي والتطبيقي، ط1، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2013، ص48.

(4) خليل محمد حسن الشماع، الإدارة المالية، ط1، مطبعة الخلود، بغداد، 1992، ص92-94.

(5) حمزة محمود الشمخي، الادارة المالية بين النظرية والتطبيق، ط1، مطبعة جامعة الموصل، 1985، ص58-59.

(6) محمد البلتاجي، مصدر سابق، ص25.

المكلفة أيضاً بمساعدة الإدارة والعاملين على الالتزام الشرعي وهذا الأمر يتطلب وجود آلية للتأكد من هذا الالتزام، أي لا يمكن الاعتماد على الهيئة الشرعية للقيام بذلك فمن الضروري وجود نظام مستقل للرقابة الشرعية.

2- معيار التوجه الشرعي للاستثمار ويتضمن نسبة الاستثمارات الداخلية ونسبة الاستثمارات طويلة الأجل، وتسمى أولويات التمويل في المصارف الإسلامية ووفق هذا المعيار يجب على المصرف الإسلامي القيام بوصفة مؤسسة إسلامية تنموية بوضع أولويات لنشاط التمويل وفقاً لمقاصد الشريعة الإسلامية فضلاً عن النأي عن الوسائل غير الإسلامية والمنحرفة وتتمثل في التعامل بالربا والاحتكار والاستغلال وكل ما يؤدي إلى أكل أموال الناس بالباطل

3- معيار الكسب الحلال أي يفصل الأرباح غير الشرعية عن باقي ربح المصرف، وكذلك معيار الكسب بالجهد ويتضمن تأكيد مشاركة المصرف في تنفيذ العمل الملزم به.

**المطلب الثالث: مستويات مداخل تقييم أداء المصارف الإسلامية: -**

**وفيه سيتم تناول: -**

**أولاً- المنظور الجزئي لأداء المصارف الإسلامية.**

يحظى العمل المصرفي الإسلامي في شكله الحديث باهتمام واسع يتزايد يوماً بعد يوم ولذا لاقت تجارب الصيرفة الإسلامية الحديثة نجاحاً كبيراً مما دفع بالمصارف التقليدية إلى فتح فروع لها تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، فضلاً عن انتشار عدد المؤسسات المالية في الدول الأجنبية التي تقدم أدوات استثمارية تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية للمستثمرين المسلمين في جميع أنحاء العالم وكذلك أثار نجاح تجربة المصارف الإسلامية اهتمام الجامعات الغربية فأجرت العديد منها دراسات عن الصيرفة الإسلامية، ومن هذه الجامعات جامعة هارفارد والتي قامت من خلال مركز هارفارد للدراسات الشرقية بإجراء دراسة تعرف بـ (دراسة الاستثمار وفق الشريعة الإسلامية) بالإضافة إلى برنامج هارفارد للمعلومات عن التمويل وفق الشريعة الإسلامية والذي يهدف إلى جمع البيانات المصرفية والمعلومات الكاملة عن التمويل وفق المبادئ الإسلامية من كافة المصادر المتاحة<sup>(1)</sup>.

إنَّ أيديولوجية المصرف الإسلامي تختلف تماماً عن أيديولوجية المصرف التقليدي أي تستمد مدخلها العقائدي من الشريعة الإسلامية، وأن الأساس العقائدي الذي يبدأ منه العمل المصرفي يمثل حقيقة الاستخلاف ومن ثمَّ ينطلق من الالتزام بالعقائد الشرعية والضوابط الشرعية المتعلقة، وتحريم الفوائد والربا في جميع أعمالها المصرفية والتعويض عنها بالمشاركة بالأرباح وهذا يعد الأساس من الأسس

(1) يونس ابراهيم التميمي، الإدارة الاستراتيجية في المصرف الإسلامي، ط1، دار الأكاديميون للنشر، 2019 ص415.

الشرعية التي يتعلّق بها النظام المصرفي الإسلامي<sup>(1)</sup>، تهدف المصارف الإسلامية الى احداث نقلة اقتصادية ومالية وحضارية واجتماعية وسلوكية من منظور إسلامي وهذا يؤدي الى تحقيق التنمية وفق مقاصد الشريعة الإسلامية وهي من المبادئ الأساسية لأداء المصارف الإسلامية والتي تعد الهدف الاسمي والاساسي لأنشائها ، فالابتعاد عن التعامل بالفائدة وحسن الأداء والاستثمار الجيد للموارد المتاحة كل هذا يؤدي بشكل غير مباشر الى زيادة التنمية بكلا شقيها الاقتصادي والاجتماعي في الدول الإسلامية<sup>(3)</sup>، تهتم المصارف الإسلامية بالدور التنموي من خلال جذب الأموال وتعبئة الموارد المتاحة في المجتمع وتوظيفها وهذا يؤدي الى زيادة الوعي الادخاري لدى الافراد وتبصيرهم بالاستثمار الحلال وبالخصوص ممن كانوا يحجمون عن التعامل مع المصارف الربوية من خلال الوسائل الشرعية والمحفزة على جذب الاستثمار وهذا بحد ذاته يؤدي الى تنمية الوعي الادخاري للأفراد<sup>(2)</sup> ، تعد المصارف الإسلامية اهم منجزات الصحوّة الإسلامية المعاصرة في مجال النشاط الاقتصادي وذلك لأنها تسعى جاهدة لحل المشاكل التي تعاني منها بعض الدول الإسلامية وتكون أهدافها تنموية واستثمارية واجتماعية ، أن الهوية الإسلامية للمصرف الإسلامي لا يبرره مجرد تخليه عن التعامل بالفائدة اخذاً وعطاءً اذ يعد جانباً واحداً من جوانب عديدة عليه التزامها و أن استبعاد الفائدة من الخصائص المميزة للعمل المصرفي الإسلامي، إلا أنها ليس شرطاً كافياً لذلك، وحتى يكون المصرف اسلامياً بالمعنى الفعلي لا بد ان يحكم شرع الله في كل جانب من جوانب عمله بما فيها اجتناب التعامل بالفائدة في اهدافه وخطته ونظم عمله، وغيرها فاستبعاد الفائدة من معاملاته مدعاة لتسميته بمصرف لا ربوي وليس مصرفاً اسلامياً<sup>(3)</sup>.

### ثانياً: المنظور الكلي لأداء المصارف الإسلامية.

إنّ المصارف الإسلامية أصبحت حقيقة فعلية في منهجها وفكرها في جميع الأسواق المالية والمؤسسات المالية الإسلامية بسبب التطورات التي شهدتها ومن ثمّ عكست بوضوح التطور الفكري والمؤسسي التي صاحبها، كما عكست طبيعة القضايا التي واجهتها بما يتعلّق بمشكلات التطبيق واهداف النمو والتوسع السريع<sup>(4)</sup>، أن فلسفة العمل المصرفي الإسلامي تكون مفهوماً شاملاً ومتكاملاً في إطار الأهداف العامة للنظام الاقتصادي الإسلامي، إذ إنّ العديد من الاقتصاديين الإسلاميين يؤكدون أن الصيرفة الإسلامية هي مجموعة فرعية من النظام الاقتصادي الإسلامي الشامل التي تسعى لوضع حل عادلاً ومنصفاً و

(1) ابراهيم عبد الحلیم عبادة، مؤشرات الإداء في البنوك الإسلامية، مصدر سابق، ص18.

(2) Yahia Abdul-Rahman, The Art of Islamic Banking and Finance, John Wiley and sons, Canada, 2010, p.204-206.

(3) Amjid Ali, Qudeer Latif and Crawford, ect, Islamic Finance Instruments and markets, Bloomsbury Information Ltd, United Kingdom, 2010, p.12-18.

(4) ناصر الغريب، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، دار ابو اللو، القاهرة، ط1، 1996، ص110.

مجتمع متوازن بما يتوافق مع أهداف الشريعة الإسلامية<sup>(1)</sup>، وان المصارف الإسلامية تستطيع نشر الفكر الاقتصادي الإسلامي من خلال الصيغ الاستثمارية والتمويلية التي تقدمها لعملائها في تنفيذ أعمالها، وكذلك لها دور مهم في تعبئة المدخرات وموارد الزكاة والهبات والصدقات وتوجيهها نحو مشاريع حقيقية ومن ثم خلق فرص عمل لكثير من المتعاملين مع هذه المصارف ، ويتطلب العمل المصرفي الإسلامي تأهيلاً خاصاً وكفاءات ادارية مدربة تكون على المام بطبيعتها المصرفية على أساس انها تختلف عن المصارف التقليدية وذلك من خلال تنظيم الدورات المتخصصة وورش العمل بالتعاون مع الهيئات الدولية مثل المجلس العام للبنوك الاسلامية ومعهد التدريب بالبنك الاسلامي للتنمية، وكذلك ان تطوير سوق مالية إسلامية وتوسيع نطاقها وترسيخ نموها يتطلب من المصارف الإسلامية ان تعمل على تطوير ابتكاراتها وابداعاتها في أدوات الهندسة المالية التي تستطيع بموجبها إطلاق أدوات مالية إسلامية جديدة لها دور في تطوير الاسواق المالية و قيام المصارف الإسلامية بالعمل بشكل منفرد وبدون تعاون مع بعضها للبعض الآخر يحد من قدرتها على التنافس في السوق العالمية ، ومن ثم يفقدها القدرة على النمو والاستمرار والبقاء في السوق المالية العالمية<sup>(2)</sup>، يجب لا تنحصر الجهود المبذولة في مجال المصرفية الإسلامية حول القواعد الشرعية والفقهية فقط ويجب فتح المجال للاجتهادات من وجهة النظر الاقتصادية والمالية، وايضاً الاهتمام والاستثمار في الموارد البشرية باستقطاب وتدريب العاملين في المصارف والبحث عن إدارات فاعلة وقادرة على التفاعل مع متغيرات الصناعة المصرفية المستمرة والمتواصلة، وتشجيع المصارف العربية والاسلامية لفتح المزيد من النوافذ التي تتعامل بالنظم الإسلامية من اجل تقييم التجربة قبل التحول الشامل نحو المصرفية الإسلامية وتنويع مجالات النشاط المصرفي لتشمل المجالات ذات المردود الاجتماعي مثل مكافحة الفقر وتقديم الدعم الاجتماعي للفئات ذات الدخل المتدني والعمل على نشر المزيد من الوعي والثقافة الاسلامية المتصلة بالمفاهيم والمصطلحات الخاصة بالصيرفة الإسلامي، وأن هذه المميزات تجعل من المصارف الإسلامية مميزة وتحظى باهتمام كبير في العالم الأجنبي والعربي<sup>(3)</sup>.

---

(1) Dusuki, Asyraf Wajdi , " Understanding the Objectives of Islamic Banking: A Survey of Stakeholders' Perspectives ", Paper published in International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, Vol.1, Issue 2. 2008,p.4.

(2) Omar Imady, and Seibel Dieter , (2005) , principles and Products of Islamic Finance, University of Cologne –Development Research Center , The Islamic Bank of Asia, Singapore, p.17.

(3) عبد الرزاق رحيم الشمري، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، ط2، دار الكتاب الثقافي، 2018، 201-207.



### ثالثاً: المنظور القطاعي لأداء المصارف الإسلامية.

تمثل المصارف الإسلامية حالياً قطاعاً مهماً وضرورياً في المراكز المالية في الدول الأجنبية والدول العربية ومنها الكويت ودبي وخاصة البحرين التي تشتهر بأطرها التنظيمية، وقامت مجموعة ذات سمعة جيدة تعرف باسم هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بسن قوانين او تقنين الاحكام الشرعية وتحويلها الى معايير للصناعة المالية<sup>(1)</sup>، فالمصارف الإسلامية تقوم بالصيرفة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية اذ يساهم في تطبيق نظام مصرفي جديد يختلف عن الأنظمة المصرفية التقليدية القائمة ولا يتعامل بالفائدة ويلتزم بتجسيد المبادئ الإسلامية في الواقع العملي وبالتالي استقطب أهميته النسبية بصورة واضحة وخصوصاً بالسنوات الأخيرة، وذلك من خلال تأسيس العديد من المصارف الإسلامية في مختلف الدول الإسلامية والعربية وتعد بذلك المصارف الإسلامية أسرع المصارف نمواً ويعزى ذلك الى تزايد الطلب على توظيف أموال المتعاملين وفق احكام الشريعة الإسلامية<sup>(2)</sup>، اذ أن المصارف الإسلامية قدمت إضافات جديدة على المهام التقليدية للمصارف التجارية لتجعل من المصرف الإسلامي أداة تحقيق وتعميق لكل ما هو مرتبط بالقيم الأخلاقية، فالقيم الأخلاقية والقواعد الشرعية تستلزم تقديم النصيحة للعملاء والتشاور معهم لتحقيق مصالحهم الفردية في إطار المصلحة الاجتماعية وهذا ما ترموا إليه المصارف الإسلامية<sup>(3)</sup>، التغييرات والتطورات السريعة التي يشهدها العالم في الوقت الحالي خصوصاً في مجال الخدمات يلزم على المصارف الإسلامية ضرورة مسايرتها من خلال تحسين جودة أدائها وزيادة فعاليتها وكفاءتها، بما يحقق لها تلبية حاجات ورغبات عملائها المتجددة والمستمرة سواء كانوا حاليين أم مرتقبين هذا من جانب، وبما يساهم في التصدي للمنافسة من طرف المصارف التقليدية من جانب آخر، ولا يكون ذلك إلا بتطوير وتحسين جودة خدماتها المصرفية، من خلال تبني سياسة ابتكارية، مع السعي الدائم إلى تخفيض التكاليف بما يحقق لها ميزة تنافسية<sup>(4)</sup>، ويعد القطاع المصرفي الإسلامي من أهم القضايا المعاصرة التي تتطلب تطوير وابتكار ومنتجات شرعية لتسهيل عملية السيولة في المصارف الإسلامية، وأن المصارف الإسلامية أدت دوراً مهماً في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية العالمية وبرزت إصلاحات عديدة في القطاع المصرفي الإسلامي متمثلة بتقوية أنشطة الصيرفة الإسلامية في جميع المجالات بما فيها قطاع تأسيس الشركات، بغية تطوير القطاعات

(1) Angelo M. Venardos, Bankng and Finance in South East Asia Its Development and Future, 2005, p.73.

(2) Muhammad Ali, Syed Ali Raza, Service quality perception and customer, satisfaction in Islamic banks of Pakistan: the modified SERVQUAL model, hinese University of Hong Kong, 2015, p.4-7.

(3) شهاب احمد سعيد العززي، إدارة البنوك الإسلامية، مصدر سابق، ص 11.

(4) Hans Visser , ISLAMIC FINANCE Principles and Practice, Third Edition, Vrije Universities Amsterdam, Amsterdam, 2019, p.5-11.

الاقتصادية المختلفة وتنميتها وهذا كان له الدور الفاعل والاساس في تنمية الوعي المصرفي في المجتمع الى جانب الصيرفة التقليدية وتوسيع شبكة فروع الصيرفة الإسلامية بشكل يضمن تحقيق كثافة مصرفية تتلاءم مع المؤشرات العالمية الإسلامية اذ تقدم خدمات حديثة ومتنوعة ومتطورة تلئم اذواق جميع شرائح المجتمع وخلق خبرات وكفاءات لائقة بالعمل المصرفي الإسلامي من خلال تقديم الخدمات الأفضل والتي تقوم على أسس سليمة وفاعلة وفق احكام الشريعة الإسلامية<sup>(1)</sup> ، و تعد المصارف الإسلامية كغيرها من المشاريع التي يتم تأسيسها على شكل شركات مساهمة لتتناسب على وفق أحكام القانون وهذه الشركات (المصارف) تحتاج إلى إعداد هيكل تنظيمي وتدريب وتنمية القوى العاملة فيه وتطوير وتبسيط إجراءات العمل وتطوير النظام المحاسبي وتطبيق أساليب بحوث العمليات وبناء العلاقات العامة والثقة المصرفية وتسويق الخدمات المصرفية، بشكل يساهم إلى حد كبير في تنمية وتطوير الدولة التي تعمل بها المصارف الإسلامية وخالصة القول تحتاج المصارف الإسلامية كغيرها من المؤسسات إلى تطبيق أدوات الإدارة الحديثة<sup>(2)</sup>، وخالصة ذلك أن وجود المصارف الإسلامية في القطاع الاقتصادي يؤدي بلا ادنى شك الى اشباع الحاجة العقائدية للعديد من الأفراد المجتمع الذين يرفضون التعامل بالفائدة (الربا) لأن المعاملات المصرفية التي تقوم بها تتم على أساس يتوافق مع الشريعة الإسلامية واحكامها للمتعاملين مع هذه المصارف.

#### رابعاً: منظور البنوك المركزية لأداء المصارف الإسلامية.

البنك المركزي يتولى مهمة وضع السياسات النقدية والاشراف على تنفيذها وكذلك الرقابة على المصارف العاملة الأخرى بوصفة بنك الدولة وهذه المصارف سواء كانت تقليدية أم مصارف اسلامية وذلك بهدف ضمان تنفيذ القرارات والتوجيهات الصادرة منه لضمان سير اعمالها بما يحقق أغراض السياسة النقدية واوزاعها المالية، ومن اجل ذلك تخضع المصارف الأخرى بالدولة لسيطرة البنك المركزي بطريقة مباشرة او غير مباشرة بوصفه الجهة التي تتلقى منه التوجيهات التي تحكم نظام عملها<sup>(3)</sup>، فالمصرف الإسلامي لا يختلف عن غيره من المصارف ومؤسسات الوساطة التقليدية من ناحية كونه حلقة وصل بين المدخرين والمستثمرين، اذ تعمل على حشد وتعبئة المدخرات واعادة ضخها في الاقتصاد، غير أنه لا يتفق معها في الطريقة أو الآلية التي تدار بها تلك المدخرات، وذلك لاختلاف أسس التشغيل وقواعد العمل الحاكمة لنشاطه والمنبثقة من أحكام الشريعة الإسلامية لذلك

(1) صادق راشد حسين الشمري، أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية – أنشطتها، التطلعات المستقبلية، ط1، دار اليازوري للنشر، عمان، 2008، ص 18.

(2) Sohail Nakhoda, HANDBOOK OF ISLAMIC FINANCE, Ethica Institute of Islamic Finance, Newark United States, 2019, p.54-59.

(3) Atkinson A, A.banker R and Kapln, Management Accounting Prentice Hall. New Yourk, 1995, p.54.

اختلفت طبيعة نشاطه (1)، أن علاقة المصرف الإسلامي مع البنك المركزي مقيد بمعظم ما تتقيد به البنوك الأخرى بما في ذلك الاحتفاظ بنسب معينة من السيولة اللازمة للمحافظة على سلامة مركز المصرف وحقوق المودعين والمستثمرين والمساهمين، وايضا يتقيد المصرف الإسلامي بالتعليمات الصادرة من البنك المركزي، فيما يتعلق بتنظيم عملية الائتمان وتوجيهه للتنمية الوطنية ومن جهة أخرى فإن المصارف الإسلامية لا تستطيع الاستفادة من قروض البنك المركزي لان هذه العملية تتعارض مع مبادئ المصرف الإسلامي، كما أنها لا تقوم بعمليات إعادة وذلك لعدم وجود منفذ يخرج عن إطار الفائدة وهذه من إحدى أهم المشاكل التي تواجهها هذه المصارف في علاقتها بالبنك المركزي(2)، ونشأ العمل المصرفي الإسلامي في ظل اقتصادات يحكمها النظام الرأسمالي الذي تمارس فيه البنوك المركزية دور المراقب على المصارف، لا بد للمصارف الإسلامية من الالتزام بالقوانين المعمول بها فيما يتعلق برقابة البنك المركزي من دون التفات البنوك المركزية إلى خصوصية أعمال المصارف الإسلامية وهذا يؤدي إلى وجود إشكاليات بين البنوك المركزية والمصارف الإسلامية ومن هذه الإشكاليات رقابة البنك المركزي على الائتمان والودائع في المصارف الإسلامية مما ينعكس على كفاءة رقابة البنوك المركزية على المصارف الإسلامية.

(1) محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية، مطبعة جامعة مصراته، ط1، ليبيا، 2019، ص5.  
(2) خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية-الطرق المحاسبية الحديثة، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص 391.

## المبحث الثاني

### الإطار النظري للصدمة الاقتصادية

وتم تقسيمه الى المطالب الآتية: -

#### المطلب الاول: الصدمات الاقتصادية (ماهيتها، أنواعها).

تعد مشكلة التعرض للصدمة الاقتصادية بصورة عامة والصدمة الاقتصادية المتعددة بصورة خاصة في الوقت الراهن مشكلة اقتصادية مشتركة بين الدول على مختلف مستوى تطورها الاقتصادي.

#### أولاً: مفهوم الصدمة:

الصدمة في اللغة: هي مفردة (صدمة) واصطلاحاً: (هي مصيبة أو واقعة تصيب الانسان فتفاجأه وتقلقه) (1) ، الازمة: اضطراب فجائي وينشأ عن اختلال توازن ويصيب خط الإنتاج الرأسمالي، أما تعريف الحادثة (امر فجائي غير مرغوب فيه لا يتسم بالاستمرارية والازمة قد تكون احدي نتائجها)، أما الكارثة ( اضطراب خطير يصيب المجتمع وينطوي على خسائر وقد يتجاوز قدرة المجتمع على المواجهة)، و المشكلة (تسبب الازمة وتحتاج لجهد كبير وقد تأخذ موقفاً حاداً ومعقداً)، أما الدورة ( هي السمات المميزة لاقتصادات السوق وهي زيادة وانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي والدورة تدل على الانتظام)(2)، أما الصدمة الاقتصادية فهي الحدث الذي يؤدي الى انخفاض رفاهية الافراد والمجتمع أو منطقة معينة كأزمة في الاقتصاد الكلي (3) ، كذلك نعني بمفهوم الصدمة الاقتصادية هي تقلصاً كبيراً في الموارد المتاحة للنظام بسبب تغير خارجي كلياً أو جزئياً في بيئة الاقتصاد، وأن الصدمة الاقتصادية تؤدي الى عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي أو حتى تغيير النظام (4) ، وتعرف الصدمة الاقتصادية بأنها تغير يحدث فجأة أو بشكل تلقائي يؤدي الى انتقال أحد منحنيي الطلب الكلي أو العرض الكلي أو كليهما (5) ، وقد تحدث الصدمة بسبب التغيرات الجذرية في السياسة المالية والنقدية والتجارية أو بسبب التقدم التكنولوجي الذي يحدث في اقتصاد ما (6) ، وتعرف أيضاً الصدمة بأنها هي الاحداث التي تؤثر في الاقتصاد ويكون

(1) احمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ط1، المجلد الأول، عالم الكتب، القاهرة، 2008، ص1284.  
(2) ايمان عبد الرحيم الكريطي، أثر الصدمات النقدية في الاستقرار الاقتصادي تجارب دول مختارة، اطروحة دكتوراه، جامعة كربلاء 2016، ص18.

(3) Defintion and types of shocks and strategies to bemonitored, angelo king institute for economic and business studies, network coordinating team, technical workshop on monitoring household coping strategies during complex crises, march 21,2011, p.2.

(4) Victor C.shih, economic shocks and authoritarian stability,University of Michigan press, united states of America, 1Ed,2020,p.3.

(5) نعمة الله ابراهيم نجيب، اسس علم الاقتصاد التحليل التجميعي، ط1، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2010، ص310.

(6) Claude francis and Fabien tripier, trend shocks and economic development, CEPII, 2013, p19.

مصدرها داخلياً أو خارجياً وتكون الصدمات بعضها إيجابية تؤدي الى زيادة رفاهية الافراد والمجتمع أي زيادة الرفاهية الاقتصادية وبعضها تكون سلبية فتؤدي الى تدني مستويات الرفاهية الاقتصادية(1).

الصدمة الاقتصادية الحادة تكون هي السبب الرئيس في حدوث الأزمة وتكون الصدمة ناجمة عن حدث مفاجئ ومن ثم فإن الصدمة هي بداية حدوث الأزمة وأن أثرها يكون خلاً وعدم استقرار وانهيار في توازن النظام الاقتصادي ونستطيع السيطرة على الصدمة وتقليل من حدة اثارها إذا كان لها توقع وبالتالي اخذ الإجراءات الوقائية التي من الممكن أن تخفف من تأثيرها، وبالتالي التعامل مع الصدمة لا يتطلب سوى امتصاص قواها منذ بدايتها لذلك تتاح الفرصة بعد ذلك للوصول الى الأسباب الحقيقية التي أدت الى حصول الصدمة (2).

### ثانياً: أنواع الصدمات الاقتصادية واسبابها:

توجد أنواع عدة من الصدمات الاقتصادية اذ تؤدي الى اختلال التوازن العام للاقتصاد الكلي وذلك عند حدوث صدمات في جانب الطلب الكلي أو في جانب العرض الكلي، وذلك عند تغير السياسات الاقتصادية لتحقيق اهداف اقتصادية معينة وبالخصوص تغير السياسات النقدية والمالية، اذ يجب عند تحليل اثر الصدمات الاقتصادية في جانبي الطلب او العرض والسياسات الاقتصادية يجب التركيز على اتجاه التعديلات والتصحيحات في مسار الاقتصاد الكلي وكيفية استعادة توازن الاقتصاد الكلي بالإضافة الى تحديد مدى استجابة السياسات المالية والنقدية في تصحيح هذه الاختلالات ومن ثم استعادة استقرار توازن الاقتصاد الكلي(3).

(1) عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية نظرية وتطبيقات، ط1، دار صفاء للنشر، عمان، 2011، ص118

(2) محمد صالح سلمان، قياس وتحليل الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي للمدة 1980-2005، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 16، العدد 58، حزيران 2010، ص142.

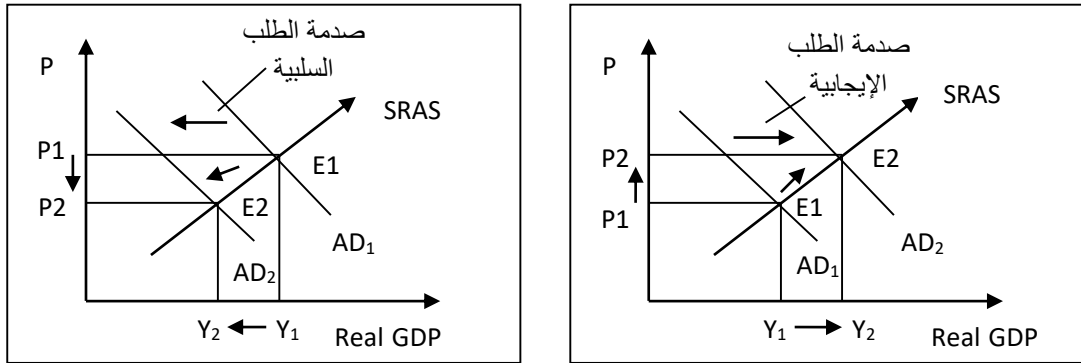
(3) محمد احمد الافندي، النظرية الاقتصادية الكلية والسياسة الاقتصادية، ط1، الجزء الثاني، مركز الكتاب الأكاديمي، صنعاء، 2018، ص38

وهنا تطراً أنواع عدة للصدمة الاقتصادية ومنها:

### 1. صدمات الطلب الكلي

صدمة الطلب ويقصد بها هي حدوث تغيير في احدى مكونات الطلب الكلي مما يؤدي الى الانتقال في منحنى الطلب الكلي (1)، مثل التغيرات المفاجئة وغير المتوقعة في أداء الشركات والمستهلكين وكذلك في تغيرات صافي الصادرات وأيضا التغيرات في الانفاق الحكومي ومعدلات الضرائب (2)، عندما يحدث تغيير مفاجئ سواء كان بالارتفاع أم الانخفاض وذلك بسبب العوامل الخارجية من دون تغيير مقابل المخرجات والذي يؤدي الى التضخم أو الانكماش، ومن الممكن وصفه بأنه التضخم او صدمة الانكماش (3)، ومن ثم يتم تصنيف صدمات الطلب الكلي على أنها صدمات ناتجة عن قرارات السياسة الحكومية أو عدم توقع في تغيير الاقتصاد الكلي، فصدمة الطلب الكلي تكون إما إيجابية واما سلبية فصدمة الطلب الايجابية تعمل على نقل منحنى الطلب الكلي إلى جهة اليمين من (AD1) إلى (AD2) مما يؤدي إلى الارتفاع في المستوى العام للأسعار من (p1 إلى p2) وزيادة الناتج الحقيقي من (y1 إلى y2)، أما بالنسبة لصدمة الطلب السلبية فتؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي إلى اليسار مما يؤدي إلى الانخفاض في المستوى العام للأسعار من (p1 إلى p2) وانخفاض الناتج الحقيقي من (y1 إلى y2)، كما يتبين في الشكل التالي:

### الشكل البياني (2) صدمة الطلب الكلي



Source: Paul Krugman and Robin Wells, Macroeconomics, Second Edition, Worth, Publishers, New York, 2009, P336.

(1) John B. Taylor, Economics, Second Edition, Houghton Mifflin Company, New York, 1998, P759.

(2) Robert. j. Gordon, macroeconomics, 11<sup>th</sup> Edition, Pearson education, New York, 2009, p451.

(3) نبيل مهدي الجنابي، التوقعات العقلانية: المدخل الحديث لنظرية الاقتصاد الكلي، ط1، عمان، دار غيداء للنشر، 2016، ص 110.

## 2. صدمات العرض الكلي.

صدمة العرض (هي حدث مفاجئ يؤدي الى زيادة أو نقصان في المعروض من سلعة أو خدمة بشكل عام ومن ثم يؤدي هذا التغيير المفاجئ على سعر التوازن للسلعة أو الخدمة أو مستوى السعر العام للاقتصاد) (1)، وكذلك تعرف بأنها (الحدث غير المتوقع الذي يتسبب بالزيادة او النقصان في العرض الكلي) (2)، أن صدمات العرض الكلي تكون سلبية أو إيجابية فعلى المدى القصير تؤثر صدمة العرض السلبية على مستوى الاقتصاد ستغير منحنى العرض الكلي الى اليسار مما يؤدي الى تقليل الناتج ويزيد مستوى السعر، أما صدمة العرض الإيجابية على مستوى الاقتصاد سيؤدي الى تغيير منحنى العرض الكلي الى اليمين مما يزيد الناتج ويقلل مستوى السعر، ومن الممكن أن تكون صدمة العرض الإيجابية تقدما في التكنولوجيا ( صدمة تكنولوجية) مما يجعل الإنتاج أكثر كفاءة وبالتالي زيادة الإنتاج(3)، أن صدمات العرض الكلي تؤدي الى رفع اثمان السلع الغذائية والأجور النقدية ومعدلات التضخم الى درجة كبيرة جدا وتعمل صدمات العرض الكلي على تغيير قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات ، مثلا تؤدي الصدمة إلى وفرة السلع الزراعية أو التقدم التكنولوجي أو الزيادة في إنتاجية العمال مما يؤدي الى زيادة إنتاج السلع والخدمات باستخدام الموارد المحدودة وهذه صدمة العرض الإيجابية(4) ، وتعمل على نقل منحنى العرض الكلي إلى جهة اليمين بسبب الزيادة في الناتج وانخفاض الأسعار وكذلك تعمل على تخفيض معدلات التضخم، أن الصدمات التي تؤدي إلى انخفاض القدرات الإنتاجية ك(الحروب والفيضانات) وغيرها من الكوارث فتسمى ب(صدمة العرض السلبية)، وتعمل على نقل منحنى العرض الكلي إلى جهة اليسار ومن ثم تؤدي الى ارتفاع الأسعار وانخفاض الناتج الحقيقي ويسمى(التضخم الركودي)(5) ، كذلك الحال في صدمات العرض السلبية في عام 1973 عندما ارتفعت أسعار النفط الخام نتيجة للحظر النفطي الذي فرضته الدول العربية بسبب الحرب العربية الإسرائيلية الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعاره بشكل حاد كما في الشكل التالي:

(1) Robert Hall, Marc Lieberman, Economic: Principles and Applications, Gengage Learning, London, 2012, p.850.

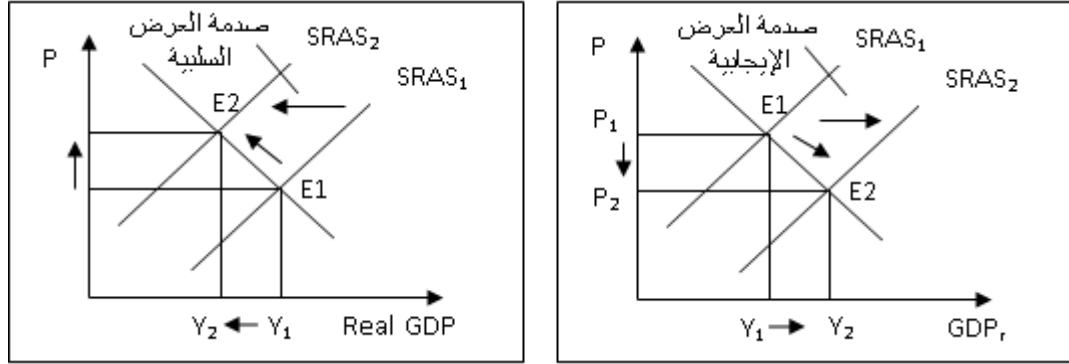
(2) R ,lu]ghj hgjqolobert C. Guell, op.cit, p124

(3) Robert Hall, Marc Lieberman, op.cit, p849.

(4) توماس ماير وآخرون، ترجمة احمد عبد الخالق واحمد بديع بليج، النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ للنشر، الرياض، 2002، ص425.

(5) Paul Krugman and Robin Wells, op. cit, p337.

### الشكل البياني (3) صدمات العرض الإيجابية والسلبية



Source: Paul Krugman and Robin Wells, Macroeconomics, Second Edition, Worth Publishers, New York, 2009, P337.

### 3. الصدمات الداخلية.

حيث أن هناك نوعان من الصدمات الداخلية هي الصدمات النقدية والصدمات الحقيقية:

أ-الصدمات النقدية: تعد الصدمات النقدية نوعاً من انواع الصدمات الاقتصادية والتي يكون مصدرها داخليا وفي العادة تأخذ شكل زيادة أو نقصان في الطلب على النقود نسبة الى المعروض النقدي، كما يمكن أن يكون سببها مصدراً خارجياً<sup>(1)</sup>، تعرف الصدمة النقدية بأنها حركة نقدية بعيدة عن التطورات الاقتصادية الكامنة أو أنها تغير غير متوقع في السياسة النقدية<sup>(2)</sup>، أو تكون عبارة عن التغير المقصود أو غير المقصود في احد متغيرات السياسة النقدية(الطلب على النقود وعرض النقود وسعر الصرف وكذلك سعر الفائدة والائتمان المصرفي وغيرهم) اذ يترتب على ذلك اثار مباشرة أو غير مباشرة على المتغيرات الاقتصادية<sup>(3)</sup>.

ب-الصدمات الحقيقية: يحدث هذا النوع من الصدمات عند اعتماد تكنولوجيا جديدة أو منتج جديد أو عند حدوث تقلبات في أسعار المواد الأولية وان العديد من الدول معرضة الى هذا النوع من الصدمات وايضاً تحدث عندما يكون هناك حدث مفاجئ في سوق السلع والخدمات مما يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي<sup>(4)</sup>.

(1) عبد الحسين جليل الغالبي، سعر الصرف إدارته في ظل الازمات الاقتصادية نظرية وتطبيقات، ص118.  
(2) Erick Lahura, Measuring the Effects of Monetary policy using Market Expectations, Central Reserve Bank of Peru, peru, 2012, p2.

(3) محمد صلاح الكردي، آلية عمل النظم البنكية في ظل الصدمات النقدية، ط1، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2022، ص5.

(4) Matthias Doepke and others, Macroeconomics, Palatino and computer modern pares, 1999, p70. using LATEX,



**4. الصدمات الخارجية:** هذا النوع من الصدمات يمثل ويتأثر بالأحداث الخارجية التي لا يمكن السيطرة عليها وتؤثر على مستوى الدخل بشكل كبير وقوي، وهي حدث مفاجئ خارج عن سيطرة السلطات ويكون تأثيرها سلبياً بشكل كبير على الاقتصاد وهذا النوع من الصدمات يكون خارجاً عن إرادة النظام الاقتصادي أو السياسي لدولة ما وتشتمل على صدمات معدلات التبادل التجاري والكوارث الطبيعية والصدمات المرتبطة بتوريد السلع للاستهلاك المحلي أو التصدير وكذلك تشتمل أيضاً على الصدمات المرتبطة بالطلب على الصادرات وصدمة التمويل والصدمات التي تسببها الحروب والنزاعات<sup>(1)</sup>.

**5. الصدمات النفطية:** شهد العالم مجموعة من الصدمات النفطية والتي أثرت بها على الاقتصاد العالمي وشهدت العديد من التقلبات وعدم الاستقرار، وذلك بسبب الأهمية الاستراتيجية التي يحظى بها النفط إذ يخضع للنزاعات الداخلية والخارجية التي تؤثر في مصادر الإنتاج ووسائل النقل ومصانع التكرير<sup>(2)</sup> فالصدمة النفطية تحدث بسبب التقلبات العنيفة التي تحدث في السوق النفطية ففي مدد الانتعاش يزداد الطلب ومن ثمَّ تزداد العائدات للدول المصدرة للنفط والعكس يحدث في فترات الانكماش، فالصدمة النفطية تحدث بسبب تقلبات أسعار النفط التي تظهر من التغيرات سواء في العرض الكلي أم الطلب الكلي لكن من غير المرجح للطلب أن ينمو بسرعة كافية ليسبب صدمة في السعر إلا إذا كان بسبب المخاوف من نقص العرض لهذا لوحظ أن جانب العرض هو المسؤول الأول عن صدمات أسعار النفط<sup>(3)</sup>، ونعني بالصدمة النفطية هي (تغير مفاجئ أو غير متوقع في أسعار النفط وبالعالم ما تبدأ بالأسعار الفورية أو الاسمية و تنتهي بالأسعار الحقيقية وبالتالي نفس التذبذبات في أسعار النفط ضمن الإطار الاقتصادي البحث، إلى التغيرات في عوامل اقتصادية فرعية تتمثل بالقدرة الإنتاجية وتكلفة الإنتاج الحدية ونسبة النمو العالمي وبالمحصل هناك عاملين أساسيين هما العرض والطلب في تحديد السعر وبتقاطع دالتين العرض والطلب على منحناهما يتحدد سعر النفط.

**6. الصدمات العشوائية:** ويحدث هذا النوع من الصدمات بسبب الظروف الطارئة نتيجة الكوارث والفيضانات والحروب وغيرها من الأحداث الطبيعية مما تسبب خسائر كبيره في المنشآت الفاعلة في البلد، وتنتهي هذه الصدمات بانتهاء هذه مسبباتها ولكنها تؤدي إلى حدوث اختلال في التوازن الخارجي للدولة.

(1) محمد ابراهيم خيرى الوكيل، الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور إسلامي، ط1، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، 2014، ص96.

(2) جمال سند السويدي، عصر النفط التحديات الناشئة، ط1، مركز الإمارات لدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2011، الإمارات العربية المتحدة، ص269-271.

(3) J J Wakeford, The Impact of oil price shocks on the South African Macroeconomy History and prospects, SARB conference 2006, p96.

7. **الصدمة الموسمية:** تكون هذه الصدمات قصيرة المدى وتؤثر في ميزان المدفوعات لمدة زمنية محدودة، وتحدث هذا الصدمات في الدول التي تعتمد على تصدير سلعة معينة في موسم معين (1).

8. **الصدمة الهيكلية:** يحدث هذا النوع من الصدمات عند تحول هيكل الطلب الداخلي او الخارجي في قطاعات معينة الى أخرى، أو تحول الطلب على النقد الأجنبي (العملة الأجنبية) بدلاً من العملة المحلية وذلك بسبب عدم الاستقرار الداخلي.

9. **الصدمة الدورية:** يكون تركيز هذه الصدمات في الاقتصادات المفتوحة والتي تكون فيها التجارة الخارجية بنسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، ولذا فإن الاقتصاد يكون معرض لأوقات الكساد والانتعاش (الدورة الاقتصادية)، التي يمر بها الاقتصاد العالمي ومن ثمّ تؤثر على صادرات هذه الدول بدرجة كبيرة وتكون صادراتها متأثرة بشكل سلبي أو إيجابي (2).

10. **الصدمة السياسية:** ينتج هذا النوع عند تغير في الأنظمة السياسية ومن ثم تغير في التوجه الاقتصادي، إذ يمكن للحكومة أن تؤثر في الاقتصاد بفعل القوانين التي تضعها مثل التغييرات في قوانين الضرائب ومكافحة الاحتكار وكذلك التغير في الانفاق الحكومي، وبهذا تكون مصدراً محتملاً للصدمة الاقتصادية (3).

**ويمكن تصنيف الصدمة حسب تركيبها الى ما يأتي:**

1- **الصدمة المزدوجة:** تتشكل الصدمة المزدوجة من صدمتين تتحدان في اتجاه تأثيرهما فتنشأ ظاهرة الازمة الناتجة عن صدمة مزدوجة ، إذ تعاني الدول من أزمات حادة بسبب الصدمات المزدوجة من ابرزها تزامن و ترابط صدمة اقتصادية او غير اقتصادية مع انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما يسبب صدمة حقيقية تؤدي الى حدوث عجز كبير في الموازنة العامة للدول المصدرة ، وذلك بسبب نقص الإيرادات النفطية مما ينعكس على انخفاض الإيرادات العامة، وركود في الدول المستوردة بسبب ارتفاع مفاجئ في تكاليف الإنتاج ، و تمثل صدمة جائحة كورونا في بداية عام 2020 و ما رافقها من

(1) محمد صالح سلمان، قياس وتحليل الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي للمدة 1980-2005، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 16، العدد 58، حزيران 2010، ص143.

(2) محمد صالح سلمان، قياس وتحليل الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي للمدة 1980-2005، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 58، المجلد 16، ص143.

(3) خالد واصف الوزني واحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة العاشرة، دار وائل للنشر، عمان، 2009، ص150.

\* سلاسل القيمة: هو مصطلح يستخدم في مجال ادارة الاعمال للتعبير عم مجموعة من النشاطات التي تؤديها شركة تعمل في صناعة محددة من اجل تقديم منتج ذي قيمة للسوق.

(4) علي عبد الكاظم دعدوش، دور الانضباط المالي في معالجة الصدمات المزدوجة في الاقتصاد العراقي للمدة(2010-2020)، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2020، ص10-13.

(5) رباح أرزقي، وها نخوين، التعامل مع صدمة مزدوجة: جائحة فيروس كورونا وانهيار اسعار النفط، البنك الدولي، 2020.

صدمة للقطاع الحقيقي و المالي من الصدمات المزدوجة التي تنتفرع منها صدمات فرعية أخرى مما يولد ظاهرة الصدمات المتعددة بسبب طبيعة الصدمة المزدوجة وعمق تأثيرها و ترابط متغيراتها (1)، أن الصدمة المزدوجة التي تعرض لها العالم كانت على مستوى العرض وصدمة سلبية على مستوى الطلب، اذ جاءت صدمة العرض السلبية أولاً من انخفاض العمالة بشكل مباشر وذلك بسبب إصابة العمال بفيروس كورونا بسبب القيود على السفر وجهود الحجر الصحي وكذلك من نقص المواد الخام ورأس المال والمستلزمات الوسيطة بسبب تعطل النقل واغلاق الشركات في بلدان المنطقة، أما الصدمة السلبية على جانب الطلب فهي عالمية وإقليمية فالصعوبات الاقتصادية العالمية وتعطيل سلاسل القيمة العالمية ستؤدي الى خفض الطلب على السلع والخدمات التي تنتجها المنطقة وعلى الأخص النفط والسياحة (2).

**2- الصدمات المتعددة:** إن الصدمة المتعددة هي عبارة عن صدمة مركبة متعددة تنشأ من ثلاث صدمات او اكثر متوالية او متزامنة و تؤثر في مسار مشترك على متغيرات و قطاعات اقتصادية مهمة ، وهي لم تكن وليدة الفراغ بل كانت نتيجة لتعاقب الأزمات التي لم يتم علاجها أو تجميد اثارها في وقتها فحسب بل يتم ترحيلها في الغالب للمستقبل واذا بها تلتقي مع أزمات أخرى فأصبحت أزمات مركبة وبالتالي فإن جذور هذه الصدمات تمتد لمدة زمنية طويلة ، على الرغم من ان جذورها تمتد لمدد طويلة الا ان عملية التحول نحو النظام الجديد بحد ذاته يشكل صدمة كونه لم يتم بشكل سليم ، و تمارس الصدمات المتعددة تأثيرها على مختلف القطاعات الاقتصادية و يكون تأثيرها في القطاع المصرفي استثنائي بسبب طبيعة هذا القطاع و حساسيته للصدمة المتعددة المصدر و النوع مما يهدد استقراره و مستويات الأداء لمؤسساته ، فالمصارف تتأثر بهذا النوع من الصدمات بشكل اكبر من الأنواع الأخرى ، و ذلك لما يخلقه هذا النوع من الصدمات من اثار مركبة و من قنوات مختلفة تصل الى متغيرات الاستقرار و الأداء المصرفي من اكثر من مسار و بالتالي تتعاظم اثار هذه الصدمات في القطاع المصرفي بما تثيره من مخاطر نظامية و غير نظامه بشكل متزامن (3)

**ثالثاً: أسباب الصدمات الاقتصادية.**

**ويمكن حصر أسباب الصدمات الاقتصادية في الاتي:**

1-الاعتماد على موارد اقتصاد مغلق التشابك القطاعي ويعني ذلك لا يملك ارتباطات اقتصادية سواء كانت امامية ام خلفية مع بقية القطاعات الاقتصادية، او الاعتماد بشكل كبير على قطاع او مورد معين مثل العراق.

(1) حامد عبد الحسين الجبوري، الاقتصاد العراقي-من الصدمة المزدوجة الى الصدمة الثلاثية، مركز الفرات للبحوث، 2020، ص2.

2- غياب القطاعات التحفيزية وذلك لأحداث التغيير في الهيكل الإنتاجي مثل قطاعات الطاقة والنقل والتكنولوجيا والاتصالات وغيرها لما لها من دور فاعل في أحداث التغيير وتجاوز الصدمات.

3- الاختلالات في سوق العمل وارتفاع معدلات البطالة بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته في استيعاب الفائض من العمالة نتيجة الريعية في البلد وغياب القطاعات الإنتاجية نتيجة الاستيراد المفرط<sup>(1)</sup>.

4- التشوّهات السعرية داخل المنظومة السعرية لقطاعات البلد وكذلك عدم وجود آليات صحيحة وسليمة تعكس قيم وتكاليف السلع والخدمات والصفقات والمبادلات.

5- آليات تنفيذ السياسة المالية والنقدية إذ قد تكون الوسائل والأدوات المستخدمة في تحديد واستهداف المتغيرات الاقتصادية كالناتج والتضخم والأسعار والاستثمار غير دقيقة ومضبوطة بالشكل الذي ينسجم مع طبيعة هذه المتغيرات في ظل الواقع الراهن فضلاً عن إمكانية حدوث الأزمات لاهتمامات استراتيجية لتجنب الكلف الاجتماعية لإحباط توقعات القطاع الخاص وخصوصاً لتوقعات العاملين فيه حول السياسات المالية والنقدية المتخذة<sup>(2)</sup>.

**المطلب الثاني: الصدمات الاقتصادية في الفكر الاقتصادي.**

**أولاً: المدرسة الكلاسيكية:**

سادت أفكار هذه المدرسة في القرن السابع عشر في بريطانيا وبقية أفكارها مقبولة حتى عقد الثلاثينيات من القرن العشرين، عند ظهور أزمة الكساد الكبير (1929-1932)<sup>(3)</sup>، ويرى منظرو هذه المدرسة أن منحني العرض الكلي سيكون عمودياً على المحور الأفقي والاقتصاد يكون دائماً عند مستوى التشغيل الكامل، فآلية السوق تضمن التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية وذلك باستثناء التقلبات قصيرة المدى حيث أن آلية السوق تضمن بإعادة التوازن إلى الاقتصاد عند حدوث أي خلل في ذلك التوازن و أن انخفاض في الناتج والعمالة يؤدي إلى انخفاض الأسعار وهذا الأمر يؤدي إلى زيادة الأنفاق الاستهلاكي ومن جهة أخرى فإن انخفاض العمالة، يؤدي إلى انخفاض الأجور وهذا سيقبل من معدلات البطالة، أما إذا انخفضت أسعار الفائدة تؤدي إلى توسيع الاستثمار ومن ثمّ سيرجع الاقتصاد إلى توازنه الأصلي في المدى الطويل<sup>(4)</sup>، أما (قانون ساي) يؤكد أنّ العرض يخلق الطلب وهذا يعني أنّ التوازن في الناتج الحقيقي أو الدخل سوف يحدد بواسطة جانب العرض، وبالتالي فإنّ قوى السوق الداخلية تشكل ضغطاً

(1) نسيم بن يحيى، طبيعة الصدمات الاقتصادية (صدمات الطلب، صدمات العرض) وسبل علاجها، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة المدية، الجزائر، العدد5، 2016.

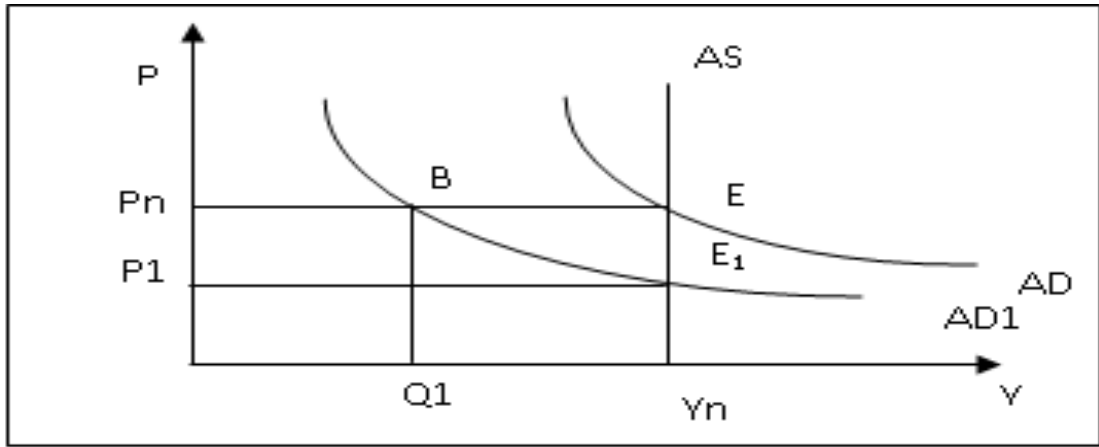
(2) Choukri Benzarour, Macroeconomic policies for structural adjustment policies, Mpra paper N 14980, Algiers University, May2009, p.4.

(3) محمود حسين الوادي وآخرون، الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار المسيرة، عمان، الاردن، 2010، ص 80.

(4) خالد واصف الوزني واحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط10، دار وائل للنشر، عمان، 2009، ص150.

بدون أي تدخل للتقلبات الخارجية مثل (الحروب، زيادة الضرائب، زيادة أسعار الفائدة)، ومع ذلك فإن الكلاسيك لا ينكرون وجود الانكماش والمعدلات المرتفعة للبطالة ولكن مصدر هذه الأزمات تأتي من خارج النظام الاقتصادي<sup>(1)</sup>، تصف المدرسة الكلاسيكية أن هذه الصدمات ظواهر قصيرة الأجل بالإمكان تعميمها بواسطة قوى السوق الطبيعية (التغيرات في الأسعار والأجور وأسعار الفائدة)، ولذلك فإن الاقتصاد يكتف بنفسه مع التوازن في الأجل الطويل دون الحاجة لأي تدخل من الحكومة والشكل البياني التالي يوضح لنا صدمة الطلب السلبية في المدرسة الكلاسيكية:

#### الشكل البياني (4) التوازن وصدمة الطلب السلبية في المدرسة الكلاسيكية



المصدر: Matthias Doepke and others, op.cit, p70.

عندما ينتقل منحنى الطلب الكلي إلى اليسار سيؤدي إلى تكديس السلع وفي حالة استمرارها سيؤدي إلى دفع المنتجين إلى تخفيض الإنتاج إلى النقطة (B) على منحنى الطلب الجديد ( $AD_1$ ) ومن ثم سيخلق فائضاً في الإنتاج مع السلع المكدسة ومعدلات البطالة المرتفعة مما يدفع بالاقتصاد إلى عدم التوازن ويعتقد الكلاسيك أن ارتفاع معدلات البطالة ستضغط على الأسعار والأجور ومن ثم سينخفضان بالتدريج وترتفع معهما القوة الشرائية مما سيعمل على تحفيز زيادة الكمية المطلوبة فينتقل الاقتصاد من النقطة (B) إلى النقطة ( $E_1$ ) مع استمرار زيادة الإنتاج الكلي باتجاه التشغيل الكامل في النقطة ( $E_1$ ) وهي نقطة التوازن الجديدة<sup>(2)</sup>، حسب رأي الكلاسيك فإن مرونة الأسعار والأجور كفيلة بتحقيق العمالة الكاملة أي

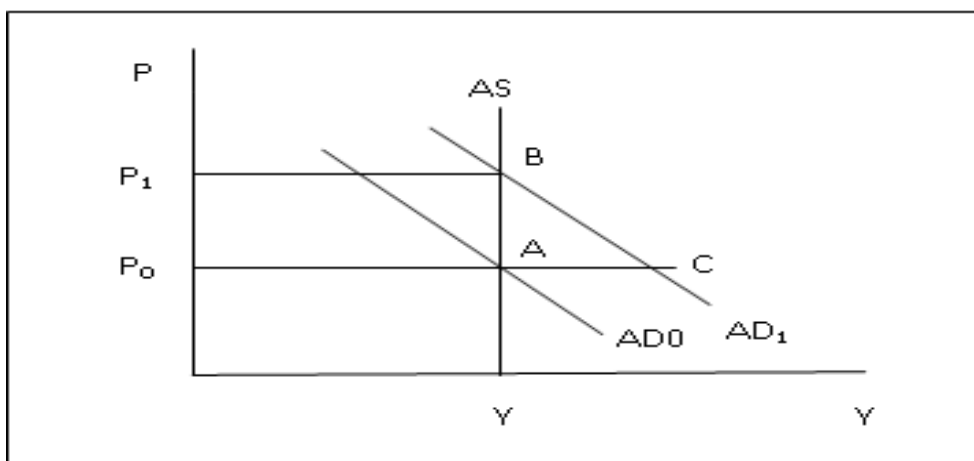
(1) مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي-النظرية والسياسة، ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور، ط1، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999، ص167.

(2) نزار سعد الدين العيسى وإبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، ط1، دار الحامد للنشر، عمان، 2006، ص142-143.

إنَّ التوازن الاقتصادي يتحقق بصورة تلقائية وذلك من خلال ايمانهم بأنَّ العرض الكلي للسلع والخدمات يخلق الطلب عليه وبالتالي لا يمكن أن يوجد قصور في الطلب الكلي عن العرض الكلي نهائياً<sup>(1)</sup>.

إنَّ انتقال منحنى الطلب الكلي إلى جهة اليمين من  $(AD_0)$  إلى  $(AD_1)$  كما موضح في الشكل (4) ، أي إنَّ الطلب على السلع والخدمات سيرتفع وبالتالي تعمل المؤسسات وتسعى للحصول الى زيادة اضافية للأيدي العاملة ومن ثم سترتفع الأجور وستزداد تكاليف الإنتاج مما يدفع المنتجين إلى رفع أسعار منتجاتهم من  $(P_0)$  إلى  $(P_1)$ ، وبالتالي سيرتفع على ذلك انخفاض في القوة الشرائية للنقود وارتفاع أسعار الفائدة دون الزيادة في الناتج وكذلك فإنَّ زيادة المعروض النقدي تعمل على زيادة الطلب على السلع والخدمات والارتفاع في المستوى العام للأسعار دون الزيادة في الدخل<sup>(2)</sup>.

### الشكل البياني (5) التوازن وصدمة الطلب الإيجابية في المدرسة الكلاسيكية



المصدر: محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص17.

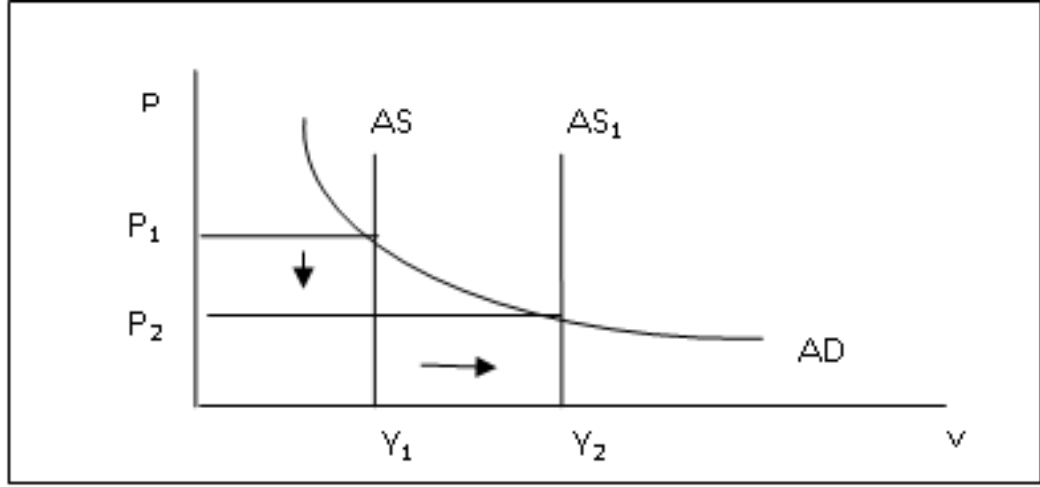
من الممكن للصدمة العمل على نقل منحنى العرض الكلي كذلك، مثلاً إذا تعرض الاقتصاد لصدمة العرض الموجبة نتيجة للتطور في وسائل وتقنيات الإنتاج، أو بسبب زيادة التراكم الرأسمالي، أو نتيجة للتحول في عرض العمل نتيجة للهجرة، هذا الأمر سيؤدي إلى نقل منحنى العرض إلى جهة اليمين من  $(AS)$  إلى  $(AS_1)$  مع بقاء منحنى الطلب ثابت، إنَّ انتقال منحنى العرض يؤدي إلى زيادة الناتج من  $(Y_1)$  إلى  $(Y_2)$  وانخفاض الأسعار من  $(P_1)$  إلى  $(P_2)$ ، كما هو مبين في الشكل التالي (5)<sup>(3)</sup>.

(1) جيمس جوارتيني وريجارداستروب، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، دار المريخ، الرياض، 1999، ص235.

(2) السيد محمد السريتي وعلي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص293.

(3) هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص165.

## الشكل البياني (6) صدمات العرض في المدرسة الكلاسيكية



المصدر: هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص165.

### ثانياً: المدرسة الكينزية:

شهدت اغلب الدول الصناعية الركود الاقتصادي من خلال الحرب العالمية الأولى والثانية، إذ أدت هذه الحروب الى ارتفاع معدلات البطالة الى معدلات كبيرة، وخلال القرن العشرين واجهت انكلترا صعوبات اقتصادية كبيرة قادتها الى حدوث الازمة العالمية عام 1929 واستمرت هذه الحالة خلال عقد الثلاثينيات ولم تستطع المدرسة الكلاسيكية للوصول إلى حل لمثل هذه الأزمة مما أعطت المجال لقبول أفكار كينز التي كانت تهتم بالكساد الاقتصادي وانخفاض معدلات النمو وقدم كينز أفكاره الأساسية في كتابه (النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود عام 1936)، الذي كان مهتماً بتحديد مستويات الدخل القومي والتشغيل<sup>(1)</sup>، رفض كينز (قانون ساي) الذي ينص على أن العرض الكلي يخلق الطلب الكلي وبين أن التوازن يحدث بين الطلب الكلي والعرض الكلي من الممكن حدوثه عند مستوى التشغيل الكامل أو اقل من ذلك المستوى، ويرى أن الطلب الكلي هو المسؤول عن توازن الدخل وحالة مستوى التشغيل الكامل وليس العرض الكلي كما تعتقده المدرسة الكلاسيكية<sup>(2)</sup>.

عند حدوث صدمة الطلب السلبية عندئذ ينخفض الطلب الكلي من (AD) الى (AD1) أو عند مستوى اقل من مستوى التشغيل الكامل وبالتالي ستحدث صدمة طلب سلبية ستؤدي الى ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الناتج داخل الاقتصاد، ومن الواجب على الحكومة التدخل لغرض خفض معدلات البطالة المرتفعة من خلال اتباع سياسة مالية توسعية وهي الطريقة الأكثر فعالية لتحقيق التوازن الاقتصادي

(1) مدحت القرشي، تطور الفكر الاقتصادي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص239-241.  
(2) هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، مصدر سابق، ص165.

وذلك من خلال زيادة الانفاق العام ومن ثم يزداد الطلب الكلي حتى يصل الى (AD) ويعود مستوى الناتج الى مستوى التوظيف الكامل<sup>(1)</sup>، ومن الممكن ايضاً استخدام سياسة نقدية توسعية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال تخفيض سعر الفائدة وبالتالي سيحفز الاستثمار ولكن هناك حدود لهذا التخفيض ولا سيما عندما يصبح منحني الطلب على النقود ( منحني تفضيل السيولة ) افقياً لانتهائي المرونة وتسمى هذه الحالة (فخ السيولة).

أما في حالة حدوث صدمة الطلب الإيجابية ستؤدي الى زيادة في الطلب الكلي، وهذا الأمر يؤدي الى التدخل من الحكومة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال اتباع السياسة المالية الانكماشية والتي تقوم على تخفيض الأنفاق الحكومي الذي يعمل على خفض الطلب الكلي أو رفع معدلات الضرائب الأمر الذي يؤدي الى تخفيض الاستهلاك للحد وتقليل من الدخل المتاح للأفراد ، من جهة تفرض الضرائب على قطاع الأعمال الذي سيؤدي إلى انخفاض الاستثمار والطلب الكلي والأسعار وهذا ما تؤكد عليه المدرسة الكينزية في تحليلها، وذلك من خلال التأكيد على أهمية التوقيت المناسب لتدخل الحكومة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي لكي تصبح السياسة الانكماشية سلاحاً فاعلاً في معالجة التضخم وبعكس ذلك فإن السياسة المقيدة ستؤدي إلى حدوث الأثار السلبية في الناتج<sup>(2)</sup>، وخالصة القول إذا كان الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل وحدث زيادة في الطلب الكلي فعندئذ سيظهر التضخم، وهنا يجب على الدولة أتباع سياسة مالية انكماشية، وأما إذا كان الاقتصاد يمر في حالة كساد (الاقتصاد في حالة اقل من مستوى التشغيل الكامل) فهنا يجب على الدولة أتباع سياسة مالية توسعية من اجل زيادة الطلب الكلي<sup>(3)</sup> ، ويوضح الشكل (6) التالي كلاً من صدمات الطلب السلبية والإيجابية في المدرسة الكينزية:

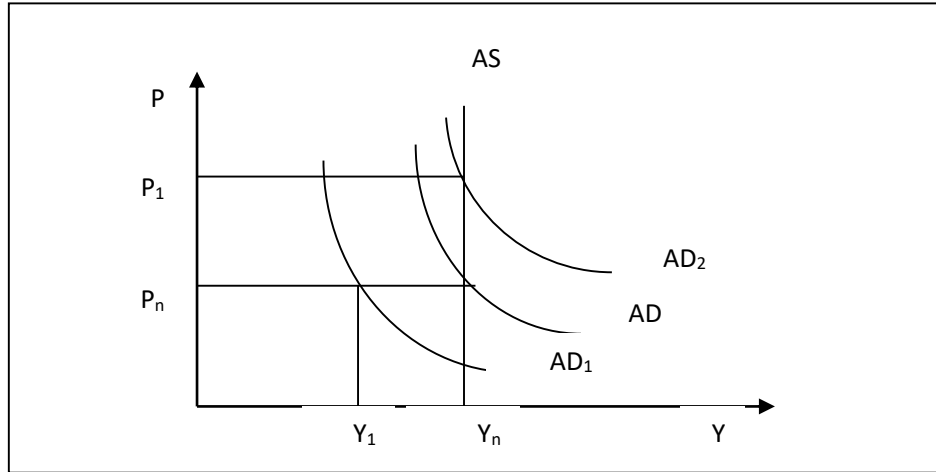
(1) مدحت القريشي، مصدر سابق، ص250.

(2) للمزيد من المعلومات انظر: جيمس جوارتيني وريجارداستروب، مصدر سابق، ص306-307.

(3) إبراهيم مشورب، الاقتصاد السياسي مبادئ-مدارس-أنظمة، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني مكتبة رأس النبع للطباعة والنشر، بيروت، 2002، ص301.



## الشكل البياني (7) صدمة الطلب السلبية والإيجابية في المدرسة الكينزية



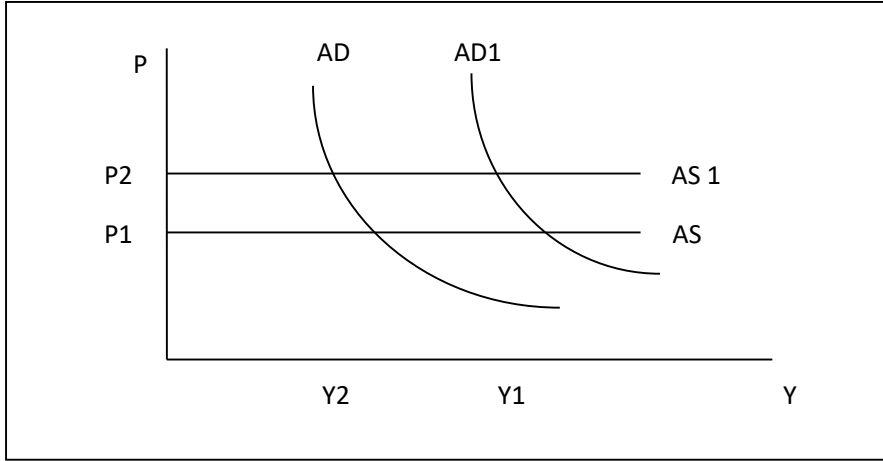
المصدر: خضير عباس حسين الوائلي، أثر الصدمات الاقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1980-2011)، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، 2012، ص45.

أما بالنسبة لمنحنى العرض الكلي وفق التحليل الكينزي يمكن أن ينتقل إلى الأعلى أي اليمين من (AS) إلى (AS<sub>1</sub>) مؤدياً إلى ارتفاع الأسعار من (P<sub>1</sub>) إلى (P<sub>2</sub>) وانخفاض مستوى الناتج من (Y<sub>1</sub>) إلى (Y<sub>2</sub>)<sup>(1)</sup>، ووفق المدرسة الكينزية والنظرية الكينزية يرون أن صدمات العرض هي مصدر رئيس للتقلبات في الناتج والعمالة، ويؤكدون على مشكلة البطالة الناجمة عن الصدمة ويرون ضرورة اللجوء إلى اتباع السياسات المرنة واتباع السياسة المالية التوسعية ومن ثم نقل منحنى الطلب الكلي إلى (AD<sub>1</sub>) وعندئذ سيرجع الناتج إلى مستواه عند (Y<sub>1</sub>) ولكن مع ارتفاع مستوى الأسعار وهذا الأمر يمثل كلفة على الاقتصاد، إلا أنها تعد أقل فيما لو قورنت بخسارة الناتج والبطالة التي يمكن أن تدوم مدة طويلة<sup>(2)</sup>. ويوضح الشكل (7) صدمة العرض الكلي وفق التحليل الكينزي.

(1) هوشيار معروف، مصدر سابق، ص166.

(2) قصي عبود فرج الجابري، بناء نموذج قياسي لتحليل آثار صدمة العرض في الاقتصاد العراقي المعاصر، أطروحة دكتوراه، جامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، 1995، ص23.

## الشكل البياني (8) صدمة العرض الكلي في التحليل الكينزي



المصدر: هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، المصدر السابق، ص166.

### ثالثاً- المدرسة النقودية:

تعرف المدرسة النقودية ب (مدرسة شيكاغو) وظهرت عقب اخفاق المدرسة الكينزية في تفسير ظاهرة التضخم الركودي وظهرت هذه المدرسة من قبل مجموعة من الاقتصاديين والذين فضلوا الرجوع الى الفكر الكلاسيكي ورفض التحليل الكينزي، ومن أبرز هؤلاء الذين مهدوا لقبول أفكار هذه المدرسة وأبرزهم ميلتون فريدمان (1)، وأن أهم مبادئ المدرسة أن عرض النقد له دوراً فعالاً في تحديد مستوى الدخل والنتاج، وتؤدي زيادة عرض النقد الى زيادة في الدخل والنتاج في الأجل القصير، وفي الأجل الطويل ستؤدي إلى زيادة مستوى الأسعار (2)، إذ أهمل النقديون دور السياسة المالية للتأثير في الطلب الكلي ويرون أيضاً أنّ الأسعار والأجور تتمتع بالمرونة النسبية (3)، كذلك يقبلون تأثير عرض النقد في الاقتصاد الحقيقي في الأجل القصير ويرفضون تأثيره في الأجلين المتوسط والطويل (4).

وفق المنظور النقدي فإن الصدمات التي يتعرض لها الطلب الكلي تحدث بسبب الافراط في زيادة عرض النقد، فاذا قام البنك المركزي بزيادة عرض النقد فإن ذلك الامر يقوم على زيادة الأرصدة النقدية لدى الافراد والمشروعات فوق المستوى المرغوب به، ومن ثمّ ستكون هناك زيادة في الطلب الكلي يترتب

(1) سلام سميّسم، التوازن الاقتصاد العام في النظام الاقتصادي الوضعي والنظام الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 2010، ص229.

(2) عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات، ط1، الدار الجامعية، الإبراهيمية، 2009، ص313.

(3) سامويلسون ونوردهاوس، علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2006، ص736.

(4) وسام ملاك، تطور الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكية والحديثة والهجوم النيوكلاسيكي المضاد، ط1، الجزء الثاني، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2012، ص633.

عليها زيادة في الإنتاج وأن عملية التعديل بين الأرصدة المرغوبة والحقيقية تتم بفعل الأسعار (1)، وبالعكس إذا قام البنك المركزي بتخفيض المعروض النقدي إذ يعمل ذلك الأمر على تقليل الأرصدة النقدية لدى الأفراد الأمر الذي يدفعهم إلى التقليل من أنفاقهم على السلع والخدمات مما يدفع الدخل الوطني إلى الهبوط إلى أن يستعيد النسبة الأصلية بينه وبين المعروض النقدي مرة أخرى (2).

#### رابعاً-مدرسة التوقعات العقلانية:

قدم الاقتصادي روبرت لوكاس في بداية السبعينيات من القرن العشرين مفهوم جديداً للتوقعات وسمي المفهوم (التوقعات الرشيدة) ويصف هذه المفهوم توقعات الأفراد بالرشيدة والعقلانية لأنها مبنية على معلومات وبيانات متاحة، مع الأخذ بنظر الأساس المعلومات السابقة فضلاً عن معلومات عن السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية) وتوظيف هذه المعلومات أفضل توظيف ممكن (3)، وتعد التوقعات ذات أهمية في الاقتصاد الكلي وكذلك في علم الاقتصاد بصفة عامة فمثلاً المنشآت تستثمر في المعدات والمصانع الجديدة إذا توقعت أنها مربحة وكذلك القطاع العائلي فإنه يزيد من استهلاكه عندما يتوقع زيادة في الدخل (4).

إن هذه المدرسة لا تخرج في إطارها العام عن المدرسة الكلاسيكية لاسيما في مجال السياسة النقدية وفرضيات المنافسة الكاملة وكذلك فإن هذه المدرسة لا تخرج عن المدرسة الكلاسيكية في تفسيرها للتضخم في إطار كمية النقود في التداول ومستويات الأسعار التي يبنون عليها توقعاتهم المستقبلية (5)، يتفق الكلاسيك مع هذه المدرسة في توازن كافة الأسواق لأن الأسعار تتوافق مع بعضها بعضاً للتخلص من أي فائض أو عجز أي إنهم يرون أن تحقيق التوازن بصورة تلقائية بفعل آليات السوق

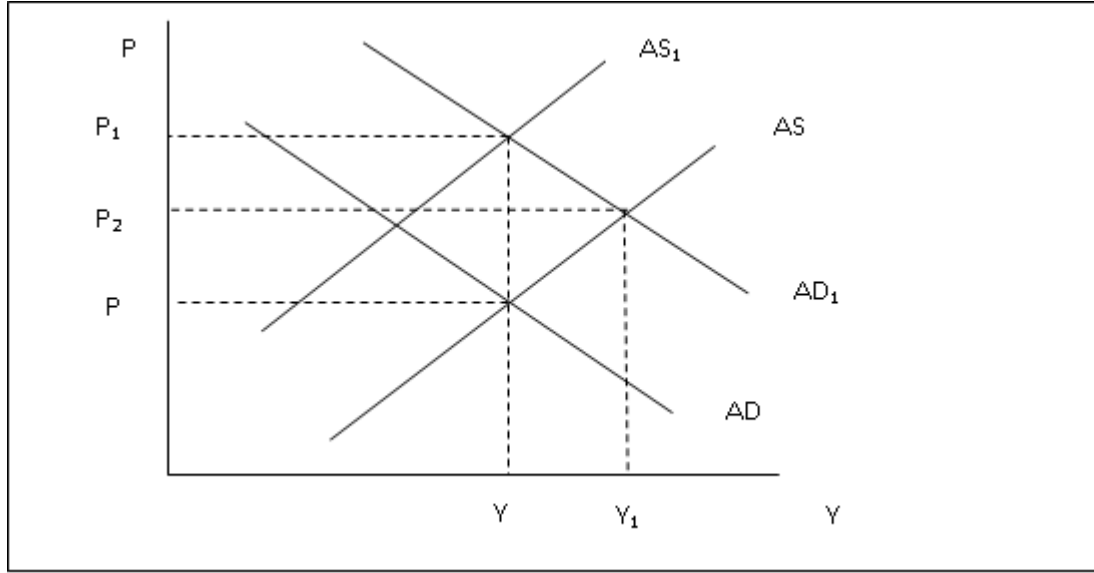
أما في ما يتعلق بجانب الصدمات الاقتصادية يرى أصحاب التوقعات العقلانية أن صدمات الطلب الكلي تنقسم إلى الصدمات المتوقعة وأخرى غير المتوقعة (1)، فمثلاً إذا قامت الحكومة باتباع السياسة النقدية التوسعية إن زيادة المعروض النقدي من أجل زيادة الإنتاج والعمالة فسينتقل منحنى الطلب الكلي

- (1) سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الثاني، مطابع الاهرام، مصر، 1994، ص754.
- (2) نبيل جعفر عبد الرضا، تطور الفكر الاقتصادي من افلاطون إلى فريدمان، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2013، ص207.
- (3) السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، ط1، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2010، ص215.
- (4) مايكل ابدجمان، مصدر سابق، ص338.
- (5) سلام سميسم، التوازن الاقتصادي العام في النظام الاقتصادي الوضعي والنظام الاقتصادي الإسلامي، مصدر سابق، ص235.
- (6) عبد علي كاظم المعموري، تأريخ الأفكار الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص457.
- (7) مايكل ابدجمان، مصدر سابق، ص76.
- (8) ايكل ابدجمان، مصدر سابق، ص340.

من (AD) إلى (AD<sub>1</sub>)، أما إذا توقع الأفراد هذه الزيادة بارتفاع معدل التضخم فإنهم سيطلبون زيادة الأجور ومن ثم ستزداد الأسعار ومن ثم الأجور، ومن ثم ستعمل هذه الزيادة في الأجور على زيادة التكاليف الأمر الذي يؤدي إلى نقل منحنى العرض الكلي من (AS) إلى (AS<sub>1</sub>)، وهذا سيرجع الناتج إلى مستواه قبل حدوث الصدمة ولكن معدل الأسعار سيرتفع من (P) إلى (P<sub>1</sub>) ليساوي بذلك المعدل المتوقع من قبل الأفراد<sup>(2)</sup>.

وأما إذا كانت السياسة غير متوقعة فستؤدي إلى زيادة الناتج إلى (y<sub>1</sub>) وزيادة العمالة مع ارتفاع الأسعار إلى (p<sub>2</sub>)<sup>(1)</sup>، وكما هو موضح في الشكل البياني (8).

### الشكل البياني (9) آثار صدمات الطلب المتوقعة وغير المتوقعة



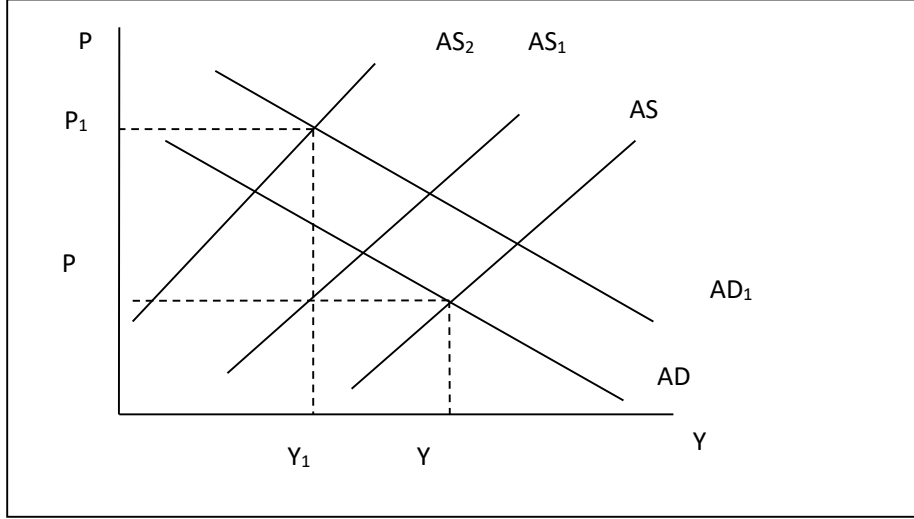
المصدر: محمد صالح القرشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، الطبعة الأولى، مكتبة أثراء للنشر، عمان، 2009، ص240.

أما في ما يتعلق بجانب صدمات العرض الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط (الصدمة النفطية) ستؤدي إلى انتقال منحنى العرض الكلي إلى اليسار من (AS) إلى (AS<sub>1</sub>) فإذا توقع الأفراد ارتفاع تكاليف العوامل الأخرى فإن الأفراد سيتوقعون ارتفاع المستوى العام للأسعار مما يعني ارتفاع معدلات التضخم المتوقعة وهذا سينقل منحنى العرض الكلي إلى (AS<sub>2</sub>) مرة أخرى، وسينتقل منحنى الطلب الكلي إلى (AD<sub>1</sub>)

(1) مايكل ابدجمان، مصدر سابق، ص340.

فينخفض الناتج من  $(Y)$  إلى  $(Y_1)$  وترتفع الأسعار من  $(P)$  إلى  $(P_1)$  <sup>(1)</sup>، والشكل التالي يوضح آثار صدمات العرض الكلي:

الشكل البياني (10): صدمات العرض الكلي



المصدر: المصدر: خضير عباس حسين الوائلي، أثر الصدمات الاقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1980-2011)، رسالة ماجستير ، مصدر سابق، ص56.

وفق منظور هذه المدرسة في جانب اطار معالجة التضخم الناتج عن الصدمات فانهم يعتقدون بأن هناك قناعة لدى الأفراد والوحدات لدى الحكومة والبنك المركزي فأنهم جديون في محاربة التضخم ، فالتوقعات التضخمية ستقل وسيخفض معدل التضخم فيما بعد، وهذه العملية ليس لها أي اثار سلبية على البطالة وهذا ما يدفع بنمو الناتج.<sup>(2)</sup>، أما في ما يتعلق بجانب البطالة فان أسواق العمل تتعدل بسرعة بعد الصدمات وذلك نتيجة لتغير الأجور ومن ثم إعادة التوازن بين العرض والطلب وان كانت هناك البطالة فإنها بسبب سعي الأفراد للحصول على وظائف أفضل خلال اوقات الركود وهكذا فان الأفراد يتركون العمل من اجل الحصول على وظائف ذات اجر عالٍ<sup>(3)</sup>.

#### خامساً: مدرسة اقتصاديو جانب العرض

وفق هذه المدرسة يرى أصحابها أن النظام الرأسمالي لا يمكن أن يتعرض للتقلبات والأزمات والاضطرابات والاختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي، وإذا حدث اختلال او اضطراب بينهما فإنه ينشأ من جراء تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي وتقييد حرية الافراد والمشروعات، ويستند التحليل الاقتصادي وفق هذه المدرسة على فكرتين رئيسيتين وهما الايمان المطلق بقانون ساي والاعتقاد بأن

(1) خضير عباس حسين الوائلي، أثر الصدمات الاقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1980-2011)، مصدر سابق، ص56.

(2) عبد علي كاظم المعموري، رسالة ماجستير ، مصدر سابق، ص456.

(3) سامويلسون ونوردهاوس، علم الاقتصاد، مصدر سابق، ص741.

معدلات الضرائب هي المحدد الرئيسي للمحفزات الإنتاجية<sup>(1)</sup>، أن هذه المدرسة تسعى إلى أخذ زمام الأمور في المبادرة في تحويل منحى العرض الكلي القصير والطويل الأجل إلى جهة اليمين وكذلك ترغب في رفع القدرة الإنتاجية والأداء الاقتصادي من خلال أفكارها.

إن أنصار هذه المدرسة ومفكريها يرون إمكانية استخدام السياسة المالية للتأثير في جانب العرض الكلي فضلاً عن تأثير في السياسة النقدية في جانب الطلب فمن خلال السياسة المالية يمكن تخفيض الآثار السلبية لصدمة العرض بوساطة التأثير في حوافز العمل والاستثمار والادخار بتخفيض المعدلات الحدية للضرائب، ويزداد عرض العمل وتنخفض الأجور الحقيقية ويزداد مستوى التشغيل والنتائج<sup>(2)</sup>.

يرى أنصار هذه المدرسة أن خفض معدلات الضرائب سيؤدي إلى زيادة الدخل المتاح ومن ثم فإنَّ الاستهلاك سوف يزداد وبالتالي سيحدث فائض في العرض الكلي يؤدي إلى انخفاض الأسعار وانخفاض الأسعار سيؤدي حتماً إلى زيادة عرض النقود الحقيقي فينخفض سعر الفائدة ويزداد الاستثمار<sup>(3)</sup>، أن الزيادة في الاستثمار تعمل على زيادة رصيد رأس المال وزيادة الطلب على العمل وهذه الزيادتان ستؤديان إلى زيادة الإنتاج الكلي وإعادة منحى العرض الكلي إلى موضعه الأصلي قبل الصدمة إلى جانب انخفاض مستوى الأسعار<sup>(4)</sup>.

### المطلب الثالث: الصدمات المصرفية والمالية واداء المصارف الإسلامية.

يقوم القطاع المصرفي بدور مهم في مواجهة وتخفيف الصدمات الاقتصادية الكلية والمالية، وذلك من خلال الحفاظ على التدفق الائتماني وكذلك الحفاظ على الاستقرار المالي، وقد أصبح النظام المصرفي العالمي يقف بثبات أكثر مما كان عليه خلال الازمة المالية 2008، أن الصدمات المصرفية تنجم بسبب العديد من العوامل ومنها القروض الفرعية، والافتقار الى الرقابة التنظيمية، وكذلك انخفاض اسعار الفائدة واسباب سياسية اخرى تؤدي الى حدوث العديد من الاثار على المقترضين بما في ذلك دفع المستهلكين الى خفض انفاقهم، وارتفاع اسعار الرهن على المستهلكين الذين يتعرضون للضغوط المالية، ومن المهم ان نتذكر أن الصدمات المصرفية قد حدثت في السابق وتم حلها في نهاية الامر<sup>(5)</sup>.

(1) For more information see: Martin Bronfenbrenner and others, op.cit, p331-332.

(2) قصي عبود الجابري، بناء نموذج قياسي لتحليل اثار صدمة العرض في الاقتصاد العراقي المحاصر، مصدر سابق، ص26-27.

(3) محمد احمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة، الطبعة 1، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، 2012، ص34.

(4) مايكل ابدجمان، مصدر سابق، ص344.

(5) Helbling, T., Huidrom, R, Koss, M.A. and Otkroc, c ,Do credit shocks matter? A global perspective, European economic review. P.33.

**اولا : تعريف و مفهوم الصدمات المصرفية و الائتمانية :** يمكن تعريف الصدمة المصرفية أو الائتمانية وهي (حدوث حالة فجائية أو غير متوقعة في الائتمان المصرفي ناتجة عن كون المصرف لا يتبع في إقراضه مستوى الائتمان المصرفي المخطط له) (1)، ويمكن تعريف الصدمات المصرفية أيضا (بأنها حالة مصرفية ومالية يؤدي حدوثها الى ازمة يصعب فيها الحصول على رأس مال استثماري أو استهلاكي، وتصبح المصارف والمستثمرون في حذر من اقراض الاموال للأفراد والمنظمات بسبب خوفهم من التخلف عن السداد، وكذلك تخوف المصارف من الافلاس مما يؤدي الى معدلات اعلى من الركود الاقتصادي والمالي) (2) .

وتعرف ايضا بأنها: حدوث تغير مفاجئ وشديد في متغير الائتمان وان هذه الصدمة تكون اما ايجابية او سلبية فالصدمة الايجابية هي زيادة غير متوقعة في الايرادات، أما السلبية فهي انخفاض حاد في الايرادات أي خسائر عالية، ومن خلال الوقائع التاريخية يتضح ان حدوث الصدمة الايجابية قليلة جدا، وان حدوث الصدمة السلبية أكثر انتشارا لما شهدته اقتصادات بلدان العالم وتعرضها للعديد من الصدمات بمختلف انواعها التي ادت في النهاية الى حدوث ازمة (3).

#### **ثانيا: أنواع الصدمات المصرفية:**

**1-الصدمة المصرفية الايجابية:** والمقصود بها هي مقدار الزيادة في الائتمان وتحقيق ايرادات عالية منه والتي بوصفها اثارا للمتغيرات الاقتصادية الايجابية، اذ يحقق حركة ونشاط على المستوى المصرفي بصورة خاصة وعلى النشاط الاقتصادي بصورة عامة والتي تشمل باقي القطاعات المختلفة الصناعية والتجارية والعقارية وذلك لما فيها من ارتباط وثيق مع المصارف (4).

**2-الصدمة المصرفية السلبية:** وتعد عكس الصدمة المصرفية الإيجابية ويقصد بها هي مقدار الانخفاض في الائتمان وعدم تحقيق الإيرادات منه، أي تسبب خسائر كبيرة وتعد هذه الصدمة هي السبب الرئيسي في حدوث الصدمة وهي تعني وجود خلل يؤثر ماديا او معنويا في النظام بالكامل وعلى النشاط

---

(1) Leony,L & Romeu, R. A model of bank lending in the global financial crisis and the case of korea. Journal of Asian economics,2011, p.22.

(2) Bahadir,B, & Gums . Transmission of Household and Business Credit shocks in emerging Markets the Role of Real Estat,2017, p.7.

(3) Mimir,Y(2016), Financial intermediaries, credit shocks and business cycles, oxford bulletin of economic and statistics,p.28.

(4) عمار ياسر عبد الكاظم العابدي، كرار محمد رضا هاشم الحكيم، الصدمات الائتمانية وتأثيرها على الربحية المصرفية-دراسة تطبيقية على المصرف الاهلي العراقي للمدة من (2004-2016) – العراق، مجلة إدارة المخاطر والازمات، المجلد 3، العدد 2، 30 سبتمبر 2021، ص54.

الاقتصادي بصورة عامة وان الصدمة هي بداية حدوث الازمة والتي تسبب في انهيار التوازن وعدم الاستقرار<sup>(1)</sup>.

**3- صدمة العرض المصرفي:** وظهرت هذه الصدمة بسبب الازمة المالية العالمية عام 2008 وكذلك بسبب جائحة كورونا وذلك اثناء الركود العالمي، اذ شهد عرض الائتمان ركوداً عميقاً وسببت انخفاضاً كبيراً في الناتج المحلي الاجمالي ولاسيما مع وجود فيروس كورونا، وفي حالة حدوث صدمة ايجابية للعرض على القروض تؤدي الى زيادة نمو القروض، فان الاضطرابات التي حدثت في الاسواق المالية العالمية تركت بصمة ايجابية على نظام الاقراض المصرفي على مدى سنوات عديدة، أن موجات الاضطرابات المتلاحقة شكلت ضغوطاً على الموجودات وهذه الاضطرابات اجتاحت النظام المالي وقد أدت هذه الاضطرابات المالية الى تضيق شروط الائتمان وحدثت صدمات العرض المصرفي التي تؤثر على الاقراض المصرفي والنشاط الاقتصادي<sup>(2)</sup>.

**4- صدمة الطلب المصرفي:** ويقصد بها مقدار التغيير في الطلب على الائتمان وذلك نتيجة للتغيرات التي تحدث في طلب الافراد والمؤسسات سواء كانت من القطاع العام او القطاع الخاص الى مقدار من الائتمان ، الذي ينتج عن التغيير في مستوى الأسعار او ان ارتفاع الأسعار يؤدي الى زيادة الطلب على الائتمان وسوف يحصل العكس في حالة انخفاض الأسعار مما يؤدي الى انخفاض او يقل الطلب على الائتمان وكذلك مستويات دخول الافراد ، فان ارتفاع مستويات دخول الافراد يؤدي الى الاحتفاظ بالنقود وبالتالي سوف يزداد الطلب على النقود، وكذلك أن أسعار الفائدة من العوامل الرئيسية التي تؤثر على الطلب على الائتمان والذي يؤثر بعلاقة عكسية فعند ارتفاع أسعار الفائدة سوف يقل الطلب على الائتمان وبالعكس عندما تنخفض أسعار الفائدة<sup>(3)</sup>.

(1) Hristov, n, Hulsewig ,o, and Wollmershauser T ,lone supply shocks during the financial crisis; evidence for the euro area, journal of international money and finance ,2012, p.569-593.

(2) Muayad Abdul Wahid najm Al-slih, Zahra Ahmed Al- noa , The Effect of the credit shock on the capital adequacy of Iraqi private banks, journal of business and management studies, college of administration and economic, mosul university, Iraq, 4september 2022,p.11.

(3) محمد غالي الحسيني، كرار محمد رضا هاشم، الصدمات الائتمانية وتأثيرها في الاداء المصرفي، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، العدد25، السنة الثالثة عشر، 2019، ص291.



## ثالثاً: المصارف الإسلامية والصدمات المالية والنقدية.

### 1- الصدمات المالية:

إنَّ أغلب الدراسات كانت معنية بشكل عام، بدراسة الآثار الاقتصادية لصدمات السياسة النقدية وصدمات الدورات الاقتصادية التي تحدث بالنشاط الاقتصادي، ولم يتم التطرق بشكل جدي وصريح للصدمات التي يتعرض لها النشاط الاقتصادي بسبب التغييرات في أدوات السياسة المالية، والتي يمكن أن تسمى بصدمات السياسة المالية ولذا يجب أن نفرق بين الصدمة المالية وصدمات السياسة المالية<sup>(1)</sup>:

**فالصدمة المالية:** (وهي عبارة عن تدهور حاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول ومن أبرز خصائصها هي عدم قدرة النظام المصرفي المحلي على أداء مهامه الرئيسية، وبالتالي يؤدي ذلك إلى تدهور كبير في قيمة العملة وأسعار الأسهم، مما يترتب على ذلك من آثار سلبية في قطاع الإنتاج والعمالة الذي ينعكس على إعادة توزيع الدخل والثروة بين الأسواق المالية).

**صدمة السياسة المالية:** (تمثل تغييراً مفاجئاً وغير متوقع في إجراءات السياسة المالية والتي تتعلق بتغييرات في نظام الضرائب أو الإنفاق الحكومي أو أحد مكوناتها، وتتضمن إجراءات غير متوقعة كزيادة معينة في الضرائب أو زيادة معينة بالإنفاق الحكومي بالتتابع، وقد تستهدف السياسة المالية على مجموعة من المتغيرات بطريقة معينة مثل الحفاظ على استقرار النفقات والإيرادات والعجز عن طريق تغييرات مشتركة فيما بينهما).

وتعرف الصدمة المالية كذلك بأنها (أزمة ثقة بالنظام المالي عندما تكون هناك تدفقات لرؤوس أموال ضخمة من الخارج يرافقها توسع مفرط في تقديم القروض دون أن يتأكد البنك التجاري من الملاءة المالية والقدرة على السداد للمقترض، بالإضافة إلى التهاون في حصول البنك على ضمانات كافية لاسترداد قروضه، يؤدي هذا التهاون أو الإفراط في منح الائتمان إلى انخفاض حجم السيولة المصرفية وانخفاض قدرة البنوك التجارية في تلبية سحبات المودعين، لأن البنك التجاري قد تصرف بهذه الأموال من خلال إقراضها للغير)<sup>(2)</sup>.

(1) كريمة، منصر، الأساليب المتغيرة لصندوق النقد الدولي في علاج الأزمات المالية الدولية، مجلة علوم الاقتصاد والتيسر والتجارة، المجلد الأول، العدد 29، 2014، ص40.

(2) Mark Zandi, Financial Shock, look at the subprime mortgage implosion, and how to avoid the next financial crisis, 2008, p.7.

يتجه الاقتصاد العالمي باتجاه تغيرات وتطورات غير واضحة النتائج ، فكل المؤشرات لم تعط اية إشارة لتحسين الأوضاع الاقتصادية العالمية وخاصة بعد تعرض الاقتصاد العالمي الى الازمات المالية والاقتصادية، والتي الفت بظلالها على الأسواق المالية والمصرفية العالمية وبالتالي قدرتها على تقديم التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية ذات الحاجة، مما شكل ارباكا في الكثير من الخطط الاقتصادية التي تتطلع لأحداث تنمية اقتصادية في دولها ، وخاصة فيما يتعلق بالأسواق المالية والمصرفية المسؤولة عن توفير السيولة ثم توظيفها في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

فالمنظومة المصرفية العالمية تواجه تحديات كبيرة وبالخصوص في مدة الازمات المالية، اذ تعاني هذه المصارف من مشاكل عميقة تهدد وجودها وتورثها الضعف والافلاس في بعض الأحيان، فخلال الازمة المالية 2008 تسببت الازمة المفاجئة في افلاس العديد من المصارف والمؤسسات المالية في العديد من دول العالم، حيث أدت القروض عالية المخاطر التي تقدمها المصارف وذلك بهدف تحقيق الأرباح المضاعفة الى ازمة خانقة في السيولة اربكت المنظومة المالية وتسببت في خسائر عميقة وخاصة للمنظومة المصرفية التقليدية وعدت هذه الازمة الاسوأ بعد ازمة الكساد سنة 1929.

المصارف الإسلامية تعد اكثر قوة وصلابة في مواجهة الازمات المالية من المصارف التقليدية في نواحي عدة، ومن أهمها القدرة على الالتزام بالإيفاء بالمستحقات على المصرف في فترة الازمة، اذ أن المصارف الإسلامية تصمد في مدة ما قبل الازمة وبدايتها، ولكنها تعاني من ضعف في تسيير حجم المخاطر مع تطور الازمة وتجذرها، وهذا ما يؤدي الى نقص في ربحية هذه المصارف مقارنة مع المصارف التقليدية، وعلى الرغم من مستوى الربحية التي تحققها المصارف الإسلامية خلال مدة ما قبل الازمة الا ان هذه الربحية غير ناتجة عن ارتفاع حجم المخاطر كما هو الحال في المصارف التقليدية، وهذا ما يفسر قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها في مدة الازمات، وكذلك مساهمة المصارف الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي في مدة الازمات، والتي تؤدي الى تضاعف نمو الأصول والارصدة لهذه المصارف مقارنة بالمصارف التقليدية<sup>(1)</sup>.

المؤسسات المالية الاقتصادية والدولية لم تقف مكتوفة الايدي حيال الصدمات والأزمات، لذلك فقد كثفت جهودها لتقوية ودعم القطاعات المالية والمصرفية على المستوى الدولي وذلك لتحسينها او التخفيف من حدة اثارها السلبية قبل حدوثها، وذلك من خلال أربعة محاور والتي تتضمن الإفصاح والشفافية وتقوية ودعم القطاع المالي، وايضاً اشراك القطاع الخاص في منع حدوث الازمات، وقضايا تحرير حساب رأس

(1) نغم حسين نعمة، رغد محمد نجم، المصارف والمؤسسات المالية في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والتحديات، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 2، 2010، ص131-145.

المال<sup>(1)</sup>، أن النشاط المصرفي في أي بلد من البلدان يواجه بين حين وآخر صدمات مفاجئة نتيجة للتقلبات غير المتوقعة في الأوضاع الاقتصادية العالمية، لذلك أن الكثير من المصارف تتعرض للخسائر، لذلك كان من المتوقع للمصارف الإسلامية بالخصوص منذ بداية عملها أن تأخذ بنظر الاعتبار هذه الحقائق<sup>(2)</sup>.

أشار تقرير لاتحاد المصارف الإسلامية عام 2008 قدرة المصارف الإسلامية وزيادة انتشارها وذلك لما تتميز به وما تمتلك من كفاءه عالية تمكنها من مواجهه الازمات المالية، إذا أظهرت الدولة ثقة عالية بالمصارف الإسلامية لأليات عملها التي تستند وفق احكام الشريعة الإسلامية وعدم التعامل بالربا(الفائدة)، اذ نجحت المصارف الإسلامية في مواجهه وصد الازمات وتتمثل الوعاء الامن للمودعين لأمولهم والتي تحميها من ازمة السيولة التي تعاني منها المصارف العالمية، فقد نجحت في صد الازمة الاسيوية إذ أظهرت المصارف الإسلامية أنها اقل تأثراً بالصدمات، وتمتلك القدرة والكفاءة على تطوير الأدوات والاليات والمنتجات المصرفية الإسلامية، وهذا ما جعلها تنتشر بسرعة ملحوظة في العالم، وأن الازمة المالية العالمية قد فتحت فرصاً وافاقاً رحبة لأهمية التكامل الاقتصادي والمالي الإسلامي وتحقق انتشاره عالمياً<sup>(3)</sup>.

يؤدي الإنذار المبكر دوراً مهماً في المساعدة على صد ومواجهه وقوع الازمات او الحد أو التقليل من حدة اثارها أو الإدارة الفعالة لها، ويأتي نتيجة التخطيط المبكر التي تسبق الازمات، وبالتالي يجعل من إدارة الازمة إدارة مبادرة وليست إدارة رد فعل كذلك يمثل الإدارة الوقائية من الازمات التي تعد جوهر إدارة الازمات، وتأتي أهمية الإنذار المبكر كونه وسيلة للتفادي والتنبيه بالأخطار المحتملة والكشف عن الأسباب والاشارات التي تنبئ عن الازمات قبل حدوثها<sup>(4)</sup>.

تعد (مقررات لجنة بازل 3) نظاماً احترازياً لتلافي الصدمات المصرفية وركزت على شروط الأموال الخاصة في جميع الظروف وذلك لضمان الملاءة للمصارف بشكل أفضل، وهذا الامر يقوي من مرونة المصارف، وتلزم المصارف بتحسين نفسها جيداً ضد الازمات المالية في المستقبل، والتغلب عليها من الاضطرابات المالية التي من الممكن ان تتعرض لها دون مساعدة أو التدخل من البنك المركزي أو الدولة.

(1) صادق راشد الشمري، الصناعة المصرفية الاسلامية مداخل وتطبيقات، ط1، دار اليازوري للنشر، عمان، 2014 ، ص40.

(2) احمد محمد لطفي، الاستثمار في عقود المشاركات في المصارف الاسلامية، ط1، دار الفكر والقانون، المنصورة، 2013، ص270.

(3) محمد احمد الافندي، الجذور الفكرية لازمة المالية والاقتصادية العالمية وصعود التمويل الإسلامي، ط1، مركز الكتاب العالمي، 2020، ص 177.

(4) ابراهيم بن عبد العزيز ابراهيم اللحيان، دور مؤشرات الانذار المبكر الرئيسية في ادارة الازمات، المجلة الدولية لأبحاث الازمات، المجلد1، العدد1، الرياض، 2017، ص 53-54.

وخاصةً لهذا الامر تتوفر لدى المصارف الإسلامية الإمكانيات والضوابط المطلوبة لمواجهة تحديات الازمات العالمية، وتتمثل في إطار فكري قوي ومرن وذو خلفية فكرية مستمدة من الشريعة الإسلامية، مثل الالتزام بقاعدة الحلال والحرام، والغنم بالغرم، وكذلك الالتزام بالأخلاق الإسلامية في جميع المعاملات.

وكذلك يعد وجود رقابة فعالة على مخاطر عدم الالتزام بقواعد الشريعة الإسلامية جوهر نجاح المصارف، وذلك من خلال وجود هيئة مستقلة للرقابة الشرعية ومنحها السلطات والصلاحيات التي تمكنها من المراجعة الدقيقة للمعاملات المصرفية وجعل قراراتها ملزمة وليست مجرد توصيات.

وأيضاً ضرورة تقنين أوضاع المصارف الإسلامية بالنسبة للالتزام بالمعايير المصرفية الدولية وتوفير التشريعات الملائمة التي تتناسب مع طبيعة نشاطها لضمان جودة الرقابة الفعالة عليها من قبل السلطات النقدية المتمثلة في البنوك المركزية للدول، وان وعلى الرغم كون المصارف الإسلامية أكثر استقراراً مقارنة بالمصارف التقليدية، الا انها ليست بمنأى عن الصدمات والأزمات المالية خاصة عندما تتجاوز اطارها المالي وتنتقل الى القطاع الحقيقي ، لكن اعتماد المصارف الإسلامية على محددات الاستقرار المالي والاقتصادي مثل توزيع المخاطر، وكذلك تجنب الديون، وإلغاء المعاملات الربوية، وتشجيع العقود المرتبطة بالاقتصاد الحقيقي جعلها تتجنب الاثار الوخيمة اللازمة المالية العالمية، وذلك من خلال طرق وقاية عديدة من الازمات المالية التي توفر معلومات مفيدة أهمها أنظمة الإنذار المبكر.

## المبحث الثالث

### الاطار النظري للعلاقة بين أداء الصدمات الاقتصادية واداء المصارف الإسلامية .

يتناول هذا المبحث تحليل العلاقة بين أداء المصارف الإسلامية والصدمات المتعددة.

#### المطلب الأول: مؤشرات الأداء المصرفي.

يعد تقييم الأداء المصرفي من الموضوعات التي تحتل أهمية كبيرة بالنسبة للمصارف، من جهة إدارتها والمساهمين فيها والمتعاملين معها، ويعد الأداء المصرفي أداة قياس لما هو متحقق فعلا مع المخطط له سابقاً لكي تكون لإدارة المصرف ولغيرهم معرفة الانحرافات عن الخطة الموضوعية.

مؤشرات قياس الأداء الرئيسية وتعرف (بأنها مجموعة من المقاييس الكمية التي يستخدمها المصرف لقياس أدائه وتهدف الى تحديد مدى التقدم في تحقيق أهدافه الاستراتيجية والتشغيلية وتأشير الانحرافات وإبراز نقاط القوة والضعف في الأداء المالي وغير المالي بالمقارنة مع مستويات مؤشرات الأداء السابقة وكذلك بمقارنه مؤشرات الأداء المتحققة مع بيانات وأداء الاعمال الأخرى في نفس القطاع)<sup>(1)</sup>.

ويعرف التقييم بأنه (عملية تحليله يقوم بها شخص متخصص يهدف من ورائها الى تحقيق هدف معين غالباً ما يتمثل بتحديد قيمة شيء خلال مدة زمنية، وأن الخصائص الأساسية للتقييم تتمثل بالتقييم والهدف والشيء محل التقييم والمدة الزمنية للتقييم والقيمة)<sup>(2)</sup>.

لذا فإن تقييم الأداء (عملية تقييم الكفاءة التي ينجح بها الكيان من خلال اقتنائه للموارد الاقتصادية وتوزيعها بكفاءة وفاعلية من اجل تحقيق أهدافه ويستند تقييم الأداء الى المعلومات المالية وغير المالية، اذ يتم من خلال تطوير مؤشرات قابلة للقياس ويمكن تتبعها بشكل منهجي لتقييم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المحددة مسبقاً)<sup>(3)</sup>.

فالأداء المصرفي يعرف بأنه (صورة تعكس نتيجة ومستوى قدرة المصرف على استغلال موارده وقابليته في تحقيق أهدافه وفق المعايير التي تلائمه ومقارنه ما تحقق من الأهداف مع الخطة الموضوعية سابقاً لتشخيص الانحرافات أن وجدت واتخاذ الوسائل الكفيلة بمعالجتها)<sup>(4)</sup>.

(1) مصرف الطيف الإسلامي للاستثمار والتمويل، التقرير السنوي، 2021 ، ص2

(2) Aidamenbor, jaunty Edobor and Mgbemena, Chikanayo, ,vauing companies in emerging markets thesis master, school of management bleking institute of technology, 2008, p.17.

(3) Harvey, jasmin, ,performance measurement, CIMA TopIC Gateway Series,2008, No.9.

(4) مجيد عبد جعفر الكرخي، التحليل الكمي الاقتصادي: العلاقات الخطية، ط1، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، الجزء الاول، 2001، ص33.

ولذا يمكن تقسيم تقييم الأداء على ثلاثة عناصر رئيسية وهي تتمثل (الكفاءة: وتعبر عن مدى نجاح الوحدة الاقتصادية في احكام العلاقة بين الموارد المستخدمة والمخرجات بطريقة كفؤة تهدف الى تعظيم المخرجات وتخفيض المدخلات، والفعالية، وتعبر عن مدى نجاح الوحدة الاقتصادية في تحقيق أهدافها، وأيضاً: الإنتاجية: فهي نسبة المدخلات الى المخرجات) (1).

وتعد مؤشرات تقييم الأداء المصرفي من المؤشرات المهمة لقياس أداء المصارف، اذ انها تعتمد على المعلومات المالية والمحاسبية المتوافرة في سجلات المصرف للوصول الى النسب التي تحدد نتائج اعمالها، وتعرف بأنها (العلاقة بين البيانات والأرقام المحاسبية التي تعرضها القوائم المالية شرط أن تكون العلاقة معبرة عن الأداء ومرتبطة به ومفسرة له) (2).

### أولاً: أهمية الأداء المصرفي.

من خلال النقاط التالية نبين أهمية الأداء المصرفي وهي كالآتي (3):

- 1- بيان مدى قدرة إدارة المصرف وكفاءتها في تجميع الأموال وإعادة تشغيلها للحصول على ربح.
- 2- تحديد اهم الفعاليات والنشاطات التي يقوم بها المصرف.
- 3- المساعدة في انجاز عمليات التخطيط المالي للمصرف.
- 4- مؤشر يوضح حقيقة الوضع المالي للمصرف.
- 5- توضيح مدى فعالية المؤشرات والسياسات التي يتبعها المصرف وقدرتها على التوسع والاستمرار.
- 6- الحصول على مؤشرات توضح مدى نجاح أو فشل إدارة المصرف في الوصول الى الأهداف الموضوعه في الخطة.
- 7- تهيئة المناخ المناسب لاتخاذ القرارات السليمة في المصرف والابتعاد عن اتخاذ القرارات في ظروف التخمين أو عدم التأكد.

---

(1) فلاح الحسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، ادارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص222.

(2) رنا محمد البطرني، أثر مؤشرات الاداء البنكي في اسعار الاسهم دراسة تطبيقية في البنوك المدرجة في بورصة الاوراق المالية المصرفية، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية المجلد 6، العدد 12، جامعة الاسكندرية، المعهد الكندي العالي لتكنولوجيا الهندسة والادارة، 2021، ص106.

(3) فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، ط1، دار مسقاوي، فلسطين، 2015، ص3.

## ثانياً: أهداف الأداء المصرفي.

وهناك مجموعة اهداف وهي كالآتي (1):

- 1- يعد الهدف الأساسي للأداء المصرفي، يتجسد في تطوير الأداء المالي وتحسين مستوى النشاط المصرفي ليتمشى في تطوره مع التوسع والتقدم الاقتصادي للبلد.
- 2- تحقيق عدد من الأهداف النوعية والتي تتعلق بشكل أساسي بإمداد الوظيفة التخطيطية والإشرافية بالمعلومات والبيانات التي تمكنهم من حسن أدائهم لمهامهم.
- 3- من خلال تحقيق الهدف الأساسي لتقويم الأداء وأهدافه الفرعية المكتملة له يجب أن يتميز بعددٍ من الخصائص أهمها شموله لفروع وأقسام النشاط المصرفي كافة.
- 4- تقويم الأداء يعد ارتباطاً بالوظائف الإدارية والتنظيمية والتخطيطية، وضرورة تمتع هذه الأهداف بالواقعية والموضوعية، والقدرة العالية للقائمين عليها لتحقيق النتائج المرجوة.
- 5- تتمتع هذه العملية بالمرونة والقدرة على التطور الدائم لتتماشى مع التطورات والتغييرات الحاصلة في البنية الاقتصادية عموماً والنشاط المصرفي خصوصاً.

## ثالثاً: أساليب تقييم الأداء.

وهناك مجموعة من أدوات وأساليب التحليل المالي الخاصة بالمصارف والمؤسسات المالية وتشتمل على المجموعات الأساسية الآتية (2):

- 1- أسلوب الدراسة المقارنة للقوائم المالية (الأفقي والعمودي)، الأفقي مقارنة بند أو مجموعة بنود بتاريخين متتاليين والعمودي يوضح النسبة التي يساهم بها كل بند من أجمالي الميزانية وحساب الأرباح والخسائر مقارنة لسنتين.
- 2- أسلوب استخدام النسب المالية وهذا الأسلوب يوضح العلاقات الارتباطية بين موارد المصرف واستخداماته ومجموعات الموارد بعضها البعض وأوجه النشاط كافة.
- 3- التحليل باستخدام كشف الأموال (تحليل مصادر الأموال واستخداماتها).
- 4- التحليل النسبي العمودي لفقرات الكشوفات (الكشوفات ذات الحجم الاعتيادي).

(1) FMI. Algeria: financial system stability assessment, including reports on the observance of standards and codes on the following topics: monetary and financial policy transparency and banking supervision. Report. Mya 2004.n o 04/138.

(2) صادق راشد الشمري، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية، ط1، مطبعة الفرح، بغداد، 2008، ص370.

5-التحليل بالأرقام المطلقة من مدة لأخرى وتغيير الفقرات والمتوسطات (بما فيها المتوسطات المتحركة).

رابعاً: مؤشرات تقييم الأداء المصرفي.

هناك مجموعة من المؤشرات التي تقيم الأداء المصرفي ومنها<sup>(1)</sup>:

**1-مؤشرات السيولة:** تستعمل نسب السيولة لمعرفة قدرة المصارف على مواجهه التزاماته القصيرة الاجل، ويعد مؤشر السيولة من أهم المسائل التي يعتمد عليها العملاء في تقييمهم لمدى قوة المصارف وقدرتها على مواجهه الالتزامات المالية المختلفة، ومن أكثر النسب استعمالاً هي نسبة السيولة النقدية **أ-السيولة النقدية:** وتحتسب هذه النسب من خلال قسمة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة.

**ب-الموجودات السائلة / الالتزامات تحت الطلب:** ويتم احتساب هذا المؤشر من خلال جمع الموجودات التي تستحق خلال سنة مقسمة على جميع المطلوبات مع المدة نفسها من الاستحقاق.

**ج-الودائع الأساسية/ الأرصدة او التمويل الكلي:** ويعبر هذا المؤشر عن مستوى السيولة من حيث الودائع الأساسية الى اجمالي التمويل، فأن مستويات السيولة القوية وممارسات إدارة الأموال المتطورة سيكون لدى المصرف حق الوصول الى مصادر موثوقة وكافية من الأموال بشروط ميسرة لتلبية احتياجات السيولة الحالية والمتوقعة.

**د-نسبة الاستثمار المؤقت:** هذه النسبة تقيس الموجودات السائلة (النقدية وشبه النقدية) الى مجموع الموجودات لقياس قدرة المصرف التمويلية على تلبية التزاماتها، سواء اكانت من الموجودات الثابتة أم المطلوبات (الودائع وغيرها) بدون الحاجة الى تحمل كلف التمويل الناتجة عن الاقتراض من الجهات الأخرى.

**2- مؤشرات الربحية:** وتعد من أهم الأهداف التي تسعى اليها المصارف هي تحقيق الأرباح، فهو امر ضروري لبقاء واستمرارية هذه المصارف، ويعد تحقيق الأرباح هو الهدف الرئيسي للمساهمين لزيادة قيمة ثرواتهم ومصدر ثقة للمودعين والعملاء، ويعد من المؤشرات المهمة التي تعمل عليه إدارة المصرف لقياس كفاءتها في استخدام الموارد الموجودة لديها وكذلك يعد موضع اهتمام الجهات الرقابية

(1) سوسن محمد سليم السعدي، المخاطر الناتجة عن السيولة في البنوك الاسلامية في الاردن، جامعة اليرموك اردن، الاردن، 2010، ص84.



وذلك لما تعكسه من دلالة على نجاح أداء المصارف وقدرتها على تحسين كفاية رأس المال، وأن الربحية تسمح بالتطوير والتوسع بالخدمات المصرفية، فيعتمد المصرف الإسلامي على تعظيم ربحيته(1).

**وتعرف الربحية:** (بأنها عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات (قيمة الموجودات أو حقوق الملكية) التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح والربحية تعد هدفاً للمنشأة ومقياساً للحكم على كفاءتها، وتعمل المصارف الإسلامية على تحقيق هدفها للربحية.

**خامساً: معايير قياس الربحية لدى المصارف الإسلامية (2).**

هناك مؤشرات عدة ومعايير تستخدم لقياس الربحية في المصارف الإسلامية ومنها:

**أ-العائد على الموجودات:** ويعرف العائد على الموجودات على انه قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح نتيجة استثمار موجوداتها

**العائد على الموجودات = صافي ربح العمليات / اجمالي الموجودات**

**ب-العائد على حقوق الملكية:** ويقصد به ذلك المقدار من العائد الذي يحصل عليه الملاك (أصحاب الأسهم) نتيجة استثمار أموالهم في المنشأة وتحملهم للمخاطر.

**العائد على حقوق الملكية = صافي الدخل / حقوق الملكية**

**ج-معدل العائد على الودائع:** وهو المقياس الثالث من مقاييس الربحية، ويعرف بأنه صافي الدخل مقسوماً على اجمالي الودائع، ويدل على قدرة المصرف على المنافسة للحصول على أموال.

**معدل العائد على الودائع = صافي ربح العمليات / اجمالي الودائع**

**د-معدل العائد على الأموال المتاحة:** ويقصد به قياس مدى قدرة المصرف على توليد العائدات من توظيف الموارد المالية المتمثلة (بحقوق الملكية والودائع) في تمويل الموجودات(3).

**ذ- مضاعف الرافعة المالية:** وتعتبر مؤشرات الرافعة المالية قدرة القرارات المالية التي يتخذها المصرف بشأن استخدام القروض في هيكلها المالي، أي التمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية، وبما يؤدي الى تعظيم معدل العائد على حق الملكية، فإن المصارف تتعرض الى مخاطرة مالية تزداد مع كل إضافة في نسبة الاقتراض، لذا يجعل المصارف غير قادرة على تلبية مطلوباتها المتعلقة بدفع الفائدة وسداد القروض

(1) حسن شحاته، ادارة السيولة في المصارف الاسلامية المعايير والادوات، رابطة العالم الاسلامي المجمع الفقهي الاسلامي، مكة، 2010، ص16.

(2) Gauti B.Eggertsson:"liquidity trap." The new palgrave Dictionary of economic 2<sup>nd</sup> edition,2008, p.15.

(3) Bashir,Abdel-Hameed M .risk and profitability measures in Islamic banks: the case of to Sudanese banks.islamic economic studies,vol, qater.,6,no.2,may,1999,p.11.

المصرفية، وأن إدارات المصارف التجارية تلجأ الى استخدام آلية الرفع المالي- الأموال ذات الكلفة الثابتة او المنخفضة- لزيادة العائد على حقوق الملكية الى المستوى الذي تتنافس مع العائد لأصحاب رأس المال في الشركات غير المالية، ويقيس هذا المؤشر النسبة بين الأصول ومدى تفوقها على حقوق الملكية ( الأموال الخاصة).

وتتعلق هذه النسبة بأداة المديونية في المصارف فهي تختص في تقييم الأداء الخاص بهيكل التمويل في المصرف وذلك من خلال تحديد مدى اعتماد المصرف على أموال الغير في تمويل احتياجاته، ومن ثم فهي تعكس التناسق بين التمويل الذاتي والمقترض، وللد من اعتماد المصارف على المديونية في تمويل موجوداتها وبنسبة (3%) كحد أدنى، ويتم احتسابها عن طريق قسمة رأس المال الأساسي الى اجمالي الموجودات داخل وخارج الميزانية ذات المخاطر (0%)، ويتم احتساب نسبة الرافعة المالية وفقا لمقررات بازل (1) ، وكما في المعادلة الآتية:

**نسبة الرافعة المالية = رأس المال الأساسي/ الموجودات داخل وخارج الميزانية دون اوزان ترجيحية**  
**\*100 اصغر ويساو 100 3%.**

وتكمن أهمية هذه النسبة للجهات الرقابية ولإدارة المصرف في مراقبة حجم رأس المال في تمويل موجودات المصرف ، وكذلك للرافعة المالية ارتباط في هيكل تمويل المصرف، وكلما اعتمد المصرف في تمويل موجوداته على مصادر خارجية ازدادت الرافعة المالية، وأيضا تصبح الرافعة المالية فعالة عندئذ اذا استطاع المصرف استثمار الأموال المقترضة بمعدل اعلى من تكلفتها، واذا لم يتمكن من القيام بذلك يتعرض لمخاطر مالية كبيرة ويحقق خسائر في المستقبل، والذي يدفعه الى الحد من نسبة الرافعة المالية لانعكاسها السلبي على نتائج المصرف، ومن هنا يمكننا استنتاج العلاقة بين نسبة الرافعة المالية ومعدل العائد علاقة عكسية(1).

**ر-كفاية رأس المال = رأس المال مساند + رأس مال أساسي/ الأصول المرجحة بالمخاطر** واعتمدت لجنة بازل 1 على مؤشر قابلية السداد كمعيار يعكس قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته، وذلك بالاعتماد على أهمية الأموال الخاصة بالمصرف كونها تؤدي ثلاث وظائف أساسية على مستوى أي مؤسسة مصرفية وذلك ( امتصاص الخسائر غير المتوقعة او قليلة الاحتمال، طمأنه المودعين والممولين الاخرين، القيام بالاستثمارات اللازمة لانطلاق وتطوير نشاط مربحة)، أما المستوى الكلي فإن رأس المال الخاص يوقف انتشار الازمات المصرفية بالإضافة الى احداث علاقة تناسبية بين المتدخلين على أساس عادل، وتقيس العلاقة بين رأس المال والموجودات المعرضة للمخاطر، وذلك لغرض حماية أموال المودعين والمساهمين وتغطية المخاطر، يحدد المؤشر الملاءة المالية للمصارف ويبين مدى قدرتها على

(1) محمد على العامري، الإدارة العامة، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، الاردن، 2015، ص 15.

مواجهة المخاطر التي قد تصيب عناصر مكونه لميزانيتها، وتبعاً لمقررات لجنة بازل فإن نسبة المؤشر يجب أن تكون تساوي او تفوق 8%.

**3- مؤشرات النشاط:** وتمثل مؤشرات المصدرين الاساسيين للتمويل في كثير من المصارف وهي كالاتي (1):

أ- مؤشر استثمار الودائع = الاستثمارات /إجمالي الودائع.

ب - معدل توظيف الموارد = الاستثمارات /حق الملكية +اجمالي الودائع.

**4- مؤشرات السوق :** تعد من المقاييس المهمة التي تستخدم من قبل المستثمر الحالي والمتوقع لتقويم ربحية المصرف المساهمة، وتمثل حصة السهم العادي من الأرباح التي تحققت خلال المدة، وتعد مقياس للأداء الكلي للوحدة الاقتصادية ويتم حساب النسبة من تقسيم صافي الدخل على عدد الأسهم المصدرة، وتقيس هذه النسب كفاءة إدارة الشركة في استغلال الموارد استغلالاً امثل لتحقيق الأرباح، وهي مؤشرات لتحسين أداء الشركة المالي وتؤكد مدى قدرة الشركة على مواكبة النمو والتطور العالمي، كما تقيس نسب الربحية ومدى كفاءة وفعالية الشركة في توليد الأرباح واستغلال الموارد المتاحة لها استغلالاً امثل (2).

ويمكن تقسيم هذه المؤشرات الى:

أ- نسبة الربح لكل سهم = الارباح بعد الضرائب / عدد الاسهم العادية.

ب - نسبة سعر السهم الى الارباح = سعر السهم السوقي /الربح لكل سهم.

ج -معدل دوران الاسهم = عدد الاسهم المتداولة/ عدد الاسهم المكتتب بها.

-مردودية المصرف: هي جملة التصرفات الاقتصادية التي تؤثر على النتائج الممكن الحصول عليها من خلال استغلال الموارد المتاحة.

**المطلب الثاني: مؤشرات الاستقرار المالي.**

احتلت أهمية الاستقرار المالي في المدة الاخيرة بالنسبة للشركات والاشخاص مركز الصدارة لكل من الجهات الحكومية والمالية والاقتصادية، سواء أكانت على المستوى الدولي أم على المستوى المحلي وتزايدت نسبة الاهتمام به من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وقد عرّف الاستقرار المالي بأنه

(1) منير أبراهيم هندي، غدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، ط1، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 1996، ص430.

(2) Kiso,Donald,Weygand Jerry J., "intermediate Accounting ninth Edition, U.S.A, John Wiley and sons, Inc, London, 2010,p.150.

(الحالة التي تتمتع بها المؤسسات بالقطاع المالي بقدر كبير من الثقة في قدرتها على الاستمرار في أداء المهام بدون الحاجة الى المساعدة الخارجية)<sup>(1)</sup>.

ويعرف أيضا: (على أنه قوة وسلامة جميع مكونات النظام المالي مما يؤكد على غياب التشنجات والتوترات في هذا النظام مما ينعكس سلبا على الاقتصاد)<sup>(2)</sup>.

ويعد أفضل تعريف للاستقرار المالي: (هو تجنب الوقوع في الأزمات المالية) فالأزمة المالية (هي فقدان الثقة في عملة البلد أو إحدى أصوله المالية الأخرى مما يتسبب في سحب المستثمرين الأجانب لرؤوس أموالهم من البلد)<sup>(3)</sup>.

وفي حالة عدم الاستقرار تعني (حالات عدم قدرة النظام على مواجهة الصدمات، بسبب الانحرافات التي تحدث في عمليات الادخار، وعدم الكفاءة في أداء الادارة المالية لتوظيف النظام المالي)<sup>(4)</sup>.

فالصدمات التي تصيب النظام المالي هي ناتجة عن الاضطرابات التي تصيب الاسواق المالية إذ تفضي إلى خلق نوع من ضعف قدرة النظام المالي على تقديم خدماته، ويترتب على ذلك انخفاض في النشاط الحقيقي في الاقتصاد.

لذا فإن النظام المالي المستقر (هو النظام الذي لديه القدرة على الحد من الاختلالات وتسويتها، إذ يُعد النظام مستقراً إذا لم يكن يتأثر النشاط الاقتصادي بالاضطرابات، أو كان من شأن زيادة المنافسة في الاسواق أو استحداث معلومات جديدة الى أغلاق بعض المؤسسات المالية أو كثرة التقلبات في الاسواق المالية ، و تدل هذه الظروف على قوة النظام المالي ذلك لأن النظام المالي يتعرض للتقلبات التي لا تنتهي، مفهوم الاستقرار المالي لا ينطبق على عنصر واحد ولا على حالة واحدة وإنما يعبر عن سلسله مترابطة وممتدة نتيجة اتصال هذه السلسلة بعضها ببعض، لذلك لأنها تحدث عبر العديد من المتغيرات التي يمكن قياسها ومشاهدتها ومن ثم يمكن استخدامها في تحديد مدى كفاءة اداء النظام المالي في أداء وظائفه .

---

(1) أحمد شفيق الشاذلي، الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، منشورات صندوق النقد الدولي، 2014.

(2) Ahmed M. Belouafi, Islamic Banks Financial stability: An Empirical Analysis Discussing the Results of an LMF Working paper, king Abdul Aziz university, Jeddah, Saudi Arabia, 2008, p96.

(3) أحمد مهدي بلوافي، البنوك الإسلامية والاستقرار المالي: تحليل تجريبي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، المجلد 21، العدد 2، 2008، ص 71.

(4) مشتاق محمود السبعواوي، وسلام انور احمد وآخرون، الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الإسلامي، مجلة جامعه كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 2، 2012، ص 67.

## أولاً. أهمية الاستقرار المالي واسباب عدم تحققه.

يؤدي الاستقرار في النظام الاقتصادي المالي دوراً مهماً في تمكين الوساطة المالية التي تسهل عملية تدفق الاموال بين المقترضين والمدخرين، وهذا يعزز من دور وضمان كفاءة تخصيص الموارد المالية لتعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار المالي، أن النظام المالي والنقدي واستقراره هو من الأولويات في عمل في المصارف المركزية وذلك نظراً لطبيعة مساهمته في تكوين اقتصاد معافى سليم ونمو اقتصادي مستدام والمصارف المركزية تعمل على حفاظ سلامة وصحة المؤسسات المالية ومثانة البنية التحتية المالية ومواجهة الاضطرابات والاختلالات التي تواجه الاقتصاد وتبين أهمية الاستقرار المالي في النقاط الآتية (1):

1- يؤثر غياب الاستقرار المالي على النمو الاقتصادي، ففي ظل تداعيات أزمة الرهن العقاري التي كانت بدايتها في امريكا وامتدت الى العديد من الدول، فقد تأثر النمو الاقتصادي، ويشير صندوق النقد الدولي إلى أنه كلما زادت الأزمات تقلباً وطالت مدتها انعكست على النمو الاقتصادي انعكاساً سلبياً، إذ أن يتراجع معدل النمو كلما حدثت الأزمات إذ يتبين ان أزمة الرهن العقاري بدأت معدلات النمو بالانخفاض ففي سنة 2007 انخفض معدل النمو الاقتصادي 7.3% بدلاً مما كان عليه النمو الاقتصادي 9.4% اما في سنة 2009 فقد بدأ معدل النمو الاقتصادي بالزيادة بنسبة 3.8% (2).

2-توجد العديد من المصارف بالعالم تعرضت لخسائر عديدة من جراء الأزمة، خاصة في اسيا وأوروبا أدى ذلك إلى انتشار المخاوف بين المصارف من الاقراض وتراجعت معدلات الاستثمار نتيجة لتراجع معدلات تقديم الائتمان وبهدف معالجة هذه الظاهرة تطلب من المصارف المركزية المزيد من الاموال في الأسواق لتقليل حدة الأزمة.

3-يعد الاستقرار المالي سلعة عامة وذلك لأهميته، ولان الدول مرتبطة فيما بينها من ناحية التبادل التجاري والمالي والاقتصادي، فأن أي أزمة في دولة معينة وبالخصوص إذا كانت هذه الدولة من الدول الصناعية السبعة ولا شك من أن عواقب وردود الاستقرار المالي الدولي على الاقتصاد العالمي والنمو كفيلة بدعم هذا الرأي (3).

4-الازمات المالية تكون أكثر خطورة عندما تكون نتيجة إثر تقلبات الدورات الاقتصادية المرتبطة بعملية الائتمان.

(1) صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي العالمي، 2021، ص22.

(2) رامي يوسف عبد، منهجية احتساب مؤشر الاستقرار المالي للدول العربية، صندوق النقد العربي، 2020، مصر، ص5-14.

(3)An Analysis of the Financial crisis of 2008: causes and solution, Austin murphy, Oakland university 2008,(electronic copy available at:<http://ssrn.com>).

## ثانياً: مؤشرات قياس الاستقرار المالي.

إنَّ الاستقرار المالي من أصعب التحديات التي لا تزال تواجه المؤسسات المالية والسلطات الاشرافية، حتى وان كانت عملية معقدة نوعاً لكنها ممكنة، ولتقييم الاستقرار في النظام المالي هناك أربع مقاربات متكاملة وهي (المقاربة الاقتصادية ومقاربة تقييم المخاطر ومقاربة الرقابة ومقاربة الهشاشة النظامية)، ولا تخرج طرق قياس الاستقرار المالي عن (1-القياس عن طريق المؤشرات، 2-نظم الإنذار المبكر واختبارات الاجهاد المالي، 3-نظرية الشبكات لتغطية خطر العدوى المالية)<sup>(1)</sup>.

1- نظام الإنذار المبكر: تعد أداة دائمة ومستمرة للتوجيه والانذار لمتخذي القرار وواضعي السياسات ، وذلك لاحتمال تعرض الاقتصاد لأزمة مالية او صدمة او ازمة عملة او غيرها من الازمات، اذ انها تقوم بتعريفهم باحتمالات الحدوث في وقت ابرك قبل وقوع الحدث، وذلك لاتخاذ ما يلزم من إجراءات وقائية او مانعة وسياسات تمنع من وقوع الازمات، وتعرف النظم على انها ( مجموعة عمليات وإجراءات ونماذج ومؤشرات تقوم بتجميع المعلومات والمعطيات من اجل تحديد المؤسسات المالية المعرضة للمخاطر والتعرف على هذه المخاطر وعلى اثارها فيما يتعلق بباقي المؤسسات المالية والنظام المالي ككل وهو ما يسمح بالتنبؤ بحدوث ازمة مستقبلاً)<sup>(2)</sup>.

2-اختبارات الاجهاد المالي فتعرف ( انها مجموعة من التقنيات المستعملة لتقييم مدى مقاومة النظام المالي للصددمات الاقتصادية ككل، ويلاحظ وجود اختلاف في تعريف اختبارات الاجهاد المالي، وهناك من يعرفها من منظور كلي واكد على الطبيعة الماكرو كلي اقتصادية في المقابل هناك من استند في تعريفها على الطبيعة الميكرو جزئي اقتصادية ، أي انه اتبع المنظور الجزئي وهذا ما يقودنا الى التمييز بين مقاربتين اثنتين لاختبارات الاجهاد المالي الأولى تلك الموجهة لقياس درجة مقاومة النظام المالي ككل والثانية من قبل المؤسسات المالية بشكل فردي)<sup>(3)</sup>.

## ثالثاً: محددات الاستقرار المالي.

محددات الاستقرار المالي تتمثل بمؤشرات الحيطة الكلية (وهي مؤشرات تدل على مدى سلامة واستقرار النظام المالي، وتساعد البلدان على تقييم مدى قابلية أنظمتها المصرفية للتأثر بالأزمات المالية) (وتعبر عن مدى قدرة النظام على التعامل مع التذبذبات والصددمات التي تواجهه) وأهميتها في:

(1) علي عبد الرضا حمودي العميد، مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات، البنك المركزي العراقي، بغداد، 2012، ص12.

(2) ذهبي ريماء، الاستقرار المالي النظامي بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري، جامعة الجزائر، الجزائر، 2012، ص146.

(3) حيدر عبد المنعم عزيز، استراتيجية البنك المركزي العراقي(2016-2022) ودورها المرتقب في تعزيز الاستقرار المالي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة السابعة عشر، العدد61، 2019، ص51.

1-يسمح برصد النظام المالي ويكون التقييم مبنيا على مقاييس كمية موضوعية.

2-تساعد على الإفصاح على المعلومات المالية عن الأسواق للجمهور وهما (أ-مؤشرات الحيطة الجزئية المجمعلة لتقييم سلامة مؤسسات القطاع المالي بشكل منفرد، 2-مؤشرات المتغيرات الكلية المرتبطة بسلامة النظام المالي ككل)<sup>(1)</sup>.

والجدول الاتي يلخص أهم هذه المؤشرات:

### جدول (2) مؤشرات الحيطة الجزئية والكلية.

المؤشرات الكلية	المؤشرات الجزئية
1-النمو الاقتصادي -مجموع معدلات النمو - تدهور القطاعات	1- كفاية رأس المال - نسب رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر - التوزيع التكراري لمعدلات راس المال
2- ميزان المدفوعات - عجز الحساب الجاري - كفاية الاحتياطي من النقد الأجنبي - الدين الخارجي	2-جودة الأصول - مؤشرات المؤسسة المقرضة *تركيز الائتمان القطاعي *الإقراض المقيم بالعملة الأجنبية *القروض غير العاملة *القروض للمؤسسات العامة الخاسرة *مخاطر الأصول *الاقتراض المرتبط *مؤشرات الرفع المالي - مؤشرات المؤسسة المقترضة *نسبة الدين الى حقوق الملكية *ربحية الشركات *مديونية القطاع العائلي
3-التضخم - عدم استقرار التضخم	3- سلامة الإدارة - معدلات الانفاق - نسبة الإيرادات لكل موظف - التوسع في عدد المؤسسات

(1) احمد ظلفاح، مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005، ص6-

<p>4-أسعار الصرف والفائدة</p> <p>- التذبذب في أسعار الفائدة الحقيقية المحلية</p> <p>- ضمانات سعر الصرف</p>	<p>4- الإيرادات والربحية</p> <p>- العائد على الأصول</p> <p>- العائد على حقوق الملكية</p> <p>- معدلات الدخل والانفاق</p> <p>- المؤشرات الهيكلية</p>
<p>5-ازدهار الإقراض وسعر الأصول</p> <p>- نوبات ازدهار الإقراض</p> <p>- نوبات ازدهار أسعار الأصول</p>	<p>5- السيولة</p> <p>- تسهيلات البنك المركزي للبنوك التجارية</p> <p>- التجزئة في معدلات الإقراض بين البنوك</p> <p>- الودائع بالنسبة للإجمالي النقدي</p> <p>- نسبة القروض الى الودائع</p> <p>- هيكل استحقاق الأصول والخصوم</p> <p>- تدابير سيولة السوق الثانوية</p>
<p>6- أطار العدوى</p> <p>- العلاقة المتبادلة بين الأسواق المالية</p> <p>- الاثار الجانبية للتجارة</p>	<p>6-الحساسية بالنسبة لمخاطر السوق</p> <p>- مخاطر سعر الفائدة مخاطر سعر الصرف الأجنبي</p> <p>- مخاطر أسعار الأسهم مخاطر أسعار السلع</p>
<p>7- عوامل أخرى</p> <p>- الإقراض والاستثمار الموجهة</p> <p>- لجوء الحوكمة للنظام المصرفي</p> <p>- التزامات متأخرة السداد في الاقتصاد</p>	<p>7-مؤشرات خاصة بالسوق</p> <p>- أسعار السوق للأدوات المالية</p> <p>- مؤشرات على العوائد المفرطة</p> <p>- تصنيف الائتمان</p> <p>- هوامش العائد السيادي</p>

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: امال بن الدين، تحليل مؤشرات الاستقرار المالي والمصرفي، دراسة تطبيقية-حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتيسير وعلوم التجارية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد20، المجلد 12، 2019، ص94.

### المطلب الثالث: العلاقة بين الصدمات الاقتصادية ومؤشرات الأداء في المصارف الإسلامية.

تعد المصارف الإسلامية أقل عرضة للصدمات والأزمات مقارنة بالمصارف التجارية نظراً لتحمل العملاء عبء الخسائر، ولكن في الواقع، فإن ذلك يجعل المصارف الإسلامية عرضة لسحب مفاجئ للودائع، مما يتعين عليها انتهاج بعض معايير الحيطة كعدم تركيز قاعدة الودائع بين عدد محدود من العملاء، والمصارف الإسلامية لها إثر إيجابي خلال الأزمات وهو إقرار العالم بصلابة الأسس التي تقوم عليها الصيرفة الإسلامية وصحة القوانين التي تحكمها بل تعدى الامر الإقرار بصحة هذه المبادئ الى الدعوة الى الاخذ بها.



أن المصارف الإسلامية أكثر قوة وصلابة في مواجهة الازمات من المصارف التقليدية في عدة نواحي من أهمها القدرة على الإيفاء بالمستحقات على المصرف في فترة الأزمة، وأن المصارف الإسلامية تصمد في فترة ما قبل الازمة وابدائها، لكنها تعاني من ضعف في تسيير حجم المخاطر مع تطور الأزمة وتجذرها ويؤدي هذا الضعف في الغالب الى نقص في ربحية هذه المصارف مقارنة مع المصارف التقليدية، على الرغم من مستوى الربحية التي تحققها المصارف في فترة ما قبل الأزمة إلا أن هذه الربحية غير ناتجة عن ارتفاع حجم المخاطر كما هو الحال في المصارف التقليدية، وهذا ما يفسر قدرة المصارف الإسلامية على الوفاء بالتزاماتها في فترة الازمات<sup>(1)</sup>. تساهم المصارف الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي في فترة الازمات حيث يتضاعف نمو الأصول والرصيد لهذه المصارف مرتين على الأقل مقارنة بالمصارف التقليدية، وتلجأ المصارف الإسلامية كذلك الى قرض الجزء الأكبر من استثماراتها الى قطاع المستهلكين وهو أقل القطاعات تأثراً بالأزمة في الدول.

**ونوضح أثر الصدمات على مؤشرات الأداء في المصارف الإسلامية كالآتي:**

**أولاً- أثر الصدمات على مؤشرات السيولة في المصارف الإسلامية.**

قد تكون هناك بعض المشاكل التي تواجه بعض المصارف في توفير متطلبات السيولة، إلا أن المصارف الإسلامية قادرة على استيعاب الصدمات حتى تؤكد مكانتها في النظام المصرفي العالمي وتستفيد من الميزة التنافسية لها لكسب حصتها من الصناعة المصرفية العالمية، تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة المصارف على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماتها في تواريخ استحقاقها، ويعني بها أيضا الصدمات والمخاطر التي تواجه المصارف في الحصول على السيولة النقدية سواء من بيع الأصول أو الحصول على ودائع جديدة، مما يتسبب في تدني نسبة احتياطي السلامة الذي توفره محفظة الأصول السائلة، فبالنسبة للمصارف الإسلامية تكون على درجة اكبر من الخطورة في مواجهة الصدمات والمخاطر، وكما هو معلوم فإن القروض بفوائد لا تتعامل بها المصارف الإسلامية لأنها تعمل وفق الشريعة الإسلامية لذلك لا تستطيع أن تقترض أموالاً لمقابلة متطلبات السيولة عند الحاجة، ولهذا لا يتوفر للمصارف الإسلامية خيار جلب موارد مالية بفوائد كما هو الحال في المصارف التقليدية ، مما يفرض عليها اخذ الضمانات الكافية والاحتياطات اللازمة لمواجهة هذا النوع من الصدمات والازمات، ارتفاع مؤشر السيولة خلال فترة الازمة المالية للمصارف الإسلامية والتقليدية إلا أن هذه النسبة أكبر في المصارف الإسلامية نتيجة لتحويل جزء كبير من أصولها الى قروض<sup>(2)</sup>.

(1) محمد محمود، المصارف الإسلامية أكثر صلابة في مواجهة الازمات المالية، صندوق النقد الدولي، 2015، ص4.

(2) عبد الناصر براني أبو شهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، ط1، دار النفائس للنشر، عمان، 2013، ص151.

## ثانياً - أثر الصدمات على الربحية في المصارف الإسلامية.

أن المصارف الإسلامية قد أظهرت قدراً كبيراً من الصمود أمام تداعيات الأزمة المالية وذلك بسبب طبيعتها الخاصة فهي أكثر ربحية وأقل انكشافاً على المخاطر، لاعتمادها على أهم محددات الاستقرار المالي والاقتصادي، وتميزها بتوزيع المخاطرة، وتجنب بيع الديون والمجازفات، وعدم التعامل بالفائدة، وتشجيع العقود المرتبطة بالاقتصاد الحقيقي الذي يعد مركز اهتمام، وبذلك فهي تمتلك المقومات الأساسية التي تؤهلها لمنافسة المصارف التقليدية بل ولتكون أهم البدائل لاحتواء التقلبات والصدمات الاقتصادية، ارتفاع مستوى الربحية في المصارف الإسلامية خلال الأزمة المالية العالمية عام 2008 بشكل عام، إذا ارتفعت النسبة، وكانت أكثر ربحية من ما بعد الأزمة من المصارف التقليدية، بالرغم من الازمات التي حدثت فالمصارف الإسلامية تمكنت من مواصلة تحقيق مستويات عالية من الربحية، أن المصارف الإسلامية حققت مستويات ربحية أفضل خلال لازمة المالية وما بعدها من حيث العائد على متوسط الأصول وعلاوة على ذلك، تفوقت من حيث سرعة ومدى نمو الأصول وصافي الدخل المتحقق من تمويل الأنشطة ونسبة رأس المال فضلاً عن كونها أقل اضطراراً للتمويل من القروض وامتلاكها معدلات سيولة أفضل مقارنة بالمصارف التقليدية، وثمة سبب آخر يعزز ربحية المصارف الإسلامية وهي ركائز الاستقرار التي تجعلها أكثر مرونة في مواجهه الظروف الاقتصادية غير المواتية، فبدلاً من أن تمنح المودعين فوائد محددة مسبقاً يحصل أصحاب حسابات المضاربة الاستثمارية على نسبة من أرباح المصرف وعليه في حال تراجع الأرباح يحصل المودعون على عوائد أقل، لذا ثمة اختلاف لافت بينها وبين المصارف التقليدية التي تمنح المودعين معدلات فوائد محددة لا تتصل بالأرباح المتحققة فعلياً<sup>(1)</sup>.

## ثالثاً - أثر الصدمات على كفاءة رأس المال في المصارف الإسلامية.

كفاءة رأس المال قدرة المصارف الإسلامية على الإيفاء بالديون المستحقة عليها وامتصاص الصدمات والخسائر غير المتوقعة، فإن كفاية رأس المال من أهم الأدوات التي تستخدم خلال الازمات المالية وما بعدها وتستخدم للتعرف على ملاءة المصرف وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة أو الاعسار فكلما انخفض احتمال اعسار المصرف ارتفعت تبعاً لذلك درجة ملاءته المالية والعكس صحيح، وهو مؤشر يزيد من ثقة المستثمرين والمتعاملين مع المصارف الإسلامية ويزيد قوتها التنافسية، وبالنسبة للمصارف الإسلامية يقدر معدل كفاية رأس المال المرجح بالمخاطر بنسبة أقل من تلك المسجلة في المصارف التجارية، ويعزى ذلك لنوعية المخاطر في السيولة المصرفية وقيام العملاء بتحمل جزء منها، تستطيع

(1) اسيا الوافي، ضوابط المصارف الإسلامية للوقاية من الازمات المالية العالمية، اطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2019، ص 208-225.

المصارف الإسلامية مواجهة الصدمات وعدم التأثر بها كونها لا تعتمد على الديون في تدعيم رؤوس أموالها، بل لا توجد أصلاً كونها تشارك المستثمرين في الربح والخسارة وبالتالي فهي ليست مدينة بل شريكة، أن المصارف الإسلامية تعتمد ممارسات مصرفية أفضل من مثيلاتها التقليدية خلال الازمات الاقتصادية الأخيرة التي يعزوها الاقتصاديون الى طرق إدارة الأصول ومفاهيم إدارة المخاطر، اذ تمثل الأصول ركيزة عمل المصارف الإسلامية، ويتعين أن تكون تلك الأصول حقيقية وذات قيمة وتنسم بصفة تسويقية معينة، الامر الذي يجعلها أكثر ربحية من حيث تحقيق العوائد حتى في خضم الازمة المالية كالتي شهدتها العالم مؤخراً، وبالنسبة للصدمات التي حدثت مؤخراً لوحظ أن نسبة كفاية رأس المال ارتفعت في المصارف الإسلامية، اذ انها بدت في وضع افضل(1).

#### رابعاً - أثر الصدمات على القروض المتعثرة في المصارف الإسلامية.

أما فيما يتعلق بمؤشر القروض المتعثرة فالمصارف الإسلامية سجلت نسبة قروض متعثرة اقل من تلك التي سجلتها المصارف التجارية، وتجدر الإشارة الى ان أصول هذه المصارف تتأثر بعلاقة المصرف بالعملاء الى حد كبير ، أي ان المصرف الإسلامي يتحمل بعض الخسائر التي قد تتجم عن بعض المشاريع التجارية الممولة بالعملاء الى حد كبير والتي تحول دون تمكن العميل من سداد هذه القروض، ولذلك تعد إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية من اهم ركائز نجاحه، حيث تقوم هذه المصارف بالتركيز ليس فقط على نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض، بل أيضا على تنوع القروض بين مختلف القطاعات الاقتصادية، وغبارة مخاطر هذه القروض(2).

#### خامساً-أثر الصدمات على السوق في المصارف الإسلامية.

تأثرت الأسواق في المصارف الإسلامية خلال الازمات وخصوصا خلال جائحة كورونا اذ انها اثرت سلبيا في بعض الأسواق بسبب عمليات إجراءات الاغلاق واغلاق الحدود وتوقيف رحلات الطيران وارتفاع تكلفة الأنشطة المالية، ولهذا السبب تراجع مؤشرات المصارف الإسلامية في بعض البورصات خلال العام 2020، ولكن هذه المؤشرات ارتفعت خلال 2021 بعد تخفيف القيود ورفع الاغلاق أما في دول الخليج فلم تسجل تأثرا يذكر بل انها سجلت ارتفاعا في المؤشرات، وكورونا اثرت بشكل أكبر من تأثير الازمة المالية العالمية 2008(3).

(1) نادية بلورغي، فاطمة رحال، واقع وافاق تطبيق البنوك الاسلامية لمقررات بازل3 – مصرف الراجحي انموذجاً، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمي، العدد 73، 2014، ص40.

(2) صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، تطور الاداء والاصلاحات في القطاع المصرفي في الدولي العربية، التقرير السنوي، 2018، ص179-180.

(3) CNBC، البنوك الاسلامية من دعائم التعافي من " كورونا"، موقع الغد ، 2021.

## الفصل الثاني

اداء المصارف الاسلامية في بلدان العينة في ظل الصدمات الاقتصادية المتعددة.

المبحث الاول: تحليل تطور مؤشرات أداء المصارف الإسلامية في الاردن في ظل الصدمات الاقتصادية المتعددة.

المبحث الثاني: تحليل تطور مؤشرات أداء المصارف الإسلامية في الكويت في ظل الصدمات الاقتصادية المتعددة.

## الفصل الثاني

### أداء المصارف الإسلامية في بلدان العينة في ظل الصدمات الاقتصادية المتعددة.

#### تمهيد:

يتناول هذا الفصل أداء المصارف الإسلامية في بلدان العينة في ضوء تأثير الصدمات الاقتصادية المتعددة من خلال استعراض وتحليل الحقائق والوقائع والمؤشرات والقيم للسلسلة الزمنية لمؤشرات الأداء المالي ومحاولة تحليل تأثير الصدمات المتعددة على مؤشرات الأداء المالي والتوصل الى نتائج تجارب بلدان العينة في مواجهة الصدمات، وتناول الفصل مبحثين، وسيتم في الفصل دراسة واقع المصارف الإسلامية في الاقتصاد الأردني والاقتصاد الكويتي في ظل الصدمات الاقتصادية المتعددة ، وكذلك تحليل أداء المصارف الإسلامية في الاقتصاد الكويتي والاقتصاد الأردني في ظل الصدمات الاقتصادية المتعددة من خلال استخدام الجانب التحليلي والوصفي لكلا البلدين.

## المبحث الأول

### تحليل مؤشرات أداء المصارف الإسلامية في الاردن في ظل الصدمات الاقتصادية المتعددة.

#### المطلب الأول: الصدمات المتعددة التي تعرضت لها المصارف الإسلامية في بلدان العينة (الأردن، الكويت) خلال مدة الدراسة:

أن الازمات التي تعرض لها اقتصاد العالم والصدمات الاقتصادية التي تولدت عنها وكيف تأثر بها الجهاز المصرفي والمصارف الإسلامية ونذكر هنا الازمات الخارجية والداخلية، وباعتبار المصارف الإسلامية جزء من المنظومة المالية والنقدية العالمية، فهي تؤثر وتتأثر بكافة الاحداث الاقتصادية والمالية على المستوى العالمي.

#### أولاً: الازمات الخارجية.

##### 1- أزمة 2008 الازمة المالية العالمية.

تعد الازمة المالية العالمية التي حدثت في عام 2008 من قبل العديد من الاقتصاديين الأسوء بين الازمات المالية منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين، وقد بدأت مظاهر الازمة من خلال شح السيولة في النظام المصرفي في الولايات المتحدة وانهيار المؤسسات المالية الكبيرة وهبوط أسعار الأسهم والسندات وفشل العديد من شركات الاعمال الرئيسية ، وما لبثت أن امتدت تأثيرات الازمة المالية الى اوروبا وبعض الدول الاسيوية وغيرها من البلدان، ومن ثم تحولت الى ازمة اقتصادية أي انتقال تأثيراتها من قطاع المال الى قطاع الإنتاج، ويرى البعض بأن الازمة المالية العالمية تمثل فشل للايديولوجية الرأسمالية وهزيمة لتلك المدرسة الفكرية، ومن اهم الأسباب التي أدت الى حدوث الازمة فهي ازمة الرهن العقاري والتوسع الجنوني في اصدار الأصول المالية وزيادة حجم المديونية وكذلك ضعف وانعدام الرقابة والاشراف على المؤسسات المالية(1).

أن المصارف الإسلامية لم تتأثر سلباً بالأزمة المالية العالمية كما هو الحال في المصارف التقليدية وخصوصاً في الفترة الأولى للأزمة، وذلك لأن المصارف الإسلامية لم تتعامل بالفائدة وأنها أظهرت قدرة أكبر على تجاوز اثار الازمة(2).

(1) سميح مسعود، الازمة المالية العالمية- نهاية الليبرالية المتوحشة، ط1، دار الشروق للنشر، فلسطين، 2010، ص30.  
(2) احمد فراس العوران، الازمة الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اسلامي، ط1، المعد العالمي للفكر الاسلامي، جامعة العلوم الاسلامية العالمية، الاردن، 2012، ص400.

## 2- أزمة أسعار النفط 2014.

في المدة بين عام 2014 وأوائل عام 2016 واجه الاقتصاد العالمي واحدا من أكبر الانخفاضات في أسعار النفط في التاريخ الحديث، وكان الانخفاض بنسبة 70% خلال تلك المدة واحداً من أكبر ثلاثة انخفاضات منذ الحرب العالمية الثانية ، وهو الأطول منذ انهيارها عام 1986 بسبب العرض، انهارت أسعار النفط خلال عام 2014 بسبب تنامي الوفرة في المعروض، ولكن هذا الانهيار فشل في تحقيق الدفعة المطلوبة لنمو الاقتصاد العالمي الذي توقعه الكثيرون، ففي هذا الوضع تراجعت أسعار الفائدة من انخفاض أسعار النفط تراجعاً ملموساً بسبب ضعف استجابة النشاط الاقتصادي في الأسواق الناشئة الرئيسية المستوردة للنفط، وأثار الانكماش الحاد في استثمارات الطاقة على النشاط الاقتصادي الأمريكي، والركود المفاجئ في البلدان الرئيسية المصدرة للنفط، أن انهيار أسعار النفط أربك كثيراً الاقتصادات النفطية مشكلاً صدمة نفطية لها، وأبرز تداعيات خطيرة شكلت تحديات حقيقية أمامهم<sup>(1)</sup>، أدى انخفاض أسعار المواد الأولية المحددة الى الأسواق المالية، (كالبترول والمواد الخام الأخرى) الى تدهور شروط التبادل التجاري للبلدان المصدرة لهذه المواد، مما أدى الى تفاقم عجز ميزان المدفوعات الذي يزيد الميل الى الاستدانة الخارجية<sup>(2)</sup>.

أن المصارف الإسلامية تعمل ضمن قواعد وضوابط الامن والاستقرار وتقليل المخاطر من قيامها على مجموعة من الأنظمة المتمثلة بالقيم، الاخلاق، الأمانة، المصداقية، الشفافية، التيسير، التعاون، التكامل، التضامن من جهة وكونها تعمل ضمن نظام إسلامي خالي من الربا، الاحتكار، الاستغلال، بالإضافة الى كون النظام الإسلامي يقوم على منع بيع السلع قبل ان يحوزها المشتري، وحرم وسائل النصب والاحتيال التي تبيحها الرأسمالية بدعوى حرية الملكية والاستفادة من خبرات الافراد، المؤسسات والشركات الخاصة في العمل والإدارة للموارد العامة كالبترول والمعادن والطاقة وغيرها التي تتولاها الدولة وفق الاحكام الشرعية، وهكذا عالج النظام الاقتصادي الإسلامي معظم الاضطراب الاقتصادي الذي تسبب في شفاء الفرد<sup>(3)</sup>.

(1) عماد غزالي، أنيس هزله، الازمة النفطية(2014-2017): الاسباب، الأثار الاقتصادية واستراتيجيات المواجهة، مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية، الجزائر، العدد السادس، 2019ص159-164.

(2) مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر-نظرية التجارية الدولية-النظام الجديد للتجارة العالمية، ط1، دار الجامعة الجديد، الاسكندرية، مصر، 2007، ص323.

(3) زكريا شعباني، البترول الاسلامي: الحل الامثل لمشاكل الازمات المالية-الازمة المالية العالمية 2008، مجلة اقتصاد التنمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد2، جوان، 2015، ص40.

### 3- أزمة كورونا 2020.

تعد أزمة فيروس كورونا من أسوأ الازمات التي شهدتها عصرنا الحديث فمنذ الإعلان عن اكتشافه في نهاية العام 2019 في مدينة ووهان الصينية حيث تأثرت المؤسسات المالية وقطاع المصارف في انحاء العالم كبقية القطاعات الاقتصادية العالمية، كذلك تأثرت المعاملات والتبادلات التجارية بين دول العالم والتي يتم تسويتها عن طريق المؤسسات المصرفية والبنكية و كانت النتيجة تعطل العديد من الأنشطة التجارية حول العالم مما أدى الى حالة تباطؤ شديد في كافة الأنشطة الاقتصادية قادت الى انكماش اقتصادي غير متوقع في كافة القطاعات مما انعكس على القطاع المصرفي حول العالم سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

وفي خضم هذه الازمة واجهت المصارف الإسلامية تحدياً جدياً يتمثل في كيفية مواجهة هذه الازمة والخروج منها بشكل يضمن استمرارية نموها والتواصل مع عملائها لتلبية حاجاتهم للسيولة النقدية في ظل توقف تدفق الودائع بسبب توقف النشاطات الاقتصادية في معظم بلدان تواجدها، هذا من جانب ومن جانب آخر عدم قدرة العديد من العملاء سواء افراد أو قطاعات إنتاجية على الوفاء بالتزاماتهم تجاه المصرف، والتحدي الاخر هو التحول الرقمي سواء في الخدمات المقدمة من المصرف أو في نظام المدفوعات لديها، في الوقت الذي لا يوجد فيه تعامل مباشر مع الافراد خلال هذه الازمة، ويرافق ذلك التحدي التحذير من التعامل بالأوراق النقدية بشكل مباشر على اعتبار انها ناقل خطير للفيروس وحسب توصيات وتعليمات منظمة الصحة العالمية (1).

### 4- أزمة أسعار الغذاء العالمية.

لقد تجاوزت الصدمات الاقتصادية النزاعات كدافع رئيسي لانعدام الأمن الغذائي الحاد وسوء التغذية في عدد من الأزمات الغذائية الكبرى، وتؤدي الصدمات الاقتصادية العالمية المتراكمة، بما في ذلك الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية والاضطرابات الشديدة في الأسواق، الى تقويض قدرة البلدان على الصمود والاستجابة للصدمات الغذائية، وتؤكد نتائج التقرير أن الحرب في أوكرانيا

قد أثرت سلباً على الأمن الغذائي العالمي بسبب المساهمات الرئيسية لكل من أوكرانيا وروسيا في الإنتاج العالمي وتجارة الوقود والمدخلات الزراعية والسلع الغذائية الأساسية، مما أدى الى ارتفاع غير مسبوق في أسعار المواد الغذائية الدولية خلال النصف الأول من عام 2022، وبينما انخفضت أسعار المواد الغذائية منذ ذلك الحين، أيضاً بفضل مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب وممرات التضامن في الاتحاد الأوروبي، تتواصل تأثيرات الحرب على الأمن الغذائي بشكل مباشر، ولا سيما في البلدان التي تعتمد على

(1) غسان الطالب، المصارف الإسلامية وفيروس كورونا، مجلة الغد، العدد 1، ايار 2020، ص7.



الواردات الغذائية ذات الدخل المنخفض، وتلك التي تضررت قدرتها الاقتصادية الهشة على الصمود بالفعل بسبب جائحة كوفيد-19، لا تزال النزاعات والصدمات الاقتصادية الوطنية والعالمية والظواهر المناخية المتطرفة متداخلة بشكل متزايد وتغذي بعضها البعض وتحدث آثاراً سلبية متنامية على صعيدي انعدام الامن الغذائي الحاد والتغذية<sup>(1)</sup>.

## 5- أزمة التضخم العالمي.

يعيش الاقتصاد العالمي معدلات غير مسبوقة للتضخم، وتسعى السياسات النقدية في العديد من الدول لكبحه، إلا ان الخطر الاكثر تهديداً هو أن يتحول تباطؤ النمو الى ركود، ليعيش العالم ما يعرف بالتضخم الركودي، إن الضغوط التضخمية اليوم لا تشعر بها الاقتصادات المتقدمة فحسب، بل تشعر بها أيضاً غالبية الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، وعلى الرغم من اختلاف أسبابها عبر البلدان، فإن مهمة حل المشكلة ستقع في النهاية على عاتق البنوك المركزية الكبرى في العالم، عاد التضخم بسرعة أكبر، وارتفع بشكل أوضح، وأثبت كونه أكثر عناداً واستمرارية من كل ما تصورت البنوك المركزية الكبرى في البداية أنه ممكن ، لا يقتصر هذا الارتفاع التضخمي على البلدان الغنية، فقد ضربت الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية موجة مماثلة ، تتفاوت المحركات الرئيسية للتضخم من بلد إلى آخر، وخاصة عند المقارنة بين الاقتصادات المتقدمة من جانب والأسواق الناشئة والاقتصادات النامية على الجانب الآخر فلا تنطبق تشخيصات "فرط النشاط" السائدة في الخطاب الأميركي على العديد من الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، حيث كان التحفيز المالي والنقدي في الاستجابة لجائحة مرض فيروس كورونا 2019 (كوفيد-19) محدوداً، وحيث كان التعافي الاقتصادي في عام 2021 متأخراً كثيراً عن التعافي في الاقتصادات المتقدمة<sup>(2)</sup>.

## ثانياً: الازمات الداخلية.

هي الازمات التي تعرض لها الاقتصاد الاردني والصدمات الاقتصادية التي تولدت عنها، وكيف تأثر بها الجهاز المصرفي والمصارف الإسلامية في الاردن.

## 1- أزمة الربيع العربي.

يشير مصطلح " الربيع العربي " لسلسلة من الثورات والاحتجاجات والانتفاضات المناهضة للحكومات في بعض البلدان العربية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا والتي بدأت في نهاية عام 2010 في تونس، وقد أدت هذه الاحتجاجات والثورات على المدى الطويل الى حدوث تحولات سياسية واجتماعية في

(1) منظمة الاغذية والزراعة (FAO) للأمم المتحدة، التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية، نيويورك، 2023، ص4.

(2) رانيا الشيخ طه، التضخم: اسبابه، اثاره، وسبل معالجته، صندوق النقد العربي، العدد 18، 2021، ص4-30.

المنطقة، كما خلقت صعوبات اقتصادية وتطلعات شعبية نحو الديمقراطية، وقد استندت اسباب ثورة الربيع العربي الى وجود اختلالات في مستويات الدخل وارتفاع معدلات الفقر الى مستويات واسعة ووجود الادارات الفاسدة والمحسوبة، وافتقار الشعب الى الديمقراطية والتدخل في الحكم وارتفاع معدلات البطالة، كل هذه التدايعيات ادت الى حركات تمرد في تونس ومصر وامتدت الى بقية الدول العربية.

اشتعلت الأمور فجأة بعد غضب شعبي مكتوم بسبب ارتفاع الاسعار وخصوصاً المحروقات، لقد واجه الأردن مع بداية ( الربيع العربي)، جملة من التحديات المتداخلة التي كان مصدرها في الغالب خارجياً ، فالصراع في سوريا والعراق، وعدم الاستقرار وإغلاق الحدود مع البلدين، وتدفق أعداد ضخمة من اللاجئين السوريين، والتهديد الارهابي الذي نجم عن تلك الصراعات هي عوامل أدت الى تفاقم الازمة الاقتصادية، بعكس الأنظمة المحيطة، فقد استطاع النظام الاردني أن يتجنب العنف والثورة، وأن الاردن رأت في الربيع العربي فرصة وليس ضغطاً اذ كان بمنزلة جرس إنذار للأنظمة العربية من أجل الاصلاح والتغيير، واستطاعت دولة الاردن تجاوز مخاطر الربيع العربي من خلال عملية الاصلاح السياسي من خلال التعديلات الدستورية وقانون الانتخاب ، بالإضافة لاستجابة الدولة لبعض مطالب المحتجين وبالخصوص الاقتصادية منها<sup>(1)</sup>.

## 2- أزمة اسعار النفط.

تعد الطاقة من أكبر المشكلات الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد الاردني ، كونه يستورد غالبية احتياجاته من الخارج، وسيدفع ارتفاع أسعار النفط العالمية الحكومة الى زيادة أسعار المشتقات النفطية، وبالتالي تأجيج الشارع الذي يشهد حالة احتقان غير مسبوق، اذ شهد الاردن احتجاجات واسعة بسبب رفع الحكومة اسعار المشتقات النفطية وقرار جديد لضريبة الدخل ، وان ارتفاع اسعار المستوردات النفطية في الاردن تعتبر واحدة من أهم المشكلات الاقتصادية التي تواجه الاردن، وتعمل الحكومة بأقصى طاقاتها للتخفيف منها قدر المستطاع، وأن الاردن يعتمد بشكل كبير على الطاقة المستوردة ، وان ارتفاع اسعار المحروق النفطي وضع الاردن في ازمة كبيرة وربما غير مسبوقه من حيث الانعكاسات السلبية على الاقتصاد الاردني والاوزاع المعيشية للمواطنين، كون الحكومة ستزيد اسعار المحروقات في حال ارتفاع اسعار النفط عالمياً<sup>(2)</sup>.

(1) البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي، 2015، ص44.

(2) البنك المركزي الاردني، التقرير الاقتصادي، 2018، ص36.

## المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الصدمات الاقتصادية المتعددة في الاردن للمدة (2006-2021).

هناك عدة مؤشرات للصدمات الاقتصادية المتعددة في الاقتصاد الاردني ونبين تأثيرها من خلال الجدول التالي:

### جدول (3) مؤشرات الصدمات الاقتصادية المتعددة في الاقتصاد الاردني. %

السنوات	معدل النمو في اسعار النفط العالمية	معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو في مؤشر الائتمان الاجمالي	معدل النمو في مؤشر الاتفاقيات الحكومية	معدل النمو في مؤشر التضخم	معدل النمو في مؤشر الاسواق المالية	معدل النمو في مؤشر عرض النقد	معدل النمو في مؤشر اسعار الصرف	معدل النمو في مؤشر الاستقرار المالي العام
2006	75	8.1	95.3	36.4	6.4	67.41	14.1	1.410	0.50
2007	60	8.2	91.6	37.5	4.7	63.31	15.6	1.410	0.64
2008	41	7.2	80.6	34.4	7.1	8.15	18.3	1.410	0.50
2009	40	5.5	75.5	35.5	5.5	6.31	20.01	1.410	0.64
2010	60	2.3	73.2	30.4	5.6	15.94	22.3	1.410	0.36
2011	100	2.6	73.5	33.2	3.3	1.87	24.11	1.410	0.36
2012	110	2.7	72.9	31.2	5.2	5.52	24.9	1.410	0.36
2013	110	2.8	72.3	29.6	4.4	4.82	27.3	1.410	0.57
2014	57	3.1	70.2	31.8	2.5	1.34	29.2	1.410	0.57
2015	37	2.4	70.3	31.7	0.9	1.95	31.6	1.410	0.57
2016	27	3.2	75.1	31.7	0.8	3.5	32.8	1.410	0.57
2017	45	3.7	90	31.6	3.3	2.4	32.9	1.410	0.57
2018	86	4.0	96.4	32.0	4.5	6.3	33.3	1.410	0.46
2019	68	4.0	61.4	32.1	0.8	5.2	34.9	1.410	0.55
2020	10	4.0	90	30	0.3	4.1	37.01	1.410	0.44
2021	74	4.1	91.2	28	1.4	3.5	33.5	1.410	0.47

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

1-البنك الدولي، التقارير السنوية، سنوات متفرقة.

2-البنك المركزي الاردني، التقارير الاقتصادية، سنوات مختلفة.

3-وزارة المالية الاردنية، التقارير السنوية، سنوات مختلفة.

يعد الاقتصاد الأردني اقتصاداً صغيراً ومفتوحاً على الاقتصاد العالمي ومرتبباً به على المستويين الإقليمي والدولي من خلال المتغيرات الاقتصادية الكلية، وتؤثر هذه المتغيرات بشكل واضح على الاقتصاد الأردني من خلال تأثيرها على الناتج القومي الإجمالي ومن ثم الدخل الفردي، ونتيجة لهذا

الواقع الاقتصادي فقد أصبح الاقتصاد الأردني مرآة واضحة تعكس التقلبات التي تشهدها الأسواق العالمية بشكل عام والأسواق الإقليمية بشكل خاصه تأثر الاقتصاد الأردني بالأزمات الاقتصادية وبالصدمة الاقتصادية المتعددة، فقد أثرت الازمة المالية العالمية على الاقتصاد الأردني في العام 2009، إذ تباطأت معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي الى 2.4 % مقارنة بنمو قدرة 5.1% في العام 2008 وكذلك تراجعت أسعار النفط العالمية، كما تراجعت الأسواق المالية بشكل ملحوظ، كذلك تضرر الاقتصاد الأردني بشدة من جائحة كورونا وسط نمو منخفض ومعدلات بطالة عالية، وكانت لهذه الازمات تأثيرات عميقة<sup>(1)</sup>.

نلاحظ الارتفاعات والانخفاضات في أسعار النفط خلال مدة البحث فقد انخفضت الى اقصى حد خلال ازمة كورونا ووصل الى 10 دولار متأثراً بالجائحة، انخفض معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وفي الوقت الذي بدأ فيه الأردن بالتعافي من هذه الازمات تسبب عدم الاستقرار الذي أفرضته تداعيات الربيع العربي في سوريا والعراق ومصر وهم ثلاثة من أكبر الشركاء التجاريين الرئيسيين للأردن، بتفاقم هذه التحديات، وقد عملت الزيادة المضطربة للسكان، فضلاً عن تدفق اللاجئين السوريين منذ عام 2011 على زيادة الضغط على الموارد، وأدى شح المياه والاعتماد الكلي تقريباً على الطاقة المستوردة الى ظهور تحديات أخرى، وخلال الأعوام من 2010-2015، بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي 2.6% فقط، وفي العام 2016 تجاوز نمو الناتج المحلي الإجمالي 2%، ومن الأعوام 2017-2021 تجاوز 3% مدفوعاً ببعض الانتعاش في الصادرات والسياحة، والحوالات المالية.

نلاحظ أن معدل النمو في مؤشر حجم الائتمان الإجمالي في الأردن وقد تكون هذه التسهيلات هي العامل الرئيسي الكامن وراء تحقيق معدلات النمو التي كانت تتراوح بين 2% و 2.5% خلال الأعوام العشرة الماضية، إذ أن نمو حجم الائتمان الإجمالي يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، أما فيما يخص مؤشر عرض النقد اتبع البنك المركزي الأردني سياسة نقدية تتماشى مع سياسة الإصلاح الاقتصادي ، فأستطاع أن يقلل معدل نمو المعروض النقدي الى مستويات متزايدة نوعاً ما مع حاجة الاقتصاد الأردني للسيولة المحلية، وكما هو واضح في الجدول .

الذي يبين معدل نمو عرض النقد ، أن الأردن حقق نجاحاً في معالجة الصدمات الاقتصادية المتعددة خلال الأعوام الماضية، فقد احتفظ الاقتصاد الأردني بصلابته ولا يزال يتمتع بأساسيات اقتصادية قوية، أما فيما يخص حجم الانفاق الحكومي في الأردن نلاحظ أنه ذو متوسط ثابت تقريباً ويتراوح بين 30% - 37% خلال مدة الدراسة ، اذ يساهم الانفاق الحكومي في الأردن في تحقيق الرفاهية للأفراد والمجتمعات بأكملها وتعزيز الإمكانات الاقتصادية، ومن شأنه أن يضاعف التأثير الإيجابي للإنفاق على

(1) البنك الدولي، التقارير السنوية، سنوات متفرقة، صفحات مختلفة.

نتائج التنمية الاجتماعية والبشرية العامة بأكملها وتحسن الإنتاجية والصمود امام الصدمات الاقتصادية المتعددة وتحقيق التوازن الاقتصادي.

أن معدل التضخم في الأردن تأثر خلال الازمة المالية العالمية ووصل الى 7% ثم انخفض تدريجياً خلال الأعوام اللاحقة وتشير البيانات في مؤشر التضخم أنه انخفض جدا خلال الأعوام 2015-2016 الى 0.8% وسجل معدل التضخم تذبذباً ملحوظاً خلال مدة البحث، أما فيما يخص مؤشر أسعار الصرف فكانت النسب ثابتة خلال مدة الدراسة ويتمثل الاستقرار النقدي الذي يسعى اليه البنك المركزي الأردني للحفاظ عليه في استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر صرف الدينار وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم ينسجم مع التطورات الاقتصادية المحلية وتطورات أسواق المالية العالمية ويسعى كذلك الى تحقيق الاستقرار من خلال تنظيم حجم السيولة المحلية في الاقتصاد الأردني بما يتناسب وتمويل النشاط الاقتصادي الحقيقي، وتحقيق التناغم والانسجام بين السياسة النقدية والسياسات المالية والاقتصادية العامة، وان استقرار أسعار الصرف في الاقتصاد الأردني في مقدمة أولويات السياسة النقدية على الدوام، ويشهد الاقتصاد الأردني استقراراً يمكنه من التصدي للأزمات والصدمات الاقتصادية المتعددة، أما فيما يخص الأسواق المالية في الأردن تهدف الى ضمان النقاء وتفاعل قوى الطلب والعرض في تداول الأوراق المالية مع الممارسات الصحيحة والعادلة وتشغيل وإدارة الأسواق المالية والسلع والمشتقات المالية الأخرى داخل الأردن وشهد المؤشر العام للأسواق المالية في الأردن تبايناً في النسب خلال مدة الدراسة.

### المطلب الثالث: واقع المصارف الإسلامية في الأردن.

تستند الصيرفة الإسلامية في الأردن الى مصارف ثلاثة منها أردنية محلية وهي ( البنك الإسلامي الأردني: وهو أول مصرف إسلامي تأسس في الأردن بتاريخ 1978/11/28، وتم تسجيله بصفة شركة مساهمة عامة ، وفي عام 2000 وفي هذه السنة تم تغيير القانون والذي يقتضي بفصل المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية فتم تسجيله كمصرف إسلامي)، والبنك العربي الإسلامي الدولي وهو المصرف الإسلامي الثاني في الأردن والذي يمارس عملة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وبدأ في ممارسة أعماله المصرفية عام 1998 وذلك تلبية للطلب المتنامي على الخدمات والمنتجات الإسلامية محلياً وعربياً، وبنك صفوة الإسلامي ( وهو الاسم الجديد لبنك الأردن دبي الإسلامي الذي اعلن عنه في (2017) بالإضافة الى فرع لمصرف عربي إسلامي وهو مصرف الراجحي السعودي، وقد شهدت المصارف الإسلامية الأردنية تطوراً كبيراً خلال السنوات القليلة الماضية وأصبحت أداة فاعلة في

الاقتصاد الأردني، إذ إنَّ حجم الأصول المصرفية الإسلامية في الأردن بنهاية 2017 بلغ 10.9مليار دولار أي حوالي 17% من اجمالي الأصول المصرفية (1) .

يقوم المصرفي الإسلامي الأردني بأعمال وخدمات مصرفية واستثمارية وتمويلية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وكذلك يمتلك المصرف مجموعة من الاعمال يقدم من خلالها خدمات ومنتجات شاملة تتراوح ما بين المرابحة والمشاركة والمضاربة والإجارة المنتهية بالتمليك والبيع بالتقسيط ويتمتع المصرف بسجل أداء ايجابي منذ تأسيسه، ويعمل المصرف على تعميق وتطوير مبادئ الحوكمة المؤسسية وتطوير إدارة المخاطر والاستمرار في تطبيق متطلبات بازل، اذ ان المصرف يوفر الحاكمية المؤسسية أفضل القواعد والنظم والإجراءات التي تعزز الثقة في المصرف وأنشطته المختلفة والمساهمة في تطوير الجهاز المصرفي الأردني وفي التنمية الأردنية (2).

باشر المصرف أعماله برأسمال مدفوع لم يتجاوز المليون دينار من رأس ماله المصرح به البالغ أربعة ملايين دينار وبعد مرور اثنين وأربعين عاماً أصبح رأسماله مائتي مليون دينار أردني، كما أخذ البنك العربي الإسلامي الدولي يظهر نتائج إيجابية على مستوى الأداء المالي وكذلك على مستوى العمليات المصرفية الإسلامية فقد بدأ بممارسة أعماله المصرفية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وذلك لتلبية الطلب المتنامي على الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية محلياً وفي الأسواق العربية والإسلامية ، وقد تأسس كشركة مساهمة عامة بمقتضى قانون الشركات لسنة 1989 وسجلت الشركة في سجل الشركات المساهمة العامة في عام 1997، فقد أصبحت المصارف الإسلامية في الأردن جزءاً مهماً من سوق الوساطة المالية في الأردن لا تقل أهمية عن المصارف التقليدية القائمة ومؤسسات الوساطة المالية الأخرى (3).

أما مصرف صفوة الإسلامي وهو الاسم الجديد لمصرف الأردن دبي الإسلامي الذي بدأ مع شريكه الأردن دبي كابيتال بإجراء مباحثات مع المساهمين في بنك الإنماء الصناعي والحكومة الأردنية في العام 2007 بهدف الحصول على حصة اغلبية بنك الإنماء الصناعي وتحويله وإعادة هيكلته ليصبح مصرفاً تجارياً إسلامياً متكاملًا ومن ثمَّ تمحورت الرؤية المستقبلية لمجموعة المستثمرين حول الاستفادة من الفرصة الكبيرة والطلب المتزايد على منتجات وخدمات الاعمال المصرفية الإسلامية في الأردن من خلال خبرة بنك دبي الإسلامي الواسعة في الاعمال المصرفية الإسلامية، ومن ثمَّ توجت هذه المباحثات

(1) اتحاد المصارف العربية، مركز الوساطة والتحكيم، إدارة الدراسات والبحوث، العدد 451، 2011، ص15.

(2) البنك الإسلامي الاردني، التقرير السنوي الثلاثون، الاردن، 2008، ص 74.

(3) البنك العربي الإسلامي الدولي، التقرير السنوي، الأردن، 2007، ص20.

بتحويل المصرف وإعادة هيكلته ليصبح مصرفاً إسلامياً متكاملًا ومن ثم تم تغيير اسم المصرف الى مصرف صفوة الإسلامي (1) .

وافتح مصرف الراجحي في الأردن في عام 2011 من خلال فرعين كبدائية لعمل المصرف وتم تأسيس مصرف الراجحي في المملكة العربية السعودية عام 1957 ويعد من اكبر المصارف الإسلامية في العالم ويدير أصولاً يبلغ اجمالي قيمتها حوالي 46 مليار دولار امريكي وبرأسمال مدفوع يبلغ 4 مليارات دولار امريكي، ويؤدي المصرف دوراً أساسياً في الجمع بين المتطلبات المصرفية الحديثة للشريعة الإسلامية ، وان مصرف الراجحي- فرع الأردن يحرص على توفير الحلول المالية الإسلامية للمتعاملين بها بما يتلاءم مع احتياجاتهم، كما يقوم بتطبيق الأنظمة والبرامج الالكترونية لتقديم الخدمات المصرفية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

#### جدول (4) المصارف الإسلامية في الأردن

التسلسل	اسم المصرف	رأسمال التأسيسي
1	المصرف الإسلامي الأردني	مئتي مليون دينار
2	المصرف العربي الإسلامي	مئة مليون دينار
3	مصرف صفوة الإسلامي	مئة مليون دينار
4	مصرف الراجحي الإسلامي	مئة مليون دينار

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف الأردنية الإسلامية، مركز إيداع الأوراق المالية، الأردن.

ويوصف القطاع المصرفي الأردني بأنه يتمتع بالمتانة والاستقرار والقدرة العالية على تحمل الصدمات وتخفي الازمات وذلك نتيجة تمتعه بمستويات جيدة وأمنة من السيولة تعد من اعلى النسب في المنطقة العربية، و أن المصارف الإسلامية الأردنية تمتع بالاستقرار المالي الذي يمكنها من مواجهة المخاطر غير المتوقعة أو مواجهة أزمات مالية واقتصادية كتلك التي حدثت في 2008، وما تبعها من إرهابات على الاقتصاد العالمي، ومن ثمّ يتطلب ترسيخ أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية في كل العمليات التي يقوم بها المصرف وكذلك تعزيز ضوابط الرقابة والشفافية<sup>(2)</sup> ، فمن المنطقي أن القطاع المالي المصرفي الإسلامي يجد نفسه أمام حالة من التحدي تتطلب الارتقاء بأداء هذا القطاع وتطوير كفاءته ليوافق أشكال

(1) منير سلمان الحكيم، المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر المتعاملين مع المصارف الإسلامية الاردنية، البلقاء للبحوث والدراسات، المجلد 17، العدد 2، الأردن، 2014، ص 46.  
(2) البنك العربي الإسلامي الدولي، التقرير السنوي، 2020، ص 7.

التحديات كافة التي أصبحت حقيقة واقعة ولا مجال للتقليل من أهميتها أو تجاهلها، والسبيل تعزيز الاستقرار المالي، هو الاستقرار المصرفي الإسلامي، والذي لا بد من مراجعة أدائه بشكل منتظم ومستمر لوضع سياسات تحافظ على الاستقرار المالي الذي يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لهذا القطاع ويحافظ في الوقت نفسه على المكتسبات والمنجزات التي تم تحقيقها، وللوقوف على الاستقرار المالي في القطاع المصرفي بشقيه التقليدي والإسلامي ، فقد نعتد على بعض المؤشرات التي نستدل من خلالها على القطاع المصرفي وكفاية استقراره المالي على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة منها كفاية رأس المال والنسبة المحددة ب 10.5% حسب مقررات بازل 3 وكذلك نوعية الأصول والسيولة ثم الربحية، وكذلك هناك بعض العوامل الخارجية التي تساهم في التأثير على الاستقرار المالي مثل المنظومة القانونية والتشريعية وهي غالباً ما تتسم بالتفاوت من بلد لآخر فكلما كانت هذه المنظومة متفهمة لخصوصية المصارف الإسلامية تمكنت المصارف الإسلامية من تأدية اعمالها بشكل يساعدها على المنافسة مع المصارف التقليدية ومن ثم تمكنا من العمل على تعزيز الاستقرار المالي.

استطاعت المصارف الإسلامية الأردنية أن تتجاوز الازمات المالية ومنها الأزمة المالية العالمية عام 2008 وتأثيراتها السلبية على الاقتصاد الوطني واقتصادات المنطقة، وقد حققت إنجازات كثيرة على مدار السنوات من ممارسة المصرف لإعماله، وخلال عام 2020 واجه العالم اجمع الازمة الناتجة عن جائحة فايروس كورونا (كوفيد 19) وما نتج عنها من اثار سلبية طالت جميع دول العالم وجميع القطاعات الاقتصادية، الا أن المصارف الإسلامية الأردنية استطاعت أن تتجاوزها من خلال العمل على تطبيق الاستراتيجيات التي وضعتها مجالس المصارف الإسلامية الأردنية واستطاعت تخطي الصعوبات والعقبات الناتجة عن الازمات والجائحة مرتكزاً على تطبيقات الحوكمة الرشيدة وكذلك امتلاكهم الموظفين المؤهلين على اعلى مستوى مستعنيين بالتقنيات والأنظمة الحديثة للارتقاء بالخدمات والمنتجات الى مستويات عالية من الجودة وكذلك الدور الاجتماعي في خدمة المجتمع (1) .

(1) التقارير المالية السنوية للمصارف الإسلامية الاردنية للسنوات 2008-2020، صفحات متفرقة.



## المطلب الرابع: تحليل مؤشرات أداء المصارف الإسلامية في الأردن للمدة (2007-2021).

مارست الصدمات الاقتصادية المتعددة تأثيرها على الأداء المالي للمصارف الإسلامية وبشكل يتفاوت من تجربة لأخرى وبحسب مجموعة من العوامل والوقائع التي ترافق الصدمة المتعددة، وكذلك الواقع المؤسسي ومؤشرات الأداء والإمكانات المتعلقة بالمصارف الإسلامية.

في هذا المبحث سنحاول تحليل مؤشرات أداء المصارف الإسلامية وبيان مدى تأثير الصدمات المتعددة على المؤشرات الأساسية لهذه المصارف في بلدان العينة ومن خلال التركيز على أبرز المصارف الإسلامية التي تمثل النسبة الأكبر من الأداء المالي للمصارف الإسلامية في الأردن.

### أولاً: تجربة الأردن (المصارف الأردنية عينة البحث):

فقد تم اختيار دولة الأردن وذلك نتيجة لتوفر المعطيات الكافية لتطبيق كيفية مواجهة الصدمات وقياس مخاطر التركيز الائتماني، وكون أن تجربة الأردن تعد من التجارب الناجحة في مجال مواجهة الصدمات والتصدي لها، حيث أن المصارف الإسلامية الأردنية تستخدم اختبارات السيولة والربحية وكفاية رأس المال ومؤشرات المديونية لتقييم وضعها المالي ضمن سيناريوهات شديدة لكنها ممكنة الحدوث، ومن ثم فإن النتائج المتوصل إليها يتم استخدامها في تحديد رأس المال والسيولة الواجب الاحتفاظ بها من قبل هذه المصارف، وهذا حتى تكون قادرة على تحمل الصدمات المالية والاقتصادية والمخاطر المرتفعة.

من خلال بيانات الجدول (5) تمكن تحليل البيانات باستخدام مؤشرات تقييم أداء المصارف الأردنية الإسلامية وأجراء الموازنة ومؤشرات الربحية ومؤشرات النشاط ومؤشرات السوق للمصارف الإسلامية الأردنية وهي (المصرف الإسلامي الأردني، المصرف العربي الإسلامي الدولي، مصرف صفوة الإسلامي)، وكالتالي.

1- مؤشر السيولة النقدية: ويمكن ابراز نسب السيولة النقدية للمصارف الإسلامية الأردنية ونحصل عليها من خلال قسمة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة وتوضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول (5): تحليل مؤشر السيولة النقدية للمصارف الإسلامية الأردنية عينة البحث للمدة  
(2021-2007) %

المتوسط الكلي	مصرف صفوة الإسلامي	المصرف العربي الإسلامي الدولي	المصرف الإسلامي الأردني	السنة
	0.12	0.44	0.38	2007
	0.56	0.41	0.44	2008
	0.40	0.27	0.46	2009
	0.43	0.26	0.49	2010
	0.19	0.18	0.51	2011
	0.18	0.16	0.27	2012
	0.32	0.19	0.32	2013
	0.29	0.45	0.35	2014
	0.37	0.46	0.28	2015
	0.28	0.39	0.32	2016
	0.16	0.35	0.33	2017
	0.14	0.32	0.27	2018
	0.22	0.36	0.26	2019
	0.23	0.37	0.21	2020
	0.18	0.37	0.21	2021
0.313	0.27	0.33	0.34	المتوسط العام

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية والمالية للمصارف الإسلامية الأردنية عينة الدراسة -بورصة عمان للمدة (2021-2007).

نلاحظ من الجدول أعلاه ، والذي يوضح نسب مؤشر السيولة، بأن المتوسط الكلي للسيولة للمصارف الإسلامية الأردنية عينة البحث بلغ ( 0.313 ) ، وأن هناك مصرفيين من اصل ثلاثة مصارف سجلا اعلى من المتوسط العام للمصارف الإسلامية الأردنية عينة الدراسة، وهو المصرف الأردني الإسلامي والمصرف العربي الدولي الاسلامي، ان ارتفاع هذه النسب يدل على قدرة المصرف على تأدية واجباته المالية في موعدها، إلا أن ذلك ينعكس سلباً على تحقيق الأرباح وذلك لعدم استخدام هذه الأموال السائلة في استثمارات يمكن أن تدر على المصرف عوائد مالية، نلاحظ من خلال الجدول تذبذباً واضحاً ارتفاعاً وانخفاضاً في مؤشر السيولة، أظهرت النتائج في الجدول (5) أنه اعلى نسبة للسيولة النقدية بالنسبة للمصرف الأردني الإسلامي في عام 2011 بلغت(0.51) اما ثاني نسبة عام 2010 وبلغت(0.49) وفي عام 2009 بلغت النسبة(0.46) وبدأت النسبة تنخفض في السنوات الباقية، أما المصرف العربي الإسلامي الدولي فقد بلغت أعلى نسبة بالنسبة له عام 2015 وبلغت (0.46).

في حين شهدت الاخرى ارتفاعاً وانخفاضاً، أما بالنسبة لمصرف الصفوة الإسلامي فقد بلغت اعلى نسبة له في عام 2010 وبلغت (0.43) اما بقية السنوات شهدت تذبذباً واضحاً، وأن تفسير ارتفاع متوسط

السيولة لدى المصارف الإسلامية عينة الدراسة يعود الى عدة أسباب ومنها تخوف المصارف الإسلامية من السحوبات المفاجئة، حيث لا تستطيع المصارف الإسلامية تلبية السحوبات المفاجئة، أذ نلاحظ أن المصارف الإسلامية الأردنية استطاعت أن تواجه المخاطر غير المتوقعة ومواجهه الازمات المالية والاقتصادية مثل التي حدثت في عام 2008 وما تبعها من إرهابات على الاقتصاد العالمي وذلك لامتلاكها الآليات والمعايير التي تمكنها من ذلك، يتمتع القطاع المصرفي الأردني بمؤشرات متانة تدل على قدرته على تحمل الصدمات على أنواعها وذلك بسبب حيازته على مستويات مرتفعة من رأس المال ، وكذلك يتمتع بالاستقرار والقدرة العالية على تحمل الصدمات وتخطي الازمات نتيجة تمتعه بمستويات جيدة وأمنة من السيولة اذ تعد من اعلى النسب في المنطقة العربية.

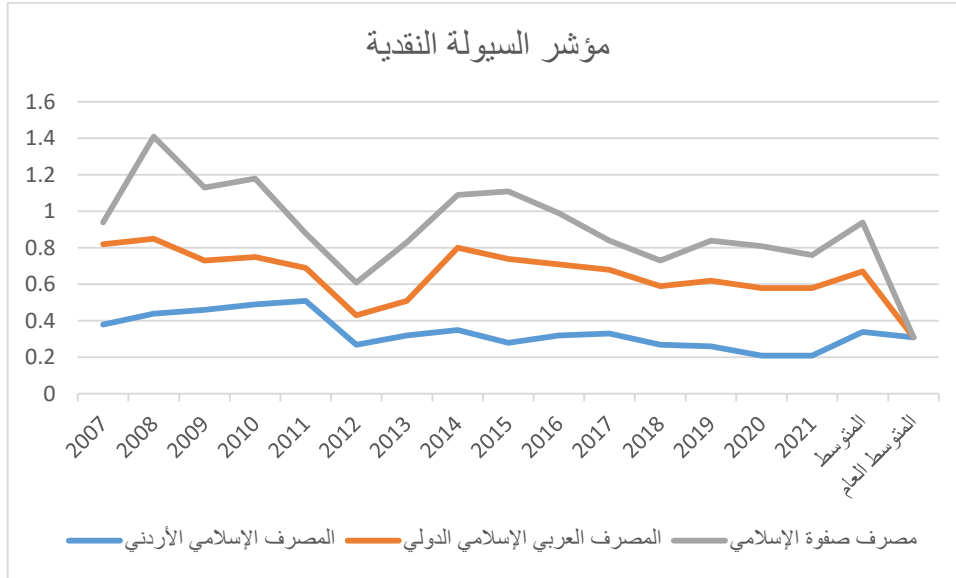
شهدت المصارف الإسلامية الأردنية تطوراً كبيراً خلال السنوات القليلة الماضية وأصبحت أداة فاعلة في الاقتصاد الوطني، اذ تشير التذبذبات في نسب مؤشر السيولة الى الحالة الاقتصادية والسياسية للبلد ونلاحظ ارتفاعات وانخفاضات في نسبة المؤشر خلال مدة البحث وذلك بسبب التخوف الكبير في الساحة المالية خلال هذه السنوات، او بسبب حالة التحولات الاقتصادية والسياسية مما انعكس في تقليل حجم الإقراض وتفضيل السيولة بالنسبة للمصارف الإسلامية الأردنية<sup>(1)</sup>، وبقي الوضع على هذه الحالة متمسكاً بالارتفاع والانخفاض بنسبة المؤشر تبعاً للحالة الاقتصادية والسياسية للبلد، وبالرغم من الازمات والصدمات الاقتصادية والمالية العالمية التي أدت الى تباطؤ النمو الاقتصادي وانخفاض العائد وانهيار المصارف الكبرى، إلا أن المصارف الإسلامية الأردنية لم تتأثر كثيراً، اذ أنها استطاعت الحفاظ على استقرارها المالي والأداء في ظل الأزمات والصدمات التي نتجت عنها وذلك بسبب المقومات التي تمتلكها طبيعة المصارف الإسلامية التي تعطيها القدرة على مواجهة الازمات والصدمات، وكانت نشطة لعملية الإصلاح الجذري وتطور الوعي وبالتالي حققت إنجازات مهمة، وبالرغم من الازمة المالية العالمية في عام 2008، ألا ان المصارف الإسلامية الأردنية لم تتأثر واستطاعت إدارة موجوداتها بصورة فعالة، وكذلك بالنسبة لجائحة كورونا عام 2019 اذ انها لم تتأثر بصدمة الجائحة، ونلاحظ من الجدول أن نسب السيولة تتسم بالارتفاع والانخفاض وتؤكد نسب مؤشر السيولة على سلامة ومتانة القطاع المصرفي الإسلامي الأردني وقدرته على تحمل الصدمات .

ويتمتع كذلك هذا القطاع بمستويات جيدة من السيولة، اذ ادت المصارف الإسلامية الأردنية في السنوات الأخيرة القليلة الماضية دوراً بارزاً في الاقتصاد الاردني، ونلاحظ أن نسبة السيولة في المصارف الأردنية الإسلامية لم تتأثر بالأزمات المالية والصدمات الاقتصادية وهذا ما يكشفه الجدول أعلاه فبعد

(1) البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، 2014، ص24.

ازمة 2008 بقيت النسب مرتفعة وكذلك بعد صدمة أسعار النفط والإرهاب والربيع العربي اذ نلاحظ ان النسب ارتفعت في 2015، وكذلك في عام 2021 لم تتأثر.

شكل (11) مؤشر السيولة النقدية للمصارف الإسلامية الأردنية للمدة (2007-2021).



الشكل: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (5).

2- مؤشرات الربحية: تعد هذه النسب من المؤشرات الأساسية التي تقيس كفاءة المصرف في تحقيق هدفه الأساسي المتمثل بتحقيق أكبر عائد ممكن مع ضمان السيولة وسلامة المركز المالي، ومن خلال استطلاع ادبيات الدراسة يمكن تحليل.

أ- مؤشرات الربحية للمصارف الإسلامية الأردنية قبل الصدمة وبعد الصدمة (المصرف الإسلامي الأردني، المصرف العربي الإسلامي الدولي، مصرف صفوة الإسلامي) للمدة (2007-2021).

**جدول (6) تحليل مؤشرات الربحية للمصرف العربي الدولي الإسلامي للمدة (2007-2021). %**

السنة	معدل العائد على اجمالي الموجودات	معدل العائد على حق الملكية	صافي الأرباح الى اجمالي الإيرادات	معدل العائد على اجمالي الودائع
2007	1.83	14.67	45.89	1.84
2008	0.71	8.36	33.32	0.97
2009	0.25	2.21	16.65	0.33
2010	0.64	8.02	29.76	0.78
2011	0.94	11.81	34.99	0.94
2012	0.98	11.44	28.16	0.97
2013	1.17	11.39	31.78	1.13
2014	0.85	13.46	29.89	0.88
2015	0.92	10.24	36.19	1.58
2016	1.17	14.77	36.11	1.62
2017	1.4	14.49	36.83	1.48
2018	1.48	16.45	33.87	1.59
2019	1.49	16.05	32.84	1.17
2020	1.2	12.44	30.36	7.48
2021	1.2	12.65	32.54	5.37
المتوسط العام	1.17	11.89	32.58	1.88

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف العربي الإسلامي-بورصة عمان للمدة (2007-2021).

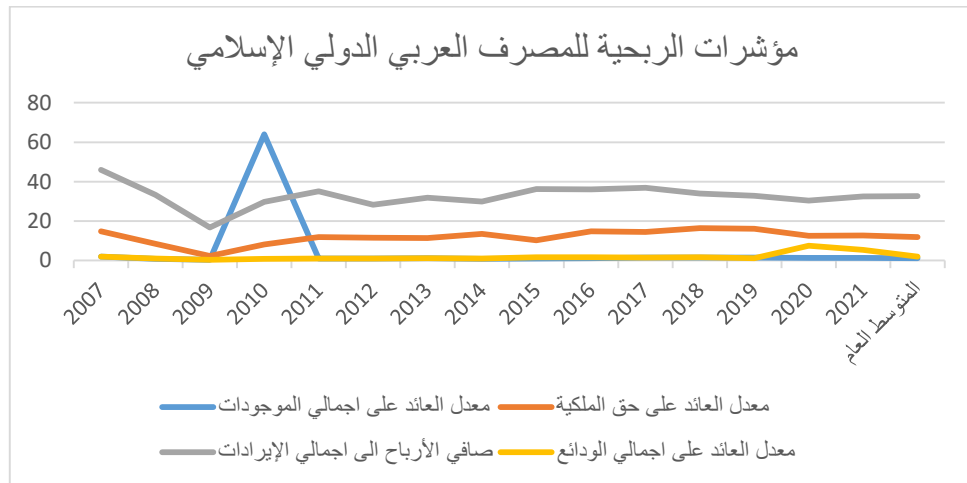
نلاحظ من الجدول (6) والذي يوضح لنا نسبة العائد الى الموجودات للمصرف العربي الدولي الإسلامي والذي بلغ المتوسط العام له (1.17%) وهذا يعني قدرة المصرف العربي الإسلامي على استغلال موجوداته، وأن هذا النسبة تقيس مدى ربحية المصرف نسبة الى اجمالي موجوداته أي تعبر عن مدى كفاءة إدارة المصرف في استخدام الأصول لتحقيق الأرباح، وأن اعلى نسبة في مؤشر العائد على الموجودات للمصرف العربي الإسلامية بلغت (1.83) في عام 2007 وشهدت المؤشرات تذبذبات بالارتفاع والانخفاض في النسب وذلك يعود الى الأوضاع الاقتصادية والسياسية للأردن<sup>(1)</sup>، ونلاحظ أنه لم يتأثر كثيرا بأزمة 2008 وكذلك بعد جائحة كورونا إذ بقي المصرف محافظاً على مركزه المالي، وتشير هذه النسبة الى قدرة المصرف العربي الدولي الإسلامي على تحقيق الأرباح عبر استثمار موجوداته، ونلاحظ تأثير الازمة المالية العالمية 2008 على مجمل العمل المصرفي في الأردن وخصوصا المصارف الإسلامية والذي انخفض بشكل كبير في عام 2008 الا انه عاد ليتعافى بعد عام

(1) المصرف العربي الإسلامي، بورصة عمان، التقرير السنوي، 2017، ص36.

2012، أما المتوسط العام لمعدل العائد على حق الملكية فقد بلغ (11.89%) وهي من نسب الربحية والتي تقيس ما حققه كل دينار مستثمر من أرباح لأصحابه، أي العائد المتوقع من استثماراتهم في المصرف فكلما كانت النسبة اعلى كانت ربحية المصرف افضل بالنسبة لمالكي هذا المصرف وهو ما يوضحه الجدول (6) وأن النسبة (11.89%) تدل على أن المساهمين في المصرف يحققون نسبة عوائد عالية، وأن اعلى نسبة بالنسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية فقد بلغت (16.65) في عام 2018 ، وهي اعلى من المتوسط العام بالنسبة للمؤشر، اما بعد الجائحة لم تتأثر كثيرا فقد بقيت محافظة على النسب .

وبلغت (12.45) في عام 2020، أن ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية للمصرف العربي الدولي الإسلامي وتحقيق عائد افضل للمساهمين من خلال استثماراتهم في الأسهم العائدة لهذا المصرف، وتطورت هذه النسبة خلال السنوات الأخيرة اذ نجد أنها شهدت ارتفاعا ملحوظا خلال عامي 2016-2021، اما المتوسط العام لصافي الأرباح الى اجمالي الإيرادات فقد بلغ (32.58%) اذا تدل هذه النسبة المرتفعة الى كفاءة الأداء المالي للمصرف العربي الدولي الإسلامي، وأن اعلى نسبة كانت (45.89) في عام 2019، أما المتوسط العام لمعدل العائد على الودائع بلغ (1.88%) ويعد هذا المصرف كفاءة في جمع الودائع وتحويلها الى استثمارات مربحة وكذلك يشهد المصرف تذبذبا واضحا خلال مدة الدراسة ويرجع الى التأثير بالأزمة المالية العالمية عام 2008.

#### شكل (12) مؤشرات الربحية للمصرف العربي الدولي الإسلامي للمدة (2007-2021).



الشكل: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (6).

ب -تحليل مؤشرات الربحية للمصرف الأردني الإسلامي للمدة(2007-2021).

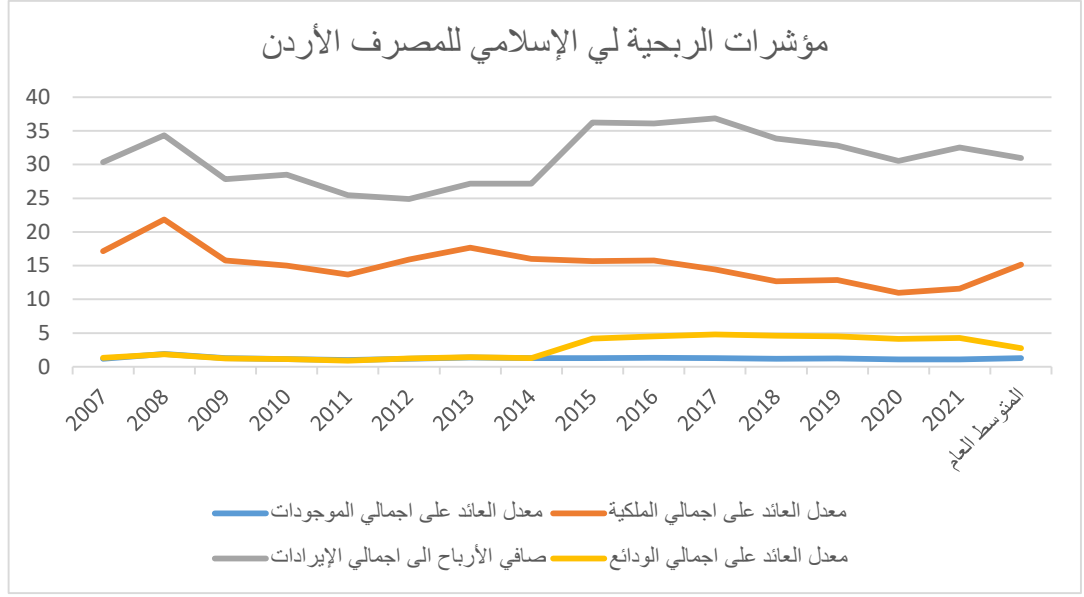
جدول (7) تحليل مؤشرات الربحية للمصرف الأردني الإسلامي للمدة(2007-2021)  
%

السنة	معدل العائد على اجمالي الموجودات	معدل العائد على اجمالي الملكية	صافي الأرباح الى اجمالي الإيرادات	معدل العائد على اجمالي الودائع
2007	1.18	17.15	30.34	1.32
2008	1.9	21.83	34.35	1.87
2009	1.28	15.77	27.85	1.25
2010	1.12	15.03	28.51	1.12
2011	0.98	13.69	25.46	0.9
2012	1.21	15.93	24.87	1.23
2013	1.37	17.66	27.15	1.43
2014	1.27	15.99	27.18	1.3
2015	1.28	15.66	36.23	4.19
2016	1.32	15.76	36.11	4.50
2017	1.29	14.44	36.84	4.80
2018	1.2	12.66	33.87	4.63
2019	1.22	12.89	32.84	4.51
2020	1.08	10.99	30.54	4.12
2021	1.11	11.59	32.54	4.28
المتوسط العام	1.26	15.14	30.97	2.76

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف الأردني الإسلامي للمدة(2007-2021).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المتوسط العام لمعدل العائد على اجمالي الموجودات للمصرف الأردني الإسلامي بلغ(1.26%) وأن اعلى نسبة للمعدل في عام 2013 والذي بلغ المعدل (1.37%) وهو اعلى من المتوسط العام للمؤشر، وشهد المعدل ارتفاعات وانخفاضات وذلك تبعا للظروف الاقتصادية والسياسية للبلد، أما معدل العائد على حق الملكية فقد بلغ المتوسط العام له (15.14%) وأن اعلى نسبة له كانت في عام 2008 وقد بلغت نسبة المؤشر(21.83%) ، أما معدل صافي الأرباح الى اجمالي الإيرادات فقد بلغ المتوسط العام(30.97%) أما اعلى نسبة له كانت في عام 2017 وبلغت(36.84%) ، أما المتوسط العام لمعدل العائد على اجمالي الودائع فقد بلغت النسبة(2.76%) وكانت اعلى نسبة له في عام2017 وبلغت(4.80%)، ومن خلال تطور اعمال المصرف الأردني الإسلامي يلاحظ أن معظم مؤشرات المصرف كانت في ارتفاع مستمر خلال مدة البحث وعلى وجه الخصوص المدة الممتدة بين (2007-2021)، ويرجع ذلك الى تحسن الوضع الاقتصادي الأردني في هذه المدة متجاوزا بذلك الأزمات المتعددة مثل ازمة 2008 وكذلك الربيع العربي وجائحة كورونا.

شكل (13) مؤشرات الربحية للمصرف الأردني الإسلامي للمدة (2007-2021).



الشكل: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (7).



ج-تحليل مؤشرات الربحية لمصرف صفوة الإسلامي للمدة (2009-2021).

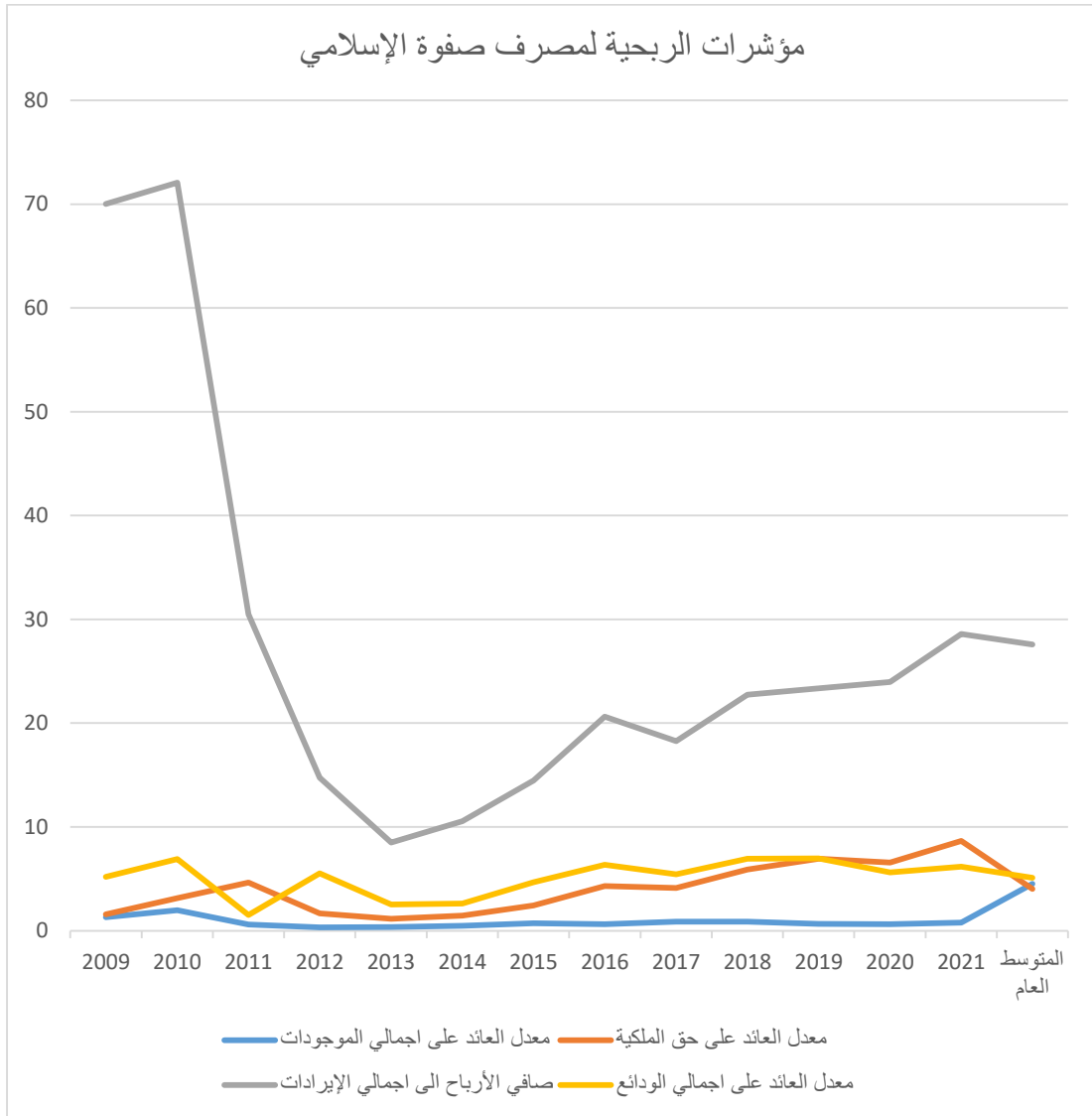
جدول (8) تحليل مؤشرات الربحية لمصرف صفوة الإسلامي للمدة (2009-2021). %

السنة	معدل العائد على اجمالي الموجودات	معدل العائد على حق الملكية	صافي الأرباح الى اجمالي الإيرادات	معدل العائد على اجمالي الودائع
2009	1.31	1.58	70.01	5.20
2010	1.99	3.15	72.08	6.92
2011	0.61	4.65	30.48	1.52
2012	0.31	1.68	14.74	5.52
2013	0.36	1.14	8.49	2.52
2014	0.49	1.47	10.55	2.63
2015	0.73	2.45	14.48	4.68
2016	0.62	4.30	20.63	6.36
2017	0.87	4.13	18.26	5.45
2018	0.89	5.91	22.74	6.95
2019	0.65	6.93	23.36	6.97
2020	0.63	6.58	23.98	5.61
2021	0.77	8.64	28.58	6.16
المتوسط العام	4.52	4.04	27.57	5.11

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف صفوة الإسلامي للمدة (2009-2021).

من خلال الجدول (8) والذي يوضح لنا نسبة العائد الى الموجودات، حيث بلغ المتوسط العام لمعدل العائد الى اجمالي الموجودات (4.52%) وأن اعلى نسبة له كانت في عام 2010 وبلغ المعدل (1.99%)، أما المتوسط العام لمعدل العائد الى حقوق الملكية وبلغ (27.57%) وبلغ اعلى معدل له في عام 2021 وبلغ المعدل (8.64%)، أما المتوسط العام لمعدل صافي الأرباح الى اجمالي الإيرادات فقد بلغ (6.95%) وان اعلى نسبة له كانت في عام 2010 وبلغت النسبة (72.08%)، أما المتوسط العام لمعدل العائد على اجمالي الودائع فقد بلغ (5.11%) وان اعلى نسبة له بلغت (6.97%) في عام 2019، وتم ملاحظة تطور هذه المؤشرات خلال مدة البحث وتبين أن مؤشرات الربحية للنشاط المصرفي لمصرف صفوة الإسلامي قد شهد هو الاخر تذبذباً في مديات ارتفاعه وانخفاضه، فقد حقق إنجازات لافتة للنظر حيث ان هذه المؤشرات تشير الى الارتفاع والى الصعود سواء كان ذلك في الإيرادات ام في الأرباح ام في حقوق المساهمين وما شابه ذلك.

الشكل (14) مؤشرات الربحية لمصرف صفوة الإسلامي للمدة (2009-2021).



الشكل: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (8).

### 3- مؤشرات السوق:

وسيتّم تناول فيه: -

أ- تحليل مؤشرات السوق للمصارف الأردنية الإسلامية عينة البحث (المصرف الأردني الإسلامي، المصرف العربي الإسلامي الدولي، مصرف صفوة الإسلامي) للمدة (2007-2021).

#### جدول (9) تحليل مؤشرات السوق للمصرف الأردني الإسلامي للمدة (2007-2021).

%

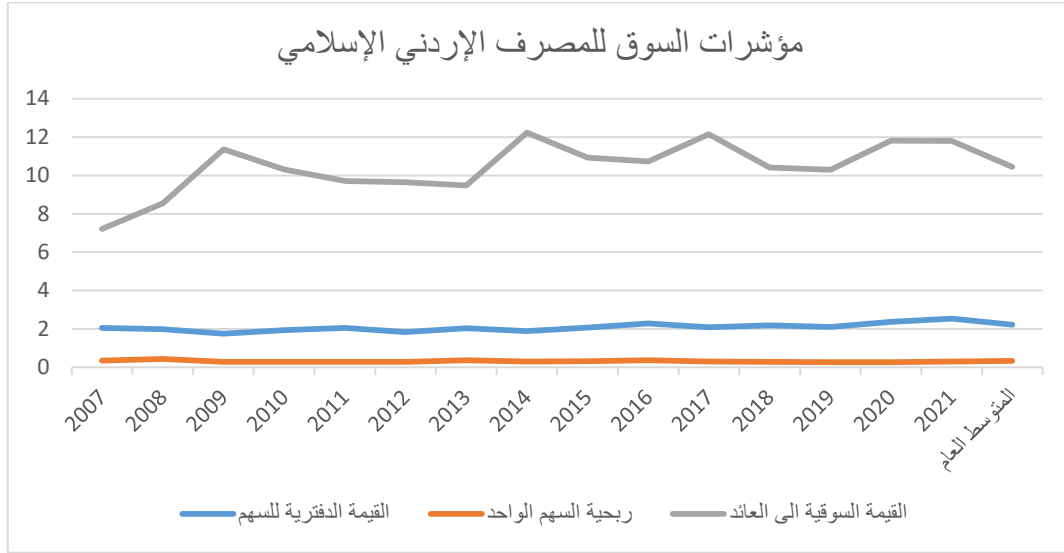
السنوات	القيمة الدفترية للسهم	ربحية السهم الواحد	القيمة السوقية الى العائد
2007	2.05	0.35	7.20
2008	1.98	0.43	8.55
2009	1.76	0.28	11.37
2010	1.93	0.29	10.31
2011	2.06	0.28	9.71
2012	1.83	0.29	9.64
2013	2.04	0.36	9.48
2014	1.88	0.30	12.23
2015	2.07	0.32	10.93
2016	2.28	0.36	10.72
2017	2.08	0.30	12.14
2018	2.18	0.28	10.41
2019	2.10	0.27	10.3
2020	2.37	0.26	11.82
2021	2.54	0.30	11.79
المتوسط العام	2.22	0.33	10.44

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف الأردني الإسلامي للمدة (2007-2021).

نلاحظ من خلال الجدول (9) والذي يوضح مؤشرات السوق للمصرف الأردني الإسلامي، من خلال توضيح نسبة القيمة الدفترية للسهم ، اذ بلغ متوسط القيمة الدفترية للسهم (2.22%) وتعبر هذه النسبة عن مدى سيولة السهم حيث سيولة السهم توفر فرص أوسع للشراء والبيع وتزيد من الجاذبية الاستثمارية في السهم، ويعد من أحد اهم مؤشرات المفاضلة بين الأسهم في السوق المالي ، وتقيس حصة السهم من الأرباح نتيجة لتوظيف الموارد الاقتصادية للمصرف وعند زيادة النسبة دل ذلك على

أداء افضل، اما المتوسط العام لمعدل القيمة السوقية الى العائد فقد بلغ (10.44%)، وتدل هذه النسبة وهي من مجموعة نسب السوق على مدى قوة السهم في السوق المالي، وكلما زادت هذه النسبة كان أداء المصرف في السوق افضل.

شكل بياني(15) مؤشرات السوق للمصرف الأردني الإسلامي للمدة(2021-2007).



الشكل: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (9).

ب- تحليل مؤشرات السوق للمصرف العربي الإسلامي الدولي الأردني  
للمدة (2021-2007).

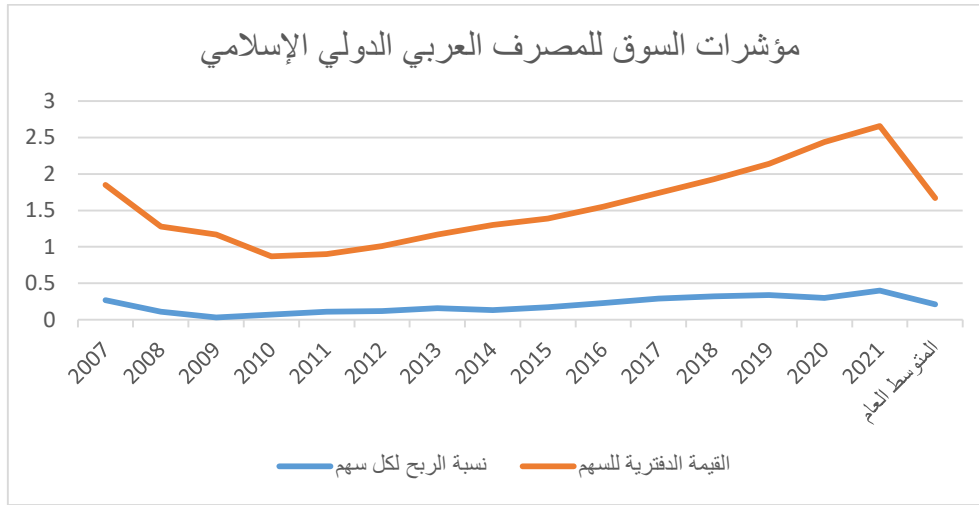
جدول (10) تحليل مؤشرات السوق للمصرف العربي الإسلامي الدولي الأردني للمدة  
% (2021-2007).

السنوات	نسبة الربح لكل سهم	القيمة الدفترية للسهم
2007	0.27	1.85
2008	0.11	1.28
2009	0.03	1.17
2010	0.07	0.87
2011	0.11	0.90
2012	0.12	1.01
2013	0.16	1.17
2014	0.13	1.30
2015	0.17	1.39
2016	0.23	1.55
2017	0.29	1.74
2018	0.32	1.93
2019	0.34	2.14
2020	0.3	2.44
2021	0.4	2.66
المتوسط العام	0.21	1.67

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف العربي الإسلامي الدولي  
للمدة (2021-2007).

ويبين الجدول علاقة الارتباط بين نسب السوق والأداء المصرفي لمصرف العربي الدولي الإسلامي  
للمدة (2021-2007)، نلاحظ من خلال الجدول (10) أن المتوسط العام لمعدل ربحية السهم بلغ  
(0.21%) وأن اعلى نسبة للمعدل كانت في عام 2019 وبلغت النسبة (0.34%)، وأن المتوسط العام  
للقيمة الدفترية للسهم للمصرف الأردني الإسلامي بلغت (1.67%) وأن اعلى نسبة له بلغت (2.66%)  
في عام 2021.

شكل بياني(16) مؤشرات السوق للمصرف العربي الدولي الإسلامي للمدة(2021-2007).



الشكل: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول(10).

ج-تحليل مؤشرات السوق لمصرف صفوة الإسلامي للمدة(2021-2007).

جدول (11) تحليل مؤشرات السوق لمصرف صفوة الإسلامي للمدة(2021-2007).

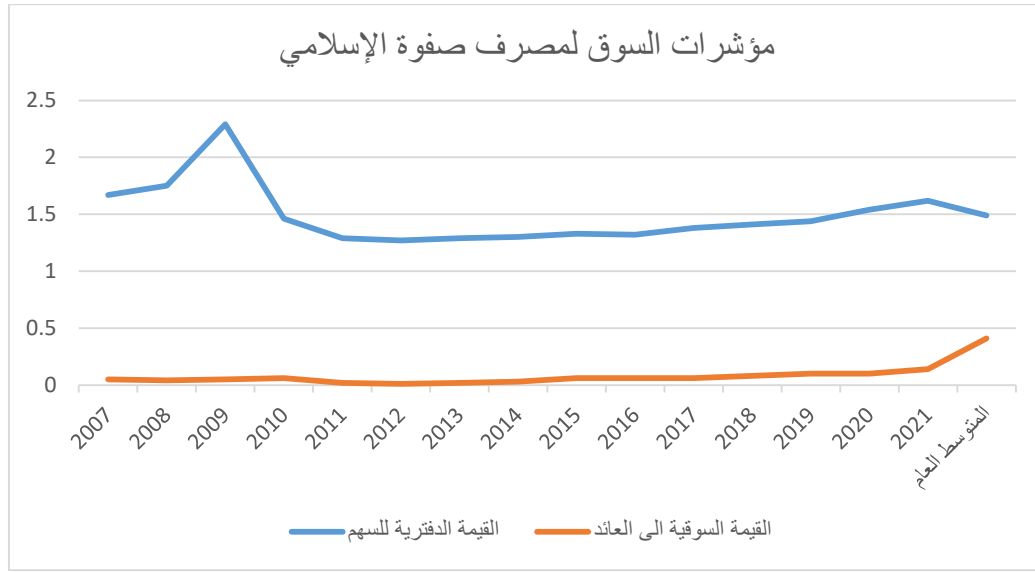
%

السنوات	القيمة الدفترية للسهم	القيمة السوقية الى العائد	نسبة الربح لكل سهم
2007	1.67	0.05	0.22
2008	1.75	0.04	0.12
2009	2.29	0.05	0.03
2010	1.46	0.06	0.04
2011	1.29	0.02	0.06
2012	1.27	0.01	0.02
2013	1.29	0.02	0.01
2014	1.30	0.03	0.01
2015	1.33	0.06	0.03
2016	1.32	0.06	0.05
2017	1.38	0.06	0.05
2018	1.41	0.08	0.08
2019	1.44	0.1	0.10
2020	1.54	0.1	0.10
2021	1.62	0.14	0.14
المتوسط العام	1.49	0.41	0.11

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف صفوة الإسلامي للمدة(2007-2021).

نلاحظ من خلال الجدول (11) أن المتوسط العام لمعدل القيمة الدفترية للسهم بلغت (1.49%)، أما المتوسط العام لمعدل القيمة السوقية الى العائد بلغ (0.41%)، والمتوسط العام لمعدل ربحية السهم بلغ (0.11%)، وأن المصارف الأردنية الإسلامية، على الرغم من مواجهتها لأزمات متعددة مثل الازمة المالية عام 2008 وأزمة الربيع العربي وكذلك صدمة الجائحة، لكنها بقيت تتمتع بممارسة أداء جيد وهو ما ينعكس على وضعها في السوق المالي.

شكل بياني(17) مؤشرات السوق لمصرف صفوة الإسلامي للمدة (2021-2007).



الشكل: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (11).

ثانياً: كيفية مواجهة الصدمات في المصارف الإسلامية عينة الدراسة (الأردن).

خلال هذا البحث سوف يتم عرض المؤشرات كما هي مطبقة في المصارف الإسلامية الأردنية، بناءً على المعطيات المتحصل عليها ضمن تقارير المصارف الإسلامية الأردنية عينة البحث وكذلك تقارير الاستقرار المالي الأردني، تم اجراء الاختبارات (كفاية رأس المال، مؤشر الرافعة المالية، مؤشر المديونية والديون المتعثرة).

### 1- كفاية رأس المال

يلخص الجدول (12) نسبة كفاية رأس المال الإجمالي (المساوي لرأس المال الأساسي) حسب التقارير السنوية للمصارف الإسلامية الأردنية عينة الدراسة (المصرف الأردني الإسلامي، المصرف العربي الدولي الإسلامي، ومصرف صفوة الإسلامي)، في الأردن للمدة الممتدة من (2007-2021) ويتم اتباع متطلبات بازل 3 وتعليمات البنك المركزي الأردني عند احتسابها وبالذات التي تم تكييفها وفق مجلس

الخدمات المالية الإسلامية والنسبة المحددة من قبل بازل 1 و2 و3، 8% أما النسبة من قبل البنك المركزي الأردني 12%.

من خلال بيانات الجدول يمكن تحليل نسبة كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية الأردنية للمدة (2007-2021).

### جدول (12) نسبة كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية الأردنية للمدة (2007-2021).

%

السنة	المصرف الأردني الاسلامي	المصرف العربي الدولي الاسلامي	مصرف صفوة الإسلامي
2007	13.38	20.90	70
2008	13.73	19.42	173.26
2009	14.47	21.70	70.23
2010	21.59	31.34	79.85
2011	24.48	22.84	50.76
2012	19.56	25.19	43.32
2013	18.5	17.98	44.78
2014	20.95	17.91	44.31
2015	21.11	17.59	47.27
2016	22.02	16.21	41.21
2017	23	16.5	30.89
2018	22.78	18.90	25.52
2019	24.33	20.38	19.36
2020	23.74	22.45	19.65
2021	23.01	20.51	18.21
المتوسط العام	20.44	20.65	51.91

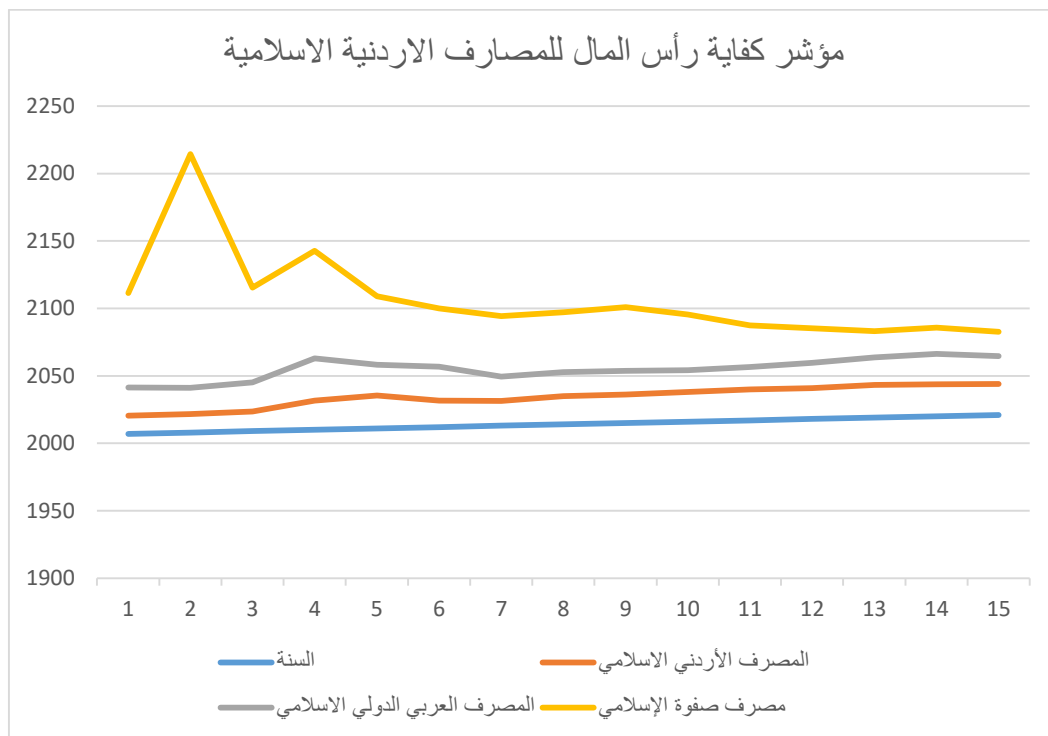
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف الأردنية الإسلامية عينة البحث للمدة (2007-2021).

ومن النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن نسب كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية الأردنية عينة البحث اكبر من نسب بازل 1 و2 و3 المعدل المقترح من قبل البنك المركزي الأردني، وهذا ما يجعل المصارف الأردنية الإسلامية الثلاثة يحققون الهامش المطلوب من الأمان، ويؤشر على الأداء الجيد لأداره المخاطر في جميع المصارف عينة البحث، حيث أن جميع المخاطر جزء لا يتجزأ من عملية اتخاذ القرار، ومن خلال تتبع النسب الخاصة بكفاية رأس المال لجميع المصارف خلال مدة البحث ان النسب مرتفعة عن النسبة المحددة من قبل لجنة بازل والبنك المركزي الأردني ، حتى في مدة الازمة المالية العالمية تمكنا من تجاوز تلك الازمة وكذلك جائحة كورونا في عام 2021 وكذلك خلال الربيع العربي عام 2014، وهذا يعزز دور المصارف الإسلامية في تعبئة الموارد.



فقد كشف التحليل أن المتوسط العام لمعدل نسبة كفاية رأس المال للقطاع المصرفي الإسلامي الأردني بالنسبة للمصرف الأردني الإسلامي بلغت النسبة 20.44% والمصرف العربي الدولي الإسلامي بلغت النسبة 20.65% وان مصرف صفوة الإسلامي بلغت النسبة 51.19% وهي نسب مرتفعة تعكس قدرة وكفاءة الجهاز المصرفي الإسلامي الأردني ، كما انها اعلى من النسبة المحددة من قبل لجنة بازل والنسبة المحددة من قبل البنك المركزي الأردني والبالغة (12%)، كما يظهر من نتائج الجدول أعلاه أن مؤشر كفاية رأس المال تختلف من مصرف لأخر من المصارف المدروسة عينة البحث، ومن خلال الجدول اعلاه نلاحظ سعي المصارف عينة البحث جاهدة للالتزام بمعيار كفاءة رأس المال ونلاحظ أن اعلى نسبة لكفاية رأس المال كانت في مصرف صفوة الإسلامي عام 2008 وبلغت النسبة 173.26% أما ادنى نسبة كانت في المصرف الأردني الإسلامي عام 2007 وبلغت 13.38 وهي اعلى من النسبة المحددة من قبل البنك المركزي الأردني وكذلك المحددة من قبل لجنة بازل، ويعد مؤشر كفاية رأس المال أحد مؤشرات الاستقرار المالي.

شكل(18) مؤشر كفاية رأس المال للمصارف الأردنية الإسلامية للمدة (2007-2021).



الشكل: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (12).

## 2- مؤشر الرافعة المالية

من خلال بيانات الجدول (13) يمكن تحليل نسبة مؤشر الرافعة المالية للمصارف الأردنية الإسلامية للمدة (2009-2021).

جدول (13) مؤشر الرافعة المالية للمصارف الأردنية الإسلامية للمدة (2009-2021).

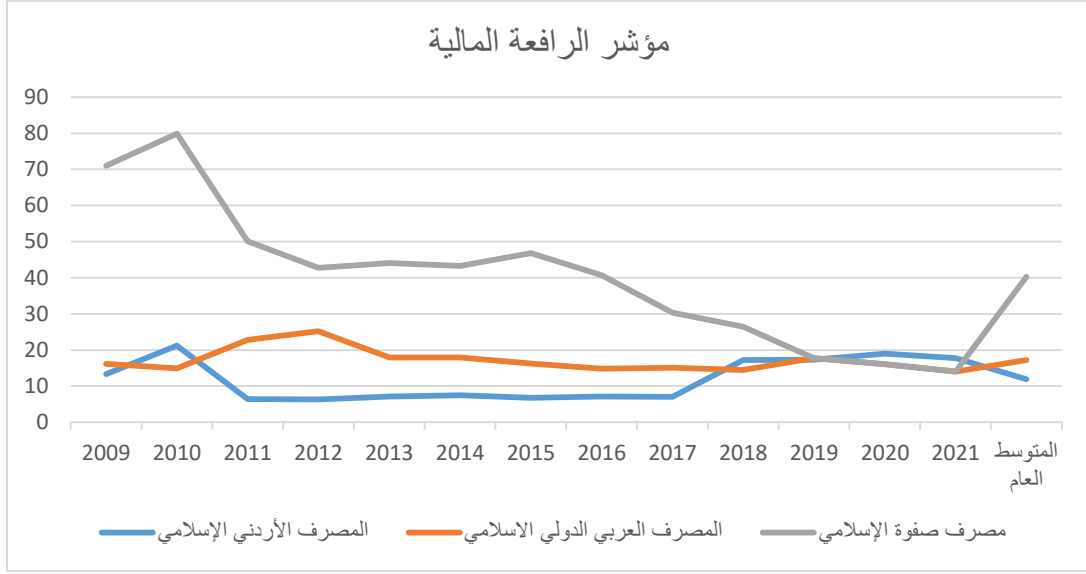
%

السنة	المصرف الأردني الإسلامي	المصرف العربي الدولي الإسلامي	مصرف صفوة الإسلامي
2009	13.33	16.20	71.05
2010	21.24	14.9	79.85
2011	6.42	22.8	50.08
2012	6.32	25.19	42.70
2013	7.16	17.95	44.11
2014	7.48	17.91	43.31
2015	6.74	16.27	46.78
2016	7.09	14.83	40.70
2017	7.04	15.11	30.32
2018	17.26	14.44	26.41
2019	17.34	17.79	17.79
2020	18.98	16.11	16.11
2021	17.78	14.04	14.04
المتوسط العام	11.86	17.19	40.25

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف الأردنية الإسلامية للمدة (2009-2021).

من خلال الجدول (13) نلاحظ ارتفاعاً كبيراً جداً في نسبة الرافعة المالية وعلى مدى سنوات الدراسة عن الحدود التي اقترتها لجنة بازل في معيارها بازل 3، فقد بلغت النسبة 79.85% في عام 2010 بالنسبة لمصرف صفوة الإسلامي كحد اعلى، اما في عام 2012 فقد بلغت النسبة 6.32% كحد ادنى بالنسبة للمصرف الأردني الإسلامي ، ويرجع ذلك الى انخفاض قيمة الموجودات داخل وخارج الميزانية ذات اوزان ترجيحية لدرجة مخاطرة 0% ونلاحظ المتوسط العام بالنسبة لمؤشر الرافعة المالية للمصرف الأردني الإسلامي بلغ 11.86% والمصرف العربي الدولي الإسلامي بلغت النسبة 17.19%، ومصرف صفوة الإسلامي بلغت النسبة 40.25%.

شكل (19) مؤشر الرافعة المالية للمصارف الأردنية الإسلامية للمدة (2009-2021).



الشكل: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (13).

### 3-نسبة المديونية

وتعني اعتماد الشركة على تمويل أصولها بالدين فكلما انخفضت هذه النسبة دل ذلك على الاعتماد الذاتي في تحويل الأصول.

وتقاس نسبة المديونية من خلال قسمة اجمالي الالتزامات / اجمالي الأصول.

من خلال بيانات الجدول (14) يمكن تحليل نسبة المديونية للمصارف الإسلامية الأردنية للمدة (2021-2007).

جدول (14) مؤشر المديونية للمصارف الأردنية الإسلامية للمدة (2021-2007).

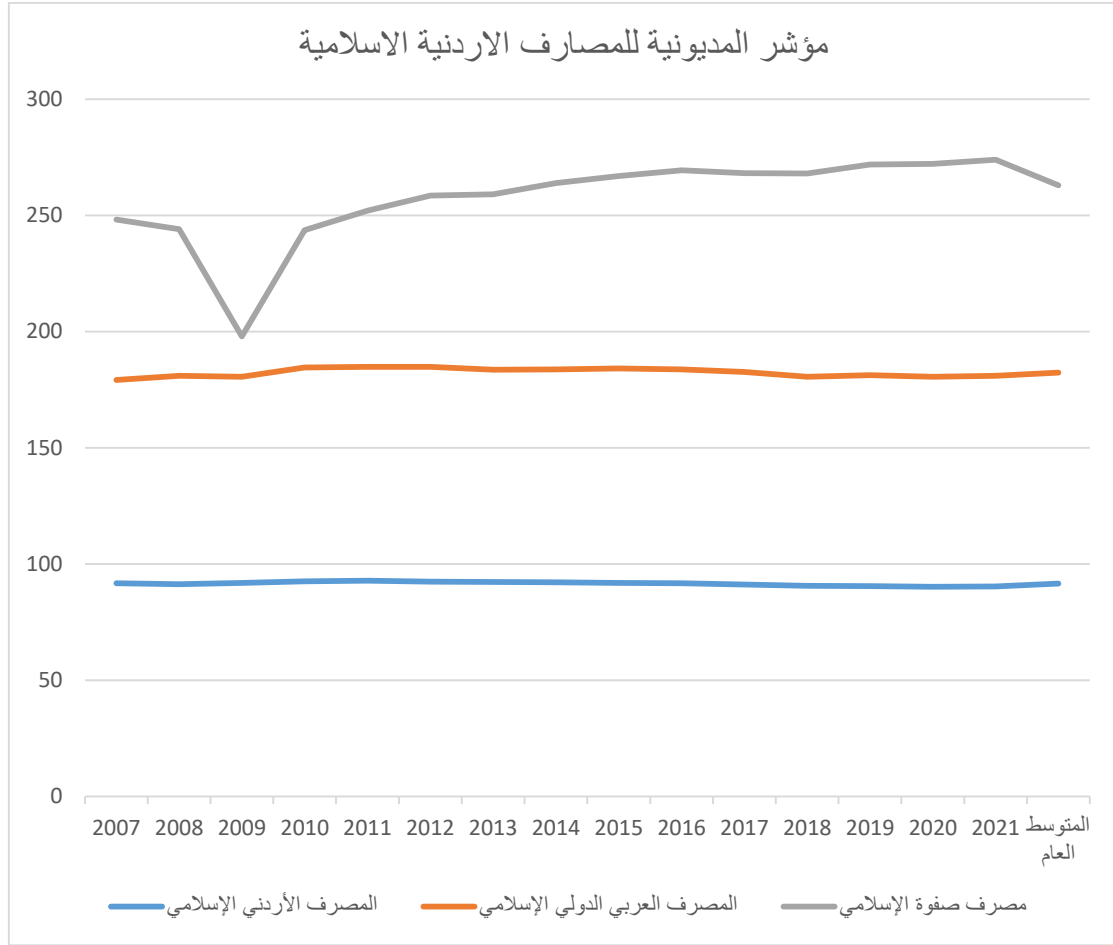
%

السنة	المصرف الأردني الإسلامي	المصرف العربي الدولي الإسلامي	مصرف صفوة الإسلامي
2007	91.65	87.52	69.05
2008	91.29	89.69	63.03
2009	91.90	88.70	17.37
2010	92.57	92.03	59.02
2011	92.86	92.01	67.16
2012	92.43	92.39	73.66
2013	92.22	91.31	75.53
2014	92.06	91.68	80.17
2015	91.81	92.27	82.86
2016	91.64	92.09	85.59
2017	91.09	91.49	85.57
2018	90.55	90.02	87.40
2019	90.52	90.69	90.72
2020	90.21	90.38	91.51
2021	90.39	90.52	93.04
المتوسط العام	91.55	90.85	80.48

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مركز إيداع الأوراق المالية-عمان، للمدة من (2021-2007).

من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول (14) نلاحظ أن المتوسط العام لمؤشر المديونية بالنسبة للمصرف الأردني الإسلامي بلغ 91.55% وبالنسبة للمصرف العربي الإسلامي بلغ 90.85%، أما مصرف صفوة الإسلامي بلغ 80.48%.

الشكل (20) مؤشر المديونية للمصارف الأردنية الإسلامية للمدة (2007-2021).



الشكل : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (14).

## المبحث الثاني

### تحليل تطور مؤشرات أداء المصارف الإسلامية في الكويت في ظل الصدمات الاقتصادية المتعددة.

سيتناول هذا المبحث تحليل تطور مؤشرات أداء المصارف الإسلامية في الكويت في ظل الصدمات الاقتصادية المتعددة.

المطلب الأول: الازمات الداخلية التي تعرض لها الاقتصاد الكويتي والصدمات التي تولدت عنها وكيف تأثر بها الجهاز المصرفي الكويتي والمصارف الإسلامية.

#### 1- أزمة تراجع الدعم الخارجي.

يعتبر الاقتصاد الكويتي اقتصاداً صغيراً مفتوحاً نسبياً يسيطر على معظمه القطاع الحكومي، أظهرت الازمات المالية والاقتصادية التي مرت على دولة الكويت في الفترة ما بين عام 1982 وحتى عام 2021 تباين دور الدولة ومسؤولياتها نحو مواجهة التحديات الاقتصادية، إذ تعتمد الكويت في مواجهة التحديات الاقتصادية على الإيرادات العامة النفطية التي تمثل نسبة تقارب 90% من إجمالي الإيرادات، إضافة إلى بعض الأدوات التشريعية والقانونية وأدوات السياسة النقدية والمالية من خلال بنك الكويت المركزي، إن حالة عدم الاستقرار في بنية النظم السياسية العربية أدت إلى تعرضها لأزمات عنيفة بعد الثورات العربية، أدت إلى الصراع والعنف الداخلي وأنتجت أزمات اجتماعية واقتصادية وسياسية، وارتبطت بقوى إقليمية ودولية أضعفت الدولة الوطنية العربية، وهددت الأمن القومي العربي، وأثارت نتائجها وتداعياتها نتيجة الصراع الداخلي واعتماد كل طرف على قوى خارجية داعمة له في هذا الصراع، أن مشكلة الكويت ليست اقتصادية أو مالية، وإنما هي سياسية وتحتاج إلى إصلاح سياسي أولاً، فالتوترات السياسية القائمة تعرقل التطور الاقتصادي بشكل كبير ومباشر، أن الافاق المستقبلية في الكويت تخضع لأجواء من عدم اليقين: لأسباب منها التداعيات المحتملة لتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي، والتذبذب في أسعار النفط ومعدلات الإنتاج مدفوعاً بالمؤثرات الخارجية، وتراجع النمو في الكويت جاء انعكاساً لتباطؤ الطلب الخارجي وتخفيضات إنتاج النفط في ظل اتفاقية أوبك(1).

(1) هند المفتاح، وموسى عناية العفري، حامد التجاني علي، إدارة الازمات لبن النظرية والتطبيق: الاستجابة الاستراتيجية لدولة قطر لأزمة الحصار، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الإمارات العربية المتحدة، 2022، ص 133.

## المطلب الثاني: مؤشرات الصدمات الاقتصادية المتعددة في الاقتصاد الكويتي.

يعد الاقتصاد الكويتي أحد أهم الاقتصادات في المنطقة الإقليمية في الشرق الأوسط، وأحد أكبر الدول المصدرة للنفط في العالم ويتمتع اقتصاد الكويت بالعديد من المقومات والعوامل البارزة في تشكيل وصناعة اقتصاد مهم مؤثر وجاذب إقليمياً وعالمياً، تمثل الصناعة النفطية في الكويت المملوكة من قبل الدولة أكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي، كان ولا يزال النفط عماد اقتصاد الكويت، والمصدر الأكبر لإيرادات الحكومة.

### جدول (15) تحليل مؤشرات الصدمات الاقتصادية المتعددة في الاقتصاد الكويتي. %

السنوات	معدل النمو في اسعار النفط العالمية	معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو في مؤشر الائتمان الاجمالي	معدل النمو في مؤشر الائتاق الحكومي	معدل النمو في مؤشر التضخم	معدل النمو في مؤشر الاسواق المالية	معدل النمو في مؤشر عرض النقد	معدل النمو في مؤشر اسعار الصرف	معدل النمو في مؤشر الاستقرار المالي العام
2006	9.4	6.3	26.4	21.1	4.4	12	4.3	1.2	5.7
2007	5.9	6.4	34.9	22.4	5.5	12.5	3.7	4.2	6.3
2008	5.6	4.2	17.5	22.4	10.6	3.8	15.8	4.2	5.2
2009	5.3	7.1	6.1	32.9	4.5	9.98	13.6	3.1	11.5
2010	3.5	2.4	1.2	28.9	3.8	6.71	3.1	3	2.4
2011	5.6	9.6	0.5	10.9	4.7	16.40	5.3	6	2.7
2012	1.0	14.6	4.6	12.1	2.9	2.09	7	1.4	2.3
2013	1.8	1.14	8.1	9.9	2.8	27.21	8.7	2.7	2.4
2014	2.1	6.3	3.2	5.7	2.9	13.42	3.4	3.7	2.6
2015	0.8	25.9	8.0	6.9	3.6	14.9	1.2	3.2	1.63
2016	0.8	4.9	2.9	6.2	3.5	2.36	3.6	0.9	1.2
2017	13.8	10.8	3.1	5.8	1.3	8.02	4.1	1.4	1.7
2018	19.8	16.2	4.2	4	1.3	14.2	3.2	0.5	1.5
2019	3.9	13.8	4.3	13.5	1.10	23.7	1.2	0.13	1.1
2020	8.8	23.2	3.5	38.30	2.1	11.7	3.8	0.13	1.6
2021	8.9	8.9	6.6	10.5	3.4	8.93	2.1	0.1	5.6

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

1-بنك الكويت المركزي، التقارير السنوية، سنوات مختلفة، صفحات متفرقة.

2-تقارير الاستقرار المالي، بنك الكويت المركزي، سنوات مختلفة، صفحات متفرقة.

نلاحظ التذبذب في معدل نمو أسعار النفط خلال مدة الدراسة فقد شهد ارتفاعات وانخفاضات خلال المدة المذكورة، أن انخفاض أسعار النفط في الكويت الى اقل من 10 دولار للبرميل ، الامر الذي يؤدي الى تنكبد القطاع النفطي العالمي خسارة مالية قد تؤدي الى افلاس شركات نفط عالمية، اذ توصل الهزة المزدوجة الناجمة عن ازمة جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط تأثيرها على الإيرادات العامة للكويت، لتنعكس هذه المرة سلبا على مشاريع الطاقة المتجددة، اما فيما يخص مؤشر النمو في الناتج المحلي

الإجمالي في الكويت بينما يوفر الناتج المحلي الإجمالي صورة دقيقة لحجم اقتصاد الدولة يلاحظ من خلال الجدول تذبذب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة البحث، إلا أن أعلى مستويات النمو تحققت عام 2015 إذ بلغ معدل النمو 25.9% فقد انخفض خلال الازمة المالية العالمية الى 4.2% عام 2008 وارتفع الى 7.1% عام 2009 وسجل ارتفاعاً عام 2012 ليبلغ 14.6% وبدا مستقراً خلال السنوات 2015-2018 ثم هبط خلال عام 2019 ليبلغ 3.81% وسجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للكويت ب 8.9% ليكون اسرع معدل نمو منذ عام 2012 منوها أن هذا التحسن مدفوع بارتفاع انتاج النفط وأسعاره، أما فيما يخص مؤشر سعر الصرف الدينار الكويتي فقد شهد سعر صرف الدينار الكويتي ارتفاع متواصل مع استقرار نسبي على امتداد مدة الدراسة فقد استقر خلال الأعوام 2016-2021 الى معدل نمو بلغ 0.1%، أما فيما يخص مؤشر الائتمان فقد نلاحظ الارتفاعات والانخفاضات خلال مدة البحث فقد سجل معدل نمو الائتمان في عام 2019 4.3% وسجل عام 2020 3.5% خلال ازمة كورونا وعام 2021 ارتفع ليسجل 6.6% واصل معدل نمو الائتمان في الكويت ارتفاعه منذ بداية العام، يذكر أن معدل نمو الائتمان المصرفي في 2021 سجل أعلى معدل خلال ستة سنوات، وسجل في عام 2019 4.3% ونحو 4.2% في 2018 ونحو 3.1% في 2017 ونحو 2.9% في 2016، وخلال الازمة المالية فقد سجل معدل نمو الائتمان 17.5%، أما معدل عرض النقد فقد شهد ارتفاعات وانخفاضات خلال مدة الدراسة فقد سجل خلال الازمة المالية 15.8% و 13.6% في العام اللاحق ثم سجل انخفاضاً خلال الأعوام اللاحقة 2010-2012 ثم عاود الارتفاع ليبلغ 8.7 خلال عم 2013 وتلاها انخفاضات ومع تزايد الصدمات الاقتصادية منها ازمة الربيع العربي وانخفاض أسعار النفط ثم ازمة جائحة كورونا ليسجل 3.8 وانخفض في 2021 الى 2.1%، ارتفع معدل التضخم السنوي في الكويت الى 5.5% في عام 2007 وارتفع جدا خلال الازمة المالية العالمية ليبلغ 10.6% ثم انخفض 2009 وبلغ 4.5% ومن ثم السنة اللاحقة بلغ 3.8 وعام 2011 بلغ 4.9% ومن ثم استقر معدل التضخم تقريبا عند 2.1 خلال الأعوام 2012-2020 ، وارتفع خلال جائحة كورونا الى 3.4 خلال العام 2021 (1)، ويشهد الاقتصاد العالمي ارتفاعات قياسية في معدلات التضخم ولا سيما في الاقتصادات المتقدمة، وسط تأثيرات لجائحة كورونا وسلاسله المتحورة وتعطل سلاسل الامداد وارتفاع أسعار الشحن البحري، ويعكس معدل التضخم ( الرقم القياسي لأسعار المستهلك) تحركات الأسعار ويرصد معدلات الغلاء في الأسواق المختلفة، لا يزال التعافي الاقتصادي في الكويت مستمرا مستفيدا من زيادة انتاج النفط وارتفاع أسعاره، وتم احتواء التضخم وتعزيز رصيد المالية العامة والحساب الخارجي، مع الحفاظ على الاستقرار المالي، فلا تزال المصارف متمتعة بمستويات جيدة من رأس المال والسيولة.

(1) بنك الكويت المركزي، التقارير السنوية، سنوات مختلفة، صفحات متفرقة.



## المطلب الثاني: واقع المصارف الإسلامية في الكويت.

تحظى المصارف الإسلامية في الكويت بكثير من الأهمية ودائماً ما تشهد اقبالاً كثيفاً من قبل الكويتيين إذ انها تتعامل وتقدم خدماتها وفق احكام الشريعة الإسلامية، تتسم المصارف الإسلامية في الكويت بالأداء المتقدم والاقبال الشديد عليها مما جعلها تتفوق بجدارة على المصارف التقليدية الى الحد الذي جعل المصارف التقليدية تنشئ فروعاً خاصة بالمعاملات الإسلامية لاستقطاب العملاء، أن عمل المصارف الإسلامية يقوم وفق احكام الشريعة الإسلامية ولاحظنا ذلك خلال الازمة المالية العالمية مدى قوة المصارف الإسلامية كحل بديل للازمة التي أدت الى افلاس العديد من المصارف التقليدية والشركات في أمريكا وغيرها من دول العالم في حين ان المصارف الإسلامية تجاوزت الازمة لأنها تؤدي الى انتاج حقيقي وليس نمواً نقدياً فقط، حظيت المصارف الإسلامية الكويتية بدور القيادة والريادة في مجال الصيرفة الإسلامية ، وذلك من خلال انشاء ثاني مصرف إسلامي يعمل وفق احكام الشريعة الإسلامية في منطقة الخليج العربي والأول من نوعه في الكويت وهو بيت التمويل الكويتي وذلك في عام 1977<sup>(1)</sup>.

بلغ عدد المصارف الإسلامية العاملة في الكويت خمسة مصارف تزاوّل عملها وأنشطتها وفق أحكام الشريعة الإسلامية وذلك في مقابل خمسة مصارف لا تزال تدرج تحت قطاع المصارف التقليدية، وقد تم الإعلان مؤخراً عن قرار الجمعية العمومية للمصرف التجاري الكويتي بالتحول للنظام المصرفي الإسلامي، ليصبح بذلك سادس مصرف إسلامي في الكويت عند انتهاء عملية التحول، أن الكويت أصبحت تفضل الخدمات المالية الإسلامية ففي عامي 2004 و 2009 شهد حجم الأصول المصرفية الإسلامية في الكويت نمواً بمعدل سنوي مركب قدره 22 % حتى نهاية النصف الأول من عام 2010، كما توسع نطاق الأصول المصرفية الإسلامية في الكويت بزيادة بنسبة بلغت 6.7 % لتصل قيمتها إلى 14.3 مليار دينار من 13.4 مليار دينار كانت سجلت حتى نهاية عام 2009، وتمثل 35.4 % من إجمالي الأصول في النظام المصرفي ككل، وقد كشف تقرير لشركة بيتك للأبحاث أن صناعة الصيرفة الإسلامية تمثل 35 % من إجمالي الأصول المصرفية الكويتية، فيما تشكل نحو 17 % من إجمالي أصول النظام المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي كما في نهاية مارس 2010<sup>(2)</sup>، تواصل الصناعة نموها بمعدل سنوي يتراوح بين 15 و 20 %، إذا ما استمرت أربعة عوامل رئيسية منها الإطار التنظيمي، وارتفاع الناتج المحلي، وتوسيع مجالات العمل، وخطط التطوير الحكومية التي تدفع قدماً بمعدلات النمو، وتضيف زخماً قوياً ممثلاً في زيادة الطلب، أن الكويت تأتي في المرتبة الأولى بين دول مجلس التعاون من حيث نسبة أصول المصارف الإسلامية إلى إجمالي الأصول المصرفية، يعد النظام المصرفي الإسلامي الأكثر

(1) محمد بن، جلال وفاء، البنوك الإسلامية – دراسة مقارنة للنظم في دولة الكويت ودول اخرى، ط1، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2008، ص145.

(2) التقرير السنوي لبيت التمويل الكويتي وشركاته التابعة، التقرير الحادي والثلاثون، 2009، صفحات متفرقة.

نمواً في الكويت بمعدل نمو بلغ 23.2% في المدة ما بين عام 2002-2008 مقارنة 14.3% للنظام المصرفي التقليدي<sup>(1)</sup>.

على الرغم من أن المصارف التقليدية تواجه منافسة حادة في ظل النمو المتزايد للمصارف الإسلامية في الكويت وتزايد حصتها من حيث عدد العملاء أو الودائع، فأنها بدأت واعية لهذه التطورات من خلال مجموعة من الخطوات التي قامت بها، ومن أبرز هذه الخطوات قيام كثير من المصارف التقليدية بتقديم خدمات ومنتجات إسلامية، حيث طرحت صناديق عدة متطابقة مع الشريعة الإسلامية في محاولة منها لاقتناص جزء من السوق المتنامي.

يرجع تفوق وازدهار المصارف الإسلامية في الكويت بشكل رئيسي الى ما تتمتع به المصارف الإسلامية في الكويت من إطار تشريعي قوي متين واضح وداعم لعملها وبيئة مجتمعية تشجع عمل المصارف الإسلامية وتقبل عليها.

يعد تطور دور المصارف الإسلامية في الكويت وتفوقها على المصارف التقليدية ظاهرة بارزة مع تنامي قدرة المصارف الإسلامية خاصة في الكويت على مواجهة الازمات العالمية من خلال استثماراتها الشرعية وبرامجها التنموية، الى زيادة الطلب على منتجات وخدمات المصارف الإسلامية بالكويت من خلال نمو الودائع والصناديق الاستثمارية ورؤوس الأموال<sup>(2)</sup>، يبلغ عدد المصارف الإسلامية في الكويت خمسة مصارف وهي البنك الأهلي المتحد، بنك الكويت الدولي، بنك بوبيان، بنك وربة، وبيت التمويل الكويتي، كما قررت الجمعية العمومية للبنك التجاري الكويتي في أكتوبر/ تشرين الأول 2014 التحول للعمل وفق احكام الشريعة الإسلامية ليكون بذلك سادس مصرف يعمل وفق قواعد الشريعة الإسلامية<sup>(3)</sup>.

---

(1) بنك الكويت المركزي، التقارير السنوية، سنوات مختلفة، صفحات متفرقة.  
(2) تيسير رضوان الصمادي، التحديات والمنافسة في الصيرفة الإسلامية، المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات الإسلامية في سورية، يونيو 2009، ص14.  
(3) الامانة العامة لاتحاد المصارف العربية، إدارة الدراسات والبحوث، العدد 451، ص40.

## جدول (16) المصارف الإسلامية في الكويت

التسلسل	اسم المصرف	رأسمال التأسيسي
1	بيت التمويل الكويتي (بيتك)	15 مليون دينار كويتي
2	مصرف بوبيان	مئة مليون دينار كويتي
3	مصرف وربة	مئة مليون دينار كويتي
4	المصرف المتحد الأهلي	مئة مليون دينار كويتي
5	مصرف الكويت الدولي	169 مليون دينار كويتي

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف الإسلامية في الكويت، الكويت، صفحات متفرقة.

يعد بيت التمويل الكويتي "بيتك" هو أول مصرف إسلامي تم أنشاؤه في الكويت وفي منطقة الخليج ككل ، وبعد حالياً من ابرز مؤسسات العمل المصرفي الإسلامي حول العالم اذ استطاع أن يصل الى ضوء المستوى فيه والتطور في الصيرفة الإسلامية بالكويت بفضل تقديمه لخدمات عديدة فضلاً عن تمكنه من جذب مجموعة من المساهمين الكبار الذين منحوه النمو والاستقرار، اذ انه يقدم مجموعة كبيرة من الخدمات والمنتجات المصرفية التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية مثل الخدمات العقارية والتداول المالي، المحافظ الاستثمارية، الخدمات التجارية وكذلك الخدمات التمويلية المخصصة للشركات والافراد، اذ انه يقدم خدماته المالية الإسلامية الى كل من دولة الكويت والبحرين والسعودية ودولة الامارات العربية المتحدة وايضاً تركيا وكذلك ماليزيا وألمانيا اذ يمتلك 504 فرعاً مصرفياً و1.263 جهاز مصرفي آلي وحوالي 15.000 موظف<sup>(1)</sup>.

أما المصرف الأهلي الكويتي فقد تأسس عام 1967 ولم يزل بين المصارف، فهو يعد حالياً خامس أكبر مصارف الكويت بشكل عام، كذلك يقدم باقعة كبيرة من الخدمات المصرفية الإسلامية المتكاملة للعملاء من الأفراد والشركات والمستثمرين، اذ يمتلك شبكة فروع محلية ودولية بواقع 30 فرعاً داخل الكويت، و40 فرعاً في مصر وفرعين في الامارات بواقع فرع في دبي واخر في أبو ظبي، ويعد واحداً من أكثر عشرة مصارف أماناً في الشرق الأوسط وفقاً لمجلة جلوبال فاينانس<sup>(2)</sup>.

والمصرف الإسلامي الثالث في دولة الكويت هو مصرف بوبيان وهو شركة مالية تتبع مصرف الكويت الوطني الذي يصنف كأكبر مؤسسة مالية في الكويت حالياً هذا بدوره يجعل من مصرف بوبيان واحد من المصارف القوية جداً ومدعوم من قبل اقوى مؤسسة مالية في البلاد، يقدم مجموعة كبيرة من الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية عالية التميز.

(1) بيت التمويل الكويتي، التقرير السنوي، 2016، ص22.

(2) المصرف الاهلي الكويتي، التقرير السنوي، 2018، ص32.

مصرف وربة من أفضل المصارف في الكويت بشكل عام وهو أحد المصارف الإسلامية في الكويت ثقة وجدارة، وذلك لالتزامه بتقديم خدمات عصرية عديدة للعملاء من الافراد والشركات والمستثمرين فضلاً عن التكنولوجيا المالية التي تجعل من إدارة الحسابات والتحويلات المالية أسهل وأسرع<sup>(1)</sup>.

أما المصرف الخامس وهو المصرف الأهلي المتحد فقد تأسس في عام 1971 وهو مصرف كويتي يعمل وفق احكام الشريعة، وهو يقدم باقة متنوعة من الخدمات والحسابات المصرفية والبطاقات المصرفية والحلول التمويلية لكل من الشركات والافراد فضلاً عن خدمات إدارة الثروات، ويقدم خدماته من خلال 32 فرعاً في مختلف أنحاء الكويت

### **المطلب الثالث: تحليل مؤشرات أداء المصارف الإسلامية في الكويت.**

مارست الصدمات الاقتصادية المتعددة تأثيرها على الأداء المالي للمصارف الإسلامية وبشكل يتفاوت من تجربة لأخرى وبحسب مجموعة من العوامل والوقائع التي ترافق الصدمة المتعددة، وكذلك الواقع المؤسسي ومؤشرات الأداء والإمكانات المتعلقة بالمصارف الإسلامية.

في هذا المبحث سنحاول تحليل مؤشرات أداء المصارف الإسلامية وبيان مدى تأثير الصدمات المتعددة على المؤشرات الأساسية لهذه المصارف في بلدان العينة ومن خلال التركيز على أبرز المصارف الإسلامية التي تمثل النسبة الأكبر من الأداء المالي للمصارف الإسلامية في الكويت.

#### **أولاً: تجربة الكويت (المصارف الكويتية الإسلامية عينة البحث):**

تم اختيار دولة الكويت وتم اختيارنا للمصارف الإسلامية الناشطة في الكويت ، كون دولة الكويت تمتاز عن باقي الدول الإسلامية الأخرى كونها لها دور ريادي في مجال الصيرفة الإسلامية، وكذلك ان نظام دولة الكويت بازواجية النظام المصرفي، أي ان المصارف التقليدية تعمل جنباً الى جنب مع المصارف الكويتية في نفس البيئة، وتخضع لنفس الظروف الاقتصادية، كما أن النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية ممنوعة في الكويت، مما يجعل من تحليل نتائج المقارنة اكثر واقعية، وتمتاز دولة الكويت بانفتاح دولي مناسب على الأسواق المالية العالمية ليكون الحديث عن تأثير مصارفها بالأزمة المالية العالمية حديثاً ممكناً، وتكون النتائج التي يتم التوصل اليها نتائج واقعية، اذ تحظى المصارف الكويتية الإسلامية بحصة

(1) مصرف وربة، التقرير السنوي، الكويت، 2020، ص13.

سوقية ضمن جهازها المصرفي وعلى مستوى أهميتها في العمل المصرفي الإسلامي العالمي على حد سواء<sup>(1)</sup>.

### 1- مؤشر السيولة النقدية:

من خلال بيانات الجدول (17) يمكن تحليل مؤشر السيولة النقدية للمصارف الإسلامية الكويتية للمدة (2007-2021).

جدول (17) تحليل مؤشر السيولة النقدية للمصارف الإسلامية الكويتية للمدة (2007-2021).  
%

السنوات	مصرف الكويت الدولي	مصرف بوبيان	مصرف بيت التمويل الكويتي
2007	1.44	15.97	10.33
2008	3.08	11.93	5.66
2009	0.002	9.32	6.13
2010	0.072	6.23	6.22
2011	1.02	1.39	6.79
2012	2.37	1.34	8.67
2013	2.81	12.41	10.59
2014	1.79	15.11	14.74
2015	1.56	19.49	14.67
2016	1.79	12.53	14.02
2017	1.91	14.28	10.96
2018	4.03	22.52	11.72
2019	9.19	54.45	14.18
2020	10.43	56.13	16.26
2021	4.36	62.38	14.65
المتوسط العام	3.12	21.03	11.04

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف الكويت الإسلامية للمدة (2007-2021).

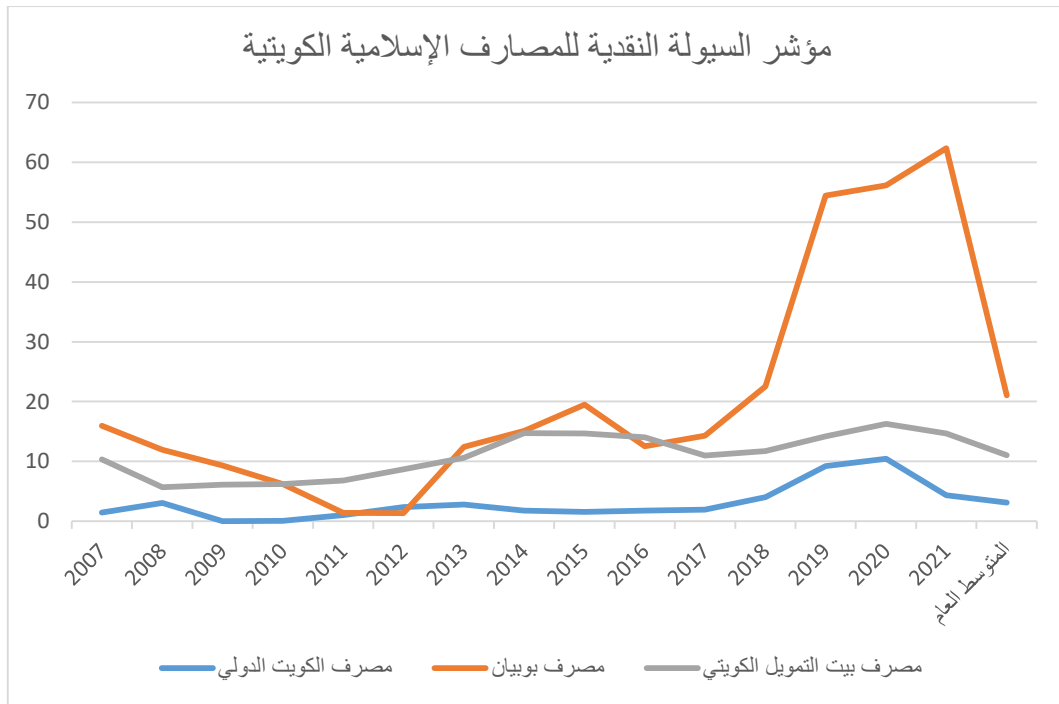
يشير الجدول (17) الى قيم احتساب مؤشر السيولة النقدية للمصارف الكويتية (مصرف الكويت الدولي، مصرف بوبيان، مصرف بيت التمويل الكويتي) ولكل سنة من سنوات البحث، اذ يظهر من الجدول بشكل عام أن هناك تبايناً واضحاً فيما بين المصارف الكويتية الإسلامية الثلاثة من الانخفاض والارتفاع في السنوات الأولى من البحث مع افضلية واضحة لمصرف بوبيان وهذا يعد مؤشراً جيداً لهذا المصرف.

أن المتوسط العام لمؤشر السيولة النقدية بالنسبة للمصرف الكويتي الإسلامي بلغ (3.12%) وأن اعلى نسبة له بلغت (10.43%) في عام 2020 وادنى نسبة له في عام 2009 وبلغ (0.002%)، والمتوسط

(1) فرج الله احلام، دراسة إثر الازمة المالية العالمية لسنة 2008 على اداء واستقرار البنوك الكويتية الإسلامية خلال الفترة 2005-2014، جامعة زيان عاشور بالجلفة، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية-دراسات اقتصادية، العدد 29، المجلد 2، 2014، ص 48.

العام لمؤشر السيولة النقدية لمصرف بوبيان بلغ (21.03%) وأن أعلى نسبة له بلغت (62.38%) في عام 2021، أما المتوسط العام لمؤشر السيولة النقدية لمصرف بيت التمويل الكويتي بلغ (11.04) وأن أعلى نسبة له بلغت في عام 2020 (16.26%)، أما على مستوى المتوسط العام فأن مصرف بوبيان قد سجل أعلى متوسط عام وبلغ (21.03) قياساً بالمصرفيين الآخرين نلاحظ جدول (17) الى وفرة السيولة التي تتمتع بها المصارف الكويتية الإسلامية عينة الدراسة، وإن مصرف بوبيان الإسلامي أكثر كفاءة في مواجهته التزاماته المالية قياساً بالمصارف الأخرى عينة البحث وكذلك الى احتفاظه بالأرصدة لتقوية ثقة المودعين به وتدعيم عمله المصرفي، والتي تدعم مواجهة صدمات السيولة، مما جعلها تنفرد في مجال تطبيق نسبة تغطية السيولة التي اقترتها لجنة بازل3 والتي تنص على ضرورة احتفاظ المصرف بقدر من الموجودات السائلة ذات الجودة العالية سريعة التحويل الى نقد والتي تمكن المصرف من البقاء لغاية 30 يوماً لكي تتصدى لأي نقص في السيولة وبالمقابل تؤدي هذه السيولة الزائدة الى نقص في مردودية المصرف، ضعف استخدام الموارد المتاحة بما يتفق مع الأهداف المحددة، أن الوضع المالي والتطورات الإيجابية في أوضاع القطاع المصرفي للمصارف الإسلامية.

شكل (21) مؤشر السيولة النقدية للمصارف الكويتية الإسلامية للمدة (2007-2021).



الشكل: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (17).

## 2- مؤشرات الربحية:

أ- مصرف الكويت الدولي.

من خلال بيانات الجدول (18) يمكن تحليل مؤشرات الربحية لمصرف الكويت الدولي الإسلامي للمدة (2007-2021).

جدول (18) تحليل مؤشرات الربحية لمصرف الكويت الدولي الإسلامي للمدة (2007-2021).  
%

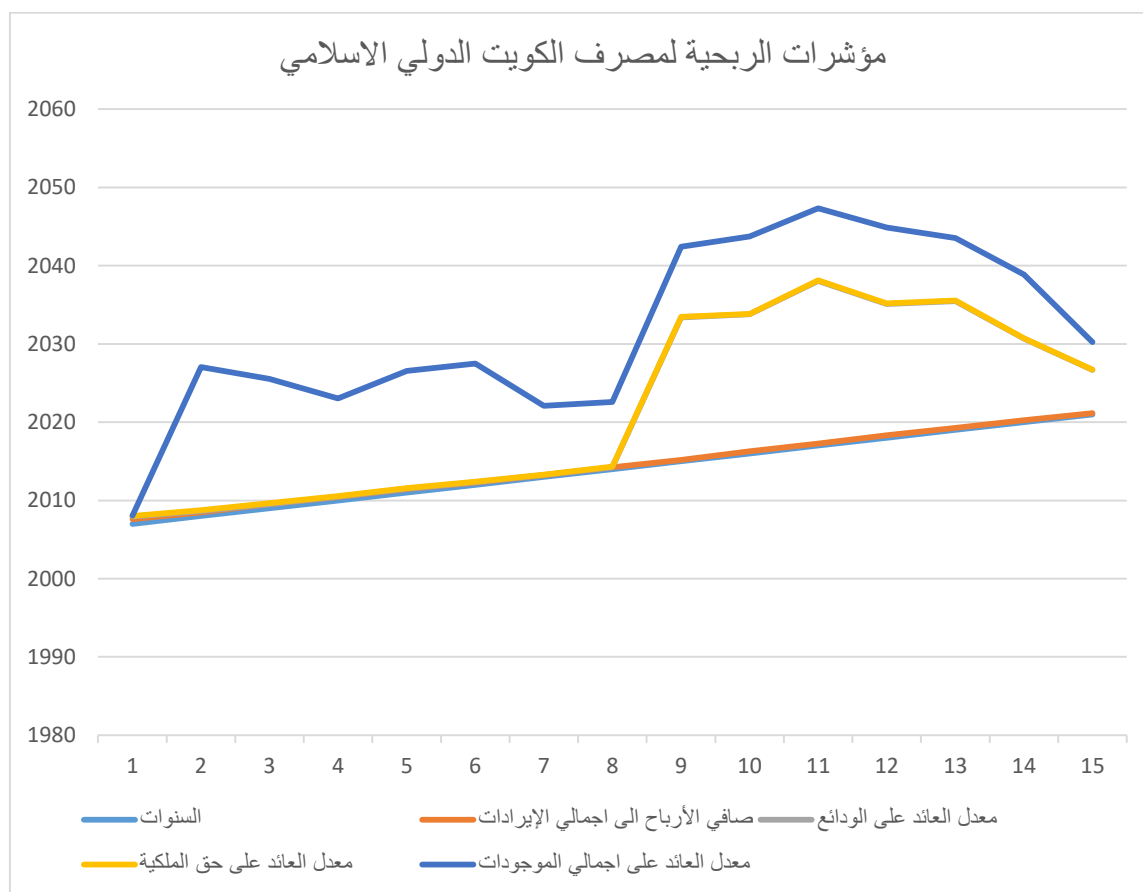
السنوات	صافي الأرباح الى اجمالي الإيرادات	معدل العائد على الودائع	معدل العائد على حق الملكية	معدل العائد على اجمالي الموجودات
2007	0.61	0.31	0.11	0.018
2008	0.46	0.18	0.12	18.28
2009	0.52	0.025	0.10	15.87
2010	0.45	0.021	0.07	12.48
2011	0.47	0.024	0.08	14.98
2012	0.29	0.016	0.087	15.08
2013	0.23	0.017	0.058	8.78
2014	0.23	0.016	0.057	8.26
2015	0.19	18.20	0.064	8.98
2016	0.28	17.49	0.071	9.88
2017	0.27	20.78	0.065	9.23
2018	0.31	16.78	0.076	9.69
2019	0.25	16.23	0.061	7.98
2020	0.26	10.40	0.048	8.17
2021	0.16	5.52	0.011	3.53
المتوسط العام	0.33	7.07	0.72	8.42

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف الكويت الدولي الإسلامي للمدة (2007-2021).

تعد الربحية من المقاييس المهمة والتي توضح مدى نجاح إدارة المصرف في توليد الأرباح من الودائع التي يحصل عليها من زبائنه، ويتضح من الجدول (18) أن أعلى متوسط بالنسبة لمعدل صافي الأرباح الى اجمالي الإيرادات قد سجل (0.61%) في عام 2007 في مصرف الكويت الدولي وان المتوسط العام بالنسبة لهذا المؤشر فقد بلغ (0.33%)، أما المتوسط العام لمعدل العائد على الودائع فقد بلغ (7.07%) وان أعلى نسبة كانت في عام 2017 وقد سجلت (20.78%)، أما بالنسبة لمعدل العائد على الملكية فقد سجل المتوسط العام له (0.72%) وأن هذا المؤشر العائد التي تحققها الإدارة على أموالهم الموظفة في رأس ماله وأن ارتفاع المؤشر يدل على كفاءة قرارات الاستثمار والتشغيل في المصرف، أما المتوسط

العام لمعدل العائد على اجمالي الموجودات فقد سجل المصرف (8.42%)، فقد شهد مصرف الكويت الدولي ارتفاعا وانخفاضا في المعدل بالنسبة لهذه المؤشرات خلال مدة الدراسة، ونلاحظ أنه لم يتأثر بأزمة 2008 وكذلك بعد جائحة كورونا فقد بقيت النسب على نفس النمو واستطاع المصرف في مواجهه الازمات والتصدي للصدمات الاقتصادية التي تعرض لها خلال مدة البحث.

شكل (22) مؤشرات الربحية لمصرف الكويت الدولي للمدة (2007-2021).



الشكل: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (18).



ب- مؤشرات الربحية لمصرف بوبيان الإسلامي.

من خلال الجدول (19) يمكن تحليل مؤشرات الربحية لمصرف بوبيان الإسلامي للمدة (2007-2021).

جدول (19) تحليل مؤشرات الربحية لمصرف بوبيان الإسلامي للمدة (2007-2021).

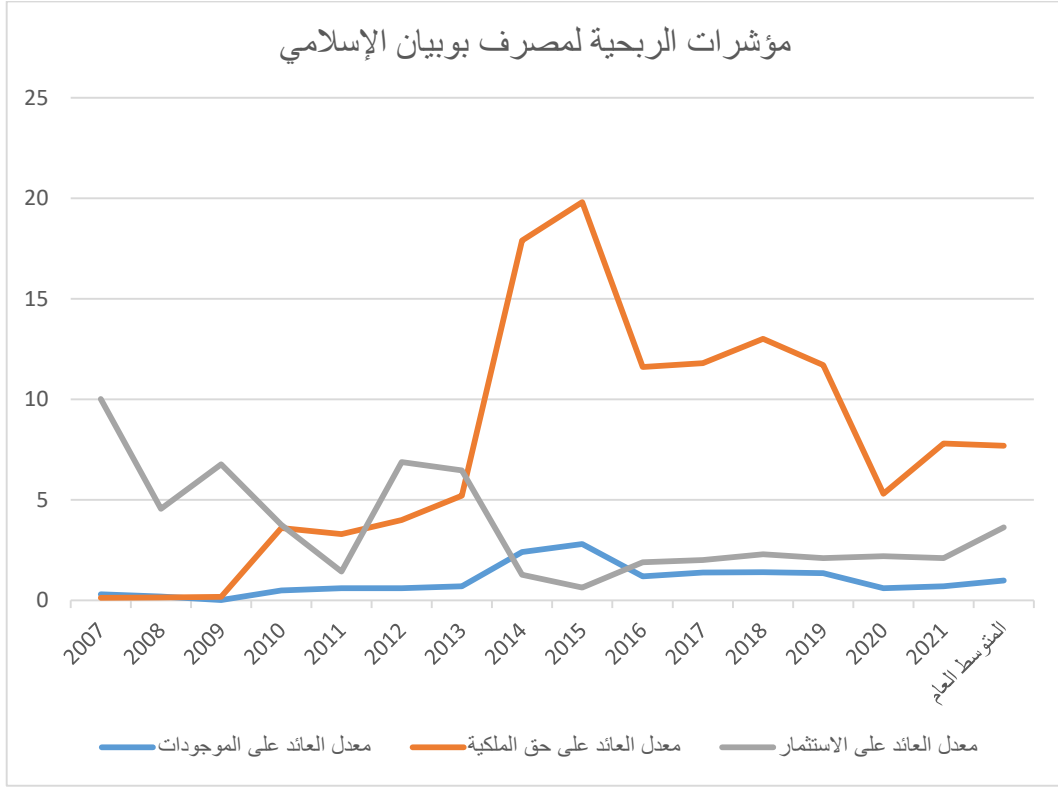
%

السنوات	معدل العائد على الموجودات	معدل العائد على حق الملكية	معدل العائد على الاستثمار
2007	0.3	0.13	10.009
2008	0.2	0.14	4.56
2009	0.02	0.18	6.76
2010	0.5	3.6	3.76
2011	0.6	3.3	1.44
2012	0.6	4.0	6.88
2013	0.7	5.2	6.47
2014	2.4	17.9	1.27
2015	2.8	19.8	0.63
2016	1.2	11.6	1.9
2017	1.38	11.8	2
2018	1.4	13.0	2.3
2019	1.36	11.7	2.1
2020	0.6	5.3	2.2
2021	0.7	7.8	2.1
المتوسط العام	0.984	7.696	3.625

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف بوبيان الإسلامي للمدة (2007-2021).

نلاحظ من خلال الجدول (19) أن المتوسط العام لمعدل العائد على الموجودات بالنسبة لمصرف بوبيان الإسلامي بلغ (0.984%) وأن أعلى نسبة له كانت في عام 2015 وبلغ (2.8%)، أما بالنسبة في معدل العائد على حقوق الملكية فقد سجل المتوسط العام (7.696%) وأن أعلى نسبة له كانت في عام 2015 وبلغ (19.8%)، أما المتوسط العام لمعدل العائد على الاستثمار بلغ (3.625%) وأن أعلى نسبة له كانت في عام 2007 وسجل (10.002%) ونلاحظ الارتفاعات والانخفاضات في نسب المؤشرات خلال مدة البحث ويعود الى الأوضاع الاقتصادية للبلد، نلاحظ أن مصرف بوبيان الإسلامي سجل نسب جيدة وذلك يعود الى النتائج الإيجابية التي حققها القطاع المصرفي بوجه عام والمصارف الإسلامية بوجه خاص حيث نمت أرباح المصرف رغم تراجع النمو الاقتصادي.

شكل (23) مؤشرات الربحية لمصرف بوبيان الإسلامي للمدة (2007-2021).



الشكل: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (19).

### ج- مؤشرات الربحية لمصرف بيت التمويل الكويتي

من خلال الجدول (20) يمكن تحليل مؤشرات الربحية لمصرف بيت التمويل الكويتي للمدة (2007-2021).

جدول (20) تحليل مؤشرات الربحية لمصرف بيت التمويل الكويتي للمدة (2007-2021).

%

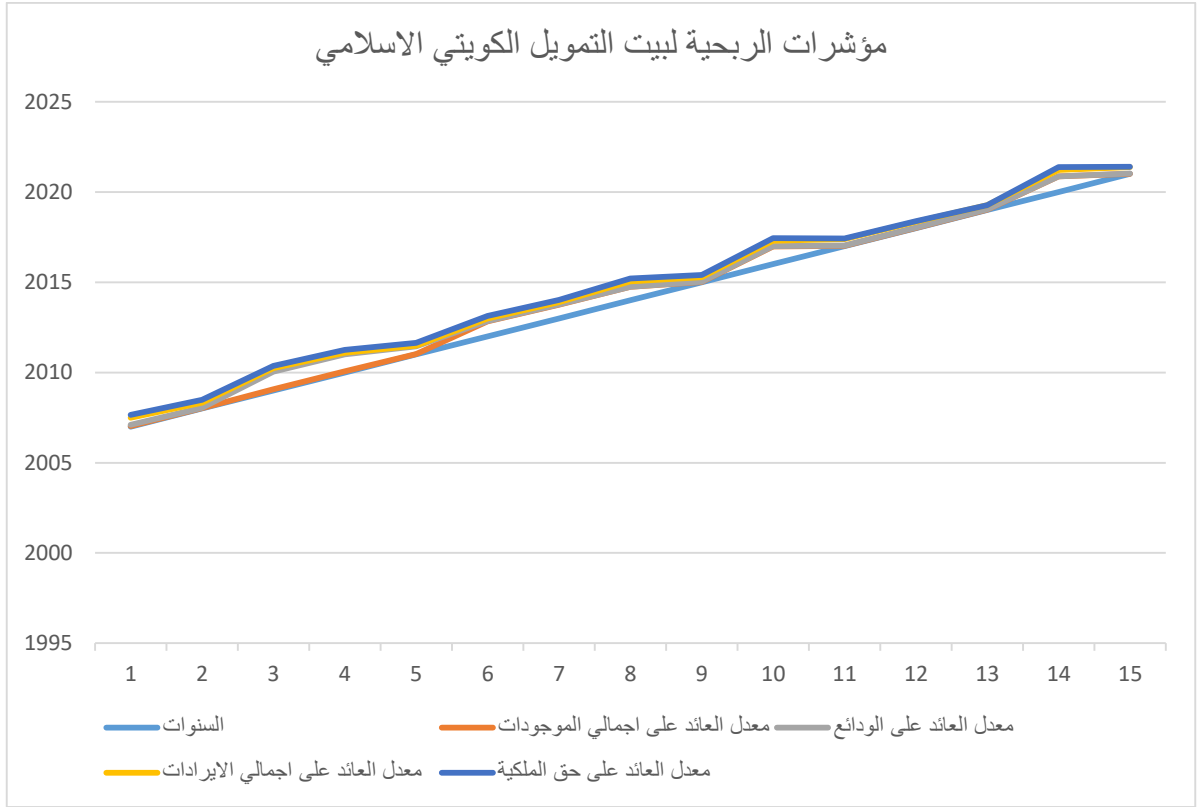
السنوات	معدل العائد على اجمالي الموجودات	معدل العائد على الودائع	معدل العائد على اجمالي الموجودات	معدل العائد على حق الملكية
2007	0.037	0.061	0.39	0.17
2008	0.017	0.026	0.29	0.16
2009	0.064	0.99	0.18	0.14
2010	0.057	0.94	0.097	0.16
2011	0.028	0.42	0.043	0.15
2012	0.84	0.013	0.13	0.15
2013	0.76	0.011	0.12	0.13
2014	0.74	0.011	0.29	0.16
2015	0.011	0.027	0.25	0.12
2016	0.98	0.015	0.31	0.13
2017	0.012	0.029	0.35	0.026
2018	0.015	0.022	0.32	0.024
2019	0.015	0.019	0.23	0.014
2020	0.86	0.012	0.35	0.16
2021	0.014	0.019	0.35	0.013
المتوسط العام	0.305	0.174	0.246	0.114

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف بيت التمويل الكويتي الإسلامي للمدة (2007-2021).

أظهرت نتائج الجدول (20) أنه في عام 2016 سجل معدل اجمالي العائد على الموجودات اعلى نسبه له اذ بلغت (0.98%) أما المتوسط العام للمعدل فقد بلغ (0.305%) ، والمتوسط العام لمعدل العائد على الودائع فقد بلغ (0.174%) وأن اعلى نسبة له بلغت (0.99%) في عام 2009، والمتوسط العام لمعدل العائد على اجمالي الموجودات بلغ (0.246%)، وأن المتوسط العام لمعدل العائد على حق الملكية بلغ (0.114%) ، وأن هذه النسب المتسمة بالتذبذب بالارتفاع والانخفاض بالنسبة لمصرف بيت التمويل الكويتي وذلك يعود الى الأوضاع الاقتصادية بالبلد<sup>(1)</sup>، لكن المصرف كان من اكثر المصارف الإسلامية الكويتية قدرة على تحقيق الأرباح واستخدام موجوداته المتاحة بشكل افضل من المصارف عينة البحث خلال سنوات التحليل المعتمدة.

(1) بيت التمويل الكويتي، التقرير الحادي والثلاثون، 2015، ص45.

شكل (24) مؤشرات الربحية لبيت التمويل الكويتي للمدة (2007-2021).



الشكل: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (20).

### 3- مؤشرات النشاط.

أ- من خلال بيانات الجدول (21) يمكن تحليل مؤشرات النشاط لمصرف الكويت الدولي الإسلامي للمدة (2007-2021).

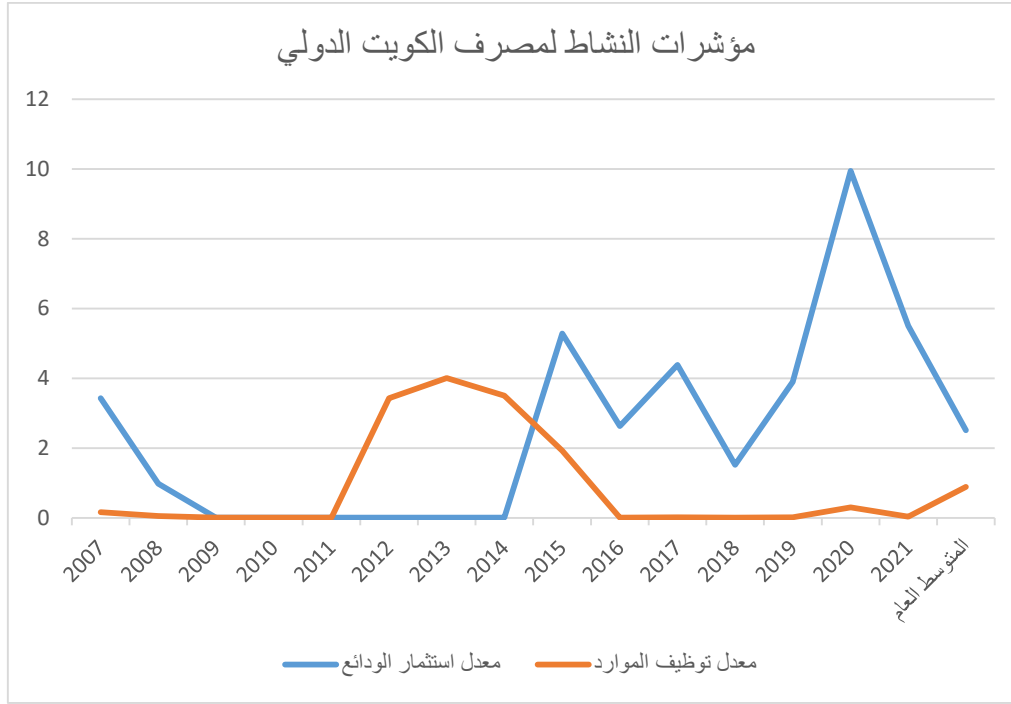
جدول (21) تحليل مؤشرات النشاط لمصرف الكويت الدولي الإسلامي للمدة (2007-2021).  
%

السنوات	معدل استثمار الودائع	معدل توظيف الموارد
2007	3.43	0.16
2008	0.98	0.048
2009	0.007	0.006
2010	0.003	0.0028
2011	0.005	0.0039
2012	0.004	3.43
2013	0.003	4.006
2014	0.004	3.502
2015	5.28	1.921
2016	2.63	0.010
2017	4.38	0.0164
2018	1.52	0.0056
2019	3.90	0.014
2020	9.94	0.299
2021	5.50	0.030
المتوسط العام	2.51	0.89

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف الكويت الدولي الإسلامي للمدة (2007-2021).

تعبر هذه النسب عن العلاقة بين القروض والسلف التي يمنحها المصرف بحكم طبيعته عمله الى اجمالي الودائع، ويتضح من خلال الجدول (21) أن أعلى نسبة توظيف بالنسبة لمعدل استثمار الودائع بالنسبة لمصرف الكويت الدولي فقد بلغ (9.94%) في عام 2020 وأن المتوسط العام للمعدل فقد بلغ (2.51%) خلال مدة البحث، أما المتوسط العام لمعدل توظيف الموارد فقد بلغ (0.89) وأن أعلى نسبة له كانت في عام 2013 وبلغت (4.006%)، وهذين المؤشران جيدين بالنسبة للمصرف من خلال التأثير الإيجابي على الأرباح التي يحققها من جهة، وكذلك دلالة على كفاءة المصرف في تلبية القروض المصرفية لزبائنه من جهة أخرى، أما على مستوى سنوات الدراسة نلاحظ تذبذباً كبيراً بين ارتفاع وانخفاض ويعود الى الأوضاع الاقتصادية والسياسية للبلد خلال تلك المدة، وتبرهن المعدلات على أن مصرف الكويت الدولي يتمتع بالقوة والمتانة والمستويات العالية من مؤشرات السلامة المالية التي تؤهلها لامتصاص الصدمات والتعامل مع الازمات خلال المدة المذكورة والظروف الاستثنائية ومواجهه مختلف التحديات سواء في إطار بيئة العمل المصرفي أو تلك الناتجة عن صدمات تجارية او مالية إقليمية وعالمية.

شكل بياني (25) مؤشرات النشاط لمصرف الكويت الدولي للمدة (2007-2021).



الشكل: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (21).

ب-من خلال بيانات الجدول (22) يمكن تحليل مؤشرات النشاط لمصرف بوبيان الإسلامي للمدة (2007-2021).

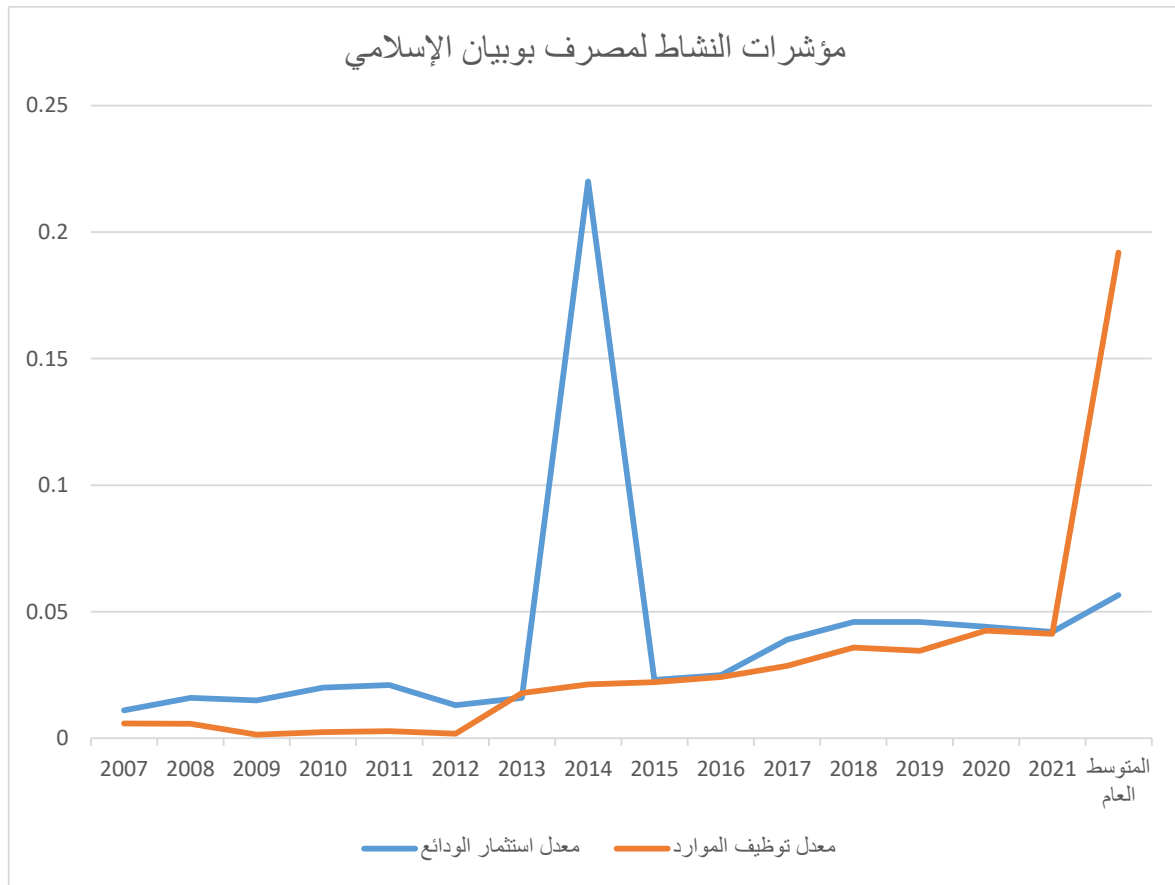
جدول (22) تحليل مؤشرات النشاط لمصرف بوبيان الإسلامي للمدة (2007-2021).  
%

المسنوات	معدل استثمار الودائع	معدل توظيف الموارد
2007	0.011	0.0059
2008	0.016	0.0057
2009	0.015	0.0014
2010	0.020	0.0024
2011	0.021	0.0028
2012	0.013	0.0018
2013	0.016	0.0178
2014	0.22	0.0213
2015	0.023	0.0222
2016	0.025	0.0242
2017	0.039	0.0286
2018	0.046	0.0358
2019	0.046	0.0346
2020	0.044	0.0425
2021	0.042	0.0412
المتوسط العام	0.0566	0.192

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف بوبيان الإسلامي للمدة (2007-2021).

من خلال الجدول (22) قد اتضح ان المتوسط العام لمعدل استثمار الودائع (0.0566%) وان اعلى نسبة له كانت في عام 2018 قد بلغت (0.046%)، اما بالنسبة إلى معدل توظيف الموارد فقد بلغ المتوسط العام له (0.192%) وان اعلى نسبة له كانت (0.0425%) في عام 2020، لذا يتضح ان مصرف بوبيان الإسلامي كان كفوءاً في إدارة موجوداته في استثمار الودائع وتوظيف الموارد، وتبين التذبذبات المتمثلة بالارتفاعات والانخفاضات في نسب المؤشرين، ان مصرف بوبيان استطاع مواجهة ازمة عام 2008 كذلك جائحة كورونا في عام 2019.

### شكل بياني (26) مؤشرات النشاط لمصرف بوبيان الإسلامي للمدة (2007-2021).



الشكل: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (22).

ج- من خلال بيانات الجدول (23) يمكن تحليل مؤشرات النشاط لمصرف بيت التمويل الكويتي للمدة (2007-2021).

جدول (23) تحليل مؤشرات النشاط لمصرف بيت التمويل الكويتي للمدة (2007-2021). %

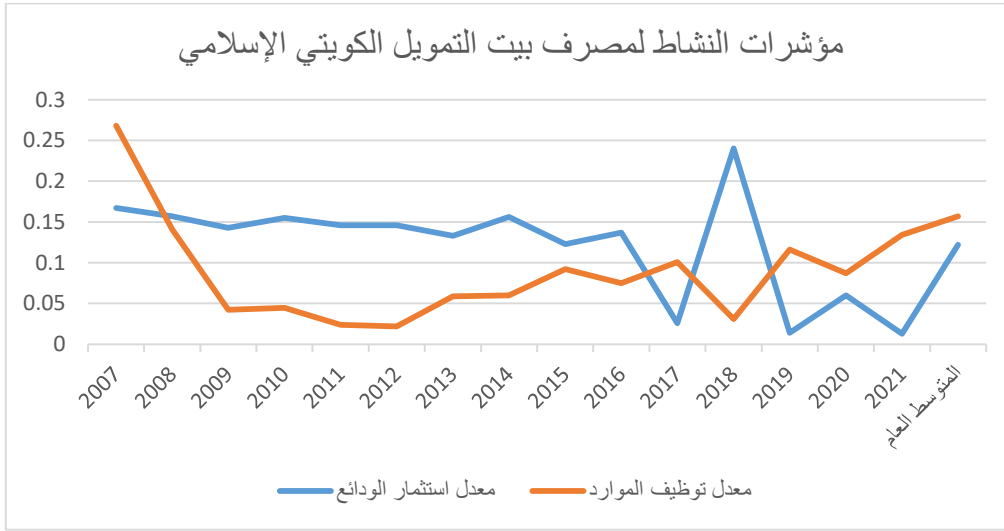
السنوات	معدل استثمار الودائع	معدل توظيف الموارد
2007	0.167	0.268
2008	0.157	0.141
2009	0.143	0.0422
2010	0.155	0.0447
2011	0.146	0.0238
2012	0.146	0.022
2013	0.133	0.059
2014	0.156	0.060
2015	0.123	0.092
2016	0.137	0.075
2017	0.026	0.101
2018	0.24	0.031
2019	0.014	0.116
2020	0.06	0.087
2021	0.013	0.134
المتوسط العام	0.122	0.157

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف بيت التمويل الكويتي للمدة (2007-2021).

من خلال الجدول (23) قد اتضح ان المتوسط العام لمعدل استثمار الودائع (0.122%) وان اعلى نسبة له كانت في عام 2007 قد بلغت (0.167%)، اما بالنسبة إلى معدل توظيف الموارد فقد بلغ المتوسط العام له (0.157%) وان اعلى نسبة له كانت (0.268%) كذلك في عام 2007، لذا يتضح ان مصرف بوبيان الإسلامي كان كفاءاً في إدارة موجوداته في استثمار الودائع وتوظيف الموارد، وتبني التذبذبات المتمثلة بالارتفاعات والانخفاضات في نسب المؤشرين ويعود ذلك الى الأداء التي واجهها المصرف وما تأثرت به من اثار الصدمات المتعددة، ان مصرف بيت التمويل الكويتي استطاع مواجهة ازمة عام 2008 كذلك جائحة كورونا في عام 2019.



شكل (27) مؤشرات النشاط لمصرف بيت التمويل الكويتي الإسلامي للمدة (2007-2021).



الشكل: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (23).

#### 4- مؤشرات السوق:

أ- الربح لكل سهم.

من خلال بيانات الجدول (24) يمكن تحليل مؤشرات السوق للمصارف الكويتية الإسلامية للمدة (2007-2021).

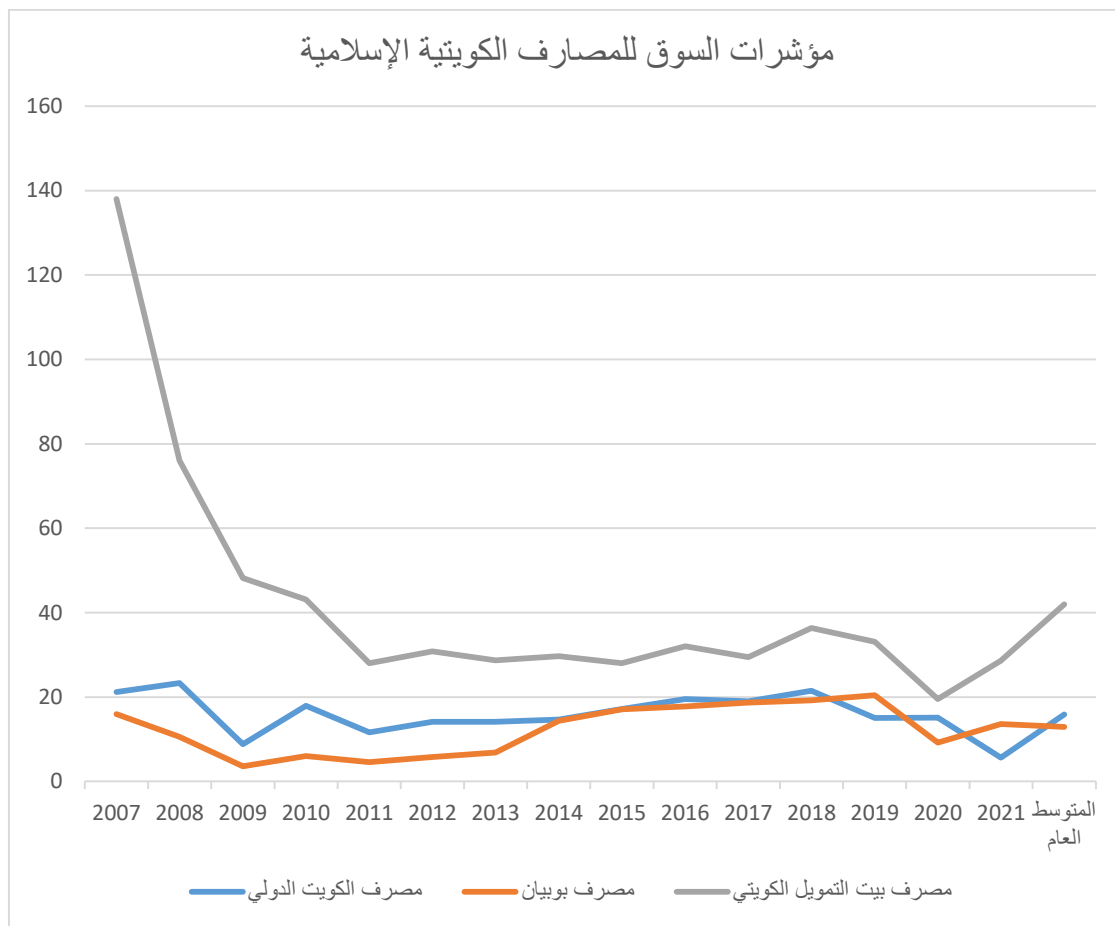
جدول (24) تحليل مؤشرات السوق للمصارف الكويتية الإسلامية للمدة (2007-2021). %

السنوات	مصرف الكويت الدولي	مصرف بوبيان	مصرف بيت التمويل الكويتي
2007	21.18	15.93	138
2008	23.33	10.58	76
2009	8.82	3.61	48.2
2010	17.94	6	43.1
2011	11.61	4.59	28.02
2012	14.10	5.75	30.80
2013	14.15	6.83	28.72
2014	14.65	14.39	29.68
2015	17.14	17.1	28.027
2016	19.50	17.79	32.01
2017	18.96	18.7	29.46
2018	21.52	19.2	36.36
2019	15.01	20.4	33.12
2020	15.09	9.20	19.52
2021	5.66	13.57	28.59
المتوسط العام	15.84	12.91	41.97

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف الكويتية الإسلامية للمدة (2007-2021).

يتضح من خلال الجدول (24) أن المتوسط العام لمعدل ربحية السهم بالنسبة لمصرف الكويت الدولي بلغ (15.84%)، أما المتوسط العام لمصرف بوييان بالنسبة للمعدل فقد سجل (12.91%)، أما المتوسط العام بالنسبة لربحية السهم لمصرف بيت التمويل الكويتي فقد بلغت (41.97) وأنه سجل أعلى متوسط بالنسبة للمصارف عينة الدراسة فأن مصرف بيت التمويل الكويتي يواصل تحقيق الأرباح والنمو في جميع المؤشرات المالية الأساسية، منوهاً في بتحقيق معدلات عالية إيجابية فيما يتعلق بمؤشرات الربحية والنشاط وكذلك بنسب سيولة كبيرة وقاعدة رأسمالية متينة تدعم نمو اعمالها وأن المصارف الإسلامية الكويتية يتمتع بالأداء التشغيلي القوي الذي نتج عنه تسجيل نمو في الإيرادات التشغيلية وفي الأرباح.

شكل بياني (28) مؤشرات السوق للمصارف الكويتية الإسلامية للمدة (2007-2021).



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (24).

## 5- مؤشر الرافعة المالية

من خلال بيانات الجدول (25) يمكن تحليل مؤشر الرافعة المالية للمصارف الكويتية الإسلامية للمدة (2007-2021).

جدول (25) مؤشر الرافعة المالية للمصارف الكويتية الإسلامية للمدة (2007-2021).

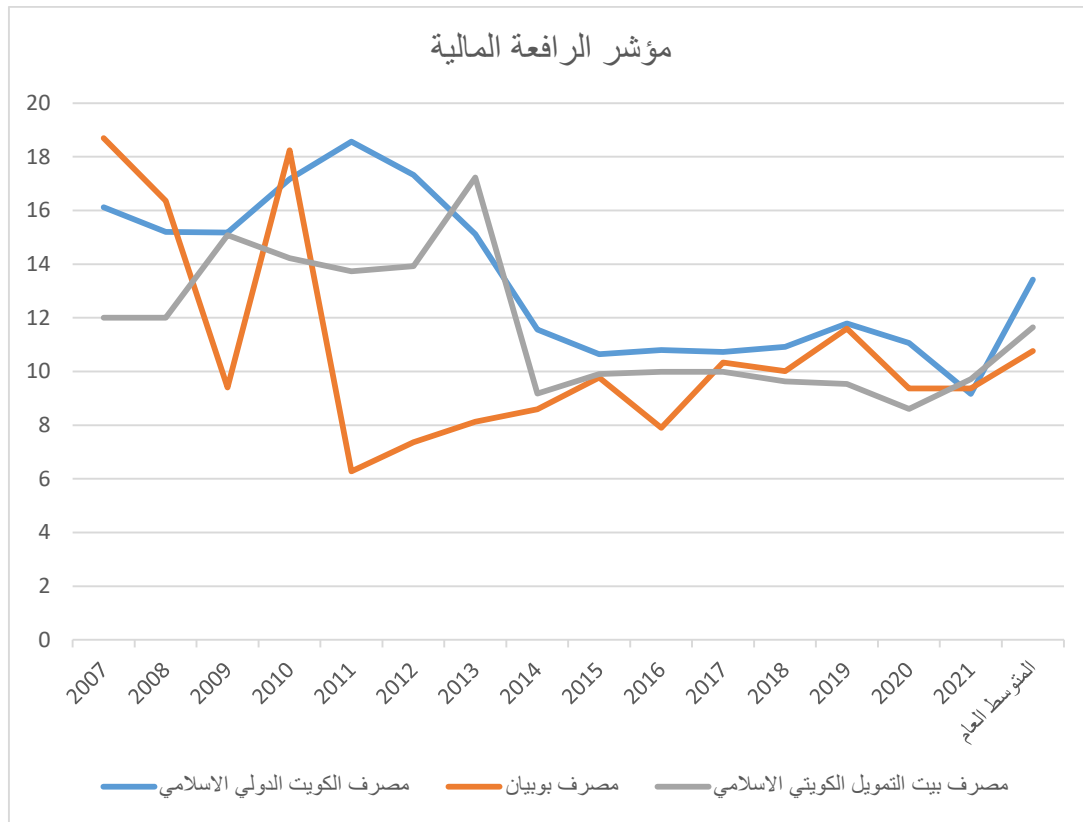
%

السنة	مصرف الكويت الدولي الاسلامي	مصرف بوبيان	مصرف بيت التمويل الكويتي الاسلامي
2007	16.12	18.7	12
2008	15.2	16.36	12
2009	15.18	9.4	15.08
2010	17.17	18.24	14.22
2011	18.56	6.28	13.73
2012	17.33	7.36	13.93
2013	15.12	8.13	17.23
2014	11.56	8.59	9.18
2015	10.65	9.77	9.90
2016	10.80	7.90	9.99
2017	10.73	10.33	9.99
2018	10.92	10.01	9.63
2019	11.79	11.6	9.54
2020	11.06	9.37	8.61
2021	9.16	9.37	9.72
المتوسط العام	13.42	10.76	11.65

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف الكويتية الإسلامية للمدة (2007-2021).

من خلال الجدول (25) نلاحظ ارتفاعاً كبيراً جداً في نسبة الرافعة المالية وعلى مدى سنوات الدراسة عن الحدود التي اقرتها لجنة بازل في معيارها بازل 3، فقد بلغ المتوسط العام لمصرف الكويت الدولي الاسلامي 13.42% أما بالنسبة لمصرف بوبيان فقد بلغ المتوسط العام 10.76%، لمصرف صفوة الإسلامي كحد اعلى، اما في مصرف بيت التمويل الكويتي فقد بلغت النسبة 11.65%، ويرجع ذلك الى انخفاض قيمة الموجودات داخل وخارج الميزانية ذات اوزان ترجيحية لدرجة مخاطرة 0% ونلاحظ المتوسط العام بالنسبة لمؤشر الرافعة المالية.

شكل (29) مؤشر الرافعة المالية للمصارف الكويتية الإسلامية للمدة (2007-2021).



الشكل: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (25).

## 6- مؤشر كفاية رأس المال

من خلال بيانات الجدول (26) يمكن تحليل مؤشر كفاية رأس المال بالنسبة للمصارف الكويتية للمدة (2007-2021).

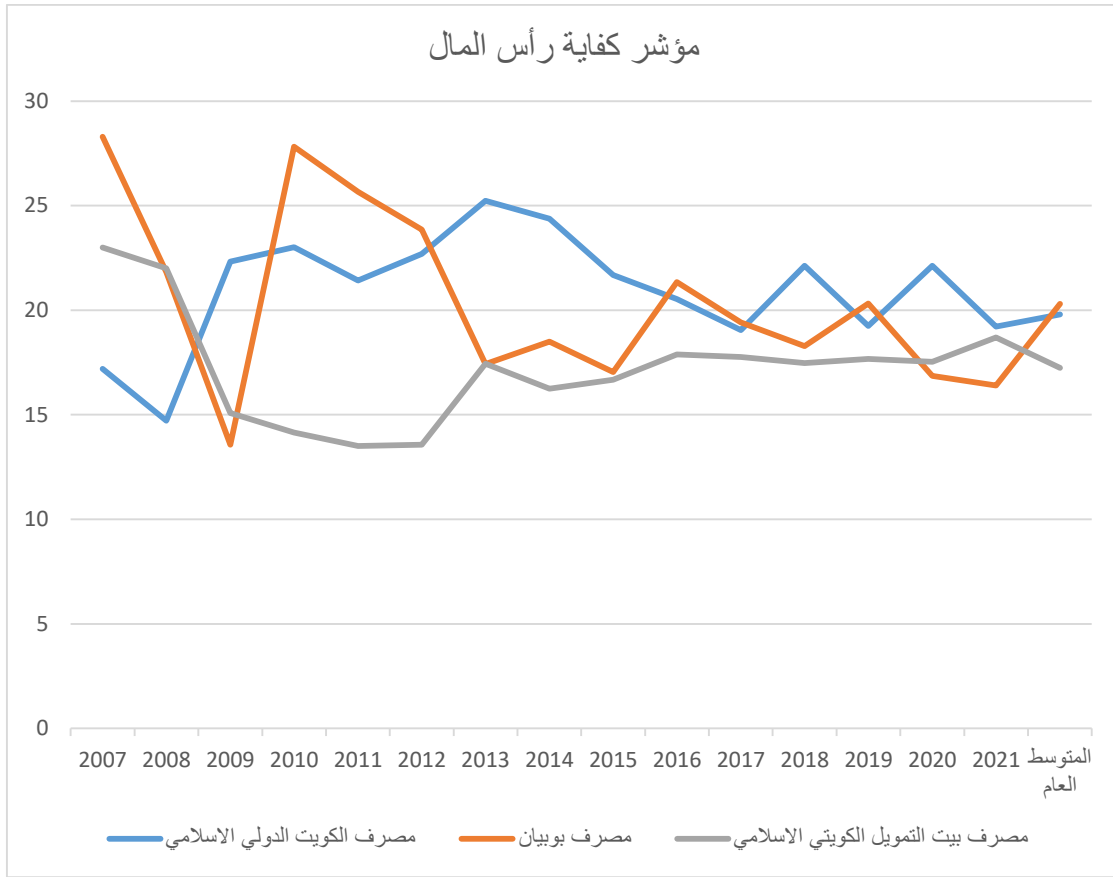
جدول (26) مؤشر كفاية رأس المال بالنسبة للمصارف الكويتية للمدة (2007-2021).  
%

السنة	مصرف الكويت الدولي الاسلامي	مصرف بوبيان	مصرف بيت التمويل الكويتي الاسلامي
2007	17.19	28.30	23
2008	14.71	21.82	22
2009	22.32	13.56	15.08
2010	23.01	27.82	14.15
2011	21.42	25.67	13.51
2012	22.7	23.85	13.57
2013	25.24	17.43	17.44
2014	24.38	18.5	16.25
2015	21.68	17.04	16.67
2016	20.54	21.35	17.88
2017	19.05	19.41	17.76
2018	22.13	18.29	17.47
2019	19.24	20.32	17.67
2020	22.13	16.86	17.53
2021	19.21	16.4	18.69
المتوسط العام	19.80	20.31	17.24

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف الكويتية الإسلامية للمدة (2007-2021).

من خلال جدول (26) نلاحظ سعي المصارف جاهدة للالتزام بمعيار كفاية رأس المال ونلاحظ أن أعلى نسبة لكفاية رأس المال كانت في مصرف بوبيان %28.30 في سنة 2007 وأن أدنى نسبة كانت في مصرف بيت التمويل الكويتي وبلغت النسبة %13.51 في عام 2013، أما المتوسط العام لمعدل كفاية رأس المال لمصرف الدولي الإسلامي بلغ %19.80، والمتوسط العام لمصرف بوبيان الإسلامي بلغ %20.31، والمتوسط العام للمصرف بيت التمويل الكويتي الإسلامي بلغ %17.24، وتعكس هذه المؤشرات على التزام المصارف بمقررات لجنة بازل فيما يخص كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل 3 والبالغة %10.5.

شكل (30) مؤشر كفاية رأس المال للمصارف الكويتية الإسلامية للمدة (2007-2021).



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (26).

## الفصل الثالث

تحليل تطور مؤشرات الاستقرار المصرفي وتأثيرها على أداء المصارف الإسلامية العراقية في ظل الصدمات الاقتصادية المتعددة.

المبحث الأول: واقع: المصارف الإسلامية في العراق.

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات أداء المصارف الإسلامية في العراق.

المبحث الثالث: كيفية مواجهة الصدمات في المصارف الإسلامية العراقية عينة البحث.

## الفصل الثالث

### تحليل تطور مؤشرات الاستقرار المصرفي وتأثيرها على أداء المصارف الإسلامية العراقية في ظل الصدمات الاقتصادية المتعددة.

#### تمهيد:

باتت المصارف الإسلامية مجالاً غنياً ومركزاً لاستقطاب الكثير من المفكرين والمستثمرين في الحقل المالي والمصرفي على وجه التحديد، وخاصة بعد الازمات والمطبات التي تعرض لها النظام المالي بكافة اشكاله، الازمة المالية العالمية (2007-2008) واخرها ازمة جائحة كورونا 2020، تهدف هذه البحث إلى عدد من الاهداف من اهمها تقييم كفاءه اداء المصارف الاسلامية العراقية بوصفها تجربة جديدة على الساحة المالية والاقتصادية العراقية، وتقييم كفاءة اداء بعض المصارف الاسلامية العراقية، أضف إلى ذلك تحليل معمق لبعض مؤشرات الاداء الرئيسية ، وتناول هذا الفصل ثلاثة مباحث، وسيتم في هذا الفصل دراسة وتحليل تطور مؤشرات الاستقرار المصرفي وتأثيرها على أداء المصارف الإسلامية في العراق في ظل الصدمات الاقتصادية المتعددة.



## المبحث الأول

### واقع المصارف الإسلامية في العراق.

المطلب الأول: الصدمات المتعددة التي تعرضت لها المصارف الإسلامية في العراق للمدة (2005-2021):

أن الصدمات التي تعرض لها الاقتصاد العراقي والصدمات الاقتصادية التي تولدت عنها وكيف تأثر بها الجهاز المصرفي والمصارف الإسلامية ونذكر هنا الصدمات الخارجية والداخلية.

#### أولاً: الصدمات الداخلية

بالإضافة الى الصدمات الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث مثل (الازمة المالية العالمية وأزمة التضخم العالمي وأزمة أسعار النفط عام 2014، وأزمة أسعار الغذاء العالمية، أزمة جائحة كورونا) فقد تعرض الى الازمات الداخلية ومنها:

#### 1-صدمة الإرهاب.

يواجه المجتمع العراقي في الوقت الراهن مجموعة من التحديات والمستجدات السريعة التي تطال كل ميادين الحياة، وهو ما تواجهه اغلب الدول العربية شأنها شأن كثير من دول العالم، ومن بين تلك التحديات ظاهرة الإرهاب والتطرف والانحراف الفكري، والذي أساسه الابتعاد عن مبادئ التسامح والاعتدال في المجتمع الإسلامي، فضلاً عن انه يعد من أخطر الظواهر التي يواجهها المجتمع الدولي، ولما كان الإرهاب يمس الأمن الوطني العراقي، واستقراره، والتي شكلت انعطافه كبيرة في تاريخ العراق الحديث، بفعل ما أنتجته من تبدلات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وصولاً إلى أحداث (2014)، وما جرى من معارك بين الجيش العراقي الباسل وتنظيمات ( المجموعات الإرهابية المسلحة) في مناطق تم السيطرة عليها من قبل ( المجموعات الإرهابية المسلحة)، مثل الموصل والأنبار كبرى مناطق العراق<sup>(1)</sup>، إلا أن جهود الجيش العراقي البطل وبمساندة الحشد الشعبي والعشائر والجهود الإقليمية والدولية تمكنت من دحرها وتحقيق انتصارات عدة وتحرير الأراضي من قبضة الأخيرة عام (2017)، كما استطاع العراق أن يحافظ على أرضه وشعبه من الانقسامات أو خطط التجزئة التي طالت مكوناته، وتمكن من تحقيق الوحدة الوطنية والحفاظ على أمنه واستقراره.

(1) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والبحث، تقرير الاستقرار المالي، 2017، العراق، ص18-20.

## 2-صدمة أسعار النفط.

واجه العراق تحدياً خطيراً تمثل في الحد من اعتماده على النفط، فمع الهبوط المفاجئ الذي شهدته أسعار النفط في العام 2014 و 2020، انعكست بشكل سلبي على الاقتصاد العراقي، وأن العراق تعرض الى صدمتين كبيرتين قادتنا العراق الى وضع لم يسبق له مثيل في تاريخه الحديث والمعاصر، أما الصدمة الأولى تمثلت بما حدث في سنة 2020 وما بعده من انتشار فيروس كورونا مما أدى الى تدهور الطلب العالمي بسبب زيادة المعروض النفطي وانخفاض الطلب عليه كنتيجة لحالة الكساد، اما الصدمة الثانية تمثلت بانهايار أسعار النفط واستمرار انخفاضها، علما ان هذا التزامن نادراً أن يحصل في العالم، أن تأثير انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العراقي كان اكبر واعمق من التأثيرات الحالية وتهدد قدرة الاقتصاد العراقي على الصمود في حال استمر النفط بالانخفاض لفترة طويلة<sup>(1)</sup>.

ثانياً: مؤشرات الصدمات الاقتصادية المتعددة في العراق.

جدول(27) مؤشرات الصدمات الاقتصادية المتعددة في الاقتصاد العراقي. %

السنوات	معدل النمو في اسعار النفط العالمية	معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو في الائتمان الاجمالي	معدل النمو في مؤشر الانفاق الحكومي	معدل النمو في مؤشر التضخم	معدل النمو في مؤشر الاسواق المالية	معدل النمو في مؤشر عرض النقد	معدل النمو في مؤشر اسعار الصرف	معدل النمو في مؤشر الاستقرار المالي العام
2006	19.48	5.6	2.78	47.1	53.1	2	43.6	13	19.48
2007	11.12	1.9	3.10	50.78	30.9	35	27.92	10.4	11.12
2008	34.35	8.2	2.92	52.1	2.7	58	30.01	20	34.35
2009	36.59	3.4	4.35	11.5	2.8	101	32.9	16.8	16.51
2010	28.90	6.4	7.01	33.4	2.5	101	19.5	8.8	28.90
2011	39.95	7.5	10.58	12.2	5.6	136	4.6	6.3	39.95
2012	0.37	6.1	12.51	33.4	6.1	125	16.2	6	0.37
2013	2.70	7.6	10.94	13.3	1.9	113	3.5	6	2.70
2014	8.94	4.2	12.80	4.7	2.2	92	9	6	8.94
2015	47.06	5.9	18.40	4.7	1.4	731	6.6	6	47.6
2016	16.52	1.9	18.23	12.5	1.5	649	1.5	6	16.52
2017	23.19	12.5	16.79	7.1	0.2	581	5.4	4	23.91
2018	31.91	14.9	19.1	38.1	0.4	510	12.4	1.7	31.59
2019	9.96	3.1	18.01	31.9	0.2	510	10.8	10	9.96
2020	34.65	5.3	12.95	27.6	0.4	508	19.1	6	34.65
2021	15.79	5.9	18.09	43.9	0.6	569	16.7	6	15.79

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

1- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء والتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، دائرة التنمية البشرية، سنوات مختلفة.

(1) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي، دائرة الاحصاء والبحث، العراق، 2021، العراق، ص20.

2- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والبحث، تقارير الاستقرار المالي، العراق، سنوات مختلفة، صفحات متفرقة.

3- البنك المركزي العراقي، التقارير والنشرات الإحصائية، دائرة الإحصاء والبحث، العراق، سنوات مختلفة، صفحات مختلفة.

4- وزارة المالية العراقية، التقارير السنوية، سنوات مختلفة، صفحات متفرقة.

نلاحظ من خلال جدول (27) أن معدل النمو في أسعار النفط في العراق تتأرجح بين الارتفاع والانخفاض، إذ شهدت ارتفاعاً مطرداً في أسعار النفط نتيجة تحسين الطلب على النفط بسبب الرواج الاقتصادي في جنوب شرق اسيا وخروج روسيا من أزمتها قبل الازمة المالية العالمية عام 2008، ومع بداية ملامح الازمة المالية 2008 لتشتد في النصف الثاني من عام 2008 وبدا معها انخفاض أسعار النفط وكان معدل النمو يبلغ 34.35% وبعد التعافي من الازمة المالية ارتفعت أسعار النفط عام 2010، ثم شهدت ارتفاعاً حاداً بدءاً من عام 2010 ليبلغ معدل النمو 37.95% وعام 2012، بعد ذلك بدأ ينخفض الى معدل نمو 2.70% عام 2013 وثم ارتفع خلال عام 2014 وبلغ 8.94% وانخفض أسعار النفط بسبب وفرة الامدادات العالمية من أبرز الأسباب التي أدت الى انخفاض أسعار النفط وكذلك ظهور بوادر التباطؤ في معدلات نمو الطلب العالمي على النفط بشكل عام، وأيضاً بسبب ارتفاع مؤشر سعر الصرف بالنسبة للعملة الرئيسية الامر الذي خفض أسعار النفط خوفاً من ارتفاع معدلات التضخم، ومن ثم استقرت تقريبا (2016-2018)، ثم انخفضت خلال بداية جائحة كورونا وبلغ معدل النمو في أسعار النفط 9.6%، معدل النمو ثم عاودت الارتفاع عام 2020 وبلغ معدل النمو 34.65%، أما فيما يخص معدل النمو في مؤشر التضخم وبسبب السياسات الاقتصادية الخاطئة للنظام السابق وقد تعمقت هذه الأسباب بل اتسع اثرها بعد الاحتلال العراق عام 2003، أذ أظهرت اتجاهات الأسعار تاريخياً وجود عنصر التضخم المترافق مع هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد العراقي، إذ مازال النفط يشكل المورد الرئيس للإنفاق العام على حسابات القطاعات الأخرى الصناعية والزراعية فضلا عن عدم قدرة المنتجات المحلية على منافسة السلع المستوردة ومن ثم اخذ العراق يعتمد على الاستيرادات الغذائية والسلعية بمختلف أنواعها، ونتيجة لذلك أصبحت ظاهرة التضخم حقيقة يعاني منها الاقتصاد العراقي في ظل هيمنة العوائد النفطية عليه، وبهذا أصبح انخفاض القوة الشرائية بمثابة ضريبة يدفعها المواطن العراقي، إذا بلغ معدل نمو التضخم بعد التغيير السياسي في العراق 33.6% عام 2003 ثم ارتفع الى 37% عام 2005 وبلغ 53.1% عام 2006<sup>(1)</sup>، إذ وصل التضخم في العراق عام 2006 الى مستوى التضخم المفرط وهناك عدة اسباب أسهمت في ذلك وهي قيام الحكومة العراقية برفع الأسعار الرسمية للمحروقات

(1) تقارير الاستقرار المالي، العراق، سنوات مختلفة، صفحات متفرقة.

في تتبع انماء العراق استناداً الى توصيات صندوق النقد الدولي، وارتفاع الطلب المحلي على الوقود بسبب الانقطاعات المستمرة في الطاقة الكهربائية، وكذلك ارتفاع عملية تهريب المشتقات النفطية الى الدول المجاورة خلال تلك المدة بسبب ضعف السيطرة على الحدود والمنافذ البرية والبحرية، وانتشار السوق السوداء وكثرة الوسطاء والمضاربين، وفي عام 2008 انخفض معدل التضخم الى 2.7% واستمر بالانخفاض ووصل الى 1.5% عام 2016، نتيجة تراجع أسعار المواد الغذائية والنقل وغيرها مما انعكس على تراجع مستوى التضخم لعام 2016، وانخفض الى اقصى درجاته بعد عام 2016 ولم يتأثر خلال عام 2018 وجائحة كورونا وبلغ التضخم عام 2020 0.4%، أما فيما يخص معدل النمو في الانفاق الحكومي اذا اصبح التوسع بالإنفاق العام يتحدد بالعوائد النفطية التي شكلت نحو 90% من اجمالي إيرادات الموازنة العامة للعراق، اخذ الانفاق الحكومي بالارتفاع حتى عام 2012 ثم سجل انخفاضا 2016 و سجل 1.9%، وذلك نتيجة الانخفاض الحاصل في الانفاق العام بشقيها ( التشغيلية والاستثمارية) كان لتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية تداعيات كبيرة على الموازنة العامة للدولة، وهذا أسهم بزيادة العجز في الموازنة العامة وتفاقم الضعف والاختلالات الهيكلية بسبب الاعتماد الكامل على عوائد التصدير، يلاحظ حجم العرض النقدي للمدة 2003-2013 في حالة مضطربة بفعل المضاعف النقدي، وبلغ عام 2013 3.5% وهذا يعود الى توسع الدولة بالإنفاق الحكومي الممول بالإيرادات النفطية في ظل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وخلال المدة 2014-2015 سجل معدل النمو في عرض النقد 9% و6.6% انخفاضا ملحوظاً ثم عاود الارتفاع خلال الأعوام اللاحقة، أما فيما يخص معدل النمو في مؤشر سعر الصرف في الاقتصاد العراقي، مر سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي بمراحل مختلفة أدت الى التحسن التدريجي في قيمته في السوق الرسمي من 2003-2021، ووفق نظام سعر الصرف ( الثابت بحكم الواقع)، خاصة ان نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية كسوق منظمة للصرف تتيح للبنك المركزي التدخل بما يضمن استقرار أسعار الصرف والتأثير في مناسب السيولة المحلية، ولا سيما بعد ان تخلى العراق عن نظام الصرف المتعدد الذي ظهر بسبب ثبات سعر الصرف في السوق الاسمي<sup>(1)</sup>، إن ثبات سعر الصرف الاسمي في العراق لمدة طويلة يؤدي الى ظهور سوق الصرف الموازي، وخلال عام 2012-2016 استقر معدل النمو في سعر الصرف عند 6% ثم انخفض عام 2017 4% ثم انخفض عام 2018 الى 1.7% ثم ارتفع خلال عام 2019 الى 10%، ثم عاود الانخفاض خلال 2020-2021 الى 6%، أما فيما يخص معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي كان مرتفعا حتى خلال الازمة المالية العالمية لم يتأثر كثيرا، لكنه سجل تغيرا بنسبة كبيرة خلال الأعوام اللاحقة للازمة الا انه في العامين 2012 و2013 كان قريبا من حالة التوازن<sup>(2)</sup>، ولو أن الزيادة

(1) وزارة المالية العراقية، التقارير السنوية، سنوات مختلفة، صفحات متفرقة.

(2) البنك المركزي، التقارير والنشرات الإحصائية، سنوات مختلفة، صفحات مختلفة.

في الناتج المحلي الإجمالي متأتية من القيمة المضافة الى قطاع النفط الخام في حين سجل مؤشر سالباً للأعوام 2014 و2015 و2016 ليسجل 5.8%<sup>1</sup>، وهذا ما يعكس حالة الركود في الاقتصاد العراقي على اثر الانخفاض الحاصل في أسعار النفط في الأسواق العالمية، أما فيما يخص المؤشر العام للأسواق المالية في العراق بورصة العراق تطور بيانات مؤشر سوق العراق على مدار الأعوام السابقة بين الارتفاع والانخفاض ويمكن تحليل بيانات عام السنوات اللاحقة لغاية 2021 كونها احدث بيانات متوفرة لحد الان لإيضاح النمو الحاصل في نشاط سوق العراق للأوراق المالية منذ تأسيسه وحتى الان ، اذ نلاحظ هناك زيادة في عدد الأسهم المتداولة في السوق منذ تأسيسه وحتى الان، وهذا يدل على زيادة حركة نشاط السوق نتيجة زيادة رؤوس أموال الشركات المدرجة او زيادة عدد الشركات المدرجة او كليهما مع الاخذ بنظر الاعتبار انسحاب أو شطب بعض الشركات خلال السنوات لسبب او اخر رافقها تذبذب واضح خلال السنوات 2014-2015 بسبب الوضع الأمني للعراق خلال هذه السنوات، والحرب على الإرهاب والمجموعات الإرهابية المسلحة ، وانعكاس ذلك على الوضع الاقتصادي، وكذلك انخفاض أسعار النفط الذي اثر على إيرادات الصادرات النفطية ولكن بصورة عامة فإن الاتجاه العام لمؤشر السوق المالي في العراق في تزايد مستمر وهذا دليل على حركة ونشاط السوق، أما فيما يخص معدل النمو في مؤشر حجم الائتمان الحكومي في الاقتصاد العراقي لإن معدل النمو السنوي فقد كان مضطرباً مما يعكس اضطراب البيئة الاقتصادية وتخوف المصارف في كثير من الأحيان في تمويل الأنشطة الاقتصادية بسبب ظروف عدم الاستقرار الاقتصادي فقد بلغ عام 2010 7.01% كحد اعلى وخلال عام 2016 18.23% بسبب ظروف عدم الاستقرار الاقتصادي ثم بقي محافظاً على نفس النسب تقريبا خلال السنوات اللاحقة ولم يتأثر كثيراً بالصدمات الداخلية التي طرأت على الاقتصاد العراقي وأزمة جائحة كورونا، أما معدل النمو في المؤشر العام للاستقرار المالي في العراق قد شهد ارتفاعات نسبية وملموسة خلال المدة (2016-2020) ليصل في عام 2018 الى 31.59% بالرغم من سوء الأوضاع الأمنية والسياسية التي مر بها البلد خلال المدة (2014-2017) وتعرض الاقتصاد العراقي الى صدمة مزدوجة) تنظيم المجموعات الإرهابية المسلحة، وانخفاض أسعار النفط)، ومن ثم ارتفع ليصل في عام 2020 الى 34.65% بالرغم من تداعيات تفشي جائحة كورونا وما رافقها من إجراءات ليسقط الاقتصاد العراقي هذه المرة في أزمة ثلاثية( اقتصادية سياسية صحية) نتيجة لسوء الأوضاع الاجتماعية والسياسية<sup>(1)</sup>، واندلاع الاحتجاجات الشعبية بسبب سوء الأوضاع المعيشية رافقها انخفاض حاد في أسعار النفط بالتزامن مع تفشي فيروس كورونا في العراق، واجمالياً الاستقرار المالي يعكس توجهات البنك المركزي العراقي لاتباع سياسات تعزز الاستقرار المالي في العراق.

(1) البنك المركزي العراقي، تقارير الاستقرار المالي، دائرة الاحصاء والبحث، العراق، سنوات مختلفة، صفحات متفرقة.

## المطلب الثاني: واقع المصارف الإسلامية في العراق.

تعد تجربة المصارف الإسلامية العراقية أكثر حداثة مقارنة بالتجربة المصرفية الإسلامية في عموم العالم الإسلامي، وأول مصرف إسلامي تأسس في العراق هو (المصرف العراقي الإسلامي وذلك في عام 1993) وهو مصرف خاص يمارس عمله ويخضع لإشراف ورقابة البنك المركزي العراقي ويخضع لذات الضوابط التي تخضع لها المصارف التقليدية، ولم تكن في تلك المدة تعليمات او صدرت في حينها معلومات تتعلق بالصيرفة الإسلامية، بعد عام 2004 ، اذ ازدادت اعداد المصارف الإسلامية في العراق وتم منح العديد من التراخيص للمصارف الإسلامية بموجب قانون المصارف العراقي رقم(94) لسنة 2004 وذلك أسوة بالمصارف التقليدية، باستثناء إصدار تعليمات خاصة بالصيرفة الإسلامية والتي صدرت عام 2011، ومن ثم صدر قانون المصارف الإسلامية رقم(43) في عام 2015، اذ يعد أول تشريع قانوني للصيرفة الإسلامية في العراق وبموجب هذا التشريع أسست عدة مصارف إسلامية جديدة، اذا البعض منها نجم عن تحول شركات التحويل المالي الى مصارف إسلامية ، أما البعض الاخر تم إنشاء المصارف الإسلامية الجديدة، وألزم القانون المصارف المؤسسة قبل نفاذ هذا القانون لتكييف أوضاعها، ويبلغ عدد المصارف الإسلامية في العراق (31) مصرفاً، أحدها حكومي والآخر مختلط والباقي مصارف إسلامية محلية أو اجنبية (1)، أن بداية نشأة المصارف الإسلامية في العراق تعود الى سنة 1993 أذ صدر قانون سنة 1991سمح بموجبة إنشاء المصارف التجارية الإسلامية والتقليدية، وكذلك تم تأسيس سوق العراق للأوراق المالية في السنة نفسها، ومن ثم صدور قانون البنك المركزي العراقي والمرقم(56)، ومن ثمّ أتاح للمصارف المزيد من الحرية في ممارسة عملها واتخاذ القرارات بصورة مستقلة(2).

إنّ الظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة والصعبة التي واجهها العراق والتي اثرت سلبياً على المصارف الإسلامية، إلا أن البنك المركزي العراقي يدعم المصارف الإسلامية وايضاً بيئة الاعمال الملائمة في العراق ساعدت على نجاح المصارف الإسلامية، فهناك اتجاه اجتماعي عام لقبول عمل المصارف الإسلامية وكذلك وجود فئات ذات خبرات مصرفية نشطة وعاملة في المصارف التقليدية التي من الممكن الاستفادة منها، قام البنك المركزي العراقي بإصدار العديد من التعليمات التي تنظم عمل المصارف الإسلامية وما زال مستمراً على هذا النهج(3).

(1) UNION OF ARAB BANKS, mediation and arbitration center, 2022.

(2) احمد حسين بتال العاني، تقدير كفاءة المصارف الإسلامية: دراسة لعينة من المصارف العراقية: المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 6، 2006، ص15.

(3) البنك المركزي العراقي، بغداد- العراق، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي، 2015، ص12.

بدءاً من البنك المركزي العراقي بوصفه السلطة الرقابية على المصارف الإسلامية، إذ ان عدد المصارف الإسلامية في العراق هو (31) مصرفاً إسلامياً نشطاً على الرغم من أن وجود بعض المصارف الإسلامية قيد الانشاء والتنفيذ، وان القطاع المصرفي الإسلامي في العراق ما يزال في مرحلة النمو وهو في تحسن مستمر إذ إنه تم تصنيف عدد من المصارف الإسلامية من قبل الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف التي اعتمدها البنك المركزي العراقي عام 2020، كما شهد الدور الاجتماعي تطوراً من خلال الدور الذي تمارسه المصارف الإسلامية، وان هذه المصارف تعمل وفق الشريعة الإسلامية ولا تتعامل بالفائدة، وكذلك تعمل على تقديم الخدمات المصرفية واستخدام صيغ المرابحة والمضاربة والمشاركة، وأيضاً تقدم الخدمات المصرفية التقليدية كالصيرفة والضمان والاعتمادات وغيرها ويُعد العمل المصرفي الإسلامي في العراق امام فرص نجاح واعدة<sup>(1)</sup>.

شهد قطاع الصيرفة الإسلامية في العراق اقبالاً متنامياً على الرغم من المعوقات والمشاكل التي تواجهه، إلا انه شهد تطورات كثيرة، بدأ التوجه العام واضح وصريح بعد عام 2003، وخاصة في مجالات القروض العقارية والمشاريع الكبيرة والصغيرة وشراء السلع وذلك بسبب عدم وجود فائدة مالية مقابل تلك القروض وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ان عمل المصارف الإسلامية في العراق يحتاج الى التطوير وذلك للحصول على حصص أكبر داخل السوق المحلية.

تواجه المصارف الإسلامية في العراق معوقات كثيرة وكذلك تواجه تحديات عدة ابرزها كيفية التعامل مع الفائدة، إذ ان النظام في المصارف الإسلامية يختلف عن الحكومية بما يخص نظام المضاربة والقروض والتعاملات المالية، إذ ان المصارف الإسلامية تعتمد في عملها على رأس المال والاحتياطيات كمصدر للتمويل أكبر من اعتماد المصارف التقليدية على ذلك، فالمصارف الإسلامية تعاني من نقص الخبرات والكوادر المتخصصة، وكذلك عدم القدرة على توظيف جزء من أموالها في أدوات الدين الحكومية مثل ما تقوم به باقي المصارف، مما يحد من تنوع محافظها الاستثمارية، وعلى الرغم من كل هذه التحديات والمعوقات إلا ان المصارف الإسلامية في العراق تشهد نمواً سريعاً في ظل المنافسة الكبيرة من قبل المصارف الحكومية والتجارية الخاصة، إذ تختلف المصارف الإسلامية في العراق في بعض معاملاتها فيما يخص المسائل الشرعية، وذلك وفقاً لمجلس إدارة المصرف او مالكة، وذلك مما يجعل هناك اختلاف واضح في ما يخص طريقة منح القرض والمعاملات الأخرى، وهذا ما يجعل الافراد في العراق يمتلكون ثقة كبيرة في المصارف الإسلامية<sup>(2)</sup>.

(1) اتحاد المصارف العربية، 2022، ص 11.

(2) أسامة عبد المجيد العاني، المصارف الإسلامية في العراق بين تحديات التطبيق وافاق المستقبل، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 512، 2022، ص 7.

تستحوذ الصيرفة الإسلامية في العراق على حصة مهمة في قطاع المصارف الخاصة في السوق المحلية، بعد صدور قانون المصارف الإسلامية في العراق تم عمل العديد من الإصلاحات التي طرأت على عمل المصارف الإسلامية في العراق وزيادة رأسمالها الى اكثر من 250 ملياراً للمصرف الواحد وهو ما يلبي متطلبات البنك المركزي العراقي، وكذلك الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم (1)\* وتعديلاته، وان هذه التعديلات تشمل بعض التحسينات في الإفصاح عن السياسات المحاسبية، وأيضاً عرض بنود الدخل الشامل، وبالتالي تم تطبيق هذا المعيار ابتداء من بداية عام 2016، وكذلك الالتزام بالضوابط الرقابية 2016 والمواد (1،2،3) والاختذ بمبادئ مكافحة غسيل الأموال<sup>(1)</sup>.

بعد التشريعات التي سنها البنك المركزي بعد القانون (43)، اذ عمل على اصدار العديد من الضوابط التنفيذية لتنظيم عمل المصارف الإسلامية، وبالتالي تم اصدار مجموعة من الضوابط في عام 2018 وهي (ضوابط أدوات التمويل الإسلامي، ضوابط إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، ضوابط هيئة الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي الداخلي، مراقبة الامتثال الشرعي)، كما اصدر البنك المركزي العراقي عام 2019 ضوابط التكافل لتوفّي الاطار التشريعي لتأسيس شركات تأمين متوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية ومبادئها وفي العام نفسه اصدر البنك المركزي مسودة صكوك الاستثمار الإسلامي، وذلك من اجل اكمال البيئة التنظيمية للنشاط المالي والمصرفي، وان عملية اعداد هذه الضوابط استندت الى المعايير الإسلامية الدولية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AOIFI) ومجلس الخدمات المالية الإسلامية بماليزيا (IFSB)<sup>(2)</sup>.

إنّ تطور المصارف الإسلامية أدى الى نمو الدور الاستثماري لها اذ انها قامت بتأسيس شركات تابعة لها في مختلف المجالات العقارية والصناعية وكذلك الخدمات المالية وبما يسهم في تحسين الوضع الاقتصادي، وبالتالي اتاحت الاستثمار في مختلف المجالات وبما يحقق التنمية الاقتصادية، يعد قرار البنك المركزي بتحويل شركات التحويل المالي الى مصارف، اذ ان هذه العملية أسهمت في تنظيم السوق المالي وحصرت عملية التحويل من خلال القطاع المصرفي، ومن ثمّ سيوفر إمكانية أكبر في تلبية متطلبات مكافحة غسيل الأموال وتمويل (المجموعات الإرهابية المسلحة).

\* معيار المحاسبة الدولي رقم 1: يهدف هذا المعيار الى توصيف الحد الأدنى لمحتويات القوائم المالية الدورية وأيضاً توصيف أسس الاعتراف والقياس المحاسبي بالقوائم المالية الدورية الكاملة أو المختصرة، وتحسن القوائم المالية الموثوق فيها والتي تصدر في أوقات مناسبة قدرة المستثمرين والدائنين وغيرهم لتفهم مقدرة المنشأة على تحقيق الأرباح والتدفقات النقدية وإيضاً تفهم مركزها المالي والسيولة.

(1) الوقائع العراقية، قانون المصارف الإسلامية، العدد 2015، 4390، ص 10-16.

(2) بشار ذنون الشكرجي، محمد يونس محمد الشرايبي، شيماء وليد البواب، الصيرفة الإسلامية دراسة تحليلية في منطلقاتها النظرية ومؤشرات تجاوز الازمة المالية والانتشار، مجلة تنمية الرافدين، العدد 120، المجلد 37، 2018، ص 190-193.



أن الارتفاع الدائم لأعمال المصارف الإسلامية في العالم وخصوصاً بعد أزمة 2008، تشير إلى سلامة البنى التمويلية ويشير التقرير السنوي لمجلس الخدمات المالية الإسلامية لعام 2016 إلى أن خدمات التمويل الإسلامي في العالم بلغت قيمتها إلى 1.9 تريليون دولار ويتوقع ارتفاع هذا الخدمات إلى 3.4 تريليونات دولار في عام 2018، وتشير التقارير وبيانات عام 2015 إلى أن المصارف الإسلامية استحوذت على النصيب الأكبر من خدمات التمويل الإسلامي.

إنَّ المصارف الإسلامية في العراق تم انشاؤها بشكل متأخر عن باقي دول العالم الإسلامي، وذلك يعود إلى عدة أسباب سياسية وتنظيمية فضلاً عن حداثة التجربة في العراق وانخفاض الوعي المصرفي الإسلامي، وأيضاً تفاوت الخبرة العملية لأصحاب المصارف وكذلك في الصيرفة الإسلامية، وهذا ما يؤدي إلى قصور الدور الجوهرية المطلوب من المصارف الإسلامية<sup>(1)</sup>.

إنَّ المصارف الإسلامية تؤدي دوراً كبيراً في تخفيف الأزمات المالية والتي شهدها العالم إذ كشفت التجربة بوضوح قدرة المصارف الإسلامية على مواجهه الأزمات والصدمات المتعددة، إذ أنها لم تتأثر بالشكل الذي يغير مسارات العمل والمنتجات التي تقدمها إلى العملاء، وأن هذه الثقة تعود إلى موجوداتها الثابتة، وأن العراق يحتاج إلى مصارف أكثر رصانة تستند في تعاملاتها على موجودات حقيقية وثابتة ولا سيما أن هذه المصارف توفر منتجات عديدة منها المرابحة والسلم والاجارة وهي عقود ذات ميزات خاصة لا تتوفر في المصارف التقليدية<sup>(2)</sup>.

تأثرت المؤسسات المالية وقطاع المصارف في انحاء العالم كبقية القطاعات الاقتصادية العالمية بالصدمات الاقتصادية التي يواجهها العالم، كما تأثرت المعاملات والتبادلات التجارية بين دول العالم، ومن هذه الصدمات فيروس كورونا، فقد تأثر القطاع المصرفي حول العالم بشكل مباشر أو غير مباشر، ففي ظل هذه الأزمة واجهت المصارف الإسلامية تحدياً جدياً يتمثل في كيفية مواجهه هذه الأزمة والخروج منها بشكل يضمن استمرارية نموها والتواصل مع عملائها، في ظل هذه الأزمة<sup>(3)</sup>.

بعد عام 2011 واجهت المصارف الإسلامية في العراق صعوبات ومشاكل أمنية واقتصادية وسياسية كثيرة ومن ثم انعكست على نموها وتطورها، وأن هذه المعوقات جاءت بفعل عوامل دولية وإقليمية وبعضها داخلية، وأن هذه الصعوبات والمشاكل ازدادت بعد عام 2014 بسبب أزمة الإرهاب وسيطرة المجموعات الإرهابية المسلحة لبعض مناطق العراق، وبالتالي استولت على عدد من المصارف الحكومية والأهلية وكذلك قامت بتهريب العملات الأجنبية إلى خارج البلاد، وان هذه المشاكل لم يكن من

(1) فؤاد حميد الدليمي، واقع الصيرفة الإسلامية في العراق، مجلة البحوث والدراسات الشرعية، العدد 16، 2013، ص 196-205.

(2) سيد فاروق، المصارف الإسلامية متأقلمة مع الأوضاع الاقتصادية الراهنة، مجلة الايام، العدد 9720، 2015، ص 1.

(3) غسان الطالب، المصارف الإسلامية وفيروس كورونا، مجلة الغد، العدد 3، المجلد 2، الاردن، 2020، ص 15.

الممكن حلها آلا بإزالة الأسباب التي أدت إليها لكي يعود النظام المصرفي الى مزاولة عمله ودوره التنظيمي وأن يوحد النظام المصرفي توجهاته لكي يواجه الازمة بفاعلية اكبر ويخرج منها بأقل الخسائر(1).

ان فاعلية مواجهة الازمات والصدمات التي تتعرض لها المصارف الإسلامية وخصوصا في العراق يتطلب التوجه لجذب المدخرات العاطلة لدى الأشخاص وزجها في مشاريع وقروض مربحة تحقق عوائد مجزية وذلك لتلبي رغبة المودعين والمقرضين على حد سواء، كما نشير الى أن اغلب رؤوس الأموال العراقية قد غادرت خارج العراق لتبحث عن فرص استثمارية أكثر ربحاً وأكثر اماناً(2).

تواجه المصارف الإسلامية في العراق مشكلات تحديات تعرقل عملها ومن هذه التحديات مشكلات تشريعية تتمثل في اختلاف الاجتهادات والفتاوى الشرعية من مصرف الى اخر، اذ تتطلب ان توحّد المسائل الفقهية بما يتلاءم مع الاعمال المصرفية وفق النصوص الشرعية(3).

تعاني المصارف الإسلامية في العراق من مشاكل قانونية وتشغيلية وإدارية واقتصادية، اذ ان البنك المركزي يتعامل مع المصارف الإسلامية بنفس النهج الذي يتعامل فيه مع المصارف التجارية التقليدية، اذ انه يعتمد نفس الأساليب والأدوات التي يستخدمها، وكذلك تفتقر المصارف الإسلامية في العراق الى كادر وملاك وظيفي كفوء الإدارة وتنوع أدوات الاستثمار في مثل هذه المصارف، وتعاني أيضا من عدم وجود سوق مالي إسلامي ينظم عمليات تداول الأسهم وحاجتها للسيولة(4).

كذلك وجود مشكلات تتعلق بعلاقة المصارف الإسلامية العراقية بالبنك المركزي العراقي التي تترك اثارها على طبيعة نشاط المصارف الإسلامية، وأيضا تأخر صدور قانون المصارف الإسلامية رقم (43) لعام 2015 وغياب التعليمات الموضحة والمفسرة لأحكامه ونصوصه ومن ثمّ قلل من توجيه نشاطات المصارف الإسلامية وتعطيل استخدام صيغ التمويل المصرفية واجاز بعض النشاطات والمعاملات المصرفية مما أوقع المتعاملين في حيرة بسبب الاختلاف لعدم وجود تعليمات مفسرة للقانون(5).

(1) عمران سلطان كلاوي، المصارف الإسلامية في العراق (المشكلات والتحديات التي تواجهها بعد عام 2011)، مجلة البحوث والدراسات الإسلامية المحكمة، العدد 70، 2022، ص383.

(2) Challenges of the Iraqi Islamic banking industry: oded shiaa awad, research published in the journal of banking news, issue(109), Baghdad, 2013.

(3) dhua. Diab, hussain. Ajlan, the relationship between the central bank and Islamic banks in Iraq: interviews and proposals, al-mansour journal/ issue(38), 2022, p.32.

(4) علي محسن العلق، تطورات النظام المصرفي العراقي عامي 2016-2017، مجلة اتحاد المصارف العربية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، العدد447، ص28.

(5) البنك المركزي العراقي، قانون المصارف الإسلامية رقم (43) لسنة 2015.

ومشاكل المصارف الإسلامية فيما يخص معايير بازل 3 لا تتعلق بالأخطار لأن هذه المصارف لا تجازف كالمصارف التقليدية ولا تبيع ما لا تملك، وذلك لأنها تعمل وفق احكام الشريعة الإسلامية والتي لا تسمح بذلك، تواجه المصارف الإسلامية اضطرابات اشد مما شهدته اثناء الازمة المالية العالمية فقد أحدثت جائحة كورونا صدمة ذات طابع مختلف وتزايدت الضغوط على النظام المصرفي الإسلامي ، لذا تتطلب من صناع السياسات الاقتصادية في العالم الإسلامي أن ينسقوا جهودهم من خلال وضع اطار تنظيمي مطور للقطاع المصرفي ووضع إجراءات احترازية، فقد تمكنت المصارف الإسلامية من مواجهة<sup>1</sup> هذه التحديات وإيجاد الحلول المناسبة التي تمكن هذه المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية من تطبيقها من خلال التعاون مع الحكومات والسلطات الرقابية في بلدانهم للحد من مخاطر الوباء على الاقتصاد والقطاع المالي الإسلامي<sup>(1)</sup>.

#### الجدول(28) المصارف الإسلامية في العراق بالدينار العراقي.

ت	اسم المصارف	سنة الإنشاء	رأس المال التأسيسي	عدد الفروع
1	المصرف العراقي الإسلامي	1992	250 مليون دينار عراقي	15
2	مصرف إيلاف الإسلامي	2001	250 دينار عراقي	16
3	المصرف الوطني الإسلامي	2005	250 مليار دينار عراقي	6
4	مصرف دجلة والفرات الإسلامي	2005	112 مليار دينار عراقي	6
5	مصرف كوردستان الدولي الإسلامي	2005	400 مليون دينار عراقي	4
6	مصرف البلاد للاستثمار والتمويل الإسلامي	2006	250 مليار دينار عراقي	16
7	مصرف التعاون الإسلامي	2007	250 مليار دينار عراقي	10
8	مصرف جيهان الاستثمار والتمويل الإسلامي	2008	255 مليون دينار عراقي	11
9	مصرف العالم الإسلامي للاستثمار والتمويل	2009	250 مليار دينار عراقي	10
10	مصرف النهرين الإسلامي	2015	150 مليار دينار عراقي	4
11	مصرف الجنوب الإسلامي للاستثمار والتمويل	2016	250 مليار دينار عراقي	9
12	مصرف الثقة الدولي الإسلامي	2016	250 مليار دينار عراقي	16
13	مصرف القابض الإسلامي للتمويل والاستثمار	2016	260 مليار دينار عراقي	2
14	مصرف زين العراق الإسلامي للاستثمار والتمويل	2016	250 مليار دينار عراقي	4

(1) نجلاء عبد المنعم، بازل وتدابير فيروس كورونا على المصارف الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 98، 2020، ص 84-99.

5	100 مليون دينار عراقي	2016	المصرف الدولي الإسلامي	15
5	250مليار دينار عراقي	2016	مصرف العربية الإسلامي	16
4	250مليار دينار عراقي	2016	مصرف نور العراق الإسلامي للاستثمار والتمويل	17
3	250مليار دينار عراقي	2017	مصرف القرطاس الإسلامي للاستثمار والتمويل	18
8	250 مليار دينار عراقي	2006	مصرف العطاء الإسلامي للاستثمار والتمويل	19
1	150 مليار دينار عراقي	2020	مصرف الناسك الإسلامي لاستثمار والتمويل	20
3	150 مليار دينار عراقي	2018	مصرف المستشار الإسلامي للاستثمار والتمويل	21
1	250مليار دينار عراقي	2016	مصرف الود الإسلامي للاستثمار والتمويل	22
5	250 مليار دينار عراقي	2017	مصرف الأنصاري الإسلامي للتمويل والاستثمار	23
2	250 مليار دينار عراقي	2017	مصرف الراجح الإسلامي	24
5	250	2018	مصرف اسيا العراق الإسلامي للتمويل والاستثمار	25
5	150	2018	مصرف المشرق العربي	26
16	150	2018	مصرف الطيف الإسلامي	27
3	100	2018	مصرف المال الإسلامي	28
3	100	2018	مصرف امين العراق الإسلامي	29
5	100	2020	مصرف العراق الأول الإسلامي	30
2	101	2018	مصرف اور الإسلامي	31
1	250	2016	مصرف الوفاق الإسلامي	32
3	59	2010	أبو ظبي الإسلامي(اجنبي)	33
2	60	2011	البركة التركي( اجنبي)	34
207 فرع	7.147 مليار دينار عراقي		المجموع	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي، المنشرات الإحصائية، دائرة الأبحاث والاحصاء، بغداد-العراق، 2021، ص68.

وتعد المصارف الإسلامية في ظل متطلبات العصر من الضروريات الاقتصادية الحتمية والتي لا يمكن الاستغناء عنها ولا يمكن الجدل فيها في كل مجتمع يرفض الربا والاستغلال، ويرغب بتطبيق احكام الشريعة الإسلامية وذلك بهدف التبادل المالي وتيسير الإنتاج وكذلك تعزيز طاقة راس المال في إطار الشريعة الإسلامية<sup>(1)</sup>.

تتأثر المصارف العراقية حالها حال مصارف دول العالم المصدرة للنفط وذلك لأنها تواجه شحة في السيولة النقدية، ومن ثم بدأت ودائع الجمهور تنخفض كما في باقي المصارف الأخرى مما سبب انكماش في الإقراض وهذا الانكماش أدى الى انخفاض الأرباح السنوية، لذل يجب على المصارف اتخاذ تدابير تحوطية فاعلة لمعالجه اثارها.

(1) عوف محمود الكفراوي، النقود والمصارف في النظام الإسلامي، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1983، ص 125.

فالتحدي امام المصارف الإسلامية العراقية يتمثل في النجاح في تمويل المشروعات الصناعية والزراعية والتي تؤدي الى تحسين مساهمتها في الناتج وبالخصوص الصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة العالية، وكذلك مدى قدرتها على العمل على استخدام استثمارات اجنبية مباشرة للبلاد في مجال صناعة المعدات والآلات ووسائل النقل عن طريق المشاركة، وتمويل البحث العلمي وتوطين التكنولوجيا بالتعاون مع الجامعات، وليس بالضرورة ان تتم بشكل منفرد لكل مصرف بل يكون هناك عمل مشترك بينها وبين الحكومة أو مشاركة مصارف تقليدية أخرى وفق صيغ لا تتعارض مع احكام الشريعة الاسلامية في تمويل المشروعات<sup>(1)</sup> .

أن عدد المصارف العاملة في العراق ( 74 ) مصرفاً منها (7) مصارف حكومية تتضمن (3) مصارف مختصة ، (3) مصارف تجارية ومصرفاً اسلامياً ، في حين بلغ عدد المصارف الخاصة (70) مصرفاً يتضمن (25) مصرف تجارياً محلياً و(31) مصرفاً إسلامياً محلياً و(14) مصرفاً اجنبياً توزعت بين (2) مصرفين إسلاميين و(12) مصرفاً تجارياً ، وبذلك احتلت المصارف الخاصة الحصة الأكبر من حيث عدد المصارف اذ بلغت نسبتها (90.5%) مقارنة بالمصارف الحكومية التي شكلت نسبة (9.5%) ، ومن حيث تصنيف المصارف الى تجارية وإسلامية مختصة فتشكل المصارف التجارية ما نسبته (5.4%) والمصارف الإسلامية (41.8%) والمصارف المختصة (4%) من اجمالي المصارف العاملة في العراق<sup>(2)</sup>.

ارتفعت رؤوس أموال المصارف بمعدل (5.3%) في عام 2021، لتصل الى (17.8) ترليون، وإذا صنفنا المصارف بحسب نوعها الى ثلاثة مجاميع مختلفة تشمل الأولى المصارف الحكومية والخاصة، وتشمل الثانية المصارف التقليدية والإسلامية، وتشمل الثالثة المصارف المحلية والأجنبية فأن توزيع رأس المال بينها سيكون على النحو الآتي:

فيما يخص المجموعة الأولى فقد شكلت نسبة رأس مال المصارف الخاصة النسبة الأعلى الى اجمالي رأس المال اذ بلغت (74.83%) عام 2021، فكانت مساهمة المصارف الحكومية (25.17%) للعام نفسه، أما المجموعة الثانية المتمثلة بنسبة رأس المال للمصارف التقليدية والإسلامية كل على حدة الى اجمالي رأس المال ، فقد استحوذت المصارف التقليدية على النسبة الأعلى منه اذ بلغت حصتها (62.09%) عام 2021، في حين بلغت حصة المصارف الإسلامية (37.91%) للعام نفسه، وذلك يتناسب وعدد كل منها في الجهاز المصرفي، إذ يشكل عدد المصارف التقليدية (58.1%) من مجموع عدد المصارف ، في حين يشكل عدد المصارف الإسلامية (41.9%) من اجمالي المصارف العاملة في

(1) حيدر عبد المطلب البكاء، مبررات قانون المصارف الاسلامية في العراق والافاق المستقبلية له تأطير نظري وقانوني، مجلة الغري للاقتصاد والعلوم الادارية، المجلد 8، العدد 24، 2012، ص35.

(2) البنك المركزي العراقي تقرير الاستقرار المالي، تطورات القطاع المالي في العراق، 2021، ص26.

العراق، والمجموعة الثالثة بلغ راس المال للمصارف الأجنبية ما نسبته (5.08%) ، ويبلغ الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال للمصرف الخاص المحلي (250) مليار دينار في حين أن متطلبات رأس المال للمصرف الأجنبي يبلغ (50) مليون دولار أي ما يعادل (73) مليون دينار عراقي<sup>(1)</sup>.

أن عدد فروع المصارف العاملة في العراق قد بلغ (904) فروع في نهاية عام 2021، منها 441 فرعاً للمصارف الحكومية، و493 فرعاً للمصارف الأهلية العراقية الإسلامية والأجنبية، وتحوز المصارف الحكومية التجارية على ما نسبته (45.5%) من مجموع الفروع العاملة في العراق، والمصارف العراقية التجارية نسبة (30.3%)، والمصارف العراقية الإسلامية نسبة (20.1%)، والمصارف الأجنبية التجارية نسبة (3.1%) والمصارف الأجنبية الإسلامية نسبة (0.5%)، وأخيراً المصرف الحكومي الإسلامي على نسبة (0.4%) من اجمالي عدد الفروع، كما يوجد تركيز كبير في شبكة الفروع بين المصارف العاملة في العراق ، حيث تدير أول عشرة مصارف من حيث عدد الفروع 486 فرعاً، أي ما نسبته (53.8%) من مجموع فروع المصارف العاملة في العراق.

وتبقى المصارف الإسلامية جزءاً من النظام المصرفي القائم وتتأثر بالوضع العام السائد في البلاد، وحتى تحقق انطلاقتها وتنجح في تحقيق أهدافها ومواجهه التحديات والمشاكل والمعوقات التي تواجهها لا بد من تكثيف الدولة جهوداتها لتحقيق الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي من جهة، ومكافحة الفساد بشكل مباشر من جهة أخرى، فمن الصعب ان تنتعش أنشطة التمويل المعنية بالتنمية في ظل وضع عام يتسم بمعدلات عالية من الفساد، وأن نجاح أنشطة المصارف الإسلامية في العراق يعود الى دور الهيئات الشرعية والتي تقوم بدور مهم.

(1) البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، مصدر سابق، ص33-35.

## المبحث الثاني

### تحليل مؤشرات أداء المصارف الإسلامية في العراق.

من خلال هذا المبحث يتم تحليل مؤشرات الأداء للمصارف العراقية الإسلامية عينة الدراسة وهي (1- المصرف العراقي الإسلامي، 2-المصرف الوطني الإسلامي، 3-مصرف ايلاف الإسلامي، 4-مصرف دجلة والفرات الإسلامي، 5-مصرف كوردستان الإسلامي، للمدة 2005-2021)، وذلك بسبب توفر المعلومات والبيانات الكاملة لها، وهي تشكل النسبة الأكبر من حيث رأس المال وعدد الفروع ونوع الخدمات المصرفية من مجموعة الخدمات المصرفية في العراق.

**أولاً- مؤشرات السيولة:-** تشير نسب السيولة المصرفية الى مدى كفاءة الأصول النقدية السريعة في سداد الودائع، وتشمل النقد في الصندوق وكذلك النقد لدى البنك المركزي وفي مقامها الودائع التي تشملها النسبة في الحسابات الجارية وحسابات التوفير، ويستند تحليل عنصر السيولة الى العديد من النسب المالية وتستخدم نسب السيولة كأدوات لتقييم المركز الائتماني للمصارف والذي تعبر عادة على مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، ألا انه يجب أن لا تؤخذ ارتفاع نسب السيولة في المصارف دائماً على انه علامة على صحة أداء المصارف، فقد تكون نسب السيولة العالية والمفرطة مؤشراً لعدم كفاءة المصرف في إدارة الاستثمار وبالتالي سبباً في تدني مؤشرات الربحية لدى المصارف<sup>(1)</sup>، وفيما يأتي سيتم تحليل السيولة وفق المؤشرات التالية:-

(1) علي عبد الرضا العميد، مؤشرات الحيطة الكلية وامكانية التنبؤ المبكر بالأزمات دراسة تطبيقية حالة العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، 2008، ص19.

أ- الودائع الأساسية (التمويل الكلي): ونحصل عليه بقسمة إجمالي الودائع على مجموع التمويل المصرفي.

جدول (29) نسبة الودائع الأساسية الى الارصدة أو التمويل الكلي للمصارف العراقية الإسلامية للمدة (2005-2021).  
%

السنة	المصرف العراقي الإسلامي	المصرف الوطني الإسلامي	مصرف ايلاف الإسلامي	مصرف دجلة والفرات الإسلامي	مصرف كردستان الإسلامي
2005	0.0108				0.002
2006	0.005			0.073	0.005
2007	0.0003	0.023	0.091	0.015	0.047
2008	0.0008	0.042	0.032	0.016	0.053
2009	0.007	0.013	0.0177	0.038	0.043
2010	0.0012	0.026	0.073	0.022	0.022
2011	0.041	0.032	0.070	0.022	0.042
2012	0.071	0.065	0.033	0.022	0.038
2013	0.073	0.063	0.029	0.021	0.039
2014	0.018	0.066	0.020	0.0041	0.041
2015	0.016	0.043	0.00064	0.0157	0.049
2016	0.016	0.049	0.027	0.028	0.055
2017	0.19	0.039	0.0071	0.011	0.045
2018	1.32	0.0003	0.18	0.94	3.06
2019	1.47	0.0002	0.20	0.67	2.48
2020	1.80	0.0027	2.25	0.16	2.35
2021	1.59	0.002	0.33	0.16	2.20
المتوسط العام	0.389	0.0311	0.222	0.139	0.622
المتوسط الكلي			0.281		

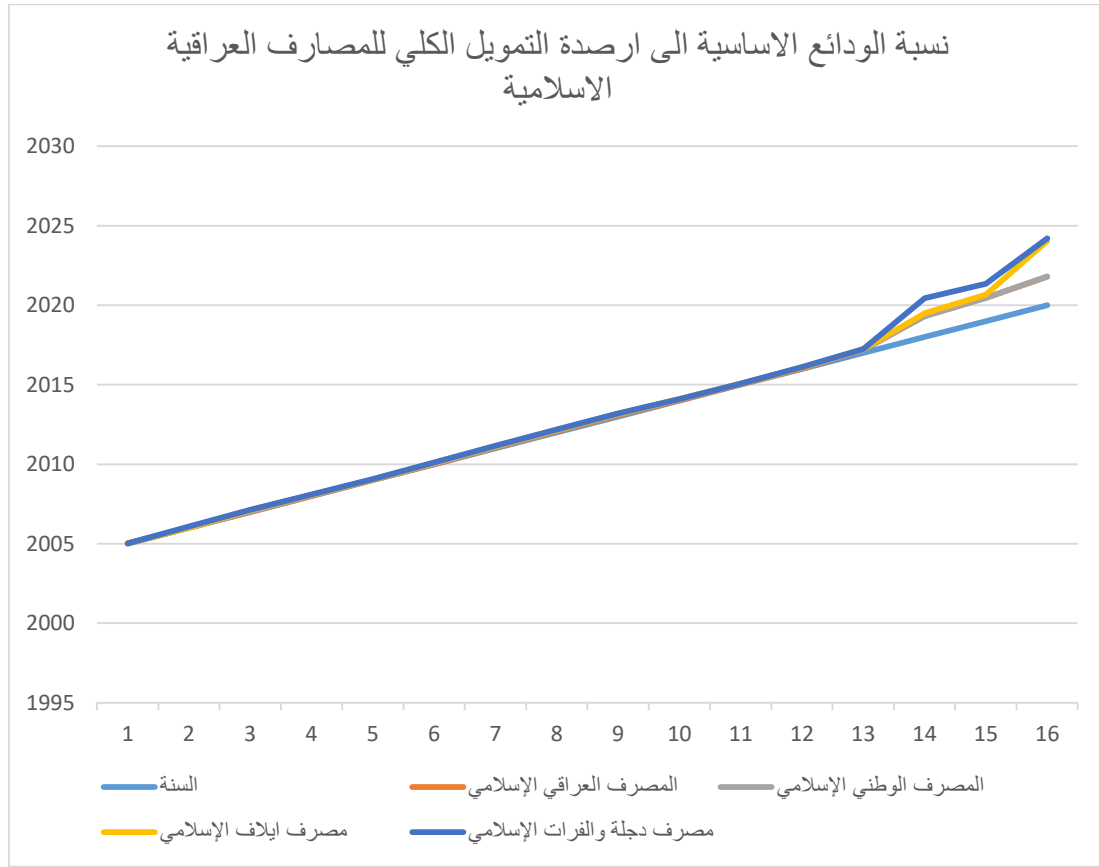
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف العراقية الإسلامية عينة البحث للمدة (2005-2021).

نلاحظ من خلال البيانات المالية الخاصة بالمصارف العراقية الإسلامية عينة البحث خلال المدة من (2005-2021) أن المتوسط الكلي للمصارف الإسلامية العراقية بلغ (0.281%) وأن هناك ثلاثة مصارف من أصل خمسة مصارف إسلامية تفوقت على المتوسط الكلي للمصارف، وتعتبر هذه النسبة عن مدى ارتفاع نسبة السيولة للمصارف العراقية الإسلامية، وعند تقييم سيولة المصارف عينة البحث وفق هذا المؤشر أن نسب المتوسط للمصارف عينة البحث تراوحت بين (0.222) لمصرف ايلاف الإسلامي كأدنى نسبة متوسط وتعكس بالمقابل على أعلى مستوى من السيولة وبين معدل متوسط بلغ (0.622) لمصرف كردستان الإسلامي كأعلى نسبة للمؤشر، إلا أنها تعكس مستوى أقل من السيولة المتحققة، ويؤشر الاتجاه العام للنسب للمصارف عينة البحث خلال مدة البحث على أن مركز السيولة النقدية لدى المصارف جيدة وقادرة على تلبية طلبات الاقتراض الجديدة، وتنامي السيولة والحفاظ على معدلاتها وفق المعايير العالمية والمحلية في المصرف تحققت خلال التسويق الأمثل للخدمات، إذ ان إدارة



المصارف استمرت في تعزيز السياسات والإجراءات الهادفة الى الحد من تداعيات الازمة المالية العالمية(2008)، وذلك من خلال اتخاذ وسائل وأدوات رقابية فبعد الازمة استمرت السيولة بالنمو، وتعد السيولة النقدية المتوفرة في المصارف من الأمور المهمة التي ينبغي على المصرف ايلائها الأهمية القصوى وذلك لتلبية السحب على الودائع (الجارية والتوفير والودائع لأجل) من قبل زبائن المصرف ، على ان لا تؤثر على نشاط المصارف وبما يحقق التوازن المطلوب بين السيولة والربحية والمخاطر، وبالرغم من انخفاض السيولة عام(2014) والتي كانت نتيجة الانعكاسات السلبية التي يشهدها البلد بصورة خاصة والمنطقة بصورة عامة والمتمثلة بالإرهاب وانخفاض أسعار النفط، فقد استطاعت المصارف العراقية الإسلامية ومن خلال احتفاظها بالسيولة الكافية في ظل السياسة التحفظية والتي اعتمدها هذه المصارف والذي فرضتها الظروف السياسية والاقتصادية في العراق، من التغلب على كافة الصعوبات التي واجهت المصارف العراقية والتي أدت الى ازمة سيولة اثرت على نشاطها، لقد استطاعت المصارف الإسلامية العراقية عينة البحث الحفاظ على المركز المالي والحفاظ على توفير السيولة المالية المناسبة لمواجهة الالتزامات المالية والظروف الاقتصادية، اذ استطاعت هذه المصارف الخروج من ازمة كورونا.

شكل(31) نسبة الودائع الأساسية الى ارصدة التمويل الكلي للمصارف العراقية الإسلامية للمدة (2005-2021).



الشكل: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (29).

ب-الموجودات السائلة الى الالتزامات تحت المطلوبات: ونحصل عليه بقسمة مجموع الموجودات على مجموع المطلوبات.

الجدول(30) نسبة الموجودات السائلة الى الالتزامات تحت الطلب للمصارف العراقية الإسلامية للمدة(2005-2021).  
%

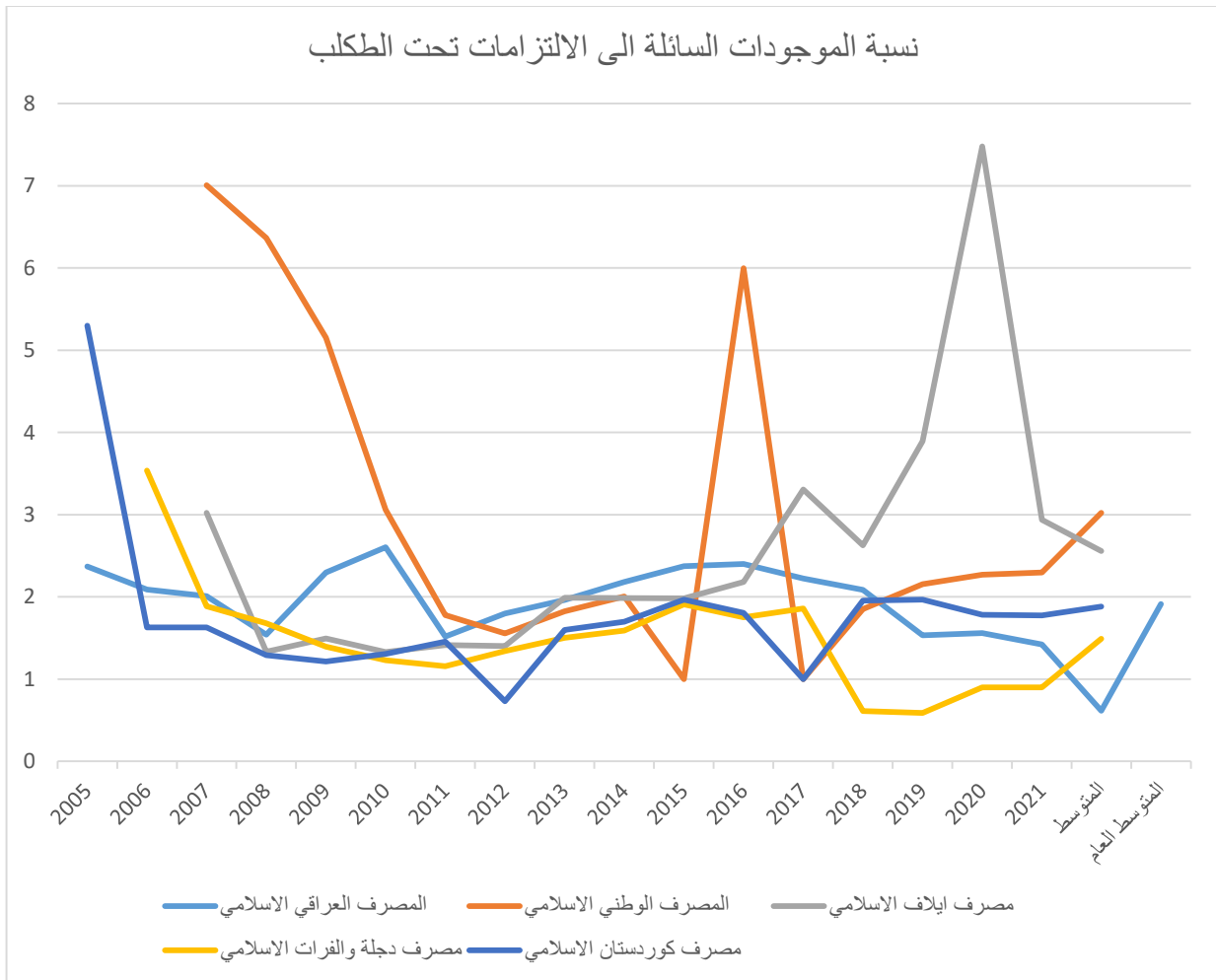
السنة	المصرف العراقي الاسلامي	المصرف الوطني الاسلامي	مصرف ايلاف الاسلامي	مصرف دجلة والفرات الاسلامي	مصرف كوردستان الاسلامي
2005	2.3678				5.2997
2006	2.090			3.5361	1.6272
2007	2.0084	7.0074	3.0218	1.8857	1.6272
2008	1.5402	6.3649	1.3332	1.6783	1.2898
2009	2.2971	5.1529	1.4929	1.3948	1.2124
2010	2.6033	3.0603	1.3304	1.2290	1.3062
2011	1.5171	1.7804	1.4145	1.1578	1.4579
2012	1.7989	1.5567	1.4042	1.3402	0.7296
2013	1.9622	1.8247	1.9909	1.5036	1.5976
2014	2.1810	2.0068	1.9871	1.5910	1.6974
2015	2.3754	1.000	1.9812	1.9101	1.9681
2016	2.4019	5.999	2.1802	1.7498	1.8048
2017	2.2252	0.9989	3.3053	1.8607	1.0001
2018	2.0853	1.8515	2.6263	0.6135	1.9536
2019	1.5335	2.1538	3.8922	0.5896	1.9662
2020	1.5606	2.2716	7.47741	0.8988	1.7823
2021	1.4234	2.2949	2.9396	0.8984	1.7753
المتوسط العام	0.617	3.0215	2.558	1.489	1.881
المتوسط الكلي	1.9132%				

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف العراقية الإسلامية عينة الدراسة للمدة(2005-2021).

إنَّ المتوسط الكلي للمصارف العراقية الإسلامية بلغ (1.9132%)، ويوجد مصرفيين من اصل خمسة مصارف عراقية إسلامية تجاوز نسبة المتوسط، وأن متوسط المصرف العراقي الإسلامي بلغ(0.617) كأدنى نسبة معدل بينما بلغ متوسط المصرف الوطني الإسلامي كأعلى نسبة معدل، ويتضح أن هناك أداء متصاعداً في تعزيز مركز السيولة لدى المصارف الإسلامية العراقية عينة الدراسة خلال مدة الدراسة في نسب المؤشر، ونلاحظ من خلال الجدول التطور الإيجابي لوضع السيولة في المصارف عينة البحث خلال مدة البحث، نلاحظ أن المصارف الإسلامية العراقية لم تتأثر كثيراً بعد ازمة 2008 فقد استطاعت الحفاظ على مركزها المالي، وسجلت نسب السيولة في المصارف العراقية الإسلامية تذبذباً طفيفاً بين الارتفاع والانخفاض، اذ بلغت اقل نسب للسيولة للمصارف العراقية الإسلامية(0.589) لمصرف دجلة والفرات في عام 2019 بينما كانت اعلى نسبة لها(7.477) لمصرف ايلاف الإسلامي عام 2020، وذلك

بسبب زيادة الموجود النقدي لدى المصارف نتيجة تزايد النشاط الائتماني من خلال منح القروض، ومن خلال الأوساط المنافسة والحادة والبيئة الصعبة والمتقلبة والتي اتسمت باستمرار الأوضاع السياسية والأمنية المضطربة، إلا أنها تمكنت من مواصلة الأداء بعد جائحة كورونا وكذلك بعد صدمات 2014 وذلك بفضل الاستراتيجيات التي تبنتها إدارة المصارف العراقية الإسلامية عينة البحث، ففي ظل الصدمة المزدوجة مما جعل الاقتصاد العالمي يعيشها في ان واحد، ففي هذه الوقت شهدت المصارف العراقية الإسلامية استقراراً نسبياً.

الشكل (32) نسبة الموجودات السائلة الى الالتزامات تحت الطلب للمصارف العراقية الإسلامية للمدة (2005-2021).



الشكل: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (30).

ج-نسبة الاستثمار المؤقت (ونحصل عليه بقسمة مجموع الموجودات على مجموع الموجودات المتداولة).

الجدول (31) نسبة الاستثمار المؤقت للمصارف الإسلامية العراقية للمدة (2005-2021).

%

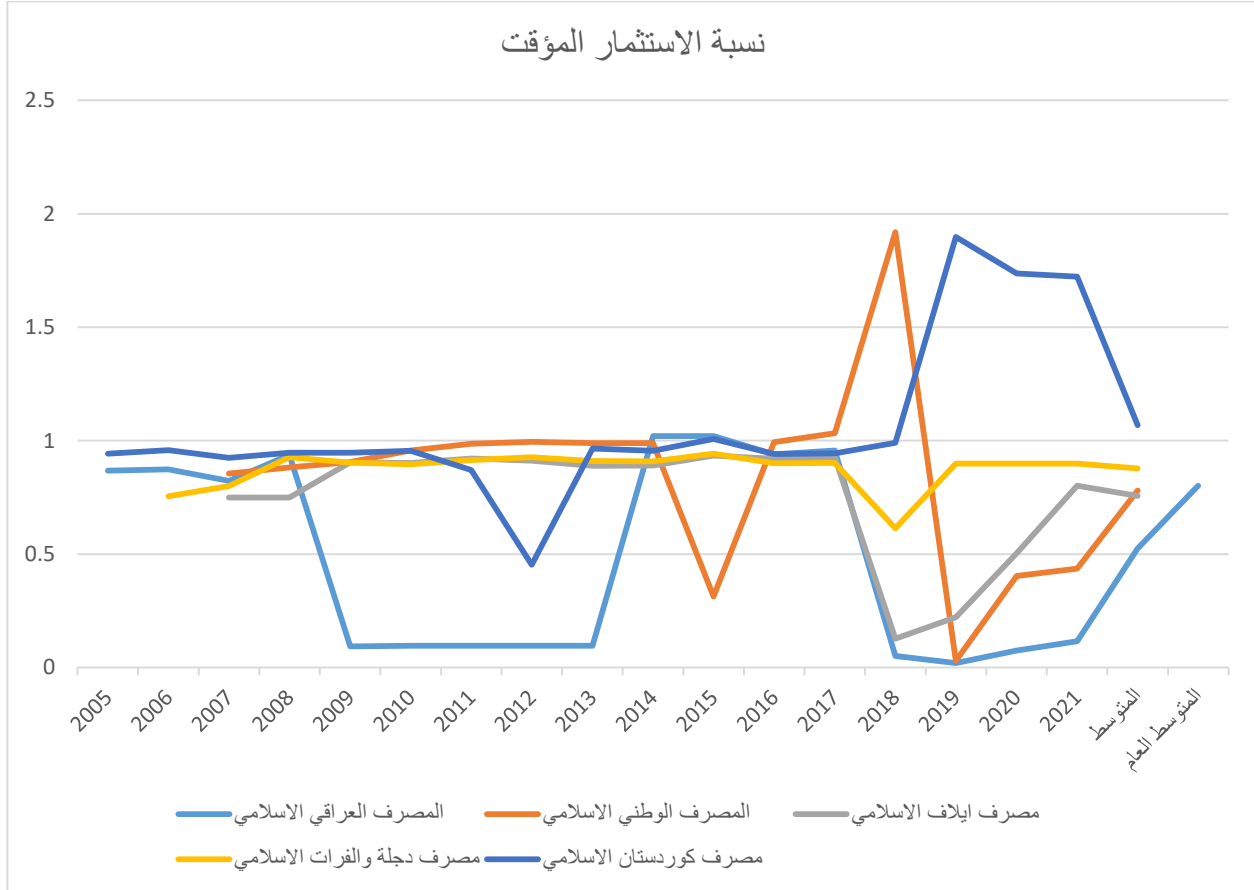
السنة	المصرف العراقي الاسلامي	المصرف الوطني الاسلامي	مصرف ايلاف الاسلامي	مصرف دجلة والفرات الاسلامي	مصرف كوردستان الاسلامي
2005	0.8684				0.9430
2006	0.8730			0.7550	0.9582
2007	0.8227	0.8552	0.7492	0.8001	0.9235
2008	0.9371	0.8819	0.7486	0.9265	0.9461
2009	0.09247	0.9054	0.9048	0.9029	0.9462
2010	0.0956	0.9566	0.9010	0.8955	0.9547
2011	0.0956	0.9861	0.9213	0.9148	0.8708
2012	0.0963	0.9943	0.9121	0.9269	0.453
2013	0.0960	0.9898	0.8895	0.9100	0.9651
2014	1.0198	0.9891	0.8908	0.9088	0.9550
2015	1.0198	0.3137	0.9343	0.9424	1.0079
2016	0.9401	0.9929	0.9197	0.9003	0.9412
2017	0.9568	1.0327	0.9261	0.9017	0.9438
2018	0.0511	1.9192	0.1266	0.6135	0.9909
2019	0.0201	0.0301	0.2214	0.8988	1.8978
2020	0.0744	0.4034	0.5039	0.8988	1.7377
2021	0.1162	0.4366	0.8015	0.8984	1.7234
المتوسط العام	0.5242	0.7798	0.7564	0.8779	1.0681
المتوسط الكلي	0.8013				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف العراقية الإسلامية عينة الدراسة للمدة (2005-2021).

من خلال مراقبة الجدول أعلاه تبين أن المتوسط الكلي للمصارف العراقية الإسلامية بلغ (0.8485)، وأن هناك مصرفيين من أصل خمسة مصارف إسلامية فاق هذه النسبة، على الرغم من حالة عدم الاستقرار الاقتصادي بعد أزمة 2008 إلا أنها حافظت على مستوى نموها ، وكذلك حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي يمر به العراق عام 2014 وكذلك عام 2017 ، وكذلك ارتفاع معدلات الفقر والبطالة إلا أن المصارف الإسلامية العراقية استطاعت الحفاظ على استقرارها المالي والأداء في ظل الأزمات والصدمات التي نتجت عنها وذلك بسبب المقومات التي تمتلكها طبيعة المصارف الإسلامية التي تعطيها القدرة على مواجهة الأزمات والصدمات، الجهاز المصرفي له دور مهم في التمويل الإسلامي، إذ أن المصارف الإسلامية وفق بيانات عام 2015 استحوذت على النصيب الأكبر من خدمات التمويل الإسلامي، إذ تبلغ رؤوس أموال المصارف الإسلامية في العراق قيمتها حوالي 3 مليارات دولار، ولا

تمتلك الدولة سوى مصرف إسلامي واحد اذ تستحوذ المصارف الإسلامية في العراق على نحو 50% من الحصة السوقية للمصارف الخاصة في السوق المحلية، وحتى خلال جائحة كورونا بقيت المصارف الإسلامية العراقية محافظة على النسب المالية ولم تتأثر كثيراً.

الشكل (33) نسبة الاستثمار المؤقت للمصارف العراقية الإسلامية للمدة (2005-2021).



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (31).

ثانياً-تحليل مؤشرات الربحية للمصارف العراقية الإسلامية عينة البحث: -

سيتم تحليل هذه المؤشرات حسب توفر البيانات عنها ، وتشكل النسبة الأكبر من حيث رأسمال وعدد الفروع ونوع الخدمات المصرفية من مجموعة المصارف الإسلامية في العراق، وتمثل الربحية المؤشر الممثل للجهود المبذولة وكافة الأنشطة المقدمة من المصرف وتعد المقياس الكلي للأداء المالي، وأن تحسين الربحية هي الطريقة الأكثر فعالية للإدارة والنمو في الأرباح يوفر زيادة حقوق المساهمين، وبالفقر نفسه من النمو السريع في الموجودات يمكن المصرف أن يقوي رأس المال وأن المقياس الأساسي لربحية المصارف هو العائد على الأصول، أن المؤشرين الأكثر استخداماً لتقييم الربحية هو معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية ويشير معدل العائد على الموجودات الى مستوى كفاءة

المصرف بالمقارنة مع المصارف الأخرى اما معدل العائد على حقوق الملكية فيشير الى قدرة المصرف على جذب المستثمرين المحتملين(1).

**وفيما يأتي تحليل مؤشرات الربحية للمصارف الإسلامية العراقية:**

**أ-معدل العائد على الموجودات:** ويعد من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها المصرف في قياس الوحدة النقدية الواحدة المستثمرة في الأصول على توليد الأرباح التشغيلية، يدل على القدرة على تحقيق الأرباح من الأصول المتاحة بغض النظر على الطريقة التي يتم فيها تمويل الأصول، وأن هذا المؤشر يعكس بنفس الوقت كفاءة أنشطة العمليات ولا يدل على الأنشطة التمويلية، أما في مجال ربحية المصارف يعد هذا المؤشر بمثابة مؤشر للعائد الكلي على استخدام أموال المصرف، لذا يعتبر هذا المؤشر من النسب التي تستخدم كثيراً من قبل مسؤولي الائتمان في المصارف(2).

---

(1) Dadang Muljawan design for Islamic banking rating system an integrated approach proceedings of the 6<sup>Th</sup> international conference on Islamic economic and finance-p192.

(2) البنك المركزي العراقي، دليل تصنيف المصارف العراقية وفق معايير (CAMEL)، 2007، ص3.

نحصل عليه من خلال قسمة صافي الدخل الى اجمالي الموجودات

جدول (32) نسبة معدل العائد الى اجمالي الموجودات للمصارف العراقية الإسلامية للمدة (2005-2021).  
%

السنة	المصرف العراقي الاسلامي	المصرف الوطني الاسلامي	مصرف ايلاف الاسلامي	مصرف دجلة والفرات الاسلامي	مصرف كردستان الاسلامي
2005	0.011				0.002
2006	0.005			0.073	0.005
2007	0.008	0.023	0.091	0.015	0.047
2008	0.007	0.042	0.032	0.016	0.053
2009	0.001	0.013	0.017	0.038	0.043
2010	0.041	0.026	0.073	0.022	0.022
2011	0.071	0.032	0.070	0.022	0.042
2012	0.073	0.065	0.033	0.022	0.038
2013	0.018	0.063	0.029	0.021	0.039
2014	0.018	0.066	0.020	0.0041	0.041
2015	0.016	0.043	0.006	0.015	0.049
2016	0.016	0.049	0.027	0.028	0.055
2017	0.016	0.039	0.002	0.001	0.045
2018	0.03	0.013	0.023	7.78	0.030
2019	0.03	0.011	0.021	1.68	0.029
2020	0.02	0.011	0.059	1.68	0.025
2021	0.04	0.014	0.021	2.58	0.032
المتوسط العام	0.024	0.034	0.034	0.87	0.035
المتوسط الكلي	0.199				

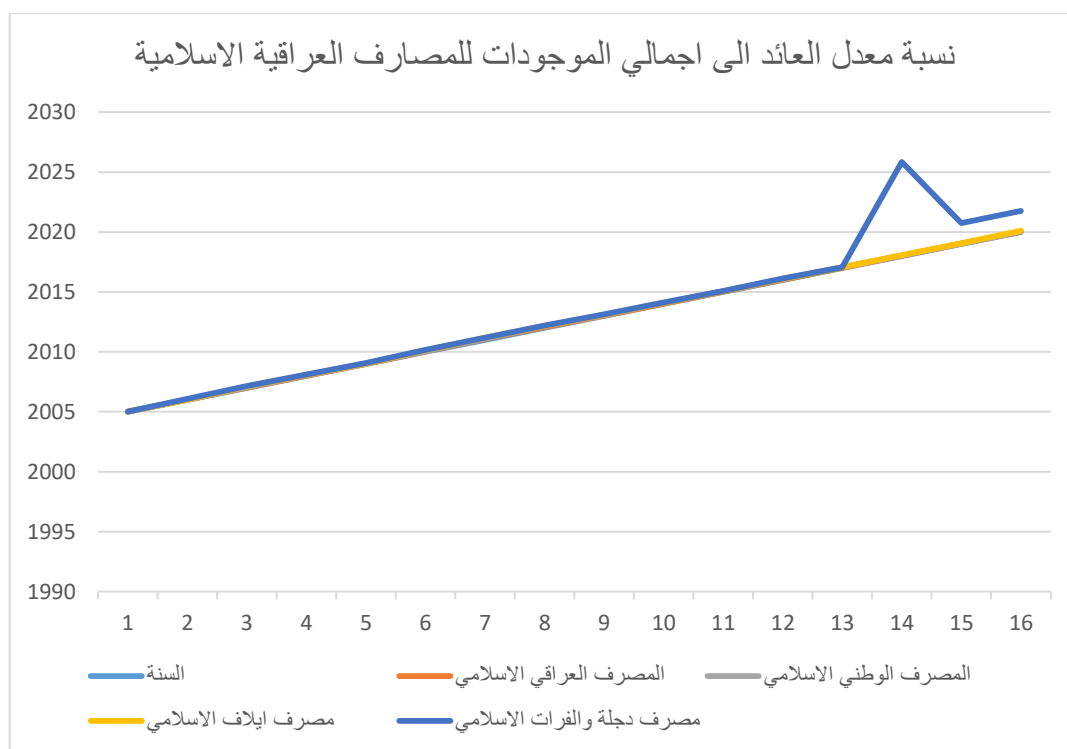
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف العراقية الإسلامية للمدة (2005-2021).  
(2021).

من خلال جدول (32) يتبين أن القيمة المتوسطة بشكل عام لمؤشر العائد على الموجودات للمصارف العراقية الإسلامية بلغت (0.199) وأن هناك مصرف واحد من اصل خمسة مصارف عراقية إسلامية اعلى من المتوسط الكلي، وتشير هذه النسبة الى أن المصارف العراقية الإسلامية قادرة على تحقيق مستويات عالية من الأرباح ولها الامكانية على استثمار الموارد وتوليد الأرباح، رصد معدل العائد على الموجودات لدى المصارف الإسلامية العراقية عينة البحث خلال المدة الممتدة بين (2005-2021) يتضح أن هناك نمواً متواصلاً في بند العائد على الموجودات وذلك بسبب الارتفاع الحاصل في صافي الأرباح المتحققة بالرغم من ارتفاع الموجودات، وتراوحت حدود النمو بين (0.001) كأدنى نسبة يصل اليها المصرف العراقي الإسلامي في عام من المصارف عينة البحث 2009 وبين معدل (7.78) كأعلى نسبة نمو يبلغها مصرف دجلة والفرات في رصيد موجوداته خلال العام 2018، وعلى الرغم من حدوث تذبذبات في نسب النمو إلا ان ذلك يثبت حقيقة مفادها أن المصارف العراقية الإسلامية عينة البحث



تستحوذ على الجزء الأكبر من موجودات الجهاز المصرفي العراقي، ونلاحظ أن النسب متأرجحة بين الارتفاعات والانخفاضات وأن هذا التذبذب بالنسب يشير الى الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي يعاني منها البلد، وذلك نتاج طبيعي فهو حصيلة استمرار تقدم التجربة المصرفية في العراق بعد 2003، ونلاحظ أن المصارف الإسلامية العراقية أظهرت قدرة اكبر على تجاوز اثار الازمة المالية العالمية وأن تلك الازمة لم تؤثر سلباً على ربحيتها في عام 2008، ولا توجد اية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات والمطلوبات، ومن خلال المنافسة الحادة والبيئة الصعبة والأوضاع السياسية والأمنية المضطربة خلال عام 2014 و 2021 الا أن المصارف الإسلامية العراقية تمكنت من مواصلة أدائها المالي، ونلاحظ التذبذبات من عام 2011-2017 اذا شهدت المصارف العراقية الإسلامية ارتفاعات وانخفاضات في معدل العائد على الموجودات اذ ان هذه النسب على الرغم من الانخفاضات الا ان هناك ارتفاع في صافي الأرباح وزيادة في الموجودات وهذا ما يتطلب من المصارف استثمار أموالها وتوظيفها في موجودات تحقق اعلى عوائد والسعي الى تعظيم الاستثمار من خلال استخدام الأدوات الإسلامية.

شكل(34) نسبة معدل العائد الى اجمالي الموجودات للمصارف العراقية الإسلامية للمدة (2005-2021).



الشكل: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول(32).

ب-معدل العائد الى حق الملكية: يعد من المؤشرات المهمة للمساهمين والمالكين ومعايير كفاءة المصرف في توليد الأرباح وتتراوح النسبة بين (5-20%) في الأوقات التي لا تشهد فيها القطاعات المالية أزمات معينة فإذا كان المؤشر مرتفعاً دل ذلك على كفاءة قرارات الاستثمار والتشغيل، اذ يقيس هذا المؤشر معدل العائد المتوقع على استثمار أموال المالكين ويعد هذا المعدل من أكثر النسب استخداماً في تقييم الأداء المالي للمصارف من حيث الحجم والنشاط<sup>(1)</sup>.

### جدول (33) نسبة معدل العائد الى حق الملكية للمصارف العراقية الإسلامية للمدة(2005-2021).

%

السنة	المصرف العراقي الاسلامي	المصرف الوطني الاسلامي	مصرف ايلاف الاسلامي	مصرف دجلة والفرات الاسلامي	مصرف كوردستان الاسلامي
2005	0.0170				0.0025
2006	0.0098			0.0933	0.0122
2007	0.0006	0.0249	0.0911	0.0266	0.1096
2008	0.0083	0.0422	0.0328	0.0372	0.1998
2009	0.0119	0.0141	0.1778	0.1100	0.1997
2010	0.0019	0.0381	0.0736	0.0814	0.0810
2011	0.1110	0.0728	0.0701	0.1090	0.1372
2012	0.1522	0.1812	0.0332	0.0726	0.1026
2013	0.1440	0.1386	0.0297	0.0533	0.1003
2014	0.0323	0.1302	0.0207	0.0096	0.0956
2015	0.0297	0.0997	0.0013	0.3298	0.0930
2016	0.0271	0.0938	0.0197	0.0045	0.0999
2017	0.0344	0.1051	0.0103	0.0026	0.0844
2018	0.0265	0.0285	0.0377	0.0124	0.0617
2019	0.0556	0.0201	0.0281	0.0202	0.0591
2020	0.0051	0.0691	0.0691	0.0301	0.0592
2021	0.0257	0.0318	0.0318	0.0406	0.0722
المتوسط العام	0.0401	0.0618	0.0377	0.0646	0.0981
المتوسط الكلي			0.0605		

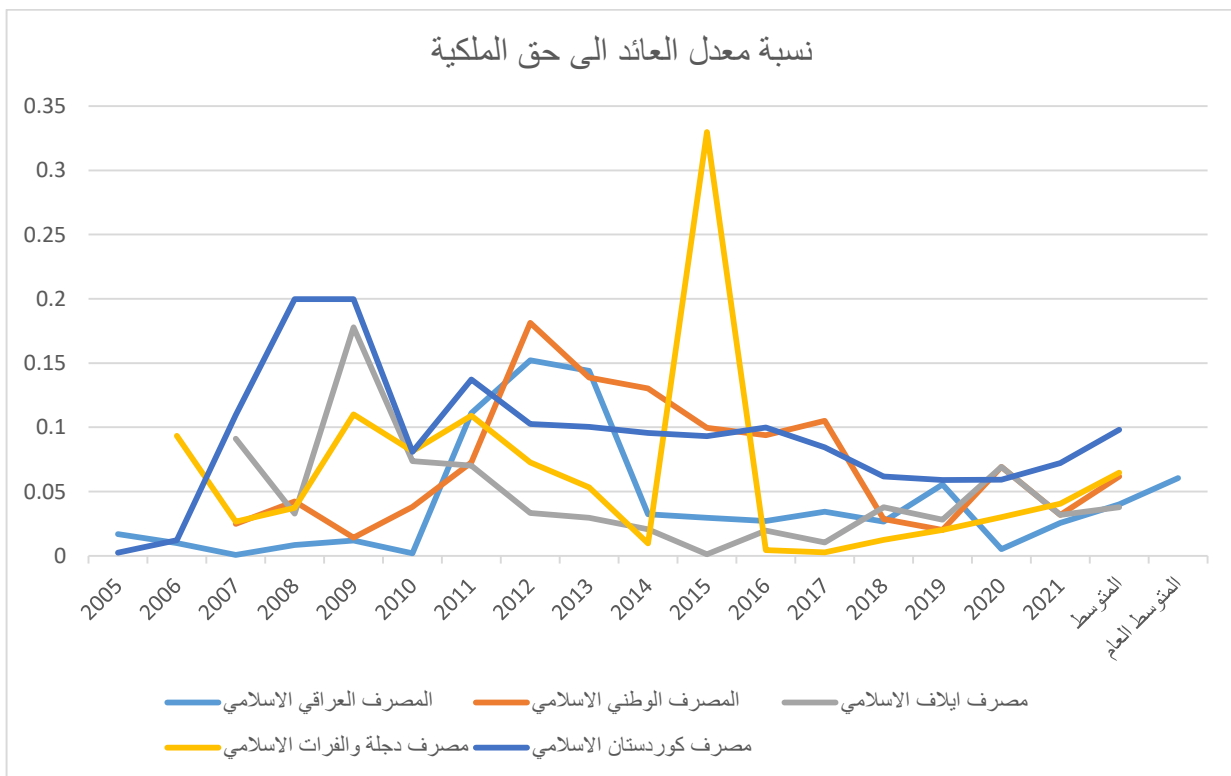
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف العراقية الإسلامية للمدة (2005-2021).

من خلال جدول (33) العائد على حقوق الملكية ، يتضح من النتائج في الجدول أن قيمة المتوسط العام لمعدل العائد على الملكية بلغ(0.0605)، وأن هناك ثلاثة مصارف من أصل خمسة مصارف تجاوزت نسبة المتوسط أذ سجلوا أعلى من المتوسط الكلي للمصارف عينة البحث، نلاحظ أن اعلى متوسط سنوي

(1) أراز محمد رشيد ، دلير سليم علي، تأثير الرافعة المالية على الربحية المصرفية" دراسة تحليله لعينة من المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، مجلة جامعة دهوك، المجلد25، العدد2( العلوم الانسانية والاجتماعية،2022، ص625.

للمصارف عينة البحث كان من نصيب مصرف كردستان الإسلامي فقد بلغ المتوسط العام للمصرف (0.0981) ، اما ادنى نسبة متوسط فقد كان لمصرف ايلاف الإسلامي وبلغ (0.0301)، ونلاحظ هناك تفاوت في معدلات النمو بسبب ان الارتفاع في حقوق المساهمين كان اكبر من الارتفاع الحاصل في صافي الأرباح المتحققة، وفيما يخص سنوات البحث فقد استمرت بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض حسب الوضع الاقتصادي للعراق وتراوحت النسب خلال مدة البحث بالارتفاع والانخفاض، أن ارتفاع مؤشر معدل العائد على حقوق الملكية لعدد من المصارف على المتوسط العام لسنوات مدة البحث جميعها مما يشير هذا الى ارتفاع النسبة الى زيادة المديونية والتركيزات الائتمانية لاعتماد المصارف على أموال المودعين والمقرضين في تمويل استثماراتهم وكلما ارتفعت هذه النسب كان توظيف المصارف لمواردها المالية المتاحة افضل، ويعد هذه المؤشر من أكثر النسب استخداما في تقييم الأداء المالي في المصارف وذلك لبساطته في تحليل وقياس الأداء، ومن خلاله يمكن المقارنة بين المصارف من حيث الحجم والنشاط.

شكل (35) نسبة معدل العائد الى حق الملكية للمصارف العراقية الإسلامية للمدة (2005-2021).



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (33).

ج-معدل العائد الى الودائع: هذا المؤشر يعكس مدى كفاءة المصرف في استثمار أموال مودعيه لتوليد الأرباح، فكلما ارتفع هذا المؤشر دل على ان المصرف كفوء في تحقيق الأرباح من خلال استثمار حقوق المودعين في مجالات مختلفة.

### ج-جدول (34) نسبة معدل العائد الى الودائع للمصارف العراقية الإسلامية للمدة(2005-2021).

%

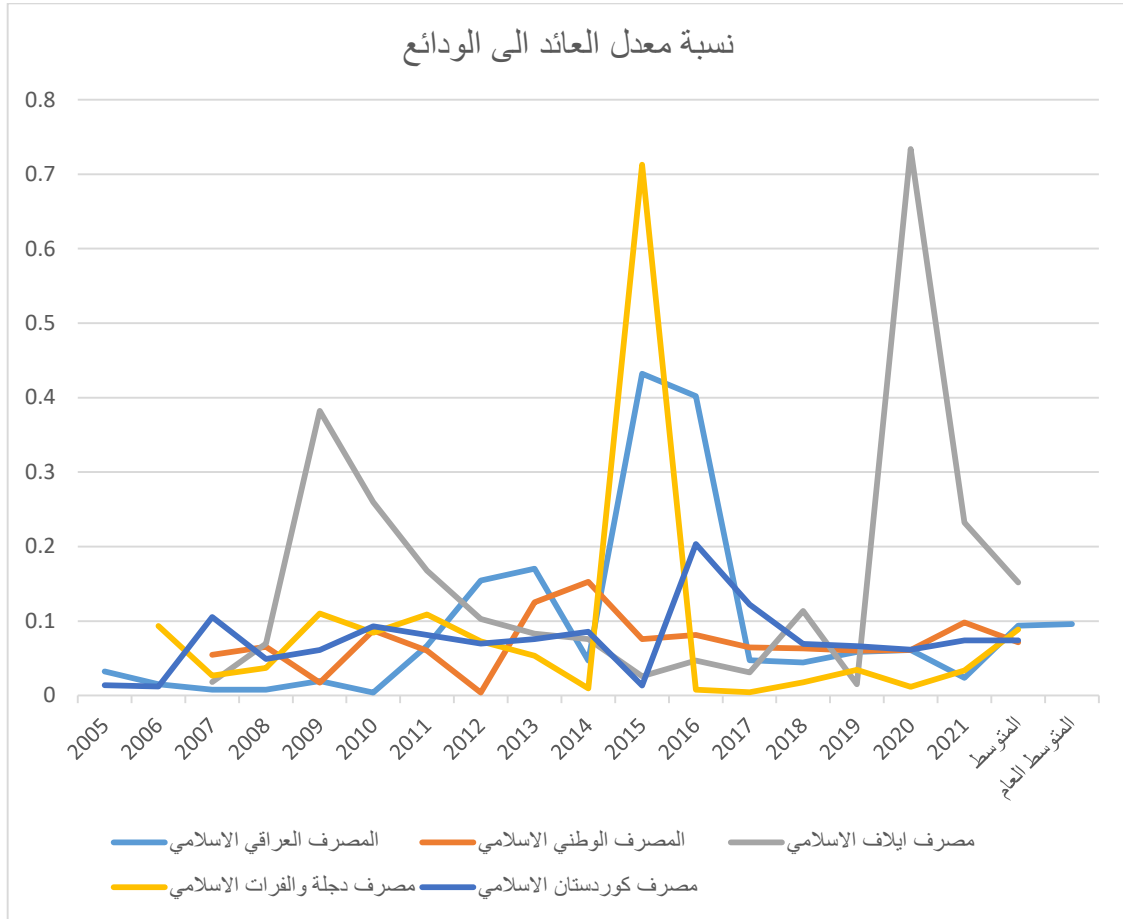
السنة	المصرف العراقي الاسلامي	المصرف الوطني الاسلامي	مصرف ايلاف الاسلامي	مصرف دجلة والفرات الاسلامي	مصرف كوردستان الاسلامي
2005	0.0323				0.0139
2006	0.0149			0.0933	0.0121
2007	0.008	0.0546	0.01821	0.02668	0.1053
2008	0.0076	0.0653	0.06979	0.03723	0.04890
2009	0.0193	0.0171	0.3820	0.1100	0.0613
2010	0.0038	0.0872	0.2597	0.0841	0.0930
2011	0.0669	0.0601	0.1675	0.1090	0.0813
2012	0.1543	0.0038	0.1029	0.0726	0.0696
2013	0.1701	0.1251	0.0829	0.0533	0.0758
2014	0.0467	0.1525	0.0759	0.0096	0.0858
2015	0.4320	0.0759	0.0260	0.7127	0.0136
2016	0.4020	0.0813	0.0470	0.0080	0.2034
2017	0.0473	0.0645	0.0308	0.0044	0.1222
2018	0.0444	0.0634	0.1135	0.0178	0.0693
2019	0.0585	0.0603	0.0149	0.0344	0.0664
2020	0.0609	0.0609	0.7337	0.0115	0.0614
2021	0.0239	0.0979	0.2322	0.0336	0.0738
المتوسط العام	0.0937	0.0713	0.1516	0.0886	0.0739
المتوسط الكلي			0.09582		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف العراقية الإسلامية للمدة(2005-2021).

بلغ المتوسط الكلي للمصارف العراقية الإسلامية عينة الدراسة (0.09582%)، وأن مصرف ايلاف الإسلامي بلغ المتوسط العام له (0.1516%) وهو اعلى من المتوسط الكلي للمصارف العراقية الإسلامية عينة البحث، وهذا يعني أن المصارف الإسلامية العراقية عينة الدراسة كانت اكثر كفاءة في استثمار الودائع الموجودة لديها في أوجه استخدام ذات ربحية جيدة وأن المصارف العراقية الإسلامية عينة الدراسة ذات كفاءة عالية في جمع الودائع وتحويلها الى استثمارات مربحة، وسجل مصرف ايلاف الإسلامي اعلى متوسط للمصارف عينة الدراسة أما أدنى نسبة متوسط فقد كانت من نصيب مصرف كوردستان الإسلامي، وبالرغم من تأثير جائحة كورونا على النشاط المصرفي بشكل عام الا انها اثرت

بشكل اقل على سير عمليات المصارف العراقية الإسلامية عام 2021 وعلى تحقيق الأرباح، إلا أنه ليس لها اثر مباشر على المركز المالي والنقدي للمصارف خلال تلك السنة.

شكل(36) نسبة معدل العائد الى الودائع للمصارف العراقية الإسلامية للمدة(2005-2021).



الشكل: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (34).

### 3- تحليل مؤشرات النشاط

أ- معدل استثمار الودائع = إجمالي الاستثمارات / إجمالي الودائع \* 100

جدول (35) معدل استثمار الودائع للمصارف العراقية الإسلامية للمدة (2005-2021).

%

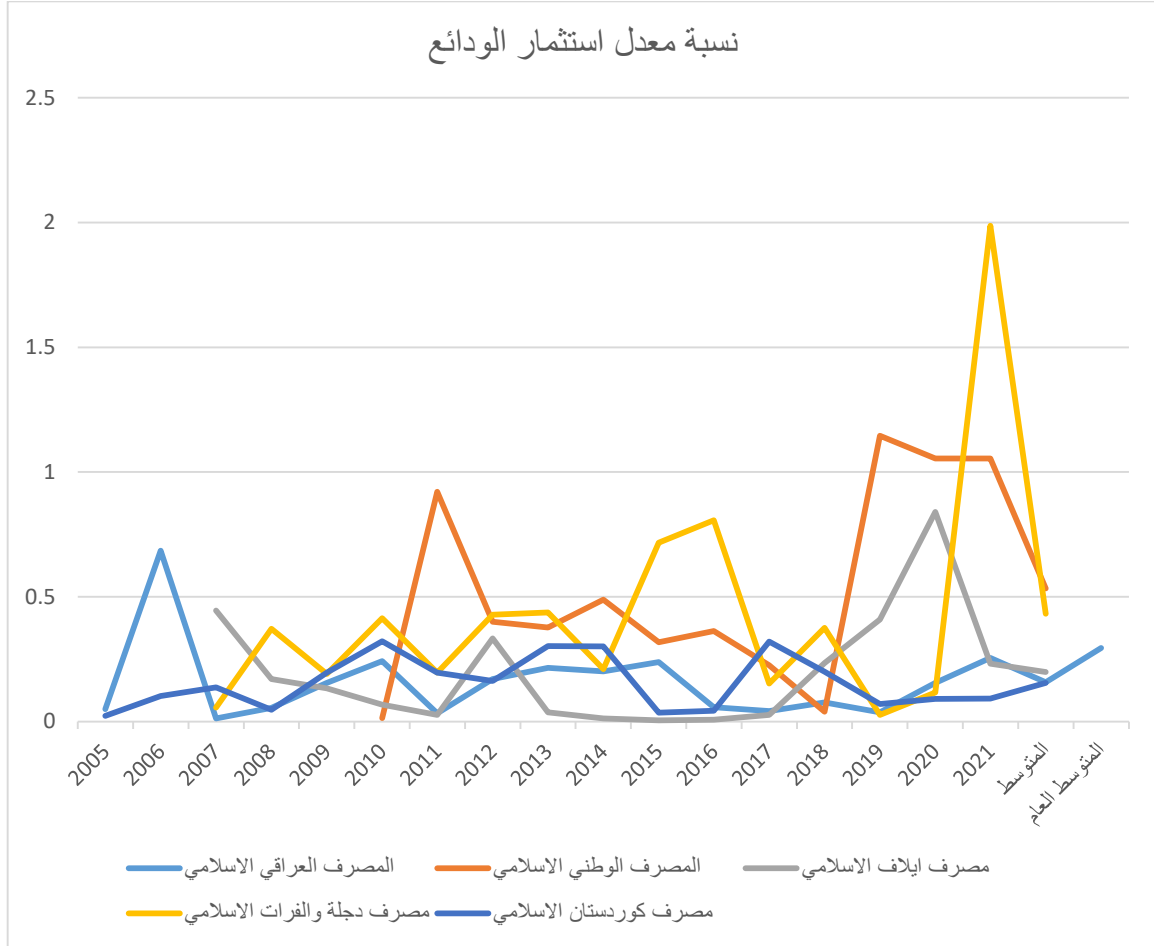
السنة	المصرف العراقي الاسلامي	المصرف الوطني الاسلامي	مصرف ايلاف الاسلامي	مصرف دجلة والفرات الاسلامي	مصرف كردستان الاسلامي
2005	0.0495				0.0231
2006	0.685				0.1021
2007	0.013		0.4447	0.05565	0.1368
2008	0.0546		0.1705	0.3719	0.0474
2009	0.1547		0.1325	0.1909	0.1954
2010	0.2424	0.0136	0.0674	0.4135	0.3212
2011	0.0335	0.9213	0.0271	0.1960	0.1954
2012	0.1707	0.4004	0.333	0.4283	0.1630
2013	0.2148	0.3767	0.0364	0.4365	0.3021
2014	0.2012	0.4882	0.0123	0.2098	0.3013
2015	0.2377	0.3175	0.00473	0.7163	0.0358
2016	0.0577	0.3623	0.00764	0.8067	0.0435
2017	0.0418	0.2259	0.02675	0.1517	0.3197
2018	0.07612	0.0399	0.2338	0.3751	0.1992
2019	0.03629	1.1448	0.4084	0.0265	0.0704
2020	0.1552	1.0541	0.8404	0.1157	0.0906
2021	0.2547	1.0543	0.2320	1.987	0.09242
المتوسط العام	0.1569	0.5333	0.1985	0.4321	0.15526
المتوسط الكلي	0.2952				

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف العراقية الإسلامية للمدة (2005-2021).

بلغ المتوسط الكلي للمصارف العراقية الإسلامية (0.2952%) وأن هناك مصرفين أعلى من المتوسط العام للمصارف الإسلامية العراقية عينة البحث، وتشهد المصارف الإسلامية عينة الدراسة تذبذباً واضحاً متمثلاً بالارتفاعات والانخفاضات في النسب بحسب الوضع الاقتصادي والسياسي في العراق خلال مدة البحث، وتعتبر هذه النسب الى قدرة وكفاءة المصارف عينة الدراسة على تشغيل الودائع ولا سيما الاستثمارية منه وكذلك تحقيق الأرباح ، وتنبئ النسب المرتفعة منها الى كفاءة المصارف في تشغيل مواردها المالية، وبقيت المصارف الإسلامية عينة الدراسة محافظة على مراكزها المالية بعد ازمة 2008 وكذلك الأوضاع السياسية عام 2014 المتمثلة بالإرهاب وتذبذب أسعار النفط وكذلك صدمة كورونا عام 2020 ، أنها استطاعت الحفاظ على استقرارها المالي والأداء في ظل الازمات والصدمات

التي نتجت عنها وذلك بسبب المقومات التي تمتلكها طبيعة المصارف الإسلامية التي تعطيها القدرة على مواجهة الازمات والصدمات وبقيت محافظة على نفس وتيرة النسب.

شكل (37) معدل استثمار الودائع للمصارف العراقية الإسلامية للمدة (2021-2005).



الشكل: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (35).

ب-معدل توظيف الموارد: اجمالي الاستثمارات/اجمالي الودائع + حق الملكية

جدول (36) نسبة معدل توظيف الموارد للمصارف العراقية الإسلامية للمدة (2005-2021) .  
%

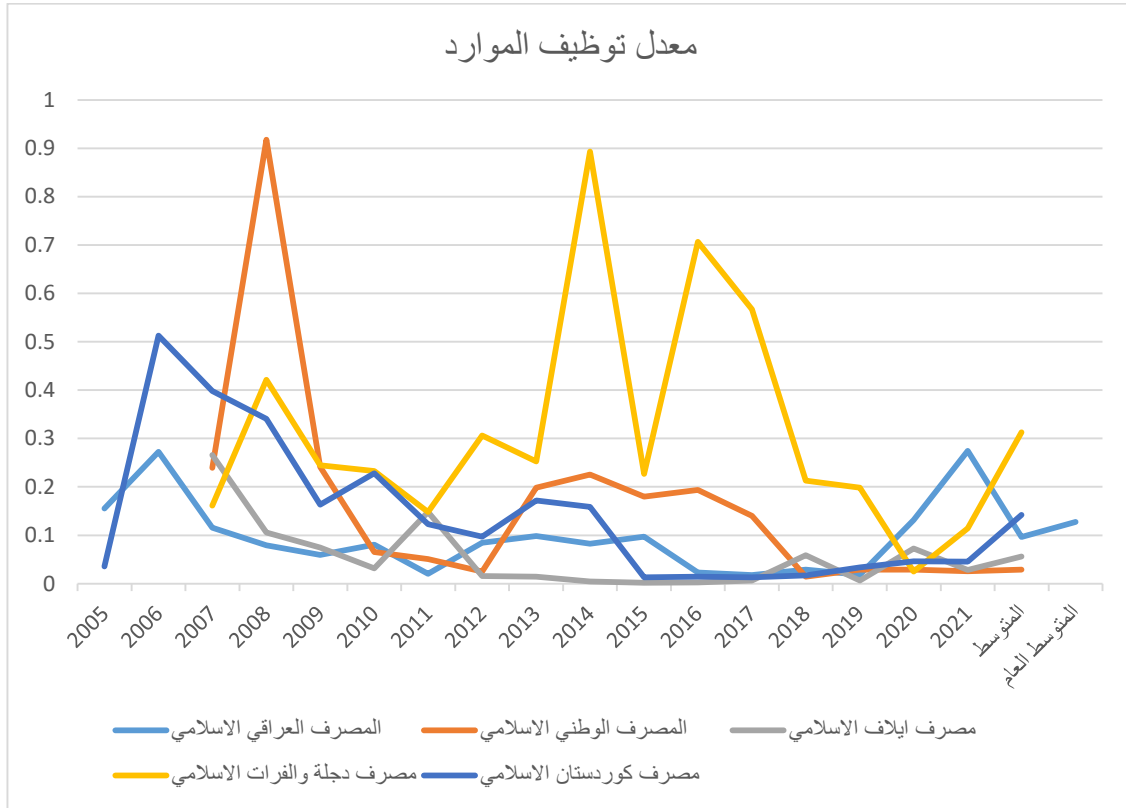
السنة	المصرف العراقي الاسلامي	المصرف الوطني الاسلامي	مصرف ايلاف الاسلامي	مصرف دجلة والفرات الاسلامي	مصرف كوردستان الاسلامي
2005	0.1551				0.0354
2006	0.2724				0.5125
2007	0.1154	0.2391	0.2661	0.1611	0.3979
2008	0.0795	0.9178	0.1058	0.4212	0.3405
2009	0.0592	0.2413	0.0744	0.2447	0.1632
2010	0.0806	0.0654	0.0316	0.2328	0.2284
2011	0.0204	0.0505	0.1478	0.1479	0.1227
2012	0.0847	0.0251	0.0159	0.3059	0.0970
2013	0.0985	0.1981	0.0143	0.2523	0.1721
2014	0.0827	0.2253	0.0046	0.8934	0.1588
2015	0.0969	0.1796	0.0020	0.2266	0.0130
2016	0.0232	0.1940	0.0022	0.7064	0.0143
2017	0.0176	0.1400	0.0066	0.5669	0.0130
2018	0.0291	0.0144	0.0584	0.2128	0.0169
2019	0.0185	0.0286	0.0065	0.1980	0.0338
2020	0.1313	0.0289	0.0724	0.0247	0.0461
2021	0.2745	0.0255	0.0280	0.1142	0.0457
المتوسط العام	0.0965	0.0289	0.0558	0.3129	0.1418
المتوسط الكلي	0.1272				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف العراقية الإسلامية للمدة (2005-2021).

من خلال جدول (36) نلاحظ أن المتوسط العام لمعدل توظيف الموارد للمصارف الإسلامية العراقية عينة البحث بلغ (0.1272%) وأن هناك مصرفين سجلا اعلى من المتوسط الكلي للمصارف عينة البحث، وهي نسبة جيدة تعكس قدرة المصارف في إيجاد أوجه استخدام تستثمر من خلالها الموارد الموجودة لديها والتي تشمل حقوق الملكية والودائع المصرفية وودائع العملاء، وتشهد المصارف العراقية الإسلامية تذبذبات ارتفاعاً وانخفاضاً خلال مدة البحث بحسب الأوضاع الاقتصادية والسياسية للبلد.



شكل (38) معدل توظيف الموارد للمصارف العراقية الإسلامية للمدة (2005-2021).



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (36).

4- مؤشرات السوق: وهي مؤشرات مهمة تقيس مدى العائد على السهم ونسبة التقارب بين السهم وربحيته.

أ-العائد على السهم (ربحية السهم): وتمثل ربحية السهم العادي من الأرباح الصافية المتحققة للمصرف والمتاحة لحملة الأسهم العادية، او هو مقدار صافي الدخل المكتسب لكل سهم من الأسهم العادية المصدرة من قبل المصرف (1).

(1) Horngren, Charles T, Harrison, jr and walter T, "financial and managerial accounting", 1<sup>st</sup>.ed, u.s.a: pearson education, inc.2008, p.774.

جدول (37) نسبة معدل عائد السهم للمصارف العراقية الإسلامية للمدة (2009-2021).

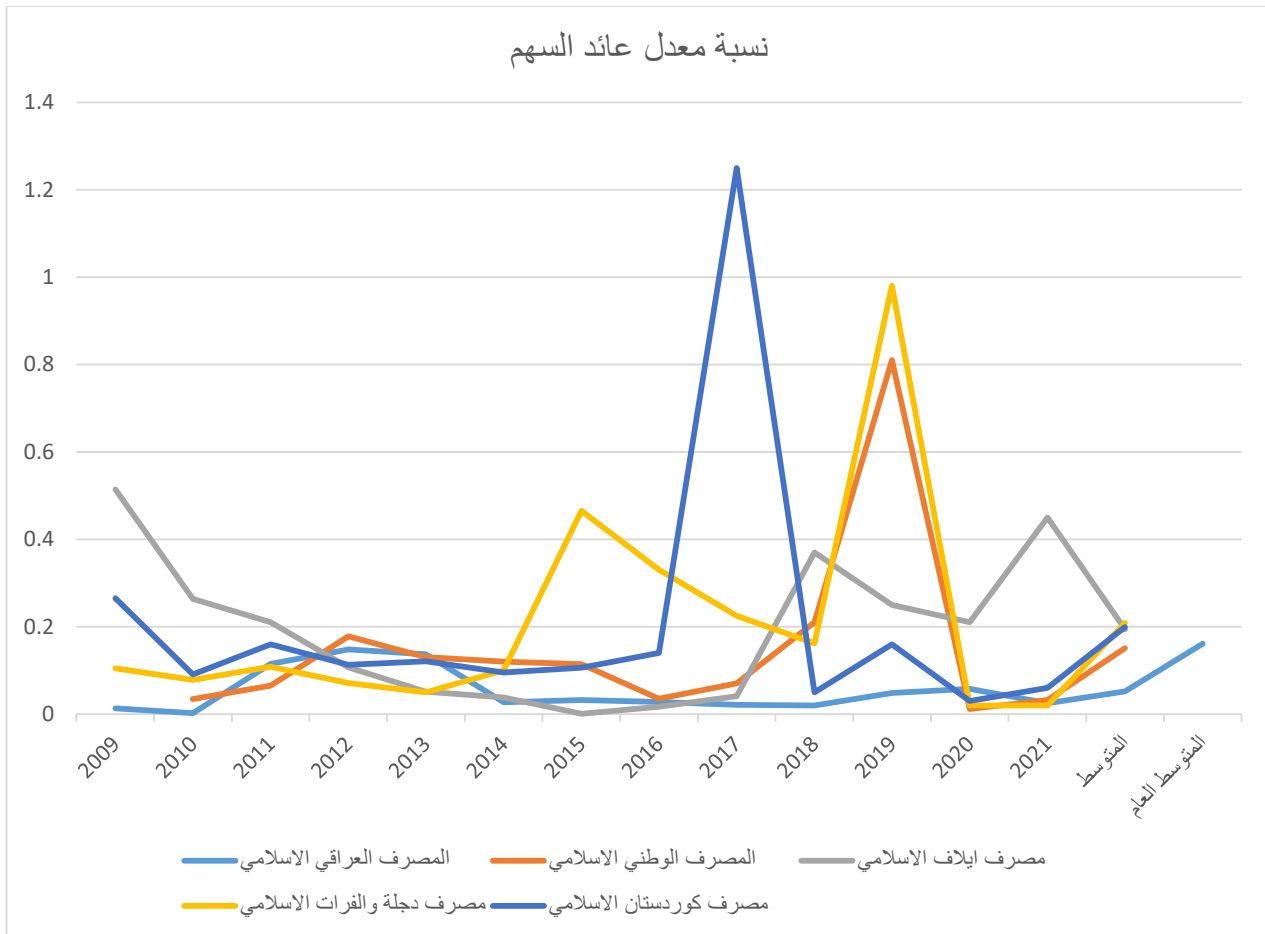
%

السنة	المصرف العراقي الاسلامي	المصرف الوطني الاسلامي	مصرف ايلاف الاسلامي	مصرف دجلة والفرات الاسلامي	مصرف كوردستان الاسلامي
2009	0.013		0.514	0.105	0.265
2010	0.002	0.034	0.264	0.078	0.091
2011	0.115	0.065	0.210	0.108	0.160
2012	0.148	0.178	0.107	0.071	0.113
2013	0.137	0.130	0.051	0.05	0.121
2014	0.027	0.120	0.038	0.10	0.095
2015	0.032	0.114	0.001	0.465	0.106
2016	0.028	0.035	0.017	0.33	0.14
2017	0.021	0.07	0.041	0.225	1.25
2018	0.020	0.21	0.37	0.162	0.05
2019	0.048	0.81	0.25	0.98	0.16
2020	0.058	0.012	0.21	0.02	0.03
2021	0.025	0.032	0.45	0.02	0.06
المتوسط العام	0.052	0.151	0.194	0.209	0.199
المتوسط الكلي	0.161				

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف العراقية الإسلامية للمدة (2009-2021).

بالنظر الى الجدول نلاحظ أن المتوسط العام لمعدل العائد على السهم للمصارف العراقية الإسلامية العراقية بلغ (0.161) وأن هناك ثلاثة مصارف سجلوا اعلى من المتوسط الكلي للمصارف عينة البحث، وهذا يدل على أن المصارف تمتع بممارسة أداء جيد وهو ما ينعكس على وضعه في السوق المالي، ويعود ذلك بشكل رئيسي الى الأرباح التي حققتها المصارف الإسلامية العراقية عينة البحث.

شكل (39) نسبة معدل عائد السهم للمصارف العراقية الإسلامية للمدة (2005-2021).



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (37).

### المبحث الثالث

#### كيفية مواجهة الصدمات في المصارف الإسلامية العراقية عينة البحث.

##### 1-معدل كفاية رأس المال

أو كما يعرف ب( هامش الأمان) وهو أداة لقياس قدرة المصرف على تسديد التزاماته، والذي ينبئ بقدرة المصارف على مواجهة الخسائر الممكنة والناجمة عن بعض الصدمات، وهي نسبة وضعت من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية والتي تعد احد اهم المحافل الدولية في مجال الرقابة المصرفية حد ادنى لكفاية رأس المال بنسبة (8%) من اجمالي الموجودات محسوبة على أساس اوزان المخاطر وذلك حددها نظام معايير كفاية رأس المال، كما أن البنك المركزي العراقي وقانون المصارف رقم(94) عام 2004 حدد نسبة (12%) ، حيث تحسب هذه النسبة من قسمة رأس المال على الموجودات المعرضة للمخاطر<sup>(1)</sup>، وقد ألزمت المصارف العاملة في العراق للالتزام بهذه النسبة، وتعد من ضمن الأدوات التي تستخدم للتعرف على مدى ملاءة المصرف وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة، كذلك يعد وضع معايير عملية وتطبيقية لقياس ملاءة كل مصرف وسلامته المصرفية معتمدا في ذلك على تحديد حجم رأس المال ومقارنته بحجم الأصول الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر داخل وخارج الميزانية، وكفاية رأس المال وهو بمثابة النقد المتاح لمواجهة الاستثمار في الموجودات الخطرة<sup>(2)</sup>، وكذلك يعد صمام امان لحماية أموال المودعين، وعامل مهم في تعزيز الاستقرار والكفاءة في النظام المصرفي، إن انخفضت تلك النسبة في أي مصرف عن المعدل المقرر فإن ذلك يعني ارتفاع درجة المخاطر بالنسبة للمودعين، وبالتالي امتداد تلك الخسائر الى الودائع جراء نقص السيولة وتضخم مستويات المخاطر، اما اذا ارتفع معدل كفاية رأس المال المصرف وتجاوز حدود المتطلبات فإنه قد يكون صحيحا في حال كون المصرف حديث العهد من حيث التأسيس ولكنها مؤشرات غير سليمة للمصارف التي تتميز بالقدم في العمل المصرفي وهي تعني، اما ضعف القدرات التشغيلية وتراجع كفاءة الاستثمار أو اخفاق الإدارة في إيجاد التوافق بين موجودات ومطلوبات المصرف، او وجود فائض سيولة عال مع حجم أرباح محدودة<sup>(3)</sup>.

(1) عبد الله خالد امين، قياس المخاطر الائتمانية، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، 2002، ص69.  
(2) Basle Capital Accord- International convergence of capital Measuerment and Capital Standards-july,1988,updated to april,1988,p,23.  
(3) Basle Capital Accord,op.cit,p.25.

جدول (38) معدل كفاية رأس المال للمصارف العراقية الإسلامية للمدة (2005-2021).

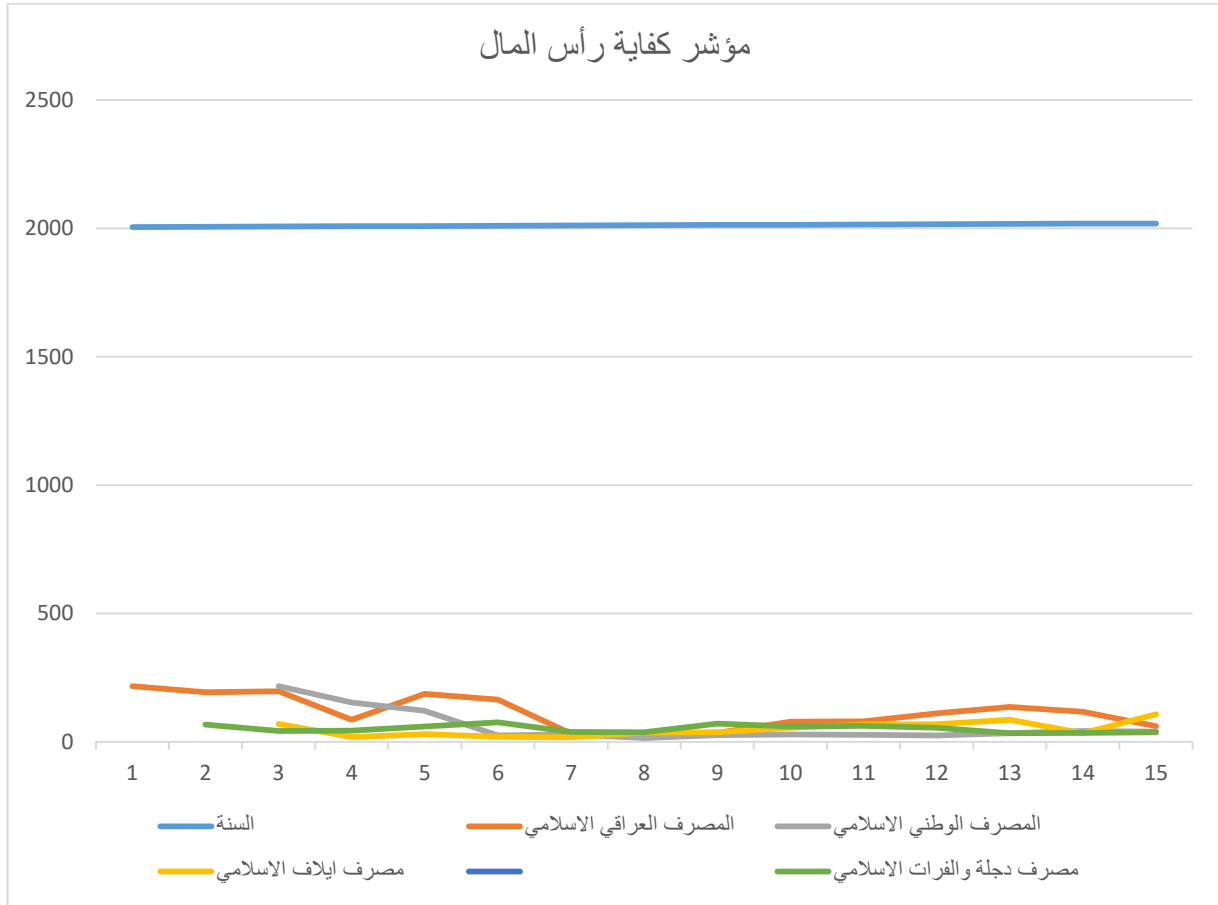
%

السنة	المصرف العراقي الاسلامي	المصرف الوطني الاسلامي	مصرف ايلاف الاسلامي	مصرف دجلة والفرات الاسلامي	مصرف كوردستان الاسلامي
2005	218				52
2006	194			68	99
2007	198	218	71	43	96
2008	86	154	19	44	39
2009	187	121	30	61	30
2010	165	25	20	77	116
2011	33	29	18	39	65
2012	33	16	37	38	216
2013	36	27	38	72	147
2014	79	29	55	61	215
2015	80	28	68	63	66
2016	112	26	69	56	58
2017	137	34	87	34	372
2018	118	43	34	36	63
2019	62	41	108	38	66
2020	55	40	111	37	73
2021	55	44	90	37	68
المتوسط العام	123.2	58.3	64.5	50.25	108.3
المتوسط الكلي	80.91				

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للأبحاث والاحصاء، المنشرات الإحصائية، 2005-2021، صفحات متفرقة.

تراوحت نسب مؤشر كفاية رأس المال خلال المدة من (2005-2021) بين معدل 20% للمصارف العراقية الإسلامية عينة البحث كأدنى نسبة من الملاءة الرأس مالية تصل إليها المصارف العراقية الإسلامية عينة الدراسة في العام 2010 لمصرف ايلاف الإسلامي، ومعدل 372% كأعلى نسبة لكفاية رأس المال لمصرف كوردستان الإسلامي عام 2017، وعلى طول المدة المشار إليها فإن المصارف تجاوزت بذلك الحدود الدنيا لكفاية رأس المال سواء كانت المقررة بموجب لجنة بازل أو الضوابط الصادرة من قبل البنك المركزي العراقي، كما شهد رأس المال المصارف نمواً واضحاً وأن حصلت بعض التقلبات في نسب النمو وانعدامها في بعض السنوات خلال مدة البحث، وقبل مقابلة نسب كفاية رأس المال للمصارف العراقية الإسلامية عينة البحث مع نسب المستويات التي حددها البنك المركزي في اطار فقرة معدل رأس المال الى الموجودات، وبلغ المتوسط الكلي لمعدل كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية العراقية عينة البحث 80.91%.

شكل (40) مؤشر كفاية رأس المال للمصارف العراقية الإسلامية للمدة (2005-2021).



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (38).

## 2-معدل الرافعة المالية

ونحصل عليها بقسمة اجمالي حقوق الملكية على اجمالي الأصول.

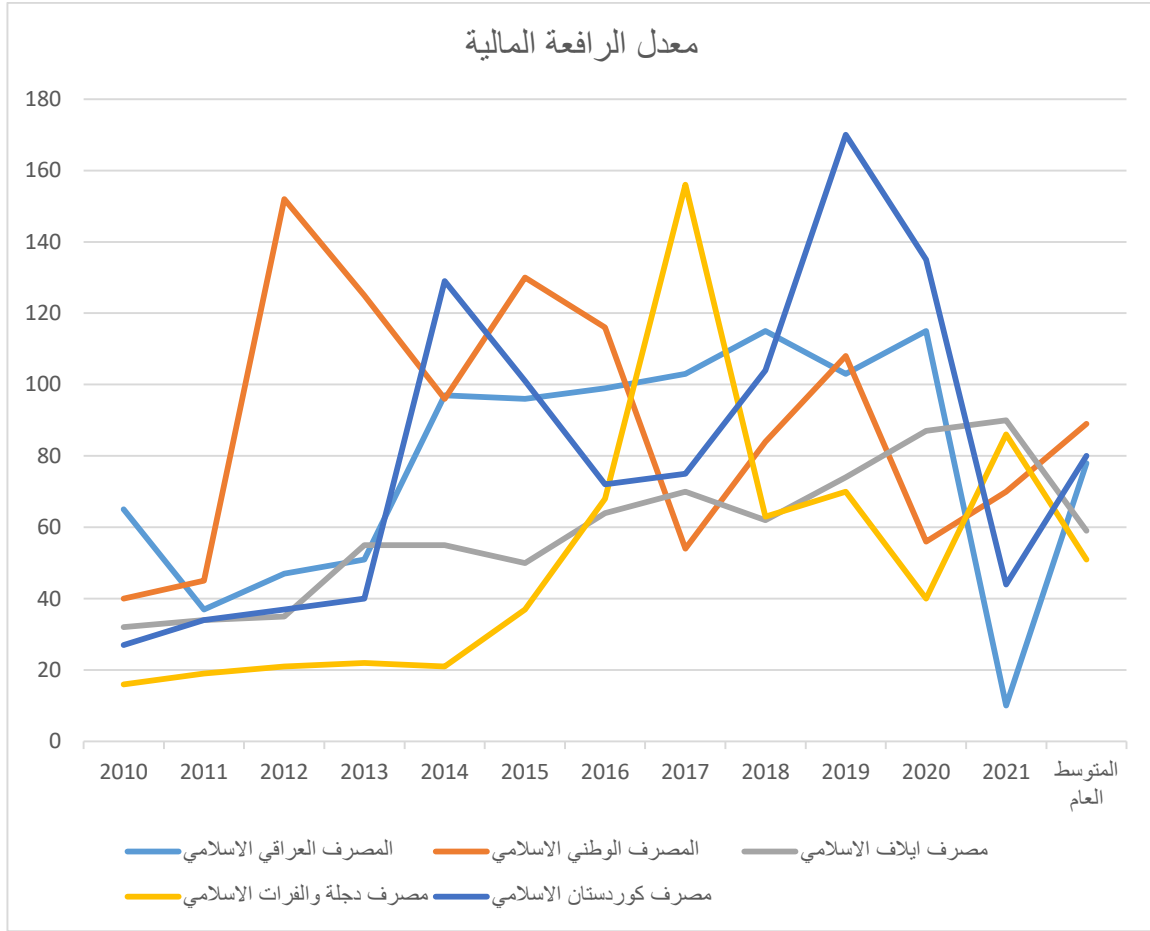
جدول (39) معدل الرافعة المالية للمصارف الإسلامية العراقية للمدة (2010-2021). %

السنة	المصرف العراقي الاسلامي	المصرف الوطني الاسلامي	مصرف ايلاف الاسلامي	مصرف دجلة والفرات الاسلامي	مصرف كردستان الاسلامي
2010	65	40	32	16	27
2011	37	45	34	19	34
2012	47	152	35	21	37
2013	51	125	55	22	40
2014	97	96	55	21	129
2015	96	130	50	37	101
2016	99	116	64	68	72
2017	103	54	70	156	75
2018	115	84	62	63	104
2019	103	108	74	70	170
2020	115	56	87	40	135
2021	10	70	90	86	44
المتوسط العام	78	89	59	51	80

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف الإسلامية العراقية للمدة (2010-2021).

من خلال جدول (39) نلاحظ ارتفاع كبير جدا في نسبة الرافعة المالية وعلى مدى سنوات البحث عن الحدود التي اقرتها لجنة بازل في معيارها بازل3، فقد بلغ المتوسط العام للمصرف العراقي الاسلامي 78% أما بالنسبة للمصرف الوطني الإسلامي بلغ المتوسط العام 89%، أما مصرف ايلاف فقد بلغت النسبة 59%، و بالنسبة لمصرف دجلة والفرات الإسلامي بلغ المتوسط العام لمؤشر الرافعة المالية 51%، والنسبة لمصرف كردستان الإسلامي بلغ المتوسط العام 80%، ويرجع ذلك الى انخفاض قيمة الموجودات داخل وخارج الميزانية ذات اوزان ترجيحية لدرجة مخاطرة 0%، وأن اعلى حد بالنسبة للمؤشر بلغت 156% بالنسبة لمصرف دجلة والفرات عام 2017، وأدنى نسبة كانت 16% بالنسبة لمصرف دجلة والفرات عام 2010.

شكل (41) معدل الرافعة المالية للمصارف العراقية الإسلامية للمدة (2010-2021).



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (39).

3- مؤشر المديونية: ويمكن قياس هذه المؤشر من خلال قسمة الديون المتعثرة الى اجمالي الائتمان النقدي، وتعد هذه النسبة مقدار القروض التي لم يستطيع المقترضون سدادها في أوقات استحقاقها، وذلك بسبب عدم قدرتهم على ارجاع مبالغها، وقد قام البنك المركزي بتحديد نسبة القروض المتعثرة بأن لا تزيد عن 5%، من اجمالي القروض.

- الديون المتعثرة: وهي القروض التي لم تعد تحقق إيرادات، او هي القروض التي لم يجد المصرف نفسه مضطراً بجدولتها بما تتفق والأوضاع الحالية للمقترض، وتشمل القروض غير المستردة وغير العاملة وكذلك الديون المتأخرة وتشمل الديون الناشئة عن الائتمان النقدي التي استحققت وتخلف عن سدادها وتقاس عن طريق قسمة اجمالي القروض على الائتمان النقدي.



ومن مؤشرات المديونية:

1- نسبة الائتمان النقدي / اجمالي الودائع.

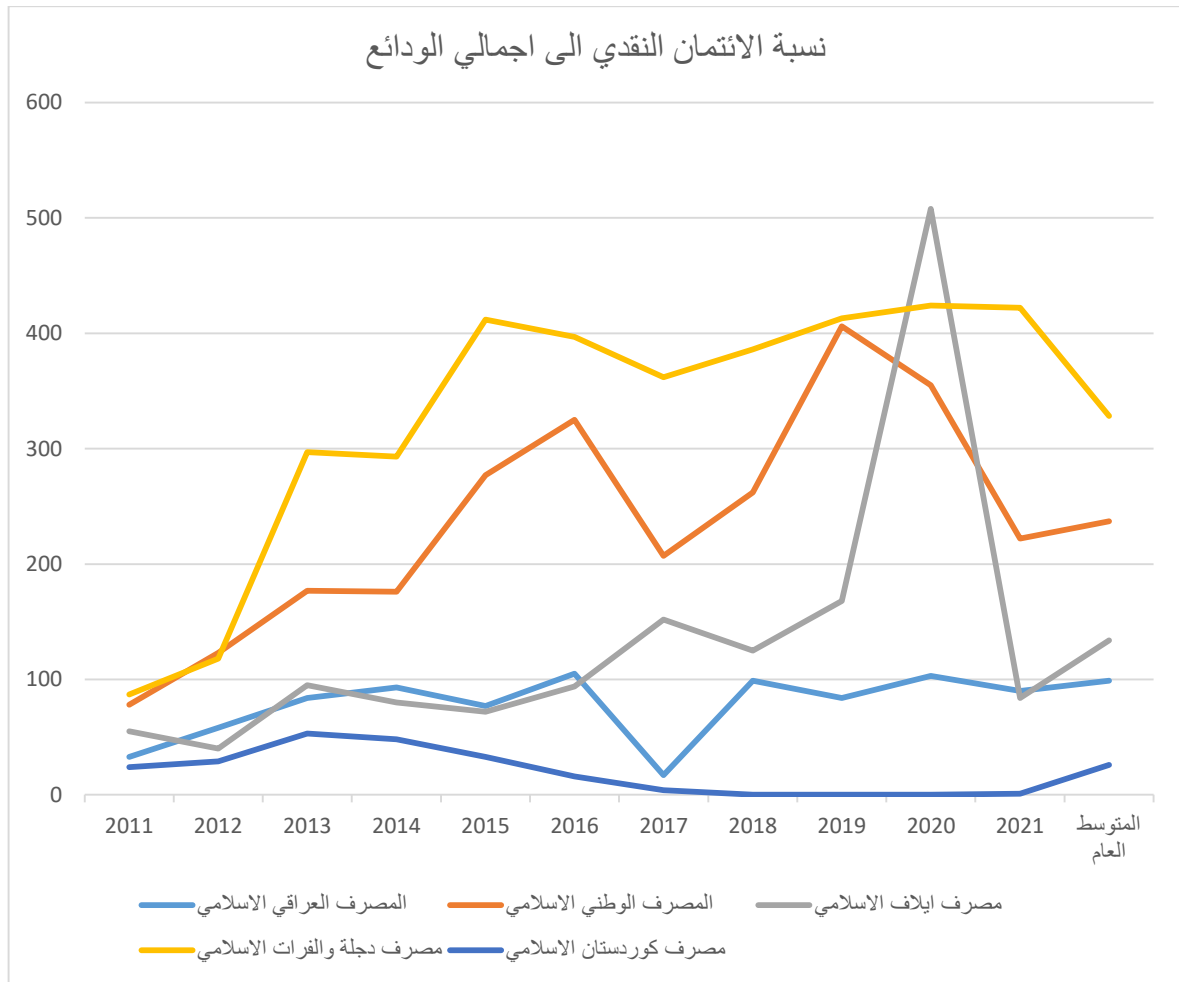
جدول (40) نسبة الائتمان النقدي / اجمالي الودائع للمصارف العراقية الإسلامية للمدة (2011-2021). %

السنة	المصرف العراقي الاسلامي	المصرف الوطني الاسلامي	مصرف ايلاف الاسلامي	مصرف دجلة والفرات الاسلامي	مصرف كردستان الاسلامي
2011	33	78	55	87	24
2012	58	123	40	118	29
2013	84	177	95	297	53
2014	93	176	80	293	48
2015	77	277	72	412	33
2016	105	325	94	397	16
2017	17	207	152	362	4
2018	99	262	125	386	0
2019	84	406	168	413	0
2020	103	355	508	424	0
2021	90	222	84	422	1
المتوسط العام	99	237.1	133.91	328.27	26

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، دائرة الأبحاث والاحصاء، النشرات الإحصائية، سنوات مختلفة، صفحات متفرقة.

يفاس هذا المؤشر عن طريق قسمة الائتمان النقدي الى اجمالي الودائع لدى المصارف العاملة، والتي يعبر عن حالة السيولة في الاجل الطويل للقطاع المصرفي، وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي يجب ألا تتجاوز هذه النسبة 70%، ونلاحظ من جدول (40) أن متوسط اجمالي الائتمان النقدي الى اجمالي الودائع بالنسبة للمصرف العراقي الإسلامي بلغت 99%، وبالنسبة للمصرف الوطني الإسلامي بلغت 237.1%، وبلغت نسبة مصرف ايلاف الإسلامي 133.91%، ومصرف دجلة والفرات بلغت النسبة 328.27%، فقط مصرف كردستان الإسلامي بلغت النسبة 26%. ولم تتجاوز النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي.

شكل(42) نسبة الائتمان النقدي الى اجمالي الودائع للمصارف العراقية الإسلامية  
للمدة(2011-2021).



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول(40).

## 2- القروض المتعثرة/ اجمالي الائتمان النقدي

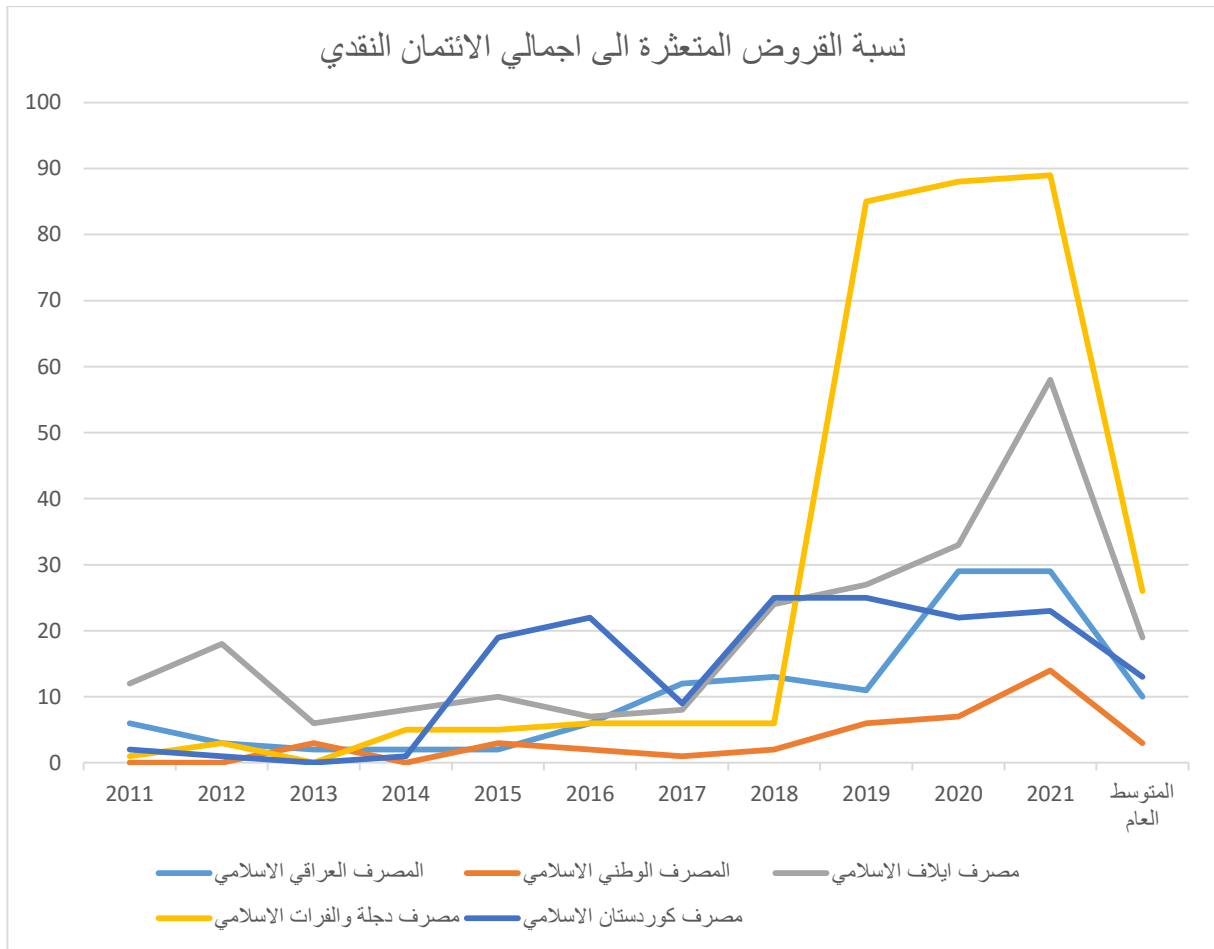
جدول (41) نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي الائتمان النقدي بالنسبة للمصارف العراقية الإسلامية للمدة (2011-2021).  
%

السنة	المصرف العراقي الاسلامي	المصرف الوطني الاسلامي	مصرف ايلاف الاسلامي	مصرف دجلة والفرات الاسلامي	مصرف كردستان الاسلامي
2011	6	0	12	1	2
2012	3	0	18	3	1
2013	2	3	6	0	0
2014	2	0	8	5	1
2015	2	3	10	5	19
2016	6	2	7	6	22
2017	12	1	8	6	9
2018	13	2	24	6	25
2019	11	6	27	85	25
2020	29	7	33	88	22
2021	29	14	58	89	23
المتوسط العام	10	3	19	26	13

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، دائرة الأبحاث والاحصاء، النشرات الإحصائية، سنوات مختلفة، صفحات متفرقة.

ويقاس هذا المؤشر عن طريق قسمة القروض المتعثرة على اجمالي الائتمان النقدي جدول (41) يوضح أن متوسط نسبة المؤشر بالنسبة للمصرف العراقي الاسلامي الوطني بلغت 10% والمصرفي الوطني الإسلامي بلغت 3% وبالنسبة لمصرف ايلاف فقد بلغت النسبة 19%، أما مصرف دجلة والفرات بلغت النسبة 26%، ومصرف كردستان الإسلامي بلغت النسبة 13%، ونلاحظ أن مصرف العراقي الإسلامي ومصرف كردستان وأن انخفاض نسبة الديون المتعثرة يعد امر إيجابي بالنسبة لسلامة واستقرار القطاع المصرفي، إذ يدل على أن المصارف باتت أكثر حيطة في منح الائتمان، وهذا الامر يزيد من رصانة المصارف المالية ويقلل من إمكانية تعثرها في الاجل القصير.

شكل(43) نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي الائتمان النقدي للمصارف العراقية الإسلامية للمدة(2011-2021).



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول(41).

# الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

ثانياً: التوصيات

## أولاً: الاستنتاجات

### تم التوصل الى الاستنتاجات الآتية:

- 1- تتباين طبيعة وأبعاد وآليات تأثير الصدمات الاقتصادية المتعددة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في بلدان العينة وبحسب التباين النسبي في طبيعة النظام المالي والمصرفي لها، والأهمية النسبية للمصارف الإسلامية في النظم المالية والمصرفية لكل بلد.
- 2- جوهرية العلاقة بين الصدمات الاقتصادية بشكل عام والصدمات لاقتصادية المتعددة بشكل خاص والأداء المالي للمصارف الإسلامية في الادييات الاقتصادية، والتي تتعد في ضوء الإشكاليات الأساسية التي تواجه عمل المصارف الإسلامية.
- 3- إنّ طبيعة وأبعاد وآليات تأثير الصدمات الاقتصادية المتعددة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في بلدان العينة تأثرت بخصائص علاقة المصارف الإسلامية بالبنوك المركزية ومدى تطور متطلبات مواجهة الصدمات الاقتصادية.
- 4) تباين تأثير الصدمات الاقتصادية المتعددة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في بلدان العينة بحسب درجة الانفتاح الاقتصادي وبحسب درجة تطور العلاقة بين المصارف الإسلامية والأسواق المالية العالمية.
- 5) إنّ تأثير الصدمات الاقتصادية المتعددة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية يتباين حسب طبيعة تركيب الصدمة الاقتصادية المتعددة التي يتحدد من خلالها اتجاه وقنوات التأثير على مؤشرات الأداء المالي للمصارف الإسلامية في كل بلد من بلدان العينة.
- 6) الوضع الخاص لطبيعة وأبعاد وآليات تأثير الصدمات الاقتصادية المتعددة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في العراق بحسب طبيعة حادثة تجربة المصارف الإسلامية وضعف الارتباط بالاقتصاد العالمي والدور المحدود في تمويل النشاط الاقتصادي الحقيقي.
- 7) الحاجة الى بناء مؤشرات الأداء المالي للمصارف الإسلامية في ضوء الأثر المتوقع للصدمات الاقتصادية المتعددة لتعزيز متطلبات مواجهة الصدمات الاقتصادية.

## ثانياً: التوصيات

### توصي الباحثة بما يلي:

- (1) المعالجة النظرية للإشكاليات البنائية التي تواجه المصارف الإسلامية للتوفر على التحليل الاقتصادية للعلاقة بين اداء المصارف الاسلامية والصدمات الاقتصادية.
- (2) الحد من تأثير الصدمات الاقتصادية المتعددة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في بلدان العينة من خلال تطوير الأهمية النسبية للمصارف الإسلامية في النظم المالية والمصرفية لكل بلد.
- (3) معالجة الإشكاليات الأساسية التي تواجه عمل المصارف الإسلامية للحد من تأثير الصدمات الاقتصادية بشكل عام والصدمات الاقتصادية المتعددة بشكل خاص في الأداء المالي للمصارف الإسلامية في الادبيات الاقتصادية.
- (4) تطوير علاقة المصارف الإسلامية بالبنوك المركزية وتوفير متطلبات مواجهة الصدمات الاقتصادية للحد من تأثير الصدمات الاقتصادية المتعددة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في بلدان العينة.
- (5) توفير متطلبات مواجهة الصدمات الاقتصادية المتعددة في بلدان العينة بحسب درجة الانفتاح الاقتصادي وبحسب درجة تطور العلاقة بين المصارف الإسلامية والأسواق المالية العالمية للحد من تأثيرها الأداء المالي للمصارف الإسلامية.
- (6) التوفر على مؤشرات تأثير الصدمات الاقتصادية المتعددة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية وحسب طبيعة تركيب الصدمة الاقتصادية المتعددة التي يتحدد من خلالها اتجاه وقنوات التأثير على مؤشرات الأداء المالي للمصارف الإسلامية في كل بلد من بلدان العينة.
- (7) اصلاح الأداء المالي للمصارف الإسلامية في العراق للوقاية من تأثير الصدمات الاقتصادية المتعددة والاستمرار بتطوير تجربة المصارف الإسلامية ومعالجة ضعف دورها في تمويل النشاط الاقتصادي الحقيقي.

# المصادر



## المراجع والمصادر

### أولاً: القرآن الكريم

#### ثانياً: الكتب

- 1- أبو شهد، عبد الناصر براني، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، ط1، دار النفائس للنشر، عمان، 2013.
- 2- ابدجمان، مايكل، الاقتصاد الكلي-النظرية والسياسة، ط1، ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999.
- 3- أحمد، عبد الرحمن يسري، البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي، ط2، البنك الإسلامي للتنمية – المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، المغرب، 2001.
- 4- ارشيد وجودة، عبد المعطي رضا ومحفوظ احمد، ادارة الائتمان، ط1، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999.
- 5- أسماعيل، علي سيد، مصادر توفير السيولة في البنوك الإسلامية، ط1، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2020.
- 6- امين، عبد الله خالد، قياس المخاطر الائتمانية، ط1، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، 2002.
- 7- البطرني، رنا محمد، أثر مؤشرات الاداء البنكي في اسعار الاسهم دراسة تطبيقية في البنوك المدرجة في بورصة الاوراق المالية المصرفية، ط1، المعهد الكندي العالي لتكنولوجيا الهندسة والادارة، 2021.
- 8- الجنابي، نبيل مهدي، التوقعات العقلانية: المدخل الحديث لنظرية الاقتصاد الكلي، ط1، عمان، دار غيداء للنشر، 2016.
- 9- الجنابي، نبيل مهدي، التوقعات العقلانية: المدخل الحديث لنظرية الاقتصاد الكلي، ط1، عمان، دار غيداء للنشر، 2016.
- 10- الصدر، محمد باقر، اقتصادنا، ط1، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، 1981.
- 11- الصدر، محمد باقر، البنك اللاربوي في الاسلام-اطروحة للتعويض عن الربا، ودراسة لكافة أوجه نشاطات البنوك في ضوء الفقه الإسلامي، ط1، المطبعة العصرية، الكويت، 1998.

- 12-السريتي ونجا، محمد وعلي عبد الوهاب، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
- 13-الكردي، احمد الحجي، بحوث وفتاوى فقهيه معاصرة، ط1، دار البشائر الإسلامية، بيروت، 2009.
- 14-النجار، اخلاص باقر، المصارف الإسلامية، ط1، دار الايام للنشر، عمان، 2019.
- 15-الطاهر، فانة، المصارف الإسلامية ودورها في رفع الكفاءة الإنتاجية للملكية الوقفية (البنك الإسلامي الأردني أنموذجاً)، ط1، دار الخليج للنشر، الأردن، 2018.
- 16-العبيدي، إبراهيم عبد اللطيف إبراهيم، المصرفية الإسلامية مفاهيمها وخصائصها وتطبيقاتها، ط1، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري-حكومة دبي، 2005.
- 17-العيسى، نزار سعد الدين وإبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، ط1، دار الحامد للنشر، عمان، 2006.
- 18-الساعدي، المفرجي والحلي، حكيم حمود، ثورة صادق ومحمد حسن عبد الكريم، المصارف الإسلامية (مفاهيم اساسية وحالات تطبيقية)، ط1، دار بغداد للكتب والنشر، بغداد، 2019.
- 19-السعدي، سوسن محمد سليم، المخاطر الناتجة عن السيولة في البنوك الاسلامية في الاردن، ط1، جامعة اليرموك اربد، الاردن، 2010.
- 20-العلاق، بشير عباس، إدارة المصارف-مدخل تطبيقي، ط1، دار المناهج للنشر، الاردن، 2001.
- 21-العززي، شهاب احمد سعيد، إدارة البنوك الإسلامية، ط1، دار النفائس للنشر، الاردن، 2012.
- 22-الجبوري، حامد عبد الحسين، الاقتصاد العراقي-من الصدمة المزدوجة الى الصدمة الثلاثية، 2020.
- 23-الشمخي و الجزراوي، حمزة وإبراهيم، الإدارة المالية الحديثة، ط1، دار الصفاء للنشر، عمان، 1998.
- 24-الشمخي، حمزة محمود، الادارة المالية بين النظرية والتطبيق، ط1، مطبعة جامعة الموصل، 1985.
- 25-الشماع، خليل محمد حسن، الإدارة المالية، ط1، مطبعة الخلود، بغداد، 1992.
- 26-الشماع، خليل محمد حسن، تحليل وتقييم أداء المصارف التجارية والإسلامية، ط1، الجزء الأول، دار وائل للنشر، الأردن، 2020.
- 27-الشماع، خليل محمد حسن، المحاسبة الإدارية في المصارف، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2015.

- 28- الشمري، صادق راشد الشمري، الصناعة المصرفية الإسلامية مداخل وتطبيقات، ط1، دار اليازوري للنشر، عمان، 2014.
- 29- الشمري، صادق راشد حسين، أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية – أنشطتها، التطلعات المستقبلية، ط1، دار اليازوري للنشر، عمان، 2008.
- 30- الشمري، صادق راشد، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية، ط1، بغداد، مطبعة الفرع، 2008.
- 31- الغالبي، عبد الحسين جليل، سعر الصرف إدارته في ظل الازمات الاقتصادية نظرية وتطبيقات، ط1، دار صفاء للنشر، عمان، 2011.
- 32- الزبيدي، حمزة محمود، التحليل المالي لأغراض التقييم الاداء والتنبؤ بالفشل، ط2، دار الوراق للنشر، عمان، 2011.
- 33- الشمري، عبد الرزاق رحيم، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، ط2، دار الكتاب الثقافي، 2018.
- 34- القرداغي، علي محي الدين، فقه البنوك الإسلامية، ط1، دار البشائر الإسلامية للنشر، بيروت، الجزء الأول، 2010.
- 35- الدوري، عمر علي كامل، تقييم الاداء المصرفي الإطار المفاهيمي والتطبيقي، ط1، المكتبة الوطنية، بغداد، 2013.
- 36- الكفراوي، عوف محمود، النقود والمصارف في النظام الإسلامي، ط1، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1983.
- 37- الشرقاوي، عائشة، البنوك الإسلامية-التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، ط1، المركز الثقافي العربي، الامارات العربية المتحدة، 2000.
- 38- الوزني والرفاعي، خالد واصف واحمد حسين، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط10، دار وائل للنشر، عمان، 2009.
- 39- النوباني وصدقي، خولة فريز وعبد الله، حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية، كرسي سابك لدراسات الاسواق المالية الاسلامية، ط1، الاردن، 2016.

- 40-القراري، عبد اللطيف حمزة، المصارف الإسلامية النظرية والتطبيقات، ط1، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2015.
- 41-الغالبى، عبد الحسين جليل عبد الحسن، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية نظرية وتطبيقات، ط1، دار صفاء للنشر، عمان، 2011.
- 42-المغربي، عبد الحميد عبد الفتاح، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، ط1، البنك الإسلامي للتنمية/ المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2004.
- 43-المعموري، عبد علي كاظم، تأريخ الأفكار الاقتصادية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
- 44-الشيخ، فهمي مصطفى، التحليل المالي، ط1، فلسطين، مكتبة الكتب، 2008.
- 45-الحسيني والدوري، فلاح الحسن ومؤيد عبد الرحمن، ادارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2000.
- 46-الحبيطي ويحيى، قاسم محسن وزياد هاشم، تحليل ومناقشة القوائم المالية، ط1، الدار النموذجية للطباعة للنشر، بيروت، 2011.
- 47-الافندي، محمد احمد، النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة، ط1، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، 2012.
- 48-الوكيل، محمد ابراهيم خيرى، الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور إسلامي، ط1، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، 2014.
- 49-الافندي، محمد احمد، النظرية الاقتصادية الكلية والسياسة الاقتصادية، ط1، الجزء الثاني، مركز الكتاب الأكاديمي، صنعاء، 2018.
- 50-البلتاجي، محمد، المصارف الإسلامية (الرسالة والاهداف)، ط1، المعهد المصرفي السعودي، الرياض، 2001.
- 51-الصيرفي، محمد عبد الفتاح، إدارة البنوك، ط1، دار المناهج للنشر، عمان، 2014.
- 52-العامري، محمد على إبراهيم العامري، ط1، الإدارة المالية المتقدمة، دار إثراء للنشر، الأردن، 2010.
- 53-القريشي، محمد صالح، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، ط1، مكتبة أثراء للنشر، عمان، 2009.

- 54- القرشي، مدحت ، تطور الفكر الاقتصادي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 55- الوادي وسمحان، محمود حسين و حسين محمد ، المصارف الإسلامية – الأسس النظرية والتطبيقات العملية، ط2، دار المسيرة للنشر، عمان، 2008.
- 56- الافندي، محمد احمد ، الجذور الفكرية لازمة المالية والاقتصادية العالمية وصعود التمويل الإسلامي، ط1، مركز الكتاب العالمي، 2020.
- 57- الافندي، محمد احمد، النظرية الاقتصادية الكلية والسياسة الاقتصادية، ط1، الجزء الثاني، مركز الكتاب الأكاديمي، صنعاء، 2018.
- 58- الكردي، محمد صلاح، آلية عمل النظم البنكية في ظل الصدمات النقدية، ط1، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2022.
- 59- الوادي، محمود حسين ، الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار المسيرة، عمان، الاردن، 2010.
- 60- الشرع، مجيد، تقييم الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية من وجهة نظر محاسبية - دراسة ميدانية على المصارف الإسلامية، ط1، جامعة فيلادلفيا، 2007.
- 61- الهاشمي، محمد الطاهر، المصارف الإسلامية، ط1، مطبعة جامعة مصراته، ليبيا، 2019.
- 62- الأنصاري، محمود ، اسماعيل حسن، سمير مصطفى متولي، البنوك الإسلامية، ط1، مكتبة الإسكندرية للنشر، القاهرة، 1998.
- 63- الوادي، محمود حسين، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، ط4، دار المسيرة للنشر، عمان، 2014.
- 64- الكرخي، مجيد عبد جعفر، التحليل الكمي الاقتصادي: العلاقات الخطية، الجزء الأول، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 2001.
- 65- الوكيل، محمد ابراهيم خيرى، الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور إسلامي، ط1، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض ، 2014.
- 66- الغريب ناصر، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، ط1، دار ابو اللو، القاهرة، 1996
- 67- التميمي، يونس ابراهيم ، الإدارة الاستراتيجية في المصرف الإسلامي، ط1، دار الأكاديميون للنشر، 2019.
- 68- المفتاح ، العفري، هند ، موسى علاية ، حامد التجاني علي، إدارة الازمات لبن النظرية والتطبيق: الاستجابة الاستراتيجية لدولة قطر لأزمة الحصار، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الامارات العربية المتحدة، 2022.
- 69- الملاك، وسام ، تطور الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكية والحديثة والهجوم النيوكلاسيكي المضاد، ، ط1، الجزء الثاني، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2012.

- 70- جوارتيني وداستروب، جيمس وريجار، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، دار المريخ، الرياض، 1999.
- 71- توفيق ، جميل احمد ، اساسيات الإدارة المالية، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1987.
- 72- حماد، حمزة عبد الكريم ، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2015.
- 73- خطاب، جودت جعفر ، إعادة هيكلة المصارف-دراسة تطبيقية، ط1، دار دجلة للنشر، عمان، 2007.
- 74- خليل، سامي ، نظرية الاقتصاد الكلي، ط1، الكتاب الثاني، مطابع الاهرام، مصر، 1994.
- 75- دوابه ، أشرف محمد ، دراسات في التمويل الإسلامي، ط1، دار السلام للنشر، القاهرة، 2007.
- 76- ساكر، محمد العربي ، محاضرات في الاقتصاد الكلي، ط 1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
- 77- سميسم ، سلام، التوازن الاقتصاد العام في النظام الاقتصادي الوضعي والنظام الاقتصاد الإسلامي، ط1، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 2010.
- 78- سلمان، محمد جلال ، الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية، ط1، المعهد العالي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996.
- 79- سويلم، محمد، إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية-(مدخل مقارنة)، ط1، دار الوفاء للنشر، القاهرة، 1998.
- 80- ساملسون ونوردهاوس، علم الاقتصاد، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2006.
- 81- شحاته، حسن، ادارة السيولة في المصارف الاسلامية المعايير والادوات، رابطة العالم الاسلامي المجمع الفقهي الاسلامي، مكة، 2010.
- 82- شعبان ، احمد محمد علي، الصكوك والبنوك الإسلامية، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013.
- 83- شحاته، حسين ، المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق، ط1، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2009.
- 84- طبائبية، سليمة، إدارة المصارف الإسلامية، مركز رماح لتطوير الموارد البشرية والابحاث، ط1، عمان، 2016.
- 85- طلفاح، احمد، مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي، المعهد العربي للتخطيط، ط1، الكويت، 2005.

- 86- عبد الخالق، أيهاب طلعت ، الهندسة المالية المعاصرة-رؤية شرعية اقتصادية مقارنة، ط1، المركز العربي للنشر، مصر، 2021.
- 87- عبادة، ابراهيم عبد الحليم ، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، ط1، دار النفائس للنشر، الأردن، 2008.
- 88- عبد الباقي، اسماعيل ابراهيم ، إدارة البنوك التجارية، ط1، دار غيداء للنشر، عمان، 2015.
- 89- عبد القادر، متولي ، اقتصاديات النقود والبنوك، ط1، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2010.
- 90- عمر، احمد مختار ، معجم اللغة العربية المعاصرة، ط1، المجلد الأول، عالم الكتب، القاهرة، 2008.
- 91- عبدالله، خالد أمين ، العمليات المصرفية-الطرق المحاسبية الحديثة، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2000 .
- 92- عبد الرحمن، رمضان حافظ ، موقف الشريعة الإسلامية من البنوك-المعاملات المصرفية-التأمين، ط1، القاهرة، دار السلام للنشر، 2005.
- 93- عبد الحميد، عبد المطلب، اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات، ط1، الدار الجامعية، الإبراهيمية، 2009.
- 94- عفاتة، محمد كمال ، إدارة الائتمان المصرفي، ط1، دار اليازوري للنشر، الاردن، ط1، 2018.
- 95- عقل، مفلح محمد، مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي، ط1، المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 96- عقل، مفلح محمد، مقدمه في الادارة المالية والتحليل المالي، ط1، المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 97- عبد الكريم وارشيد، محمود و أحمد ، الشامل في ملفات وعمليات المصارف الإسلامية، ط1، دار النفائس للنشر، الأردن، 2007.
- 98- عبد الرضا، نبيل جعفر، تطور الفكر الاقتصادي من افلاطون إلى فريدمان، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2013.
- 99- عبد المولى، ناصر خليفة، محمد الصيرفي، البنوك الإسلامية المفهوم الإداري والمحاسبي، ط1، دار السحاب للنشر، مصر، 2010.
- 100- غربي، عبد الحليم عمار ، الصناعة المصرفية الإسلامية (ماضيها وحاضرهما ومستقبلها)، ط1، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، السعودية، 2017.

- 101- فيناردوس، أنجلو، ترجمة أبو ذر محمد احمد الجلي، التمويل والمصرفية الإسلامية في جنوب شرق اسيا تطورها ومستقبلها، ط1، جامعة الملك سعود، السعودية، 2009.
- 102- فتوح ، بسام، ديناميات الطلب العالمي وانعكاساته على الدول المنتجة في الشرق الأوسط: في عصر النفط والتحديات الناشئة، ط1، مركز الإمارات لدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2011.
- 103- لطفی، أحمد محمد ، الاستثمار في عقود المشاركات في المصارف الإسلامية، ط1، دار الفكر والقانون، القاهرة، 2012.
- 104- ماير ، توماس وآخرون، ترجمة احمد عبد الخالق واحمد بديع بليح، النقود والبنوك والاقتصاد، ط1، دار المريخ للنشر، الرياض، 2002.
- 105- محمود، خالد احمد علي ، الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2019 .
- 106- محمود، خالد احمد علي ، التوريق والتمويل في البنوك الإسلامية، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2019.
- 107- محمد ، عبد الله شاهين محمد، دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية، ط1، دار حميثرا للنشر، القاهرة، 2017.
- 108- محمد ، عبد الله شاهين محمد، دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية، ط1، دار حميثرا للنشر، القاهرة، 2017.
- 109- معروف، هوشيار ، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
- 110- مشورب ، براهيم ، الاقتصاد السياسي مبادئ-مدارس-أنظمة، ط1،، دار المنهل اللبناني مكتبة رأس النبع للطباعة والنشر، بيروت، 2002.
- 111- نجيب، نعمة الله ابراهيم، اسس علم الاقتصاد التحليل التجميعي، ط1، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2010.
- 112- هندي، منير أبراهيم ، غدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، ط1، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 1996.
- 113- هندي، منير إبراهيم ، ادارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، ط1، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 1996.



114- هندي، منير إبراهيم ، إدارة البنوك التجارية- مدخل اتخاذ القرارات، ط3، المكتب العربي الحديث للنشر، الاسكندرية، 2002.

### ثالثاً: الرسائل والاطاريح

- 1- الوائلي، خضير عباس حسين ، أثر الصدمات الاقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1980-2011)، رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، 2012.
- 2- الجابري ، قصي عبود فرج ، بناء نموذج قياسي لتحليل آثار صدمة العرض في الاقتصاد العراقي المعاصر، أطروحة دكتوراه، جامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، 1995.
- 3- الوافي، اسيا ، ضوابط المصارف الاسلامية للوقاية من الازمات المالية العالمية، اطروحة دكتوراه، جامعة باتنه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، الجزائر، 2019.
- 4- الكريطي، ايمان عبد الرحيم ، أثر الصدمات النقدية في الاستقرار الاقتصادي تجارب دول مختارة، اطروحة دكتوراه، جامعة كربلاء 2016.

### رابعاً: المنشورات والمؤتمرات

- 1-أرزقي، ها نغوين، رباح، التعامل مع صدمة مزدوجة: جائحة فيروس كورونا وانهيار اسعار النفط، البنك الدولي، 2020.
- 2-الشاذلي، احمد شفيق، الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، منشورات صندوق النقد الدولي، 2014.
- 3-الصمادي، تيسير رضوان، التحديات والمنافسة في الصيرفة الإسلامية، المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات الإسلامية في سورية، يونيو 2009.
- 4-الطالب، غسان، المصارف الاسلامية وفيروس كورونا، 2020.
- 5- الجبوري، حامد عبد الحسين ، الاقتصاد العراقي-من الصدمة المزدوجة الى الصدمة الثلاثية، 2020.
- 6- العميد، علي عبد الرضا ، مؤشرات الحيطة الكلية وامكانية التنبؤ المبكر بالأزمات دراسة تطبيقية حالة العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، 2008.
- 7- القصاص، خليل محمد ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي واعداد الموازنات التقديرية، اتحاد المصارف العربية، الاردن، 2010.
- 8- الغالبي، عبد الحسين ، الصدمات المالية (الاثار والقياس، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، بحث غير منشور، 2020.

- 9- العميد، علي عبد الرضا حمودي ، مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات، البنك المركزي العراقي، بغداد، 2012.
- 10- القصاص، خليل محمد ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي واعداد الموازنات التقديرية، اتحاد المصارف العربية، الاردن، 2010.
- 11- الشيخ، رانيا طه، التضخم: اسبابه، اثاره، وسبل معالجته، صندوق النقد العربي، العدد 18، 2021.
- 12- جراح، برجين ، نعيم صباح ، محمد بيدار ، تحسين عبد الرزاق السوداني، أثر المصارف الاسلامية العراقية على التعاملات التجارية بين الدول الاسلامية للفترة(2009-2019)، 2021
- 13- دعدوش، علي عبد الكاظم ، دور الانضباط المالي في معالجة الصدمات المزدوجة في الاقتصاد العراقي للمدة(2010-2020)، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2020.
- 14- ريما، ذهبي ، الاستقرار المالي النظامي بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري، جامعة الجزائر، الجزائر، 2012.
- 15- سلمان، محمد صالح ، قياس وتحليل الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي للمدة 1980- 2005.
- 16- عبد، رامي يوسف ، منهجية احتساب مؤشر الاستقرار المالي للدول العربية، صندوق النقد العربي، 2020.
- 17- قندور، عبد الكريم ، سائد خليل، عبد الله سراج، محددات الاستقرار المالي للبنوك العربية، صندوق النقد العربي، 2022.
- 18- محمود، محمد ، المصارف الإسلامية أكثر صلابة في مواجهة الأزمات المالية، صندوق النقد الدولي، 2015.

### التقارير

- 1- اتحاد المصارف العربية، مركز الوساطة والتحكيم، إدارة الدراسات والبحوث، العدد 451.
- 2- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، قانون المصارف الاسلامية رقم (43) لسنة 2015.
- 3- البنك المركزي العراقي، دليل تصنيف المصارف العراقية وفق معايير جميل، العراق، 2007.
- 4- التقرير السنوي لبيت التمويل الكويتي وشركاته التابعة، التقرير الحادي والثلاثون، الكويت، 2009.
- 5- التقارير المالية السنوية للمصارف الكويتية الإسلامية، الكويت، 2008-2022 .

- 6-البنك الدولي، التقارير السنوية، 2008-2021.
- 7-البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية، (2007-2021).
- 8-البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للأبحاث والاحصاء، التقارير الاقتصادية، العراق، (2007-2021).
- 9-البنك المركزي الاردني ، التقارير الاقتصادية، الجهاز المركزي للاحصاء والابحاث، الاردن، (2012-2021).
- 10-البنك المركزي الكويتي، دائرة الابحاث، التقارير المالية، الكويت، (2012-2021).
- البنك العراقي الإسلامي، التقارير السنوية، (2005-2021).
- 11-المصرف الوطني الإسلامي، التقارير السنوية، (2005-2021).
- 12-البنك الاردني الإسلامي، الاردن، التقارير السنوية، (2007-2021).
- 13-البنك العربي الدولي الإسلامي، التقارير السنوية، الاردن، (2007-2021).
- 14-التقارير المالية السنوية للمصارف الكويتية الإسلامية، الكويت، 2008-2021.
- 15-صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي العالمي، الطبعة العربية، 2021.
- 16- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء والتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، دائرة التنمية البشرية.
- 17- صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، تطور الاداء والاصلاحات في القطاع المصرفي في الدولي العربية، التقرير السنوي، 2018.
- 18- صندوق النقد الدولي، التقارير السنوية، سنوات متفرقة.
- 19- وزارة المالية العراقية ، التقارير السنوية، سنوات مختلفة.
- 20- وزارة المالية الاردنية ، النشرات المالية والسنوية للبيانات الحكومية ، سنوات متفرقة.
- 21-تقارير الاستقرار المالي، الاردن، (2012-2021).
- 22-تقارير الاستقرار المالي، الكويت، (2012-2021).
- 23-تقارير الاستقرار المالي، العراق، (2010-2021).
- 24-هيئة العراق للأوراق المالية، العراق، (2005-2021).

- 25-مركز ايداع الاوراق المالية، الاردن، (2007-2021).
- 26-بورصة الكويت، (2008-2021).
- 27-مصرف ايلاف الإسلامي، التقارير السنوية، (2005-2021).
- 28-مصرف دجلة والفرات، التقارير السنوية، (2005-2021).
- 29-مصرف كوردستان الإسلامي، التقارير السنوية، (2005-2021).
- 30-بنك صفوة الاسلامي، التقارير السنوية، (2007-2021).
- 31-بنك الكويت الدولي، التقارير السنوية، الكويت، (207-2021).
- 32-بنك بوبيان الإسلامي، التقارير السنوية، الكويت، (2007-2021).
- 33-بنك بيت التمويل الكويتي، التقارير السنوية، الكويت، (2007-2021).
- 34- رانيا الشيخ طه، التضخم: اسبابه، اثاره، وسبل معالجته، صندوق النقد العربي، العدد 18، 2021، ص4.
- 35- مصرف الطيف الإسلامي للاستثمار والتمويل، التقرير السنوي، العراق، 2021.35
- 36-اتحاد المصارف العربية، 2022.

#### خامساً: المجلات

- 1-أراز ، علي، محمد رشيد، دليز سليم ، تأثير الرافعة المالية على الربحية المصرفية" دراسة تحليلية لعينة من المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، مجلة جامعة دهوك، المجلد25، (العلوم الانسانية والاجتماعية)، العدد2، 2022.
- 2-البكاء، حيدر عبد المطلب ، مبررات قانون المصارف الاسلامية في العراق والافاق المستقبلية له تأطير نظري وقانوني، مجلة الغري للاقتصاد والعلوم الادارية، المجلد 8، العدد24، 2012.
- 3-الحسيني، هاشم، محمد غالي ، كرار محمد رضا ، الصدمات الائتمانية وتأثيرها في الاداء المصرفي، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، العدد25، السنة الثالثة عشر، 2019.
- 4-الحكيم، منير سلمان ، المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر المتعاملين مع المصارف الإسلامية الاردنية، البلقاء للبحوث والدراسات، المجلد 17، العدد 2، الاردن، 2014.
- 5-الدليمي، فؤاد حميد ، واقع الصيرفة الاسلامية في العراق، مجلة البحوث والدراسات الشرعية،

العدد 16، 2013.

- 6- العاني، احمد حسين بتال ، تقدير كفاءة المصارف الإسلامية: دراسة لعينة من المصارف العراقية: المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 6، 2006.
- 7-العاني، أسامة عبد المجيد ، المصارف الاسلامية في العراق بين تحديات التطبيق وافاق المستقبل، مجلة الاقتصاد الاسلامي، العدد 512، 2022.
- 8-العابدي، الحكيم، عمار ياسر عبد الكاظم ، كرار محمد رضا هاشم ، الصدمات الائتمانية وتأثيرها على الربحية المصرفية-دراسة تطبيقية على المصرف الاهلي العراقي للمدة من (2004-2016) – العراق، مجلة إدارة المخاطر والازمات، المجلد 3، العدد 2، 30 سبتمبر 2021.
- 9-العسكري، هاني مالك العسكري، الاقتصاد العراقي والأزمات المزدوجة للمدة(2014-2020) تداعيات التأثير ومقاربات التغيير، مجلة اقتصاديات الاعمال، العدد ج2، 2021.
- 10-العلاق، علي محسن ، تطورات النظام المصرفي العراقي عامي 2016-2017، مجلة اتحاد المصارف العربية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، العدد447.
- 11-الغالبى، عبد الحسين الغالبى، الصدمات المالية (الاثار والقياس، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2020.
- 12-الشكرجي، الشرابي، البواب، بشار ذنون ، محمد يونس محمد ، شيماء وليد ، الصيرفة الإسلامية دراسة تحليله في منطلقاتها النظرية ومؤشرات تجاوز الازمة المالية والانتشار، مجلة تنمية الرافين، العدد120، المجلد 37، 2018.
- 13- الكريطي، طالب حسين فارس، ملامح المذهب الاقتصادي الاسلامي في عهد الامام علي (ع) الى مالك بن الحارث الاشر واليه على مصر، مجلة أهل البيت عليهم السلام، العدد 24.
- 14-الليحيدان، ابراهيم بن عبد العزيز ابراهيم ، دور مؤشرات الانذار المبكر الرئيسية في ادارة الازمات، المجلة الدولية لأبحاث الازمات، المجلد1، العدد1، الرياض، 2017.
- 15- السبعوي، مشتاق ، وسلام انور احمد وآخرون، الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الإسلامي، مجلة جامعه كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 2، 2012.
- 16-الطالب، غسان ، المصارف الإسلامية وفيروس كورونا، مجلة الغد، العدد 1، ايار 2020.
- 17- عبد المنعم ، نجلاء، بازل وتداعيات فيروس كورونا على المصارف الاسلامية،مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 98، 2020.

- 18-النداوي، خضير عباس ، أسعار النفط في الاسواق العالمية، الوقائع والتوقعات، مجلة النفط والتنمية، العدد 5، تشرين الاول، بغداد، 1987.
- 19-بلوافي، أحمد مهدي ، البنوك الإسلامية والاستقرار المالي: تحليل تجريبي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، المجلد 21، العدد 2، 2008.
- 20- بن الدين، امال، تحليل مؤشرات الاستقرار المالي والمصرفي، دراسة تطبيقية-حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتيسير وعلوم التجارية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 20، المجلد 12، 2019.
- 21- بلورغي، رحال، نادية، فاطمة، واقع وافاق تطبيق البنوك الاسلامية لمقررات بازل 3 – مصرف الراجحي انموذجاً، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمي، العدد 73، 2014.
- 22-عزيز، حيدر عبد المنعم ، استراتيجية البنك المركزي العراقي(2016-2022) ودورها المرتقب في تعزيز الاستقرار المالي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة السابعة عشر، العدد 61، 2019.
- 23- فاروق، سيد ، المصارف الإسلامية متأقلمة مع الاوضاع الاقتصادية الراهنة، مجلة الايام، العدد 9720، 2015.
- 24- عاشوري، مهدي، صورية ، نوادي ، إثر الربحية على كفاية رأس المال في البنوك التجارية، دراسة حالة البنوك الخاصة الجزائرية، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 1، المجلد 5، 2019 .
- 25-سلمان، محمد صالح ، قياس وتحليل الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي للمدة 1980-2005، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 16، العدد 58، حزيران 2010.
- 26- شعباني، زكريا، البترول الاسلامية: الحل الامثل لمشاكل الازمات المالية-الازمة المالية العالمية 2008، مجلة اقتصاد التنمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 2، جوان، 2015.
- 27-شهاب، سلام جبار ، الطفرة النفطية الثالثة والشرق الأوسط الجديد قراءة في أسباب الطفرة وتداعياتها على مفهوم الشرق الأوسط الجديد، مجلة السياسة والدولية، العدد 34، 2014.
- 28- غزالي، هزله، عماد، انيس، الازمة النفطية(2014-2017): الاسباب، الآثار الاقتصادية واستراتيجيات المواجهة، مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية، الجزائر، العدد السادس، 2019.
- 29-نعمة، نجم، نغم حسين ، رغد محمد ، المصارف والمؤسسات المالية في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والتحديات، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 2، 2010.
- 30-نسيمة بن يحيى، طبيعة الصدمات الاقتصادية (صدمة الطلب، صدمات العرض) وسبل علاجها، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة المدية، الجزائر، العدد 5، 2016.

- 31- كلاوي، عمران سلطان ، المصارف الاسلامية في العراق (المشكلات والتحديات التي تواجهها بعد عام 2011)، مجلة البحوث والدراسات الاسلامية المحكمة، العدد 70، 2022.
- 32- كريمة، منصر، الأساليب المتغيرة لصندوق النقد الدولي في علاج الأزمات المالية الدولية، مجلة علوم الاقتصاد والتيسر والتجارة، المجلد الاول، العدد 29، 2014.
- 33- منظمة الاغذية والزراعة (اف أي او) للأمم المتحدة، التقرير العالمي عن الازمات الغذائية، نيويورك، 2023.
- 34-مجلة الوقائع العراقية، قانون المصارف الإسلامية، العدد 4390، 2015.
- 35- مجدي ، محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر-نظرية التجارة الدولية-النظام الجديد للتجارة العالمية، دار الجامعة الجديد، الاسكندرية، مصر، 2007.43

### المواقع الالكترونية.

- 1-البنوك الاسلامية من دعائم التعافي من " كورونا"، موقع الغد، الأردن نيوز، 2021 .
- 2- الموقع الالكتروني، Wikipedia: late-2000 financial crisis

### المصادر الأجنبية.

#### \* الكتب الاجنبية

- 1-Abdul Hamid Al-Ghazail, " Islamic Banking: State of the Art" (NAHDA, 2nd <sup>Issue</sup>) (Faculty of Economic& political Science, Cairo University, Giza, Egypt.Jan, 2000.
- 2-Alasrag, Hussien, Islamic financial instruments and small and medium enterprises, MPRA, Munich personal RepEc Archive, March 2010.
- 3-Amjid Ali, Qudeer Latif and Crawford,ect, Islamic Finance Instruments and markets, Bloomsbury Information Ltd, United Kingdom, 2010.
- 4-An Analysis of the Financial crisis of 2008: causes and solution, Austin murphy, Oakland university 2008.
- 5-Angelo M.Venardos, Bankging and Finance in South East Asia Its Development and Future, 2005.

- 6-Atkinson A, A.banker R and Kapln, Management Accounting Prentice Hall. New Yourk, 1995.
- of Management Technology, Working Paper No. 16, October 2009.
- 7-Barbara case, Claudia girardone, philip molyneux, introduction to banking,british library cataloguing –in- publication data, united kingdom, 2015.
- 8-Dadang Muljawan design for Islamic banking rating system an integrated approach proceedings of the 6<sup>Th</sup> international conference on Islamic economic and finance.
- 9-Erick Lahura, Measuring the Effects of Monetary policy using Market Expectations, Central Reserve Bank of Peru, peru, 2012.
- 10-Eugene, L. Grant & Lawrence F.Ball.
- 11- Fayaz ahmad lone, Islamic banks and financial institutions, paigrave macmillan,Us,newyork, 1Ed, 2016.
- 12-Gauti B.Eggertsson(2008):"liquidity trap." The new palgrave Dictionary of economic 2<sup>nd</sup> edition.
- 13-Giovannie Dell Ariccia,Luc Laeven and Robert Marquez Global Islamic finance industry, Islamic financial system and financial stability,2014.
- 14- Grant , Eugene L& Lawrance F.Bell , “ Basic Accounting and Cost .Accounting ,” 2Ed .MecGraw Hill Inc ,USA,1974.
- 15-Hans Visser , ISLAMIC FINANCE Principles and Practice, Third Edition, Vrije Universities Amsterdam, 2019.
- 16-Horngren,Charles T,Harrison, jr and walter T,"financial and managerial accounting", 1<sup>st</sup>.ed, u.s.a: pearson education,inc.2008.
- 17-Hossein askarl, Zamir lqbal, Abbas mirakhor, Introduction to Islamic economics, john wiley and sons Singapore pte.ltd, 1Ed, 2015.
- 18-J.Fred Weston & Others, Essentials of Managerial Finance, Eleuentb Edition, the dryden Press, New York, 1996.



19-John B. Taylor, Economics, Second Edition, Houghton Mifflin Company, New York, 1998.

20-Jomo k.s., Islamic economic alternatives, macmillan academic, London, 1Ed, 1992.

21-jose Gabilondo, Bank Funding Liquidity, and Capital Adequacy, Edward Elgar, USA., 2016.

22- Karime Mimoun, Corporate Governance in Islamic Banks, The Handling of a Complex Agency Problem, GRIN Verlag, Nordersted Germany, 2009.

23-Kiso, Donald, Weygand Jerry J., "intermediate Accounting ninth Edition, U.S.A, John Wiley and sons, Inc, 2010.

24-Lutz Kruschwitz, Andreas Loffler, Discounted Cash Flow, John Wiley, Sons England, 2006.

25-M. Fahim Khan and Mario porzio , Islamic Banking and Finance in the European Union, Edward Elgar publishing , Inc. William pratt House, USA, 2010.

26-M. Mansoor Khan and M. Ishaq Bhatti, Developments in Islamic Banking( the case of Pakistan), palgrave Macmillan, New York, 2008.

27- Matthias Doepke and others, Macroeconomics, Palatino and computer modern using LATEX, 1999.

28-Mohamed Ariff, Munawar Iqbal, The Foundations of Islamic Banking, Edward Elgar, USA. 2010.

mondher bellalah, omar Masood, Islamic banking and finance, Cambridge scholars, british library, 1Ed, 2013.

29-Muayad Abdul Wahid najm Al-slih, Zahra Ahmed Al- noa , The Effect of the credit shock on the capital adequacy of Iraqi private banks, journal of business and management studies, college of administration and economic, mosul university, Iraq, 4september 2022.

30-mufti Muhammad taqi usmani, an introduction to Islamic finance kie publications .

- 31- mufti Muhammad taqi usmani, an introduction to Islamic finance, Karachi university, india, 1998.
- 32- Muhammad Ali, Syed Ali Raza, Service quality perception and customer.
- 33- Muhammad, fenny rosmanita, Imam wahyudi, Risk Management for Islamic banks , wiley finance series, niken lwani surya putri, budi prasetyo, 1Ed, 2015.
- 34- munawar lqbal, david T. Llewellyn, Islamic banking and finance, Islamic development bank, Saudi Arabia, loughborough university, uk, 1Ed, 2002.
- 35- M Kabir Hussan, Salman Ahmed Shaikh, etc, Introduction to islamic banking and finance, World Scientific, Covent Garden, London, 2020.
- 36- Nafis Alam and Lokesh Gupta, Bala Shanmugam, Corporate Governance in Islamic Banks.
- 37- Paul Krugman and Robin Wells, Macroeconomics, Second Edition, Worth.
- 38- Paul S. Mills, John R. Presley, Islamic Finance: theory and practice, Macmillan Press LTD, London, 1999.
- 39- Peter Atrill, Financial Management for Non-Specialists, second Edition, Pearson Education Limited, London, 2000.
- 40- pierre, v(2010), finance Dentreprise, 8<sup>th</sup> Ed, per pascal Quiry Et Yann Le fur, Edition Dalloz, paris.
- Publishers, New York, 2009.
- 41- Robert C. Higgins, Analysis for Financial Management 3<sup>rd</sup> Ed, Irwin, Homewood, 1992.
- 42- Robert Hall, Marc Lieberman, Economic: Principles and Applications, Gengage Learning, 2012.
- 43- Robert. j. Gordon, macroeconomics, 11<sup>th</sup> Edition, Pearson education, New York, 2009.
- 44- Simon Archer, Rifaat Ahmed Abdel Karim, Islamic Capital Markets and Products: managing capital and liquidity, John Wiley and Sons, United Kingdom, 2017.

45- Sohail Jaffer, Islamic Asset Management –Forming The Future for Sharia-Compliant Investment Starties, Euromoney Books in association, Kuwait Finance House, London.

46-Sohail Nakhooda, HANDBOOK OF ISLAMIC FINANCE, Ethica Institute of Islamic Finance, Newark United States, 2019.

47- Velid Efendic and Fikert Hadzic, Hylmun Izhar, Critical Issues and Challenges in Islamic Economics and Finance Development, springer Nature, Switzerland, 2017.

48-Victor C.shih, economic shocks and authoritarian stability,University of Michigan press, united states of America,1Ed,2020.

Yahia Abdul-Rahman, The Art of Islamic Banking and Finance, John Wiley and sons, Canada, 2010.

#### \* البحوث الأجنبية

1-Aidamenbor, jaunty Edobor and Mgbemena, Chikanayo,2008,vaiuing companies in emerging markets thesis master, school of management bleking institute of technology.

2-Asia Muteteri, ngango,2015, electronic Banking And Financial Performance of A case study if bank of Kigali, thesis master in business Aministration(finance option) of gomo Kenyatta university of agriculture and trchnology.

3- Claude francis and Fabien tripier, trend shocks and economic development, CEPII, 2013, p19.

4-dhua. Diab, hussain. Ajlan, the relationship between the central bank and Islamic banks in Iraq: interviews and proposals, al-mansour journal/ issue(38),2022.

5-Dusuki, Asyraf Wajdi ," Understanding the Objectives of Islamic Banking:A Survey of Stakeholders' Perspectives ", Paper published in 29-

- 6-International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, Vol.1, Issue 2. 2008.
- 7-Gilbert, R. Alton and Wheelock, David C.Measuring Commercial Bank Profitability: Proceed with Caution. Federal Reserve Bank of St. Louis Review, November/December, 89(6) 2007.
- 8- Gilbert, R. Alton and Wheelock, David C.Measuring Commercial Bank Profitability: Proceed with Caution.
- 9-Harvey, jasmin,2008,performance measurement, ClMA TopIC Gateway Series No.9.
- 10-Helbling, T., Huidrom, R,Koss,M.A.and Otrok,c.(2011),Do credit shocks matter? A global perspective, European economic review.
- 11-Hristov,n, Hulsewig ,o, and Wollmershauser T, (2012) ,lone supply shocks during the financial crisis; evidence for the euro area, journal of international money and finance.
- 12-Leony,L & Romeu, R. (2011). A model of bank lending in the global financial crisis and the case of korea. Journal of Asian economics.
- 13-Martin K Hess, La stabilite fin anciere international et le role du FMI, Revue politique Economique, No3, 2005.
- 14- Mimir,Y(2016), Financial intermediaries, credit shocks and business cycles, oxford bulletin of economic and statistics.
- 15-Mustafa Omar Mohammed, Kazi Md. Tarique, and Rafikul, Measuring the performance of Islamic banks using maqasid- based model, *Intellectual Discourse*, Vol 23, 2015.
- 16- Nafis Alam and Lokesh Gupta, Bala Shanmugam, Corporate Governance in Islamic Banks, Islamic Finance, 19 D, 2017 N jprdr hghi]ht hgshjvhjd[dm.
- 17-Omar Imady, and Seibel Dieter , (2005) , principles and Products of Islamic
- 18- Rajesh K. Aggarwal, Tarik Yousef, Islamic banks and investment financing, journal of money, credit and banking, vol.32, Blackwell publishing, 2009.

19- Rania Abdelfattah Salem, Risk Management for Islamic Banks, Edinburgh University Press, British Library, 2013.

20-Rosly, A.R., and Abo Bakar, M.A. (2015) " Performance Of Islamic And Mainstream Banks In Malaysia", **International Journal of Business and Social Science**, Vol. 2, No. 15.

21-Safdar Alam, Islamic Banking In practice, Volume3, Fidens press, 2020.

22-satisfaction in Islamic banks of Pakistan: the modified SERVQUAL model, Chinese University of Hong Kong, 2015.

#### \* التقارير الاجنبية

1- Ahmed Badreldin, Measuring the Performance of Islamic Banks by Adapting Conventional Ratios, Philipps University of Marburg, Working paper No.16, October 2009.

2-Ahmed M. Belouafi, Islamic Banks Financial stability: An Empirical Analysis Discussing the Results of an LMF Working paper, King Abdul Aziz university, Jeddah, Saudi Arabia, 2008.

3-Bahadir, B., & Gums (2017). Transmission of Household and Business Credit shocks in emerging Markets the Role of Real Estate.

4-Badreldin, Ahmed Mohamed, " Measuring the Performance of Islamic Banks by Adapting Conventional Ratios", German university in Cairo, Faculty of Management Technology, Working Paper No. 16, October 2009.

5-Bashir, Abdel-Hameed M. Risk and Profitability Measures in Islamic Banks: The Case of Sudanese Banks. Islamic Economic Studies, Vol. 6, No. 2, May, 1999.

6-Bashir, Abdel-Hameed M. Risk and Profitability Measures in Islamic Banks: The Case of Sudanese Banks. Islamic Economic Studies, Vol. 6, No. 2, May, 1999.

7-Basel Capital Accord- International convergence of capital Measurement and Capital Standards-july, 1988, updated to April, 1988.

- 8-Challenges of the Iraqi Islamic banking industry: oded shiaa awad, research published in the journal of banking news, issue(109), Baghdad, 2013.
- 9- Chong, ongena.s, (2013) Dose banking competition alleviate or worsen credit constraints faced by small- and medium- sized enterprises? Evidence from china, journal of banking and finance.
- 10-Choukri Benzarour, Macroeconomic policies for structural adjustment policies, Mpra paper N 14980, Algiers University, May 2009.
- 11- Defintion and types of shocks and strategies to be monitored, angelo king institute for economic and business studies, network coordinating team, technical workshop on monitoring household coping strategies during complex crises, march 21, 2011.
- 12-Ferguson, R, Hatmann, ph, et, al, 2007, "international financial stabiliyu", Geneva Reports on the word economy, international center for monetary and banking studies, Switzerland.
- 13-Finance, University of Cologne –Development Research Center , The Islamic Bank of Asia, Singapore.
- 14-FMI. Algeria: financial system stability assessment, including reports on the observance of standards and codes on the fohhowing topics: monerary and financial policy transparency and banking supervision. Report. Mya 2004.n o 04/138.
- 15- For more information see: Global economic prospects, A world Bank Group, 2015.
- 16-International Monetary Fund, Research Dept, Word Economic Outlook, September, public debt in emerging markets, 2003.
- 17-J J Wakeford, The Impact of oil price shocks on the South African Macroeconomy History and prospects, SARB conference 2006.
- 18-Omotola Awojobi, Roya Amel, safoura Norouzi, 2011, "Analysing Ris; Management In Ban: Evidence of Bank Efficiency and Macroenomic" MpRA paper n3390.

19-UNION OF ARAB BANKS, mediation and arbitration center, 2022.89

20-FMI, indicateurs de solidite financiere, guide d etablissement 2006.

21- Mark Zandi, (2008) Financial Shock, look at the subprime mortgage58-implosion, and how to avoid the next financial crisis.

الملاحق



الملاحق

أولاً: المصرف العراقي الإسلامي.

أ. البيانات المالية لبعض مؤشرات المصرف العراقي الإسلامي للسنوات (2005-2021)، مقيم بالدينار  
مليون العراقي.

الاستثمارات	صافي الأرباح	ودائع العملاء	مج الموجودات المتداولة	مج التمويل المصرفي	مج الموجودات	حقوق الملكية	السنة
619972066	446728071	13805848854	35878782202	41314168377	41314168377	26161956977	2005
1169733870	255288733	17084017090	38757579907	44393616887	44393616887	25853434174	2006
2546228036	16872138	19475904709	40212491536	457768627759	45778627759	25757459859	2007
338942174	203523446	265592286323	43253319744	52568725172	52568725172	2448566678	2008
4956024099	643832806	32041512148	79478674567	84980268671	84980268671000	51657974716	2009
6223221698	99200851000	25488086452	74232502383	80272842318	80272142318	51758300567	2010
6373221000	11735005000	190311486000	296478926000	310103679000	310103671000	201396302677	2011
29537482000	22453174000	173067361000	356499267000	373682000	373682873000	175493611000	2012
42133282000	27710242000	196173980000	439180061000	455482699000	455486699000	231726681000	2013
38740727000	6630156000	183006837000	452760901000	471442666000	471442666000	285460908000	2014
44515400000	8082266000	187271675000	478478052000	478478052000	469589719000	271905612000	2015
10164655000	7073846000	176125025000	420429159400	447196700000	447196700000	261251526000	2016
8101635000	9195914000	193837317000	464534810000	485486782000	485486782	2673124500	2017
12358262	41347799	162344051	12358262	122253158	504542790	262597298	2018
10234597	11332283	281969916	10234597	190527700	782159217	272139911	2019
38045310	104940811	245026332	38450310	135782792	806091845	28959406	2020
74797293	6628338	293261782	40500212	183927060	916171473	272523005	2021

المصدر: المصرف العراقي الإسلامي، التقارير السنوية، العراق، (2005-2021).

ب-المصرف الوطني الإسلامي

البيانات المالية لبعض مؤشرات المصرف الوطني الإسلامية للسنوات (2010-2021)، مقيم بالدينار العراقي.  
مليون

الاستثمارات	صافي الارباح	ودائع العملاء	مج الموجودات المتداولة	مج التمويل المصرفي	مج الموجودات	حقوق الملكية	السنوات
299861407000	1722610343	22057777229	70269372231	73456830002	73456830220	50495479544	2010
119469843000	6509626796	129677645201	263556424104	239868896779	239869869779	107005106251	2011
119469843000	26695803568	298377609785	487752010000	490515702707	490515702707	177200909589	2012
119469843000	32620494063	317819959771	618338282998	624678328189	624678067343	285820961790	2013
119469843000	30066458917	244718951285	556826425368	707708215692	562921328189	285460908902	2014
119469843000	28550582226	37623777254	222005321317	671740000000	707709216692	288665416000	2015
119470847000	26809630555	329794016000	665341000000	671740000000	670740000000	285832000000	2016
106240266000	30310788486	470256000000	806471000000	779703000000	780950290647	288351699509	2017
6000000000	7828803296	124478276438	43897947651	443467951159	602003821533	276860402776	2018
106000000000	2502723153	119404149427	69010278242	371644334801	521146145577	279186223299	2019
106000000000	1651087910	87100728998	89269939376	5312858664	491384933832	275075312845	2020
92000000000	617945382	70685626820	98766689680	5922146800	485886210297	274164268054	2021

المصدر: المصرف الوطني الإسلامي، التقارير السنوية، العراق، (2010-2021).

ج-مصرف ايلاف الإسلامي.

مصرف ايلاف الإسلامي البيانات المالية لبعض مؤشرات مصرف ايلاف الإسلامي للسنوات (2007-2021)  
مليون مقيم بالدينار العراقي.

الاستثمارات	صافي الارباح	ودائع العملاء	مج الموجودات المتداولة	مج التمويل المصرفي	مج الموجودات	حقوق الملكية	السنوات
320933850	-1314186480	721692561	10808269403	14425039646	14425039646	8000000000	2007
2124861729	869915433	12643613559	19835040246	26493999683	26493999683	10333403249	2008
3984272504	10276201843	30076464793	58465585943	64610005639	64610005639	23447945016	2009
3769708700	12306216124	55889855093	177603414257	196812945071	196812945071	63318531251	2010
3988636700	20967520921	147229748321	324081839506	351739130001	351739130001	122636052172	2011
4088636638	10746356366	122962714577	347224932779	380653145265	380663145266	133382408538	2012
4088636638	7756905440	112273675316	278551557779	313154909488	313154909488	173248314978	2013
1088636388	5703062978	88774020600	288992742873	423484477435	324384477435	1788951377956	2014
0894936000	330829144	189280496000	480653149000	514465302029	514466302029	254973996000	2015
827179000	5112000000	108573459000	370888147000	403227632000	403277612000	258999989189	2016
2319000000	2690000000	87288000000	347477000000	375205000000	375205000000	261690000000	2017
20325597838	6717700000	85227687000	25514596000	130611445000	413412806000	256001348000	2018
19805100000	963464000	48493820	24561306	164277447000	348159675000	258709559	2019
20998647000	3618418000	24974778000	82018183000	112064897000	306038016000	265091885000	2020
330000000	6989160000	35077723000	85072009000	44313343000	387455841000	255654683000	2021

المصدر: مصرف ايلاف الإسلامي، التقارير السنوية، العراق، (2007-2021).

د-مصرف دجلة والفرات الإسلامي

البيانات المالية لبعض مؤشرات مصرف دجلة والفرات الإسلامي للسنوات (2006-2021)، مقيم  
بالدينار العراقي.

مليون

الاستثمارات	صافي الارباح	ودائع العملاء	مج الموجودات المتداولة	مج التمويل المصرفي	مج الموجودات	حقوق الملكية	السنة
	2333039574	6779916175	24002083105	31787696867	31787696867	25000000000	2006
1000000000	675152833	17701346802	35856613852	44357407628	44813828175	41903821000	2007
23799699368	1982677237	63991906459	110142871437	118873552964	118873552964	150755435000	2008
344914415150	6093773753	89318226337	141713020671	156951294675	156951294675	55354900557	2009
28724103207	4389126122	69461831394	177944530785	198691231734	198691231743	53914330583	2010
34526405928	6254228209	176111338662	249874891397	273143082817	273143082817	57340513485	2011
123500000000	7131225032	288329879000	346981162921	374308956427	374308956427	115418224319	2012
72162336580	5473765613	165328919378	278074898437	305576557394	305576557394	120638124301	2013
184000321520	1138171753	87703764996	250607346309	275745114090	275745114090	128239120400	2014
55215000000	4943562977	77087187506	329641542347	349781433053	349781433053	166612380157	2015
95079052798	598602892	74374328000	277309057543	308027928181	308027928181	133994573957	2016
119382201878	343757159	78688925449	283289493449	314184247488	304184247487	132227803136	2017
2800953178	687515717	64163000000	20516757313	24554039268	87760189935	55269647275	2018
1990156207	1135923883	42889000000	20234602979	20561363065	80773959741	56206283064	2019
511885356	1049727399	44216716077	273627204839	86294127914	304413290847	161132722159	2020
291354937	1185687923	43923079390	273063829925	84881991502	303918597803	163658303533	2021

المصدر: مصرف دجلة والفرات، التقارير السنوية، العراق، (2006-2021).

## ذمصرف كوردستان الإسلامي

البيانات المالية لبعض مؤشرات مصرف كوردستان الإسلامي للسنوات (2005-2021)، مقيم بالدينار  
العراقي. مليون

الاستثمارات	صافي الارباح	ودائع العملاء	مج الموجودات المتداولة	مج التمويل المصرفي	مج الموجودات	حقوق الملكية	السنة
208703806	-125715551	9031149037	57214666462	60669998912	60669998912	5000000000	2005
5190617927	619009448	50836714956	118538175837	123701866376	123701866376	50438158454	2006
7911717299	6092285249	57823819058	118632923022	128446486740	128446486740	55541601045	2007
7945727739	13308982609	166776807169	239353982041	252165647658	2525165647658	66601055647	2008
16921797282	15568138387	253712962582	335918114709	354987851222	354987851122	77933973276	2009
104181983655	10691885905	324315498690	468270042339	490465142389	490465142522	131985405867	2010
67919547445	24032538228	347610043058	575293818660	660602245219	660602245219	206017944095	2011
93666811140	34047355225	574717992617	1000449261312	1031799376040	1031799376040	390065299320	2012
170382049999	36365641061	563952712515	1039432035947	1077019848758	1077019848758	426430940380	2013
155783525242	37729650659	517064063004	1013665629485	1061321503545	1061321503454	464160591040	2014
10356164000	47129717000	288973025000	965991283234	1022533002343	959325675000	506536590211	2015
11860309000	55446000000	272587245000	945841000000	1004942000000	1004942000000	555266058000	2016
12745000000	48817000000	398611000000	1031810000000	1093296000000	1093296000000	578163000000	2017
11212349000	7117382000	549227848	18614240000	40645625000	1262959834	616482679000	2018
39160682000	1894549000	547263091	3717124000	216328000000	1252950789	615727220000	2019
57640525000	10991789000	636070313000	5547759000	2706572000	1445018764	613440569000	2020
55946405000	6139484243	605067814000	7185409000	3806938000	1416579794	618659126000	2021

المصدر: مصرف كوردستان، التقارير السنوية، العراق، (2005-2021).

المصارف الأردنية الإسلامية:

1-المصرف الأردني الإسلامي.

البيانات المالية لبعض مؤشرات المصرف الأردني الإسلامي للمدة (2007-2021) مقيم بالدينار الأردني.  
مليون

السنة	الواردات	الودائع	صافي الأرباح بعد الضريبة	حقوق الملكية	الموجودات	الاستثمارات
2007	83472095	65000000	22988321	133475836	1598135334	65000000
2008	67909319	522192026	35140643	160989384	1848373078	184837078
2009	68864717	595170473	27888946	176830597	2183062940	2183062940
2010	78264191	668959082	29093694	193593941	2603683927	2603683927
2011	96090156	782173448	28324209	206876009	2898300754	2898300754
2012	116136153	839011494	36445903	228796253	3021280631	3281638362
2013	115729415	30145857	45106303	255459471	3281638362	3554739368
2014	134478003	29817129	45129375	282212524	3554739368	3798991435
2015	134591293	34803175	48720456	311154659	3798991435	4099519696
2016	149591293	43590592	54139053	342719762	4009519696	4211617666
2017	146970499	47919206	49807927	374958618	4211617666	4211617666
2018	147050826	1204999670	54349292	393393779	4160642210	4160642210
2019	165500941	1265246862	52121669	421604008	4449172148	4449172148
2020	171677641	1379885215	59057697	474354279	4844498859	4844498859
2021	181518770	1379885215	60212510	509608983	5463176195	5302582143

المصدر: المصرف الأردني الإسلامي، التقارير السنوية، الأردن، (2007-2021).

2-البنك العربي الدولي الإسلامي.

البيانات المالية لبعض مؤشرات المصرف العربي الدولي الإسلامي للمدة (2007-2021) مقيم بالدينار الأردني.  
مليون

السنة	الموجودات	مج الودائع	مج الواردات	حقوق الملكية	صافي الأرباح بعد الضرائب	الاستثمارات
2007	593987017	40000000	519903962	74083055	10870118	1464211610
2008	907628014	73000000	814103316	93224698	7823727	110301774
2009	1040778297	168607606	923178009	117600288	2596472	1192805532
2010	1096162778	220500949	1008753541	87409237	7009544	7794729
2011	1127482501	321608902	1037347680	90134821	10640370	6924517
2012	1173775421	391667368	1228285271	100959370	11547199	10432942
2013	1345244028	462198825	1438369495	116958757	15749445	9280802
2014	1568855695	550161451	1668716010	130486200	13364495	10442218
2015	1808583910	627166451	1814018464	139867900	16637664	8533970
2016	1969817711	627166818	1877496106	155799065	23012915	9435770
2017	1052079165	715422218	1965156432	174530059	28797704	10217365
2018	2159047552	715422218	2086190932	193086120	31890902	28718844
2019	2300388811	706073699	22298544870	241187893	34384101	61910952
2020	2543190782	665748540	2543043087	244645912	33717746	63934328
2021	2809538817	677546208	2689171239	266495730	341020589	64341401

المصدر، البنك العربي الأردني الإسلامي، التقارير السنوية، الأردن، (2007-2021).

### 3- بنك صفوة الإسلامي.

البيانات المالية لبعض مؤشرات بنك صفوة الدولي الإسلامي للمدة (2007-2021) مقيم بالدينار الأردني.  
مليون

السنة	الموجودات	مج الودائع	مج الواردات	حقوق الملكية	صافي الأرباح بعد الضرائب	الاستثمارات
2007	129666137	20000000	89536128	40130009	5439406	89536128
2008	113993500	24000000	71851296	42142204	3144032	71851296
2009	138568673	24000000	71851296	114500882	1814411	24108601
2010	268088438	50000000	24067791	109873045	3457542	11777763
2011	350398767	28783612	158215393	127059464	5351520	72515698
2012	475217035	38649252	235341202	129315082	2134899	11628961
2013	528462073	58449958	348157571	130452868	1470591	3922867
2014	657799676	73233657	399146991	133734795	1922813	5625716
2015	780151083	70149488	527346808	132432111	3281927	65258941
2016	919603000	89549377	646416288	138145490	5707350	7527176
2017	957802640	104741900	787170889	141294982	8350661	8572011
2018	11121473515	120068965	519657150	144450268	10016219	19513281
2019	1556920583	143608583	980178533	154617407	10167139	19694796
2020	1820239203	181380089	1412470315	162677727	14060320	22485692
2021	2336135319	228380768	1665621796	171804341	15112021	232555652

المصدر، بنك صفوة الإسلامي، التقارير السنوية، الأردن، (2007-2021).

### 3-المصارف الإسلامية الكويتية.

#### 1-بنك الكويت الدولي

البيانات المالية لبعض مؤشرات البنك الكويتي الدولي للمدة (2007-2021) مقيم بالدينار الكويتي.  
مليون

السنة	الموجودات	مج الودائع	مج الواردات	حقوق الملكية	صافي الأرباح بعد الضرائب	الاستثمارات
2007	947862	57833000	29728000	157852000	18000000	26891000
2008	1082845	8504000	42309000	164818000	19800000	8388000
2009	1140336	713284000	34708000	173203000	18107000	5449000
2010	1142336	689198000	31708000	196128000	14263000	2485000
2011	1118369	694509000	39273000	207629000	16754000	3536000
2012	1249496	784756000	44910000	227383000	18846000	3444000
2013	1504443	939272000	56950000	240816000	13222000	3674000
2014	1662579	987000000	58255000	247804000	13735000	4301000
2015	1790047	1020000000	80742000	254955000	16080000	5393000
2016	1846030	1012000000	63192000	269891000	18243000	2666000
2017	1916040	1020000000	64003000	276604000	17700000	4496000
2018	2170000	1032000000	66630000	280919000	21035000	1571000
2019	2169595	1047000000	68512000	375415000	17321000	4084000
2020	2080621	1064000000	63846000	352319000	17000000	10581000
2021	3135069	2063000000	66791000	357323000	11074000	11048000

المصدر: بنك الكويت، التقارير السنوية، الكويت، (2007-2021).

## 2- بنك بوبيان الإسلامي.

البيانات المالية لبعض مؤشرات بنك بوبيان الإسلامي للمدة (2007-2021) مقيم بالدينار الكويتي.  
مليون

السنة	الموجودات	مج الودائع	مج الواردات	حقوق الملكية	صافي الأرباح بعد الضرائب	الاستثمارات
2007	745928	49032000	54295000	139490	18632000	32508
2008	840046	67996000	40604000	137541	19109000	38270
2009	964779	66232000	59694000	89106	15695000	10612
2010	1316258	58639000	45939000	240110	6109000	19066
2011	1547103	15447103	45939000	244245	8025000	25613
2012	1884656	1884656	58879000	253650	10050000	17904
2013	2191986	205622	67072000	269487	13408000	184846
2014	2648930	314821	91353000	301986	28505000	237955
2015	3132885	314821	78405000	320799	35235000	244805
2016	3481807	465259	103303000	344971	41301000	266684
2017	3970396	36911	125567000	374756	47605000	339858
2018	4344778	48544	139721000	408257	56108000	435791
2019	5300548	83805	145769000	575448	62647000	487229
2020	6437149	232393	167482000	517860	34421000	673361
2021	7351899	286718	187781000	563537	48494000	676834

المصدر: بنك بوبيان الإسلامي، التقارير السنوية، الكويت، (2007-2021).

## 3- بنك بيت التمويل الكويتي

البيانات المالية لبعض مؤشرات بنك بيت التمويل الكويت الإسلامي للمدة (2007-2021) مقيم بالدينار الكويتي.  
مليون

السنة	الموجودات	مج الودائع	مج الواردات	حقوق الملكية	صافي الأرباح بعد الضرائب	الاستثمارات
2007	8797916	5631155	831148	1210000	325395	896098
2008	10544142	6611556	884853	1240284	174652	1038602
2009	11290694	7261827	766703	1565955	71820	1042026
2010	12548499	7649082	736299	1602329	37105	1189052
2011	13459833	8881845	872082	1557012	123322	1302177
2012	14703301	9392676	932800	1639416	115893	1376260
2013	15288062	10103986	959212	1953221	126476	1343310
2014	17182900	10881392	103500	2097041	189770	1369484
2015	16494684	10709386	702943	2055489	161393	1314756
2016	16499353	10662140	659943	2116122	214155	1456124
2017	17357981	11516733	713280	2074170	263524	304293
2018	17770278	11780310	746008	2074170	165896	274883
2019	19390858	13552645	814402	2243375	261821	284883
2020	21502314	15317335	795596	2101398	184222	192347
2021	21788212	15866901	891011	2307182	310137	218754

المصدر: بنك بيت التمويل الكويتي، التقارير السنوية، الكويت، (2007-2021).



## Abstract

The research dealt with economic shocks and their impact on the financial performance of Islamic banks, by reviewing the relevant economic literature and providing the theoretical foundations for studying the experiences of the performance of Islamic banks in the face of multiple shocks, in Kuwait and Jordan, with a focus on the experience of Islamic banks in Iraq. The nature, dimensions and mechanisms of the impact of multiple economic shocks on the financial performance of Islamic banks in the sample countries. The development of Islamic banks, the degree of their integration with other financial institutions, the level of basic indicators of financial performance, and the availability of requirements to face shocks.

The research used descriptive analysis, statistical indicators, analysis of economic facts, and an attempt to investigate the causal relationship between multiple shocks and the financial performance of Islamic banks. Facing shocks by integrating with the institutions of the financial system, particularly central banks, and enhancing indicators of financial stability to ensure acceptable levels of financial performance in light of the multiple economic shocks.

The research ended with a set of recommendations, most notably the conditions for addressing structural problems in the literature of Islamic banks, and developing the performance of Islamic banks in light of the nature of the expected impact of multiple shocks.

**Republic of Iraq**

**Ministry of Higher Education and Scientific**

**Research**

**University of Kerbala**

**Collage of Administration and Economics**

**Department of Economics**

**Graduate Studies**



**The Multiple Economic Shocks and their Impact on  
the Financial Performance of Islamic Banks:  
Experiences of Selected Countries, with Special  
Reference to Iraq**

**A Dissertation**

**Submitted to the Council of the Collage of Administration and  
Economics, University of Kerbala in Partial Fulfillment of the  
Requirements for the Degree of Doctor ph in Economics Sciences**

**Set by**

**Ban Abbas Mahdi AL-Seady**

**Supervised by**

**Assistant professor DR**

**professor Dr**

**Sarmad Abdul- Jabbar Haddab Khairallal Talib Hussein Faris Al-Kuraiti**

**2023 AD**

**AH 1445**